جُمهوريّةُ العراقِ
وزارةُ التَّعليم العَالي وَالبَحثِ العلميّ
جَامِعَةُ بَابِل
كُلِّيَّةُ التَّربِيَةِ لِلعُلُومِ الإِنْسَانِيةِ

الرَّأيُّ النَّحْوِيُّ الضَّعِيفُ فِي حَاشِيةِ الصَّبَّانِ (ت١٢٠٦هـ)عَلَى شَرحِ الأُشْمُونِيّ(ت٩٢٩هـ).

رسالة قُدِّمَتْ

إِلَى مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ لِلعُلُومِ الإِنْسَانِيةِ فِي جَامِعَةِ بَابِل؛ وَهِي مِنْ مُتَطَلَّبَاتِ نَيْلِ شَهَادَةِ المَاجِسْتِير فِي التَّربِيَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ اللغة

مِن

مُنَى عبد الكَرِيم خليف عُبيد اليساريّ

بِإِشرَافِ

أ. د. أَسيل عبد الحسين حميدي الخفاجيّ

١٤٤٤ هـ. ٢٠٢٣ م.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفٗاۖ وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾

[سورة هود:٩١]

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعدادَ هذهِ الرسالةِ الموسومةِ بـ (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في حاشية الصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني(ت٩٢٩هـ).) المُقدَّمَة من الطالبة (منى عبد الكريم خليف عبيد) قد جرى إشرافي في قسم اللُّغة العربية/ كلّية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل, وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التربية/ اللغة العربية/ لغة.

الإمضاء

الاسم: أ. د. أسيل عبد الحسين حميدي

التاريخ: / / ٢٠٢٣

بناءً على هذه التوصية المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء

الاسم: أ. م . د. حمزة خضير أفندي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / / ٢٠٢٣

قرار لجنة المناقشة

نَحْنُ أَعْضَاءُ لَجْنَةِ المُنَاقَشَةِ نَشْهَدُ أَنَّنَا اطَّلَعْنَا عَلَى الرِّسَالَةِ المَوْسُوْمَةِ الرسالةِ الموسومةِ بـ (الرَّأَيّ النَّحويّ الضَّعيف فِي حَاشِية الصَّبَّانِ(ت١٢٠٦هـ) عَلَى شَرِحِ الأَشمُونِي (ت٩٢٩هـ).) الَّتِي أَعَدَّتهَا الطَالِبةُ: **(منى عبد الكريم خليف عبيد)**، وَقَدْ نَاقَشْنَاها فِي مُحْتَوَيَاتِهَا, وَفِيْمَا لَهُ عَلَاقَةٌ بِهَا، وَهِيَ جَدِيرَةٌ بِالقَبُوْلِ لِنَيْلِ شَهَادَة المَاجِسْتِيرِ فِي كُلّيَّةِ التَّربِيَةِ/ اللّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ لُغَة، بِتَقْدِيرِ (جيد جدًّا عالٍ).

الإمضاء	الإمضاء
الاسم: أ.د محمد نوري الموسوي	الاسم: أ.د علاء كاظم جاسم
جامعة بابل	جامعة بابل
رئيسًا	عضوًا

التاريخ: / / ٢٠٢٣ التاريخ: / / ٢٠٢٣

الإمضاء الإمضاء

الاسم: أ.م.د حيدر عذاب حسين الاسم: أ. د أسيل عبد الحسين حميدي

كليّة الإمام الكاظم/ أقسام بابل جامعة بابل

عضوًا عضوًا ومشرفًا

التاريخ: / / ٢٠٢٣ التاريخ: / / ٢٠٢٣

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء

الاسم: أ. د علي عبد الفتاح

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: / / ٢٠٢٣م

الإهداء

إليكَ وَحْدُكَ . . .

مِنْ أَجْلِ تَعْبِكَ . . . عَطْفِكَ . . . وَحَنَانِكَ

مِنْ أَجْلِ سُؤَالِكَ . . . تَفَقُّدِكَ . . . وَاهْتِمَامِكَ

مِنْ أَجْلِ ثِقَتِكَ بِيَّ الَّتِي دَفَعَتْنِي خُطُواتٍ إِلَى الأَمَامِ

وَعَرَّفَتْنِي أَنِّي قَادِرَةٌ عَلَى مُوَاصِلَةِ العَمَلِ وَإِنْجَازِهِ

مِنْ أَجْلِ كُلِّ هَذَا وَأَكْثَر، أَهْدِي لَكَ هَذَا العَمَلَ، فَهُوَ جُهْدُكَ بِلَا رَيْبٍ . . .

إِلَيكَ وَالِدِي حَفِظَكَ اللَّهُ لِي وَأَدَامَكَ

مُنى

شكرٌ وعرفان

الحمدُ للهِ على ما أنعمَ عليَّ مِن نعمٍ لا تعدّ ولا تحصى، وله الشكرُ على ما أحسن إليَّ من آلاءٍ لا توفى ولا تجزى، والصلاةُ والسلامُ على مَن أرسله بالنور والهدى ليخرج الناس من الظلمات والردى، وعلى آله أولي العزم والنُّهى وأصحابه الذين اشتروا الآخرة بالأولى.

وبعدُ:

فلا يسعني إلَّا أنْ أسجل شكري وامتناني لأستاذتي الدكتورة أَسيل عبد الحسين حميدي التي أشرفت على هذه الرسالة لما تفضّلت به من علمٍ وكرمٍ ورعايةٍ، ولما أبدت من حرصٍ شديدٍ، وآراءٍ سديدةٍ وتوجيهاتٍ قيمةٍ، وقراءةٍ صبورةٍ، وأمانةٍ علميةٍ، ونصائحَ وإرشاداتِ للبحثِ، فكان لها أبلغ الأثر في سدِّ نواقصها وتهذيبها وتقويمها، فأدعو الله تعالى أنْ يحفظها من نوائب الزمان وطوارق الأيام إنّه سميع مجيب.

ويطيبُ لِي أنْ أُقدّم وافر شكري وامتناني لأساتيذي الأفاضل في قسم اللُّغة العربية الذين نهلْتُ من علمهم في مرحلتي البكالوريوس والماجستير؛ لما لمسْتُ فيهم من فهم لظروف الطلبة، ولما بذلُوه من تفسير وتسهيل لما يتعلق بِدراسَاتِهِم أو طَلَبَاتِهِم أو أي شأن أخر، فلم يَبخلُوا علينا بأيّةِ معلومةٍ أو استفسارٍ أو توجيهٍ، أو أيّ مصدرٍ، فجزاهم اللهُ ورسولُهُ عنّا أفضل الجزاءِ وأَوفرِهِ.

وبعد، فقد وَجبَ عليّ أنْ أشكر عائلتي الكريمة التي طالما آزرتْنِي وهيأَتْ لِي كلّ ما يُمْكِن لإكمال هذا البحث. سائلةً المولى أنْ يرضى عنهم ويحفهم بوافر رحمته وبركاته وتوفيقه إنَّه سميع الدُعاء. ولكلِّ من أعانني على إكمال رسالتي هذه سواء أكان بإبداء النصح أم بتوفير المصادر .

وأتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لما سيبدونه من آراء قيمة، خدمة للبحث والباحثة، وأسأل الله التوفيق والكرامة لهذه الأمة التي اصطفاها الله (ﷻ)؛ لحمل رسالاته والقيام بدعوته .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المُحتويات	١-٣
مُقدِّمةُ	٤-٦
التمهيد: الأحكام التقويمية في النحو وأساليب التعبير عن الحكم الضعيف في حاشية الصبان على شرح الأشموني	٨-١٣
أوَّلًا: مفهوم الضعف ودلالته	٩-١١
ثانيًا: أساليب التعبير عن الحكم في حاشية الصبان	١٢-١٣
الفصل الأوَّل: الرأي النحوي الضعيف في الأسماء المعربة والمبنية	١٦-١٦٩
المبحث الأول: الرأي النحوي الضعيف في الأسماء المرفوعة:	١٦-٦٥
حذف عامل متعلق الخبر وانتقال الضمير إلى الظرف	١٦-٢٢
تقدير الخبر(شبه الجملة) في جواب الاستفهام مقدمًا	٢٢-٢٦
تقديم الخبر عند الحصر	٢٦-٣٠
وجوب تقديم المبتدأ؛ لاتصاله بلام الابتداء	٣٠-٣٣
رفع الخبر بعد كان المحذوفة بعد إن الشرطية	٣٣-٣٩
إسناد الفعل إلى الفاعل المثنى والجمع	٣٩-٤٤
مجيء الفاعل مجرورًا بحرف جرّ زائد	٤٤-٤٧
نيابة المفعول به والحال والتمييز وحروف التعليل عن الفاعل	٤٨-٥١
رفع الاسم على الخبرية	٥١-٥٥
تقديم البدل في موضع الرفع	٥٦-٥٩
رفع الصفة المشبّهة للاسم المعرف بال.	٥٩-٦٠
الرفع لتوهم الصفة	٦١-٦٥
المبحث الثاني: الرأي النحوي الضعيف في الأسماء المنصوبة	٦٦-١٠٧
العطف على اسم لا النافية للجنس وتكرار لا.	٦٩-٧١
نصب اسم التفضيل المفعول به	٧٠—٧٥
إلغاء إلَّا المكررة وإعراب ما بعدها بدلًا من البدل	٧٥-٧٨
تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ	٨٠-٨٣
تعدد الحال	٨٣-٨٦
إعراب (وقفًا) حالًا أو مفعولًا له	٨٧-٨٩

نصب المصدر بعد إمَّا الشرطية التفصيلية	٨٩-٩٢
نصب الصفة المشبّهة النكرة ومعمولها معرفة(معرف بأل أو بالإضافة)	٩٣-٩٧
إعراب المنادى المكرر صفة أو نعتًا	٩٧-١٠٠
ترجيح النصب عند العطف على جملة فعلية	١٠٠-١٠٥
إعراب(خيرَ) في قول ابن مالك: (أَحمدُ الله ربي خيرَ مالك) بدلًا	١٠٥-١٠٧
المبحث الثالث: الرأي النحوي الضعيف في الأسماء المجرورة:	**١٠٩-١٣٦**
حذف المضاف إليه الثاني	١٠٩-١١٥
إضافة ما جاء على معنى اسم المفعول (فَعِيل) إلى معموله.	١١٦-١١٨
إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها	١١٨-١٢٣
جرَّ الصفة المشبّهة النكرة ومعمولها معرفة(معرف بأل أو بالإضافة)	١٢٣-١٢٨
الخلاف في بناء العدد أو إعرابه عند إضافته	١٢٨-١٣١
زيادة العطف في إعراب (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)	١٣١-١٣٦
المبحث الرابع: الرأي النحوي الضعيف في الأسماء المبنية	**١٣٧-١٦٩**
ضمير الشأن	١٣٨-١٤١
الهاء من (هو، وهي) الضمير، والواو والياء إشباع	١٤١-١٤٤
الاتصال في اتحاد الضميرين في الرتبة	١٤٤-١٤٧
التقديم لمراعاة المعنى على مراعاة اللفظ في اسم الموصول (مَن، وما).	١٤٧-١٥٢
دخول الاسم الموصول(ال) على الفعل المضارع	١٥٢-١٥٨
تقدير الظرف صلة و(إله) بدل من الضمير المستتر فيه.	١٥٨-
توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين	١٦١-١٦٥
العطف على الضمير المتصل أو المستتر	١٦٦-١٦٩
الفصل الثاني: الرأي النحوي الضعيف في الأفعال المبنية والمعربة	**١٧٣-٢٠٩**
المبحث الأوّل: الرأي النحوي الضعيف في الأفعال المبنية	**١٧٣--١٨٦**
جواز تأنيث الفعل مع الفاعل(المضمر المنفصل)	١٧٣-١٧٤
كان الزائدة	١٧٤-١٧٧
وصول الفعل اللازم للمفعول بنفسه بعد حذف حرف الجر	١٧٧-١٧٨
فعلية حبَّذا مركبة	١٧٨-١٨٢
إعراب فعل الأمر؛ لجزمه بلام الأمر المقدرة.	١٨٣-١٨٦
المبحث الثاني: الرأي النحوي في الأفعال المعربة	**١٨٨-٢٠٨**
رفع المضارع بعامل معنوي (تجرده من الناصب والجازم)	١٨٨-١٩١

رفع الفعل المضارع بعد حتَّى المنفية المراد بها التقليل	١٩١-١٩٤
وقوع الفعل المضارع المرفوع جوابًا للشرط إذا كان فعل الشرط مضارع أيضًا	١٩٤-١٩٨
نصب الفعل المعطوف على جواب الشرط	١٩٨-٢٠١
نصب الفعل المقرون بالفاء واللام الواقع بين فعل الشرط وجوابه	٢٠٢-٢٠٥
تفسير الفعل بالفعل	٢٠٥-٢٠٩
الفصل الثالث: الرأي النحوي الضعيف في الأحكام الخاصة بالحروف ومسائل أخر	٢١٢-٢٥٢
المبحث الأول: الرأي النحوي الضعيف في الأحكام الخاصة بالحروف	٢١٢-٢١٧
حذف الموصوف وعد الكاف حرف جرٍّ	٢١١-٢١٤
ما الشرطية الزائدة التوكيد	٢١٤-٢١٧
تكرار ما النافية المشبهة بليس بما المؤكدة وإبطال عملها	٢١٧-٢٢٠
كلّا التي بمعنى حقًا	٢٢٠-٢٢٣
لولا حرف جرّ شبيه بالزائد	٢٢٤-٢٢٧
المبحث الثاني: الرأي النحوي الضعيف في مسائل أُخر	٢٢٩-٢٥٢
الاختصار والاقتصار	٢٢٩-٢٣١
إيهام ابن مالك في جمع عامر ومذنب	٢٣٢-٢٣٣
إعراب قول ابن مالك: نكرة قابل أل"	٢٣٤-٢٣٥
تشديد نون اللذان واللتان وذان وتان	٢٣٥-٢٤١
جمع النعت السببي جمع سلامة	٢٤١-٢٤٤
عطف الخبر على الإنشاء	٢٤٤-٢٤٩
منع(جُمْع) من الصرف للعدل ونية الإضافة	٢٤٩-٢٥٢
الخاتمة	٢٥٤-٢٥٧
المصادر والمراجع	٢٥٨-٢٧٤
ملخَّص الرسالة باللغة الإنجليزيّة	A-B

مُقدِّمَةٌ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ المُرسَلِينَ، النَّبيِّ مُحَمَّدٍ الهَادِي الأَمِينِ المَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلعَالَمِين وعلى آلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ. أمَّا بعدُ:

فلما كانَتِ اللغةُ العربية لغةَ القران الكريم، والوسيلةَ المهمة لمعرفة أسرار الكلام المنزّل من الله العظيم، والغوص في علومِهِ وأسرارِهِ، وعنوان هُوية الإنسان العربي؛ لذلك قد تواصلَ علماءُ العربيةِ على العنايةِ بها والحفاظِ عليها، فألّفُوا في ذلك الكتب والمجلدات؛ لإرساءِ قواعدها، وتثبيت دعائمها، وحمايتها من اللحن والخطأ، وكانَتْ بحوثهم ودراساتهم الكثيرة في اللّغة والنحو منارًا للأجيال التي جاءَتْ بعدهم. ولا شكَّ في أنَّ علمَ النحو من العلومِ التي لا غنى عنها في فهم المعاني، وحفظِ اللّغة من اللحنِ؛ لذلك نالَ هذا العلمُ عنايةً فائقةً من العلماءِ، وتوالَتِ المؤلفاتُ والمصنفاتُ فيه التي تسعى لضبط تلك اللغة. ولَمَّا كانَ الأساسُ الَّذِي تقومُ عليه كتب النحو هو التقنينُ والتأصيلُ في لُغَةِ العربِ مستندين في ذلك إلى لُغَةِ العَرَبِ نفسِها في وضع أحكامِ هذا العلم من جوازٍ ووُجوبٍ وترجيحٍ وتضعيفٍ ومنعٍ وغيرِها، كان لزامًا علينا معرفة هذه الأحكام النَّحويّة المقبولة والمرفوضة والوقوف عليها والتفرقة بينها؛ للوصول إلى تقويم أَلْسِنَة الناطقين بلغة القرآن الكريم، وصون الأَلْسِنِ من الزلل واللحن في كتاب الله(ﷻ).

وقد أَحْبَبْتُ أنْ أَدرسَ موضوعًا نحويًّا في مرحلة الماجستير فوجدتُ أنْ أدرس أحد هذه الأحكام ألا وهو الحكم الضَّعيف، وقد اخترتُ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني؛ لأهمية ظاهرة الضُّعف النَّحويّ وتعدد الأوجه الإعرابية والآراء النَّحويّة الضَّعيفة في حاشية الصَّبَّان، ولدقة الصَّبَّان العلمية في حفظ الآراء النَّحويّة ونسبتها إلى أصحابها. وبعد الاطلاع فيها وجدتُ ما يمكن بحثه بعد أنْ أَحصيْتُ المسائل التي ورد فيها الرَّأي الضَّعيف والتي تبيّن فيه ما ضعّفه النَّحويّون من آراء وردت بلفظ (ضعيف، أضعف، ضعفه، يضعّفه، لضعفه).

وقد انتظمتِ الدِّراسةُ في خطة جامعة لأبعاد الموضوع، إذ جاءَتْ على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وتمهيد، وخاتمة بأَبرزَ ما توصل إليه البحث من نتائج، وقائمة بروافد البحث، ومُلخَّصًا باللغة الإنجليزية.

أمَّا التمهيد فقد تناول: الأحكام التقويمية في النحو وأساليب التعبير عن الحكم الضَّعيف في حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني. فبينْتُ فيه مفهوم الحكم الضَّعيف ودلالته، وأساليب الحكم الضَّعيف ومصطلحاته عند الصَّبَّان. وتوظيف الصَّبَّان لأُصول النحو؛ لإثبات الحكم الضَّعيف.

وقد كان الفصل الأول بعنوان:(الرَّأي النَّحويُّ الضَّعيف في الأَسماءِ المُعربةِ والمبنيةِ) مُتضمّنًا أربعة مباحثَ: المبحث الأَوَّل:(الرَّأي النَّحويُّ الضَّعيف في الأسماء المعربة المرفوعة)

درستُ فيه المسائل الخاصة بالأسماء المرفوعة التي ورد فيها رأيٌّ نحويٌّ ضعيفٌ، فضمَّ المبحث اثنتي عشرة مسألة اختصَّت كلٌّ منها بموضوعٍ معين. أمَّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان:(الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأسماء المُعربة المنصوبة) عرضتُ فيه اثنتي عشرة مسألة بالأسماء المنصوبة التي احتوت على رأيّ نحويٍّ ضعيفٍ. في حين تناولت في المبحث الثالث: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأسماء المُعربة المَجرورة) ستَّ مسائل كلٌّ منها بموضوعٍ معين. وجاء المبحث الرابع والأخير بعنوان: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأسماء المبنية) وقفتُ فيه على المسائلَ الخاصة بالرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأسماء المبنية، والبالغُ عددها ثماني مسائل منفردة لكلٌّ مسألةٍ موضوعها.

ولا ريب في أنَّ الفصل الأوَّل يعدَّ من أطول فصول الرسالة؛ فشغل أكثر مسائلها؛ لتعدد موضوعاته التي أورد فيها الصَّبَّان رأيًا ضعيفًا، سواء أكانت في الأسماء المعربة أم المبنية.

أمَّا الفصل الثاني فهو: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأفعال المبنية والمعربة)، تضمن مبحثين، المبحث الأوَّل: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأفعال المبنية) درستُ فيه الآراء النَّحويّة الضَّعيفة في مسائل متعلقة بالأفعال المبنية وعددها خمس مسائل. والمبحث الثاني: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الأفعال المعربة) تناولت فيه الرأي النَّحوي الضعيف في ستِّ مسائل اختصَّت بمعرب الأفعال.

في حين استقر الفصل الثالث بعنوان: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الحروف ومسائل متفرقة) فيه مبحثان، الأوَّل منهما: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في الحروف) بحثت الحروف الأحادية كالكاف، والثنائية كـ"ما"، وما زاد على ثلاثة أحرف: نحو: "كلَّا، ولولا". والثاني: (الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في مسائل أُخر) تضمّن ثماني مسائل متفرقة، أورد فيها الصَّبَّان رأيًا نحويًّا ضعيفًا.

تعقبها خاتمة ضمّت أهم ما توصلت به من نتائجَ، وقائمة للمصادر والمراجع التي استعنت بها في كتابة الرسالة، ابتداءً من حاشية الصَّبَّان التي تعد الأساس الذي قامت عليه الرسالة، ثُمَّ المصادر التي كانَتْ لها الأَهمية الكبرى في إخراجها بهذه الصورة، والتي كَثُرَ اعتمادي عليها، وفي مقدمة تلك الكتب: الكتاب لسيبويه(ت١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرِّد (ت٢٨٥هـ)، وشرح المفصّل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية لابن مالك(ت٦٧٢هـ)، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان(ت٧٤٥هـ) ومغني اللبيب لابن هشام(ت٧٦١هـ)، وشروح الألفية كـ" شرح ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، وشرح الأشموني(ت٩٢٩هـ)" وغيرها. فضلًا عن كتب التفسير كالكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيّ وغيرها.

وقد اعتمدت في عرضِ المادة الدراسية على المنهج التحليلي، وقفت فيها على المسائل التي أورد فيها رأيًا ضعيفًا له أو لغيره من النَّحويّين، فعرضتُ هذه المسائل وحلّلْتُ موقف الصَّبَّان منها، فتتبعتُ موقف النَّحويّين منها، وعللهم في تضعيف الرَّأي أو ترجيحه، وأدلتهم العقلية والمنطقية؛ لمعرفة تفاصيل المسألة التي ورد فيها رأي ضعيف، ثُمَّ اخترتُ الوجه أو الرَّأي المناسب.

وأَمَّا الدراسات التي سبقتني فهي أُطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(تضعيف الوجه النَّحويّ في إعراب القرآن الكريم) للأستاذ الدكتور حسن عبيد المعموريّ، وقد وقفت على دراسة أخرى تناولت التضعيف وهي رسالة ماجستير بعنوان (الوجه الضَّعيف في النحو) للباحث كريم عبد الحسين حمود الجعفريّ، ولا شكَّ في أَنَّ هذين الموضوعين يختلفان عن(الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني) منهجًا وميدانًا؛ إذ إِنَّ أحدهما مختصًّا بدراسة الأوجه النَّحويّة الإعرابية الضَّعيفة في القرآن الكريم، والآخر "الوجه الضَّعيف في النحو" يقترب من موضوع الرأي النحويّ الضعيف؛ إذ إنَّه يبحث في ميدان النحو، غير أنَّ "الرَّأي النَّحويّ الضَّعيف في حاشية الصَّبَّان" قد اختصَّ بالدراسة في أحد الكتب النَّحويّة (حاشية الصَّبَّان). تناول فيه الآراء النَّحويّة التي وصفها النَّحويّون بالضعف والتي وردت في مسائل تتعلق في الأسماء والأفعال، والحروف. فتناول الآراء المتعلقة بالقراءات قرآنيّة، أو الأبيات الشعريّة، أو اللغات الضَّعيفة، أو الأوجه الإعرابية التي ضعفها النَّحويّون.

ومن الواجب عليّ أنْ أعرب عن فائق شكري وتقديري لأُستاذتي الدكتورة أَسيل عبد الحسين التي كانت صاحبة الفضل عليَّ بأنْ أدرس هذا الموضوع، والتي قد رافقتني أمًّا وأُستاذةً وموجِّهَةً ومشرفةً، وما عملي هذا إلَّا ثمرة لنصائحها الحثيثة، سائلة المولى عزَّ وجلَّ أنْ يمدَّ في عمرها، ويجزيها عني خير الجزاء .

وبعد فنحن بني البشر معرضون في أفعالنا وأقوالنا للخطأ والزلل، فإنْ كانَ في بحثي مِن توفيقٍ وتسديدٍ، فمِن عند اللهِ وحده، وإنْ كانَ فيه غيرُ ذلك، فمِن قصور نفسي، أسألُ اللهُ أنْ يجعلَه خالصًا لوجهه، نافعًا لمَن قرأهُ واطلّع عليه، وآخر دعوانا أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلام على نبيّنا محمَّدٍ وعلى آله الطيبيّن الطاهرين.

الباحثة

التَّمهيد

الأحكام التقويمية في النحو، وأساليب التعبير عن الحكم الضعيف في حاشية الصبان على شرح الأشموني

الأحكام التقويمية في النحو وأساليب التعبير عن الحكم الضعيف في حاشية الصبان على شرح الأشموني:

إنَّ البحث في الرَّأي الضَّعيف يلزمنا التَّحدث عن الأَحكام التَّقويمية النَّحويّة عامّة والحكم الضَّعيف خاصة حتَّى يتضح لنا بشكلٍ جلي المعنى الدقيق له.

فقد خَطَا النَّحو العربيّ خُطوات وئيدة مُنذُ نشأته على يد الإمام عليّ(عليه السلام)(ت٤٠هـ) حين أوعز لأبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) جمع قواعد العربية[١] وحتَّى ظهور كتاب سيبويه وفي ذلك يقول الدكتور محمد خير الحلواني: ((زرعها أبو الأسود الدؤلي، ثُمَّ رعاها ونمّاها من بعده تلامذتهُ، حتَّى إذا جاء زمنُ الحضرميّ تهيأ لها أنْ تستوي على ساقها، ثُمَّ تزدهر وتنمو بجهود الخليل وُيونُس، ثُمَّ تكتمل شجرة وارفة معطاءَ في كتابِ سيبويه)).[٢]

وقد ذكر الدكتور عبد الكريم خليفة أنَّ سيبويه قد أفاد من جميع النَّحويّين الذين سبقوه منذ زمن أبي الأسود الدؤلي، حتَّى أستاذه الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ)، وتأثر بمناهجهم فجاء كتابه حصيلة هذه الدراسات جميعها[٣]؛ ولذلك فإنَّ كتاب سيبويه لم يكنْ ظاهرة مفاجئة في تأريخ النحو ومَن يرى ذلك فقد أهمل مرحلة ضخمة في تأريخ هذا العلم.[٤] ومصطلحات العلوم في عصر الكتاب وما قبله لا نجد مَن يدافع عنها مِن حيثُ الاستقرار والوضوح. حتَّى الذين يؤولّون منهج الكتاب لن تجدهم مدافعين عن المصطلح، حتَّى أنَّ الدكتورة خديجة الحديثي لا تجد حيلة إلَّا بالتسليم إلى عدم وجود مصطلحات ثابته في كتب النحو وعلوم العربية الأخرى في زمن سيبويه عند تأليفه الكتاب ترمزُ إلى موضوعاتِهِ وأبوابه.[٥] وذلك ليس غريبًا على أي علم حتَّى لو اكتمل من جوانبه العلميَّة البحتة وتفرعاته المتعددة؛ لأنَّ ((أيّ مصطلح علميّ لا يستقرُّ ويعبّر عن مضمونِهِ في ذلك العلم إلَّا بعد أنْ يستقرَّ ذلك العلم ويختلف عليهِ الدارسون بالبحثِ والمناقشةِ وتصقُلُه الألسن والأقلامُ بكثرة الاستعمال فيثبتونه أو يغيّرونه ويضعون ما هو أدلُّ منه على ما يقصدون إليه، ولهذا نجدُ في الكتاب مصطلحات وتسميات يختلف بعضها عمَّا نعرفه في الكتب المتأخرّةِ في حين يثبت بعضها الآخر على مرّ السنين ويبقى حيًّا مستعملًا في كتب النحو الّتي

---

[١]() يُنظر: الحلقة المفقودة في تاريخ العربي، عبد العال سالم مكرم: ٧- ١٦ .

[٢]() المفصل في تاريخ النحو العربي: ٩٤/١.

[٣]() يُنظر: تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة: ٢٥.

[٤]() يُنظر: المفصل في تاريخ النحو العربي: ٥٣/١-٥٤.

[٥]() يُنظر: سيبويه حياته وكتابه، خديجة الحديثي: ١١٩.

بين أيدينا على اختلاف زمن تأليفها وحال مؤلِّفيها)).[١] ومن هذه المصطلحات مصطلحات التقويم اللُّغوي أو الأحكام التقويمية. ونجد في كتب اللغة والنحو عددًا منها يمكن أنْ نجملها بنوعين:-

النوع الأول: أحكام التقويم النوعي نحو: جيّد، وقبيح، وخبيث، ورديء، وضعيف،... وغيرها. [٢]

(ب)- أحكام التقويم الكمي نحو: كثير، وأكثر العرب يقولون، وكثر في كلامهم، وقليل، ونادر، وغيرها من الأَحكام التقويمية التي لا يكاد أي كتاب نحوي يخلو منها .[٣]

وإذا كانت هذه الأحكام التقويمية تُعنَى بالنوع من حيثُ الجودةُ والرداءةُ من جهة، ومِن حيثُ الكثرةُ والقِلّةُ والندرةُ من جهة أخرى فهذا يعني أنَّ هناك مستويين للتقويم[٤]، أحدهما يُعنَى بالصواب والخطأ والآخرُ يُعنَى بمستوى الجودة والرداءة، وهذا الأخير هو الَّذِي يشمِل ما تقدَّم من تقويم نوعيٍّ وكمِّيّ. وهو أكثرُ مساسًا بموضوعنا الرَّأي النحوي الضعيف. والَّذِي يبدو لي أنَّ الأحكام اللّغوية والنَّحويّة لم تعتمد على التقويم الكمّي الذي يعتمد على السماع من الكثرة والقلّة كلّ الاعتماد، بل كان لتحكيم الأقيسة أَثر في الحكمِ على هذا الاستعمال بالقبح أو الضعف.[٥]

مفهوم الضعف ودلالته:

لا ريب في أنَّ كثيرًا من مصطلحات الأحكام النقدية التقويمية قد التبسَ في فهمها وتوظيفها من النّحويّين والباحثين؛ إذ نجد الكثير من هذه الأحكام تختلط لديهم من حيثُ دلالتها بغيرها من الأَحكام، ويبدو أنَّ ذلك راجع إلى أنَّ دلالتها لم تحدد عندهم تحديدًا يمنع خلطها في تناول الظواهر اللُّغوية، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّهم قد اهتموا بطبيعة الحكم دون مراعاة طبيعة الألفاظ المعبرة عنه، ممّا يمكن أَنْ يُعدّ مسوغًا لتعدد الألفاظ الدالة عليه؛ إذ لم تكن هناك ضوابط دقيقة يعتمدها النَّحويّون في إطلاق هذه الألفاظ، ممّا يؤدي إلى عدم دقة هذه الألفاظ من حيثُ وضعها.[٦]

---

[١] () سيبويه حياته وكتابه: ١١٩، ويُنظر: ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء،"رسالة ماجستير"، صباح علاوي خلف : ٥-٦.

[٢] () يُنظر: الكتاب، سيبويه: ١٥/٢، والمقتضب: المبرّد: ٩٠/١، والأصول في النحو: ابن السراج: ٢٩٨/١، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي: ١٨٩/١، والمفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: ١١١.

[٣] () يُنظر: شرح المفصل ابن يعيش: ٥٨/١، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك: ٤٤، والتذييل والتكميل، أبو حيَّان: ١٨/٧، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٧٠/١، وحاشية الصبان: ٣٢١/٣ .

[٤] يُنظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء: ٢٠٦ .

[٥] () يُنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ١٦٦-١٧٠

[٦] () يُنظر: رفض الوجه النحوي في إعراب القرآن "أطروحة دكتوراه"، مصطفى طالب خليف :٢٦.

ومن بين هذه الأحكام التقويمية الحكم الضعيف إذ يُعدُّ من الأحكام البارزة في الدراسات النحوية، وعلى الرغم من وضوح دلالته ومعناه إذ قالَ الخليل عنه: ((والضُّعْفُ: خِلَاف القوّة. ويُقال: الضَّعْفُ في العَقْلِ والرَّأي))[١]، نجد أَنَّ عبارات النّحويّين قد تكرَّرت في الخلط بينه وبين غيره من الأحكام، بدءًا من سيبويه وحتَّى النّحويّين المتأخرين ممّا يدلّ على أنَّ ذلك الرأي النحويّ ضعيف أو ممنوع، أو قبيح، أو قليل، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر قولهم: ((وهذا قبيح ضعيف لا يجوز))[٢]، وقولهم: ((ممتنع أو ضعيف))[٣]. وقولهم: ((ضعيف قليل))[٤].

ومنهم مَن يرى أَنَّ الضعف يستلزم الحكم على الرأي النحويّ بكونه ضعيفًا أو بعيدًا أو متكلَّفًا أو غير جيِّد أو غير ذلك من عبارات التضعيف من دون أنْ يصل الأَمر إِلى أَنْ يكون مرفوضًا أو ممنوعًا، أي: إنَّه لا يجوز، ولا سِيّما أنَّ مفهوم التضعيف يقتضي أنْ يكون الوجه أو الرأي النحويّ على خلاف القوّة وليس على خلاف الصحّة، يقول ابن جني(ت٣٩٢هـ): ((وكذلك عامّةُ ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميعُ ذلك مجوَّزًا فيه، ولا يمنعك قوّةُ القويّ من إجازة الضعيف أيضًا))[٥] ، فالتعدّد الجائز هو "ما يجوز فيه وجهان أو أوجه"، منها ما هو قويّ ، أي: راجح، ومنها ما هو ضعيف، أمَّا ما كانَ من الوجوه غيرَ صحيح عند النّحويّين أو ممنوعًا أو مرفوضًا، فهو يقابل الجائز، وهو لا يدخل ضمنَ ما تُعنى به هذه الدراسة. [٦]

فلم يفرق أغلب النّحويّين بين المفاهيم الدقيقة للأحكام النقدية، على الرغم من تناولهم بعض هذه الأحكام ومنهم الدكتور عبد الفتاح الدجني إذ إنَّه جعل الشذوذ عند النّحويّين على قسمين؛ قسمٌ صرحوا بأنَّه شاذ، وقسمٌ عبروا عنه بمصطلحات جاءت بمعنى الشذوذ كالقليل، والنَّادر، والقبيح، والمرفوض، والضعيف، وغيرها. ضمن موضوع دراسته[٧]، وكذلك الباحث كريم عبد الحسين عند إيراده هذه الأحكام منضوية تحت مفهوم(الضعيف) جازمًا بأنَّها جميعًا تدلّ عن معنى واحد وهو الضعيف، وأنَّ الرابط بينها هو تقارب معناها.[٨]

---

[١]() العين :٢٨٢/١، مادة "عضف". تقليب "ضعف"

[٢]() الكتاب: ٣٦١/١.

[٣]() المسائل السفرية، ابن هشام: ٣٥، وحاشية الصبان: ٣/ ٣٠٥.

[٤]() شرح ابن الناظم، بدر الدين بن مالك: ٦٦.

[٥]() الخصائص، ابن جنّي: ٣/ ٦٢ .

[٦]() يُنظر: تضعيف الوجه النحوي في القرآن الكريم، "أطروحة دكتوراه"، حسن عبيد المعموريّ: ١٣.

[٧]() يُنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٥٢،١٦٣، ١٧٠.

[٨]() يُنظر: الوجه النحوي الضعيف، "رسالة ماجستير": ١٣، ١٤.

ومِن النّحويّين مَن استعمل الدلالة اللغوية لكلمتي "الرديء" و "القبيح" كناية عن الضعف؛ حتَّى لا يملَّ السامع من تردد كلمة الضعف وهو يقرأ ما ذكروه.[١] فضلًا عن أنَّه يدلّ على قصور في المعنى أو في موافقته للأصول النحوية مع قلّة سماعه، على الرغم من أنَّ الضعيف أعلى رتبة من القبيح الذي يخالفه مع الندرة، وأدنى من الحسن الموافق، وأنَّ حدَّه بالقلةِ جعله مباينًا للشاذِّ الذي يدلّ على مخالفة المجرَّدة دونَ الارتباط بقلّةٍ أو كثرة[٢] . وقد أورد الصبان(١٢٠٦هـ) في حاشيته الكثير من الآراء النحوية التي أتسّمت بالضعف سواء كما يراها هو أم كما يراها غيره من النّحويّين. [٣] فالحكم على الرأي بأنَّه ضعيف ينبغي أنْ يكون على وفق معايير علمية منطقية، إذ يتوجب على النحويّ أنْ يلتمس تسويغًا لأكثر من وجه كي يرجّح رأيه ويدخله في حيز الصواب من كلام العرب. ولم يكن للنحويين سبب محدّد في تضعيفهم للرأي النحوي، غير أنّنا نجد أنَّ أحد النّحويّين قد يضعف رأيًا يذكره غيره مبيّنًا سبب تضعيفه ممّا يجعل غيره من النّحويّين يتبعه أو يجعل سببه قاعدة نحوية يحذو حذوها، نحو: تضعيف سيبويه لرفع الخبر بعد كان المحذوفة بعد "إنْ" الشرطية.[٤] يقول سيبويه: ((وإذا أضمرتَ فأنْ تُضْمِرَ الناصبَ أحْسَنُ؛ لأَنَّك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضع خبره، فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كانَ أضعفَ))[٥]، واتبعه في ذكر العلّة نفسها ابن السراج، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام وغيرهم.[٦]

أوقد يجتمع سببان أو أكثر للضعف نحو تضعيف ابن مالك لِمَن قدَّر "عندي درهمٌ" جوابًا للاستفهام ، في نحو : قولك لِمَن قال: مَا عندك؟ الجواب درهمٌ، فدرهمٌ مبتدأ نكرة خبره محذوف ينبغي تقديره مقدمًا على شبه الجملة "عِندي"، إذ لا يجوز أنْ يكون التقدير: "عندي درهمٌ" إلَّا على ضعف. فقد علّل ابن مالك ضعف تقدير الخبر مقدمًا في جواب الاستفهام بأكثر من علَّة وهي:

أوَّلًا: لا بُدَّ للجواب أَنْ يسلك به سبيل السؤال، ولمَّا كان المُقدم في السؤال هو المبتدأ، اقتضى ذلك أنْ يكون المُقدم في الجواب هو المبتدأ؛ لذاك أجاب به.

---

[١]() يُنظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي، نزار بنيان شمكلي: ١٥٤.

[٢]() يُنظر: الوجه النحوي الضعيف، "رسالة ماجستير": ١٢.

[٣]() يُنظر: حاشية الصبان: ١٧/١، ١١٤/١١٦،٢/١، ١٣/٣، ٢٤/٤.

[٤]() يُنظر: الكتاب: ٢٦٣/١.

[٥]() المصدر نفسه: ٢٥٩/١ .

[٦]() يُنظر: الأصول في النحو: ٢٤٨/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ٣٦٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسيّ: ١١٩٢/٣، وأوضح المسالك، ابن هشام: ٢٣١/١.

ثانيًا: إنَّ الأصل في الخبر أنْ يأتي مؤخرًا بعد المبتدأ فترك في مثل: عِندِي درهمٌ؛ لأنَّ التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون في ما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب[١].

أو قد يكون سبب ضعف الرأي النحويّ اللبس، أو الضرورة الشعرية، أو اللُّغات الضعيفة[٢]، وغيرها من الأسباب التي سنقف عندها في الحديث عن المسائل.

أساليب التعبير عن الحكم الضعيف في حاشية الصبان:

استعمل النَّحويّون حكم "الضعيف" لتضعيف الرأي النَّحويّ في حاشية الصَّبَّان بصيغ مختلفة منها: ضعيف، [٣] أو يقول عبارة أو جملة نحو: "وهو ضعيف [٤]، وقد يستعمل الحكم بأسلوب المفاضلة بـ "أَفْعل" التفضيل، نحو: "أضعف" أي أنَّه أضعف من الضعيف [٥]. أو يذكر الرأي الضعيف مع سبب الضعف فيقول: "ويضعفه"، أو قد يكون الرأي جائزًا لكنَّه ضعيف؛ وذلك وارد في قوله: "والجواز على ضعف" [٦]. أو يعبر عنه بقوله: "ولضعفه جدًّا" [٧]، وقد يرد في الحاشية تضعيف لرأي مذهب نحوي إذ يقول: "وضعف مذهبه"[٨] ، أو يصطلح عنه بقوله: "لا يخلو من ضعف [٩]، وقد يأتي لفظ القبح للدلالة على الضعف، أي مرادف له، ورُبَّما يصف النّحويّون الرأي بأنَّه قبيح ضعيف[١٠]، وقد يصف الحكم الضعيف بأكثر من وصف واستعمال أقل من المستوى المطلوب، فقد استعمل اللغويون لفظة الضعف أحيانًا مقترنًا بلفظ آخر، وهذا يدلّ على أن حكم الضعف لم يحدد لمعنى خاص ومنها قبيح. [١١]، فوصف الرّأي النَّحويّ بالقبح عند النّحويّين يعني ضعف هذا الرأي في القياس، فاللَّفظ الذي جاء به هذا الرأي ووصف بأنَّه قبيح ليس هو الموصوف بالقبح بل يقصد بوصفه بالقبح ضعف قياسه واعتمد أصولًا تقاس عليها

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٩٥/١.

٢() يُنظر: حاشية الصبان: ٢٢٢/١، ٢٢٧/٢٢٧،١/١.

٣() يُنظر: المصدر نفسه: ١١٦/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:١٩٥/١.

٥() يُنظر: المصدر نفسه: ٣٨٢/١.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٤٦/١.

(٧) يُنظر : المصدر نفسه: ١٤٥/١.

٨() يُنظر: المصدر نفسه: ٢٦٥/١.

٩() يُنظر :المصدر نفسه: ١٧/١.

١٠() يُنظر :المصدر نفسه: ١٣/٣.

١١() يُنظر :المصدر نفسه: ١١٤/٢.

الفروع الأخر. وقد يصفه بأَنَّه "ممتنع وضعيف".[١]

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ الصبان قد اعتمد على الأصول النحوية "السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال" في الاستشهاد النحوي؛ لإثبات أدلته النحوية، فأمَّا السماع، فقد كانَ كثيرًا ما يستشهد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية في مواضع الاستشهاد في مواضع عديدة في حاشيته، واعتمد أيضًا على الحديث النبويّ الشريف في مسائل الاحتجاج وإثبات القواعد، وعلى كلام العرب من منظوم ومنثور، ونجده قد جاوز عصر الاحتجاج مستشهدًا بأشعار الشعراء المولديين كـ"بشار بن برد، وأبي نؤاس"، وقد يلحظ القارئ لحاشية الصبان أنَّها تشتمل على صور عديدة من القياس منها: قياس النظير على نظيره، والقياس على السماع، والحمل على الكثير، والحمل على النقيض وغيره ، وكذلك العلل النحوية إذ نجد أنواعًا من العلل منها: علّة الإجراء، وعلّة الاستحقاق، وعلّة الاستغناء، وعلّة أمن اللبس، وعلّة التخفيف، وعلّة التغليب، وعلّة الضعف، وعلّة الضرورة وغيره. [٢]

وقد يصرح الصبان على إجماع العلماء في مسألة ما على حكم واحد. ونجده يعتمد على استصحاب الحال نحو ما ذكر في أنَّ الأسماء الستة إنَّما أعربت بالحروف؛ استصحابًا للأصل؛ وذلك لأنَّ الأصل في المعرب بالفرع أنْ يعرب بالحروف، أنْ يكون مرفوعًا وعلامة رفعه الواو، ومنصوبًا وعلامة نصبه الألف، ومجرورًا وعلامة جرّه الياء؛ ليجانس الفرع الأصل. وفي الاختصَّاص يذكر أنَّ المختصّ لا يقع مبنيًا على الضم إلَّا بلفظ "أيّها وأيّتها" ثُمَّ يذكر وجه البناء على الضَّم فيهما وهو استصحاب لحالهما في النداء. وغيرها من المسائل. [٣]

وممّا يبرز في حاشية الصبان هو ذكر النّحويّين الذين سبقوا الصبان أو عاصروه، فنجد أنَّ الصبان قد يستشهد بآراء كثير من النّحويّين وقد يصرح بأسمائهم كـ(سيبويه، والمبرِّد، وابن مالك، وأبي حيَّان، وابن هشام،...وغيرهم)، أو قد يكتفي بذكر مصادرهم دون الاسم كـ (الارتشاف، وشرح الشذور، وهمع الهوامع... وغيرها) أو قد يشير إليهم برمز كـ"سم" لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، و"شيخنا السيد" للبليدي، و"شيخنا" للمدابغي. [٤]

---

(١)يُنظر: المصدر نفسه: ٣/٣٠٥.

٢() يُنظر: حاشية الصبان: ١/٧٥، ١/٧٦، ١/٢٤٠، ٣/١٦.

٣() يُنظر: المصدر نفسه: ١/١٠٣.

٤() يُنظر: المصدر نفسه: ١/٣، ١/١،٢٠/٢٥.

الفصلُ الأَوَّل: الرأي النحوي الضعيف

في الأسماء المعربة والمبنية

المبحث الأَوَّل: الرأي النحوي الضعيف

في الأسماء المعربة المرفوعة

حذف عامل متعلّق الخبر وانتقال الضّمير إلى الظّرف.

يقسم الخبر إلى مفردٍ وجملةٍ. والخبر المفرد يكون إمَّا جامدًا، وإمَّا مشتقًّا، والجملة تكونُ اسمية، أو فعلية. ويقع الخبر شبه الجملة ويقصد به أمران: أولهما: الجارّ والمجرور كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: من الآية/٢]، وثانيهما: الظّرف نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: من الآية/ ٤٢][1].

وهذه الظّروف والمجرورات يشترط فيها أنْ تكون تامةً. والتامة: هي الَّتِي يكون في الإخبار بها فائدة، فلا بُدَّ أَنْ يكونا تامين ولا يجوز: زيدٌ مَكانًا، ولا زيدٌ بِكَ؛ لعدم الفائدة، وإذا كانَت غير تامة، فإنَّها لا تفيد وأسموها لغوًا، فالظّروف لا تكون أخبارًا إلَّا بنيابتها مناب الخبر، فالخبر لا يجوز حذفه وإقامة الظّرف أو المجرور مقامه إلَّا إذا كانَ الحذف يفهم منه المحذوف، وإلَّا فلا بُدَّ من ذكر الخبر[2].

وأوضّحَ ابن مالك بأنَّ هذا العامل واجب الحذف، إذ يكون حذفه واجبًا إذا دلَّ على كَوْنٍ عامّ، واذا وقع الظّرف أو الجارّ والمجرور خبرًا نحو: زيدٌ عندكَ، وزيدٌ في الدارِ، فكلٌّ منهما متعلّقٌ بمحذوف واجب الحذف تقديره: استقرَّ أو مستقرٌّ ونحوهما ممّا يدلُّ على الوجود المطلق والاستقرار الخالي من معنًى آخر معه؛ لأَنَّ الفعل الَّذِي يتعلّقان به لا يمكن أنْ يظهر؛ لأَنَّهما نابا عنه، فكانَ حذفه لذلك واجبًا[3]. ولعلَّ السّبب في وجوب الحذف هو أَنَّ الكون العامّ لا فائدة من ذكره؛ لوجود ما يدلُّ عليه دون لبسٍ، ثُمَّ أنَّ الظّرف والجارّ والمجرور إذا تعلّقا بكون عام سُميّا تامّين؛ ومعنى التمام: هو فهم معنى متعلّقهما منهما، أيَّ أنَّهما أغنيا عن وجود المتعلّق[4]، ولمّا كانَ المحذوف إمّا فعل أو وصف "استقرّ أو كائن" وجبَ ذلك أَنْ يكون أصل الخبر جملةً إذا كانَ المقدر فعل "استقرّ، أو كانَ"، أو مفردًا إذا كانَ المقدر وصف" مستقرّ، أو كائن"[5].

واحتج النّحويّون الَّذِين قدروا العامل وصفًا بوجهين[6] ومنهم ابن مالك إذ يقول:((وكونه اسم فاعِل أولى لوجهين:

أحدهما: أَنَّ تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنَّه وافٍ بما يحتاج إليه في المحلّ مِن تقدير خبر مرفوع. وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعِل؛ إذ لا بُدَّ مِن الحكم

---

[1] () يُنظر: شرح المفصَّل، ابن يعيش: ١/٨٨.

[2] () يُنظر: اوضح المسالك:١/١٤٢، وهمع الهوامع، السيوطي:٢/٢١.

[3] () يُنظر: شرح التسهيل:١/٣١٧-٣١٨.

[4] () يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام:١٨٤.

[5] () يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/٢١١.

[6] () يُنظر: شرح المفصَّل: ١/٨٨، وشرح الكافية الشافية:١/٣٥٠، وشرح ابن عقيل: ١/٢١١.

بالرّفع على محلِّ الفعل إِذَا ظهر في موضع الخبر. والرّفع المحكوم به لا يظهر إلَّا في اسم الفاعِل.

الثاني: أَنَّ كلَّ موضعٍ كانَ فيه الظّرف خبرًا، وقُدِّرَ تعلّقه بفعل أَمكن تعلّقه باسم الفاعل. وبعد "أَمَّا وإِذَا المفاجأة" يتعين التعلّق باسم الفاعِل نحو: أَمَّا عِنْدَك فزيدٌ، وخَرَجْتُ فإِذَا في البابِ زيدٌ؛ لأَنَّ "أَمَّا" و" إِذَا" المفاجأة لا يليهما فعل لا ظاهر، ولا مقدّر. وإِذَا تعيّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، ولم يتعيّن تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إِلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد، وهذا الرّأي الَّذِي ذلك على أولويته هو مذهب سيبويه[١]، والآخر مذهب الأخفش. ولرجحان تقدير اسم الفاعل قُلْتُ:

وبـ "اسْتَقَرَّ" بَلْ بـ "مُسْتَقرّ" .....

فجئت بـ"بل"؛ لدلالتها على الإضراب؛ لأَنَّ غيرَ المضرب عنه راجح))[٢]، فيُسْتَدلُّ بالقياسِ على "أَمَّا الشّرطية، وإذا الفجائية" فإِنَّهما يتعيّن تعلّق اسم الفاعل بعدهما؛ وذلك ما أفاد به مِن أَنَّ كلَّ موضعٍ وقع فيه الظّرف المذكور، صالح لوقوع اسم الفاعل وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أَمَّا عِنْدَكَ فزيدٌ، وجِئْتُ فإِذَا عِنْدَكَ زيدٌ؛ لأَنَّ "أَمَّا وإِذَا المفاجأة" لا يليهما فعل،[٣] وإذا تعيّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم تعيّن تقدير الفعل، وجب رد المحتمل إِلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد[٤].

واحتج الَّذِين قدّروا الفعل بأَنَّ الأصل في العمل للفعل. ولما كانَ الظّرف يتعلّق باسم الفاعل؛ لمشابهته بالفعل، فالتعلّق بالأصل أولى، وأَنَّ الَّذِي يوجب أَنْ يكونَ المتعلّق بعد "أمّا، وإذا" اسم الفاعل هو لخصوص المحلّ كذلك يقتضي أَنْ يكون فعلًا قياسًا على نحو: جاءَ الَّذِي في الدار، وكلّ رجلٍ في الدار فله درهمٌ. [٥]. وأكّد الأشموني عدمِ القول بأَنَّ الفعل وإِنْ قُدِّرَ متأخّرًا فهو على نية التقديم؛ لأَنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول؛ لذلك يُقال أَنَّ المقدم هو الخبر وهو ليس مركزه[٦]. وقد بيَّن الصَّبَّان سبب امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ؛ خوفًا لالتباس الجملة الاسمية بالجملة الفعلية. سواء كانَ الفعل ظاهر أم مقدر؛ إِذ إِنَّهم أعطوا المقدّر حكم

---

[١] () يُنظر: الكتاب:١/٢٧.

[٢] () شرح الكافية الشافية:١/٣٤٩-٣٥٠.

[٣] () يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣١٧.

[٤] () يُنظر: المصدر نفسه:١/٣٥٠-٣٥١.

[٥] () يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي:١/٢٤٥.

[٦] () يُنظر: شرح الأشموني: ١/١٩٠.

الظّاهر؛ إجراء للباب على سنن واحد[1]؛ لذلك ضعّف الصَّبَّان رأي ابن مالك كون المتعلّق اسم فاعل لا فعل. فقال: ((قوله: ((وكون إلخ)) يظهر أنَّه وجه آخر لضعف ما ذهبَ إليه المصنف))[2]. وتضعيف الصَّبَّان لمذهب ابن مالك لم يصرّح به مَن سبقه من النّحويّين. بل أنَّ أغلب النّحويّين اكتفوا بما ذكره ابن مالك مِن أنَّه قد جاء ظرفًا أو جار مجروره، وأنَّ كلًا منهما متعلّق بمحذوف "فعل أو وصف" واجب الحذف.

ويرى النّحويّون أنَّ بعد حذف العامل وجوبًا ينتقل الضّمير الَّذِي فيه إلى متعلّقه "شبه الجملة"، وقد أشارَ الصَّبَّان إلى أنَّ هذا هو رأي جمهور البصريّين. بقوله: ((قوله: وانتقل الضّمير إلخ ، في كلامه تلفيق من مذهبين فإنَّ القائلين بالانتقال هم القائلون بأنَّ الخبر الظّرف أو الجارّ والمجرور وهم جمهور البصريّين، وأمَّا القائلون بأنَّه المتعلّق فالضّمير عندهم باقٍ في المتعلّق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره. وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أنَّ الخبر الظّرف أو متعلّقه المقدر، وأنَّ التحقيق الثاني نصبها والوجهان جاريان في عمله الرّفع هل هو له حقيقة أو للمقدّر؟ وفي تحمله الضّمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر؟ والأكثرون في المسائل الثلاث على أنَّ الحكم للظرف حقيقة. ا. هـ. ولهذا قال الرّوداني[3]: هذا يعني قول الشّاعر:[4]

"فإنْ يَكُ جثُمَّاني إلخ"

دليل على ضعف أنَّ الخبر المتعلّق أو منعه، ودليل على ترجيح أنَّه الظّرف؛ لأنَّ الضّمير إنَّما يستكن في الخبر. ا.هـ. فاحفظ ذلك فقد غفل عنه. وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أنَّ الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده؛ لأنَّه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فإنَّه يلزم عليه تفريغ العامل من الضّمير وهو ممتنع، وأنْ أجيب بمنع امتناعه بدليل أنَّه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنَّه بعد الحذف ناب عنه الظّرف في تحمل الضّمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف، وبخلاف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل في الضّمير المتصل مع بقائه وهو غير

---

[1] () يُنظر: حاشية الصبان: ٣٢٢/١.

[2] () حاشية الصبان: ٣٢٢/١.

[3] () محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرّوداني السوسي المكيّ: شمس الدين، أبو عبد الله(ت١٠٩٤هـ): محدث مغربي مالكي، عالم بالفلك، رحال، اختلفت المصادر في اسم أبيه: سليمان أو محمد؟ فتكررت ترجمته... من كتبه جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، في الحديث، وصلة الخلف بموصول السلف فهرس مروياته وأشياخه. ونحفتة أولي الألباب في العمل بالأسطرلاب، ومنظومة في علم الميقات، وشرحها، والمقاصد العوالي، وجمع الكتب الخمسة مع الموطأ، وأوائل الكتب الدينية.(يُنظر: الأعلام، للزركلي:٦/ ١٥١).

[4] () هذا عجز بيت لجميل بثينة في ديوانه:١١٨، وعجزه(فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرُ أَجْمَعُ).

ممكن، وإنْ أجيب بأنَّ البعدية أمر اعتباري تقديري فإنَّه لا يخلو من ضعف فتأمل))[١].

فالصَّبَّان يذكر آراء النّحويّين في انتقال الضّمير ومن ذلك اختلاف النّحويّون في تعيين الخبر حين يقع شبه جملة، وفي هذه المسألة أقوال عدةٌ منها:

القول الأوّل: الخبر هو المتعلّق المحذوف، وهذا رأي البصريّين، وذهبَ ابن كيسان(ت٢٩٩هـ): إلى أنَّ الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأنَّ تسمية الظّرف خبرًا مجاز، ووافقهم ابن مالك[٢].

القول الثاني: الخبر هو الظّرف أو الجارّ والمجرور نفسهما، وهذا رأي الكوفيّين وابن طاهر[٣] وابن خروف(ت٦٠٩هـ)[٤].

القول الثالث: ويرى ابن السّراج(ت٣١٦هـ) أنَّ كلًّا من الظّرفِ أو الجارّ والمجرورِ خبرٌ، أي أَنَّ كلًّا منهما قسمٌ برأسِه[٥].

القول الرابع: الخبر هو مجموع الظّرف والجارّ والمجرور مع متعلّقهما، والمتعلّق جزء من الخبر وهذا رأي الرّضي(ت٦٨٦هـ)[٦].

وعلى الرّغم من اختلافهم في تعيين الخبر إلَّا أنَّهم أَجمعوا على أنَّ الخبر سواء كانَ الظّرف والجارّ والمجرور أمْ المتعلّق المحذوف أنَّ عمله الرّفع، ثُمَّ أنَّهم اختلفوا في تحمل الضّمير هل هو في الخبر حقيقة "الظّرف أو الجارّ والمجرور" أو في العامل المقدّر وفي ذلك ذهبوا إلى:

أوّلًا: ما ذهب إليه البصريّون من أنّ الظّرف الواقع خبرًا يتحمل ضمير المبتدأ المشتق سواء تقدم أم تأخر، وهو رافع للضمير[٧].

ثانيًا: ذهبَ الفراء(ت٢٠٧هـ) إلى أنَّ لا ضمير في الظّرف إلَّا إذا تأخر، وإلَّا جاز أنْ يُؤكد، أو

---

(١) حاشية الصبان:٣١٨/١.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل:٣١٤/١، وشرح ابن عقيل:٢١١/١.

٣() ابن طاهر: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي،الملقب بالخدب (ت٥٨٠هـ)، والخدب الرجل الطويل سمي به؛ لطول باعه في علوم الأدب، كان يتعاطى الخياطة مع أنّه إمام في العربية، وهو أستاذ ابن خروف النحويّ، وله شرح على كتاب سيبويه وعليه اعتمد تلميذه ابن خروف في شرحه لكتاب سيبويه، وله تعليقة على الإيضاح لأبي علي الفارسي.يُنظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين: ١١٩/٩.

٤() يُنظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٦٦، وهمع الهوامع٩٢/٣، وتجدر الإشارة إلى أنَّ السيوطي قد تفاوت في نسبة هذا المذهب إلى ابن خروف ؛ إذ إنَّه قد قصره عليه في الجزء الأول: ٣٢١ إذ يقول: ((اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرًا فالأصح أنّه كون مقدر. وقِيل: المبتدأ وعليه ابن خروف)).

٥() يُنظر: الأصول في النحو: ٢٥/١.

٦() يُنظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب :٢٧٥/١.

٧() يُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٢٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح،الأزهري:٢٠٧/١ ، وهمع الهوامع: ٢/٢.

يُعطف عليه، أو يُبدل منه[١]. واستدلَّ على تأكيده متأخّرًا بقول الشّاعر:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ.....فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرُ

فأجمع توكيد للضمير المستتر في الظرف وهو قوله: "عندكِ".

وقد ورد عن ابن خروف بأَنَّه زعم: ((أنَّ الخبر إذا كانَ ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلَّا إذا تأخر، ولا ضمير فيه إذا تقدم؛ ولهذا لا يُؤكد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدل منه))[٢]. وما ذهبَ إليه ابن خروف أبطله ابن هشام بقوله: ((وأمّا جواب ابن خروف بأنَّ الظّرف إنَّما يتَحَمَّل الضّمير إذا تأخّر من المبتدأ فمخالف لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في:[٣]

..... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السّلَامُ

إنَّ الأولى حمله على العطف على ضمير الظّرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأَنَّ تخلص عَن ضرورة بأُخرى وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضّمير وجوابه أنَّ عدم الفصل أسهل؛ لوروده في النّثر كـ: مَرَرْتُ برجُلٍ سَوَءٍ والعدمُ حتَّى قِيلَ: إنَّه قياس))[٤].

ثالثًا: ذهب ابنُ كيسان إلى أنَّ ما ينسب للظرف من خبرية وعمل، إنَّما هو للعامل فيه، والضّمير الَّذِي تحمله الظّرف يجوز أنْ يؤكد[٥] مستدلًّا على ذلك بقول الشّاعر:

..... فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

وقد أوردَ الرَّضي هذا البيت شاهدًا على أنَّ الضّمير انتقل من العامل المحذوف إلى الظّرف وهو "عندك"؛ لأنَّه ليس قبل "أَجْمَع" ما يصح أنْ يحمل عليه إلَّا اسم إنَّ، والضّمير الَّذِي في الظّرف والدهر، واسمُ إنَّ والظّرف منصوبان، فلم يبقَ سوى الضّمير، وبذلك يبطل ما ذهب إليه ابن كيسان من أنَّ الضّمير يحتمل في العامل[٦]. واتبع ابن هشام ما ذهب إليه البصريّون، معترضًا على ما ذهبا إليه ابن كيسان، وابن مالك فقالَ: ((فأكّد الضّمير المستتر في الظّرف، والضّمير لا يستتر إلَّا في عامله، ولا يصح أنْ يكون توكيدًا لضمير محذوف، مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إنَّ على محلّه من الرّفع بالابتداء؛ لأَنَّ الطَّالِب للمحلّ قد زالَ،

---

[١]() لم أعثر على رأيه في كتابه معاني القرآن، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٢٢/٣، وهمع الهوامع: ٢/٢.

(٢) لم أعثر على رأيه في كتابه شرح جمل الزجاجي، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٧٧، وشرح التصريح: ٥٨٥/١.

[٣]() هذا عجز بيت وصدره: (أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ) وهو بلا نسبة في الخصائص: ٣٨٨/٢، ومغني اللبيب: ٤٦٧/٢، والمقاصد النحوية، بدر الدين العيني: ٤٩٧/١.

[٤]() مغني اللبيب: ٨٦٦/١.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب :١١٢١/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٠/١.

[٦]() يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٧٥/١-٢٧٦.

واختارَ ابنُ مالك مذهب ابن كيسان مع اعترافه بأنَّ الضّمير مستتر في الظّرف، وهذا تناقض؛ فإنَّ الضّمير لا يستكن إلَّا في عامله. وإنْ لم يعتَمد الظّرف أَو المجرور نحو: في الدارِ أَو عِندَكَ زيدٌ. فالجمهور يوجبون الابتداء. والأخفش والكوفيّون يجيزون الوجهين؛ لأَنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط؛ ولذا يجيزون في نحو: قائمٌ زيدٌ، أنْ يكونَ قَائِمٌ مبتدأ، وزيدٌ فاعلًا يوجب كونَّهما على التقديم والتأخير))[1]. فابن هشام أشار إلى أنَّ ابن مالك يرى أن الضَّمير المذكور هو توكيد للضمير المحذوف المستكن في المتعلق أو العامل. وقد ضَعُفَ هذا الرّأي؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان وهذا تناقض، والتوكيد يقتضي الاهتمام والاعتناء والحذف لعدمه، فكيف يكون الضّمير توكيدًا لمحذوف؟! ولا يجوز أنْ يكون مؤكدًا لاسم إنّ؛ لأنَّ محلّه في الأصل الرّفع على الابتداء قبل دخول "إنَّ". وأمّا البصريّون فيوجبون الابتداء، والكوفيّون يجوزون الابتداء والرّفع على الفاعلية بالظّرف؛ إذ إنّهم لا يشترطون أن يسبق بنفي أو ما يشبه النّفي. وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أنْ يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظّرف وهو المطلوب، ولا يشكل الفصل بالأجنبي وهو الدهر فإنَّه جائز في الضّرورة.

رابعًا: ما ذهب إليه السّيرافي(ت٣٦٨هـ) من أنَّ الضّمير قد حُذِف مع المتعلَّق[2]. فهو يرى أنَّ الخبر هو المتعلّق المحذوف، ولما حذف جعل ما نابَ عنه كالعامل فيه. وقوله هذا قد ضعفه الأشموني بقول : ((وزعم السّيرافي أنّه حذف معه ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقول الشّاعر... :

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ.....فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ))[3].

وبعد ما ذكره النَّحويّون في انتقال الضّمير نجد أنّ الصَّبَّان قد ترك آراءهم ورجح ما ذهبَ إليه ابن قاسم العبادي(ت٩٩٢هـ) من أنَّ الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده معلِّلًا ذلك بأنَّه لا يلزم عليه شيء بخلاف ما ذهب إليه ابن خروف مِن أنَّ الخبر اذا كانَ ظرفًا أَو مجرورًا لا ضمير فيه إلَّا إذا تأخر عن المبتدأ أمَّا إذا تقدم فلا ضمير فيه؛ لأنّ ذلك يقتضي أنْ يفرغ الفعل المحذوف من الضّمير. لذلك قد منعه؛ ولا يُقال لا نسلم امتناعه بدليل أنَّه بعد الحذف فارغ منه؛ لأَنَّه بعد الحذف ناب الظّرف عنه تحمل الضّمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف. ويحتمل أَنَّه بعده ولا يضر أنَّه يلزم حذف الفاعل؛ لأَنَّه أَمر اعتباري غير مستمر، ويحتمل أَنَّ الضّمير معه ولعلّه أولى؛ لأَنَّه لا يلزم عليه شيء.

---

[1] () مغني اللبيب:١ /٥٧٩.

[2] () لم أعثر على رأيه في كتبه: "شرح كتاب سيبويه، فوائت كتاب سيبويه ، ضرورة الشعر، أخبار النحويين البصريين"، ويُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب:١: ٢٧٨.

[3] () شرح الأشموني:١/١٨٩.

وبعدُ فقد أبطلَ بعض النّحويّين بعض الآراء الَّتِي ساقها غيرهم إذ أبطل الأشموني رأي السّيرافي، وأبطلَ ابن هشام مذهب ابن خروف، وضعف مذهب ابن كيسان أنَّ الضّمير محتمل في الفعل بعد الحذف؛ لأَنَّه يلزم عليه حذف العامل في الضّمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن. ولهذا فإنَّ ما ذهبَ إِليه البصريّون يُعدّ مِن أرجح الآراء وأقواها, ولعلَّ ابن هشام مجانب للصواب حين يقول سمّي الظّرف التام بالمستقَر؛ لاستقرار الضّمير فيه بعد حذف عامله والظّرف الخالي من الضّمير باللغو؛ لإلغاء الضّمير فيه.

تقدير الخبر(شبه الجملة) في جواب الاستفهام مُقدّمًا

قد يأتي المبتدأ نكرة في مواضع ذكر النّحويّون مسوغات لها، منها: أَنْ يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أَو جار ومجرور، وأَنْ يتقدم عليها نفي أَو ما يشبه النّفي، وأَنْ تكون مضافةً، أَو نكرةً موصوفةً أو عاملةً، أَو تكون شرطًا أَو تكون جوابًا، أو تكون عامّةً أو مبهمةً، أو تقع بعد واو الحال، أو واقعة بعد لولا، أو داخُلَّةً عليها لام الابتداء، أو تكون معطوفةً، أو يعطف عليها موصوف وغيرها.[1]

وأَمَّا مجيء المبتدأ نكرة؛ لوقوعه جوابًا للاستفهام نحو: رجلٌ فِي جوابِ: مَنْ عندك؟ التقدير عندي رجلٌ. فقد ذهب الصَّبَّان في قولِهِ: ((قوله: التقدير رجلٌ عِنْدِي، وليسَ التقدير: عِنْدِي رجلٌ إلَّا على ضعفٍ؛ لأَنَّ الجواب يسلك به سبيل السّؤال قاله المصنف في شرح التسهيل. قالَ سم هذا الدليل يقتضي أنَّه لا فرق بين المعرفة والنّكرة في السّلوك بالجواب سبيل السّؤال ويؤيده كلام غيره)).[2] وهو في قوله هذا يشير إِلى رأي ابن مالك في تضعيفِهِ لِمَن قدَّر "عِنْدِي درهمٌ" جوابًا للاستفهام، في نحو: قولك لِمَن قالَ: مَا عِنْدَكَ؟ الجواب درهمٌ، فدرهمٌ مبتدأ نكرة خبره محذوف تقديره: درهمٌ عِنْدِي، ولا يجوز أنْ يكون التقدير: "عِنْدِي درهمٌ" إِلَّا على ضعف. وقد علّل ابن مالك ضعف تقدير الخبر مُقدّمًا في جواب الاستفهام بأدلة هي:

أَوَّلًا: لَا بُدَّ للجوابِ أَنْ يسلك به سبيل السّؤال، ولمَّا كانَ المُقدم في السّؤال هو المبتدأ، اقتضى ذلك أنْ يكون المُقدم في الجواب هو المبتدأ؛ لذاك أَجاب به.

ثانيًا: إِنَّ الأَصل في الخبر أَنْ يأتي مؤخرًا بعد المبتدأ فترك في مثل: عِندِي درهمٌ؛ لأَنَّ التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون في ما هو جواب فلم يعدل عن الأَصل بلا سبب[3]

ومن الَّذِين ساروا على نهج ابن مالك في عدِّ تقدير الخبر مُقدّمًا في الجواب ضعيفًا ابن

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل:1/ ٢٨٩، وأوضح المسالك: ١/٢٠٣-٢٠٤، وشرح ابن عقيل: ١ /٢١٧-٢١٨.

2() حاشية الصبان:١/٣٢٩.

(3) يُنظر: شرح التسهيل: ١/٢٩٥.

عقيل إذ يقولُ: ((أو "جوابًا" نحو: درهمٌ، في جواب مَن قالَ: مَا عِندَك؟ أي: درهمٌ عِندَي. فيُقدّر الخبر متأخّرًا؛ ليطابق الجواب السّؤال))[1] فهو قد ذهبَ مذهب ابن مالك في أنَّ تقديم الخبر في الجواب ضعيف متبعًا ما قاله ابن مالك فيه من الضّعف؛ ومعلِّلًا ذلك بوجوب مطابقة السّؤال للجواب. ووافقهم السّيوطي(ت٩١١هـ)، ومحمد بن أحمد المكناسي(ت٩١٩هـ) ، والأشموني، والصَّبَّان، والحازمي.[2]

ومِن النّحويّين مَن أَشكلَ على تضعيف ابن مالك لتقدير الخبر شبه الجملة مُقدّمًا في جواب الاستفهام كأَبي حيَّان إذ إنَّه قد أَشكلَ على ابن مالك حين جعل هذا التقدير ضعيفًا، وعَدَّهُ جائزًا لا ضعيفًا. فقال: ((لا نقول إنَّ ذلك هو ضعيف, بل هو جائز, وإن كانَ الأرجح المطابقة؛ ألا تراهم جوزوا الوجهين في باب الاشتغال في الجملة الاشتغالية الَّتِي تكون جوابًا, وإنْ كانَ الطّباق في الإعراب أَولى عندهم, لكنَّ الوجه الآخر ليس بضعيف)).[3] فأَبو حيَّان يرى أنَّ تقديم المبتدأ جائز وراجح على تقديم الخبر، وتقديم الخبر جائز أيضًا لكنَّ ليس بضعيف. بل يكون الرّاجح تقديم المبتدأ؛ لمطابقة الجواب للسؤال. وقد استدلَّ على جواز تقديم الخبر بما جاز في الجملة الاشتغالية الَّتِي تكون جوابًا، وهو يرى أَنَّ الأَولى بابنِ مالك أنْ يقول تقديم المبتدأ أولى مِن تقديم الخبر ولا يصف الوجه بالضّعيف؛ لأَنَّه جائز أَيضًا.

وأَيدَ الدَّماميني(ت٨٢٧هـ) ما ذهبَ إليه أَبو حيَّان إذ إنَّه قد أَشكلَ على رأي ابن مالك بأَنَّ تقدّير تقدّم الخبر على المبتدأ في جواب الاستفهام ضعيف بقوله: ((بأَنَّ يكون "جوابًا" لسؤال سائل، كأَنْ يقال_ لك_: مَنْ عِندَك؟، فتقول: رجلٌ، أي: رجلٌ عِنْدِي. قالَ المُصنِّف: ولا يجوز أَنْ يكون التقدير: عِندَي رجلٌ؛ لأَنَّ مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة، والسّؤال تقدّم فيه المبتدأ، وفيه نظر؛ لأَنَّه قد جاءَ في التنزيل:﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ﴾[4]﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ﴾[5] ثُمَّ الضّعف مرتفع بمعارضة الاحتياج إلى مسوغِ الابتداءِ بالنّكرةِ، ثُمَّ كيف يقول: "لا يجوز"، ثُمَّ يسلم أَنَّ التخالف جائز على ضعف. وإنَّما جاز: رجلٌ جاءَنِي جوابًا لـ: مَنْ جاءَك؟ ولم يجز ذلك ابتداء؛ لأَنَّه إذا وقع جوابًا عَلِمَ أَنْ المراد الإبهام، أي رجل لا اسمية جاءَنِي؛ إذ السّائل قد استدعى التعيين، ولم يعيّن له، وأَمَّا إِذَا قِيلَ: ابتداء فلم يعلم هل المتكلم مريد لكتمان بيان عينه أَو لا، وعلى الثاني لا

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد:١/٢٢٠.

(٢) يُنظر: همع الهوامع:١/٣٢٧، واتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي اسحاق: ٣٠٠، وشرح الأشموني:١/٢٠٥، وحاشية الصبان: ١/٣٢٩، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:١/٢٧.

(٣) التذييل والتكميل: ٣/٣٣٠.

(٤) سورة المؤمنون: من الآية/٨٧.

(٥) سورة يونس: من الآية/٣١.

يتحصل منه فائدة))[1]. فقوله: فيه نظر، يدلُّ على أنَّه لم يرتضِ ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ تقدير الخبر في الجواب مُقدّمًا ضعيفًا معلِّلًا ذلك بما وردَ في القرآن الكريم كقولِهِ تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ﴾، إذ تقدم الخبر في الجواب، ثُمَّ أَنَّ الضّعف قد أرتفع لعارض وهو الاحتياج إلى مسوغ الابتداء بالنّكرةِ، وفضلًا عن ذلك أَنَّ ابن مالك قد منع تقدير الجواب للخبر بقوله: "لا يجوز"، ثُمَّ أجاز على ضعف. ثُمَّ أَنَّه بَيَّن أَنَّ ذَلِكَ التقدير لا يجوز في جواب: مَن جاءَك؟ وأَنَّ عدم جوازه في الابتداء؛ لأَنَّه إذا وقع جوابًا عَلِم أَنَّ المراد الإبهام أي النّكرة والشّيوع، أي رجلٌ لا اسمية جاءَني؛ لأَنَّ السّائل قد استدعى التعيين، ولم يعين له، في حين أَنَّ التقدير في الابتداء لم يعلم هل المتكلم يُريد تعيين الجواب أَو كتمانه هنا لا يتحصل مِن تقدير الخبر مُقدّمًا فائدة.

وإلى ذلك أشارَ الدكتور فاضل السّامرائي بقوله: ((وقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك: "زيدٌ فِي الدارِ"، جوابًا عن سؤال: أينَ زيدٌ؟، وفي الدارِ زيدٌ، جوابًا عن سؤال "مَن فِي الدارِ؟"، فهذا ليس من باب الاختصّاص أَو غيره ممّا ذكرنا، وإنَّما قدمت الَّذِي يعلمه المخاطب وأخرت الَّذِي يجهله، ففي الأولى: يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثانية: يعلم أَنَّ في الدارِ أحدًا ولكنَّه يجهل مَن فيها فأخبرت بالَّذِي يجهله، وابتدأت بما يعلم))[2]. فهو قد ذهبَ إلى أَنَّ جواز تقدير الخبر مُقدّمًا في جواب الاستفهام مرتبط في المقام وحال المخاطب، إذ يتوجب تقديم ما يعلمه المخاطب وتأخير ما لا يعلمه سواء كانَ مبتدأ أم خبرًا. لذلك أَنَّه لم يجعل تقدير الخبر مُقدّمًا في الجواب ضعيفًا.

فالَّذِين أجازوا تقدير الخبر "شبه الجملة" مُقدّمًا في جواب الاستفهام احتجوا بجواز الوجهين في الجملة الاشتغالية الواقعة جوابًا، وبالاحتياج إلى مسوغ الابتداء بالنّكرة وبما يقتضيه حال أو مقام المتكلم.

أمَّا قول ابن قاسم العبادي المعروف "سم" الَّذِي أشارَ إليه الصَّبَّان بقوله: ((هذا الدليل يقتضي أَنَّه لا فرق بين المعرفة والنّكرة في السّلوك بالجواب سبيل السّؤال ويؤيده كلام غيره))[3]. فشهاب الدين أَحمد بن قاسم العباديّ المعروف بـ"سم" قد ذهبَ إلى أَنَّ النّكرة في سياق الاستفهام بمنزلة الجنس المعرف، لذلك لا فرق في أَنْ يكون الجواب المقدّر نكرة أَو معرفة، إذ يقولُ: ((قالَ بعضهم إنَّ النّكرة في سياق الاستفهام بمنزلة الجنس المعرف أي هذا الجنس، وقال بعضهم إنَّه يفيد العموم في الجملة نحو: مَا عندك؟ فتدبره ع س. قوله: ((فجعل مبتدأ وفي الدار خبره))

---

[1]() تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/٥٦-٥٧.

(٢) معاني النحو:١/١٥٦.

(٣) حاشية الصبان:١/٣٢٩.

الظّاهر أنّ الضّمير إلى كلِّ واحدٍ لكن المراد الرّجل لقرينة قوله: ((وفي الدار خبره)) ذلك أنْ تجعل المعطوف على المبتدأ مبتدأ، فالكلامُ على الظّاهر لا يكفي ذلك بل يقال وخبره أيضًا في الدار المحذوف فالمراد أنَّ خبره هذا المعنى لا اللفظ المذكور))[١]. فلا فرق في جواب الاستفهام إذا كانَ نكرة أو معرفة؛ لأنَّ النّكرة في سياق الاستفهام في منزلة الجنس؛ لدلالّتها على العموم، وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان.

فقد أوردَ ابنُ مالك في شرح التسهيل أَنَّ ابنَ كيسان ألحق "مَن، ومَا" الاستفهاميتين بالمعارف؛ لأَنَّ جوابهما يكون معرفة، ومن ثُمَّ لا فرق بين النّكرة والمعرفة في الجواب، إذ يقولُ: ((وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف "مَن ومَا" الاستفهاميتين؛ نظرًا إلى أنَّ جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، فإذا قِيلَ: مَنْ عِندَك؟ فجوابه: زيدٌ، ونحوه. وإذا قِيلَ: مَا دعاكَ إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أَو نحوه، فدلَّ تعريف الجواب على تعريف المجاب، وهذا ضعيف لوجهين: أَحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لِمَن قِيلَ له: مَنْ عِنْدَكَ؟ أَنْ يَقُولَ: رجلٌ مِن بني فلان. ولِمَن قِيلَ له: مَا دعاكَ إلى كذا؟ أنْ يقولَ: أمرٌ مهمٌ.

والثاني: أَنَّ "مَنْ، وما" في السّؤالين قائمان مقام: أَيُّ إنسانٍ؟ وأَيُّ شيءٍ؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما. والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأنَّ تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر الزّم وآكّد من تطابق الجواب والسّؤال، وأيضًا فالتعريف فرع، فمَن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير))[٢]. فابن مالك قد ضعّف ما ذهبَ إليه ابن كيسان ولم يرتضِ قول ابن كيسان أنَّ اسمي الاستفهام "مَن، وما" معرفة؛ لأنَّ جوابهما لا بُدَّ أنْ يكون معرفة، وهما لم يكونا مضمرين، ولا علمين، ولا اسمي إشارة، ولا مناديين، ولا معرفي بـ"أل" أو بالإضافة. فضلًا عن أنَّ تعريفهما ليس من قبيل تعريف الجواب؛ لأنَّ تعريف الجواب قد يكون بالعلمية أو بالتعريف أو بالإضافة أو غير ذلك من المعارف. وقد أيدَّ أَبو حيَّان ما ذهبَ إليه ابن مالك وذهب إلى أنَّه حسن[٣]، ووصف الشّاطبي (ت٧٩٠هـ) ما ذهب إليه ابن كيسان بالفساد، مرجّحًا ما ذهبَ إليه ابن مالك بقوله: ((وهذا فاسد، فما أدى إليه فاسدٌ، فثبت أنَّ تعريفهما عنده ليس بشيءٍ ممّا ذكره الناظم، وانتهض الاستنباط المذكور وكانَ صحيحًا))[٤].

ونخلص مِن ذلك إلى أنَّ ابن مالك أوَّل مَن أشارَ إلى أنَّ هذا الوجه الإعرابي ضعيفًا معلِّلًا

---

(١) حواشي السيد الشريف ، عيسى قطب الدين الصفوي أَستاذ العلامة، الشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، على المعرب شرح كافية ابن الحاجب، للسيد الجرجاني :١٦٥." مخطوط"

(٢) شرح التسهيل:١/١١٩.

٣() يُنظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٢٥.

(٤) المقاصد الشافية: ١/ ٢٥٣.

ذلك بوجوب مطابقة الجواب للسؤال، فلما كانَ المتقدم في السّؤال هو المبتدأ وجب ذلك أنْ يكون هو المتقدم في الجواب، فضلًا عن أنَّ الأَصل في التركيب النّحوي يتقدم فيه المبتدأ على الخبر ولا يعدل عن الأصل إلَّا لسبب لغوي أو بلاغي، ولما انتفى وجود السّبب ضَعف تقدير تقدم الخبر في الجواب.

أَمَّا موقف الصَّبَّان من تلك المسألة فهو قد اكتفى بذكر رأي ابن مالك في تضعيفِهِ لتلك المسألة والإشارة إلى رأي ابن قاسم العبادي وإجازته لتقديم الخبر شبه الجملة، ويبدو من ظاهر كلامه أنَّه موافق لما ذكره ابن مالك من ضعف تقدير الخبر "شبه الجملة" مُقدّمًا في جواب الاستفهام. ولا شكَّ في أنّ ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه صحيح؛ لصحة الأدلة على ضعف تقديم الخبر. فضلًا عن صحة تضعيفه لرأي ابن كيسان من أَنَّ التقديم يقتضي تقدير النّكرة والمعرفة الواقعة جوابًا؛ لأَنَّ تعريف الجواب غير لازم، ولوجوب مطابقة الجواب للسؤال، ولمّا كانَتا "مَن، وما" نكرة؛ وذلك يوجب أن يكون الجواب نكرة، ولأَنَّ التعريف فرع عن التنكير، ولو كانَ المبتدأ معرفة لوجب تقديمه على الخبر في الجواب.

تقديم الخبر عند الحصر

إِنَّ المبتدأ حقّه الصّدارة؛ لأَنَّ الخبر وصف لمعنى المبتدأ فاستحق التأخير كالوصف خشية اللبس ويجوز تقديمه إذا أمن اللبس؛ ولأَنَّ الخبر محط الفائدة سواء تقدم أم تأخر[1]، يقولُ العُكبري(ت٦١٦هـ): ((والخبر معتمد الفائدة))[2].

وهذا ما أكّده النّحويّون حين ذكروا إنَّ تقديم الأعرف هو الأصل ويقصدون هنا المبتدأ، ويتأخر الأقل تعريفًا ليكون خبرًا، ومرتبة الخبر تكون بعد مرتبة المبتدأ في الأصل؛ لأَنَّه إِذَا لم يُعلَم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر في شيء، إِلَّا أَنَّ هذه القاعدة ليست ثابتة[3]؛ إذ إِنَّه قد يتأخر عندما يكون الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغ إِلَّا تقديم الخبر، وعندما يشتمل المبتدأ على ضمير عائد على شيء في الخبر، وعندما يكون الخبر من الألفاظ الَّتِي لها الصّدارة في الكلام، وعندما يكون الخبر مقرونًا بلام الابتداء، وعندما يكون الخبر محصورًا.[4] ويجوز الأمران عند فقدان الموجب[5].

---

(1) يُنظر: المقتضب: ١٢٧/٤، والأصول في النحو: ٢٨٩/١.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ١٢٥.

(3) يُنظر: المقتضب: ١٢٧/٤– ١٩٠، ومغني اللبيب: ٥٨٨/٢

(4) يُنظر: اوضح المسالك ٢١٣/١ –٢١٥، والجامع الصغير في النحو، ابن هشام: ٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/١.

(5) يُنظر: اوضح المسالك ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/١–٢٤٣.

ويمتنع تقديم الخبر إذا كانَا معرفتين، أَو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيدٌ أَخوكَ، وأَفضلُ مِنْكَ أَفضلُ مِنِي. فإِنْ كانَتْ هناك قرينة جازَ التقديم نحو: أَبو يُوسُف أَبو حنيفة، فيجوز تقديم "أبو حنيفة"؛ لأنَّه معلوم، أنَّ المراد تشبيهُ أبي يُوسُف بأَبي حنيفة لا العكس. أَو أَنْ يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، فإِذا تقدم الخبر وكانَ فعلًا مسندًا إِلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: "زيدٌ قامَ، أَو يقومُ" فلو قُدمَ في هذه الحالةِ، وقِيلَ: "قامَ أَو يقومُ زيدٌ" لالتبس المبتدأ بالفاعل، إِذَا كانَ المبتدأ مِن الألفاظ الَّتِي لها الصّدارة في الكلام، وإِذَا كانَ المبتدأ مقرونًا بلام الابتداء، ويمتنع تقديم الخبر عندما يكون المبتدأ مُنْحَصِرًا.[1]

ويكون الحصر بأربع طرق مشهورة وهي:

أوّلًا: الحصر بـ "إِنَّما" ويكون المحصور فيه مؤخرًا وجوبًا نحو: قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ**﴾[فاطر: من الآية/٢٨]، المحصور فيه "عباده".

ثانيًا: الحصر بـ"النّفي والاستثناء" وفيه يكون المحصور فيه ما بعد أداة الاستثناء كقولِهِ تَعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾[آل عمران: من الآية/١٤٤] المحصور فيه الرسالة.

ثالثًا: الحصر بالعطف بـ" لا، بل، لكن" فإِنْ كانَ العطف بـ"لا" كانَ المحصور فيه مقابلًا لما بعدها، نحو: الأرضُ متحركةٌ لا ثابتةٌ، المحصور فيه "ثابتةٌ". وإِنْ كانَ العطف بـ"بل، أَو لكن" كانَ المحصور فيه بعدهما، نحو: ما المخلوقُ باقٍ بل فانٍ. ما المخلوقُ باقٍ لكن فانٍ، المحصور فيه "فانٍ".

رابعًا: الحصر بتقديم ما حقَّه التأخير، وهنا يكون المحصور هو المتقدم، نحو: لِلصالحِينَ الفوزُ بالجنانِ والبعدُ عن النّيرانِ. المحصور "لِلصالحِينَ"[2].

والحصر في المبتدأ والخبر يعني أَنَّ المبتدأ يكون منقطعًا للخبر، محصورًا فيه، إِذا أردنا حصر شيء على شيء، حتَّى يكون أَحدهما مختصًّا بالآخر، منقطعًا له – أي متفرغًا له كلّ التفرغ. ولا بُدَّ في الحصر من شيء محصور، ومن محصور فيه ذلك الشّيء، ومن علامة حصر؛ لذلك قال الأستاذ عباس حسن: ((فلا يجوز تقديم الخبر كي لا يزول الحصر فلا يتحقق المعنى على الوجه المراد)).[3]، وهذا ما عبَّرَ عنه ابن مالك بقوله: ((أو قُصِدَ استعمالُه مُنْحَصِرًا))[4].

---

(1) يُنظر: أوضح المسالك ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/١-٢٤٣، وشرح الأشموني:١٩٩/١.

(2) يُنظر: مغني اللبيب: ٩٨/١-٩٩ ومختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني:١١٧/١-١١٨، ومعاني النحو:٦٨٠/٢، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي:١٦٨.

3() النحو الوافي :٤٩٦/١.

(4) ألفية ابن مالك: ١٨.

وقد ضعّف الصَّبَّان مجيء "مُنْحَصَرًا فيه" _بفتح الصّاد_ "اسم المفعول" على الحذف والإيصال؛ لأنَّه مقصور على السّماع فقال: ((قوله: ((مُنْحَصِرًا)) يروى بكسر الصّاد وأوردَ عليه أَنَّ المنحصر في ما نَحنُ فيهِ هو المبتدأ، وأَمَّا الخبر فَمَحْصُور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أَي مُنْحصِرًا مبتدؤه فيه، وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أَنَّ المراد بالمُنْحَصِرِ المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بـ"إِنَّما". ويروى بفتحها أَي مُنْحَصَرًا فيه على الحذف والإيصال وهو أَقرب من الكسر إلى المقصود وإِنْ ضعف بأَنَّ الحذف والإيصال سماعيّ فقد يمنع كونه سماعيًّا))[1]. فهو يرى أن كلمة "منحصِرًا" تروى بكسر الصّاد على أنّها اسم فاعل، ويكون حينئذً المنحصر هو المبتدأ، ويكون الخبر منحَصِرًا فيه، وتروى بفتحها "منحصَرًا" على أَنَّها اسم مفعول، وهنا يكون المبتدأ هو المنحصر في الخبر كما يرى بعض النّحويّين، ويرى الصَّبَّان أنَّ روايتها بالفتح أقرب إلى ما يقصده ابن مالك من الكسر، لكن يَضْعَف؛ لوروده سماعًا.

وقد صَرَحَ المرادي(ت٧٤٩هـ) بأَنَّ مِن حالاتِ منعِ تقديم الخبر على المبتدأ أَنْ يُقصد استعمال المبتدأ مُنحَصِرًا في الخبر بـ "إِلَّا" نحو: ما زيدٌ إِلَّا كاتبٌ، أو بـ"إِنَّما" نحو: إِنَّما زيدٌ كاتبٌ. ثُمَّ وضّحَ أَنَّ ابن مالك قد تسامحَ في جعلِهِ الخبرَ محصورًا وإِنَّما هو محصور فيه.[2] فالمرادي ذهبَ إلى أَنَّ الخبرَ هو قد حُصِر في المبتدأ، وأَنَّ ابنَ مالك قد تسامح في جعله مَحْصُورًا. وهذا ما ضعفَهُ الصَّبَّان؛ لاقتصار وروده على السّماع.

وذهبَ الشّاطبي إلى أنَّ الضّمير في "استعماله" عائدٌ على الخبرِ، وهذا خيرُ دليلٍ على أَنَّ الخبر لا بُدَّ فيه أَنْ يكون مُؤَخّرًا عن المبتدأ عند الحصر. والَّذِي يظهر أنّ الَّذِي يجب تأخيرُه هو المحصورُ، وهو الواقع بعد إِلَّا، والمتأخّر مع إِنَّما. فإذا قُلْتَ: ما زيدٌ إِلَّا قَائِمٌ، فالمعنى أَنَّ زيدًا مقصورٌ على الاتصاف بالقيام لم يتصف بغيره، وقوله هذا ردًا على مَن زعمَ أَنَّ غيرَ زيدٍ قائِمٍ، ويمكن أَنْ يكون زيدٌ متصفًا بغير القيامِ. وكذلك حكم "إِنَّما"؛ لأنَّها في معنى "ما" و"إِلَّا" فإذا قُلتَ: إِنَّما زيدٌ الكريمُ، فزيدٌ مقصور على الاتصاف بالكرم، ولم يتصف بغيره، وإذا قُلتَ: إِنَّما الكريمُ زيدٌ، وإِنَّما كريمُ زيدٌ، صارَ المعنى: أَنَّ الكرمَ ليس بمتصفٍ به إِلَّا زيدٌ، ويحتمل هنا أَنْ يكونَ لزيدٍ أوصاف، ويحتمل في الأول أَنْ يكون غير متصفًا بالكرم، فقد حصل أَنَّ المتأخّر هو المحصور فيه لا المحصور[3].

---

(1) حاشية الصبان:١/٣٣٤.

(2) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/١٥٣ .

(3) يُنظر: المقاصد الشافية:٢/٧٣.

وقد أشارَ الشّاطبي إلى أَنَّ ابن مالك يُسمِّي المحصور فيه محصورًا أو منحصرًا. موضحًا أَنَّه أراد المنحصر المقرون بأداة الحصر، لا المحصور من جهة المعنى، فإنَّه محصور فيه لا محصور، فكأنَّه أطلق عليه اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملابستها له، أو يكون أراد المنحصر فيه، لكن حذف الجارّ فاستتر الضّمير، كما سمى الفخر ابن الخطيب كتابه "المحصول" والمراد المحصول فيه. ثُمَّ أَنَّه ذهبَ إِلى أَنَّ هذا الاعتذار ضعيفًا، وأنَّ هذا السّؤال
في حديثه عن تقديم الخبر وجوبًا.[١]

أمَّا خالد الأزهري فيقول عن قوله مُنحَصَرًا: ((ينبغي أنْ يضبط بفتح الصّاد اسم مفعول حذفت صلته والتقدير: منحصرًا فيه؛ ليخف الاعتراض، وهو حال من الهاء في "استعماله" وسوغ مجيء الحال من المضاف إليه كون المضاف إليه عاملًا في الحال))[٢].

ومِن الَّذِين يَرونَ أَنَّ قوله "مُنْحَصَرًا" اسم مفعول المكناسي إذ إنَّه ذهب وجوب فتح صاد "مُنْحَصَر"، وقد قالَ معلِّلًا ذلك: ((وهذا وارد عليه في قوله: ((وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدًا)) والاعتذار عليه هناك مثله هنا، وقد ظهر من موافقته كلامه هنا لكلامه هناك، ولقوله في باب الفاعل:[٣].

وَمَا بِإِلَّا أَو بِإِنَّمَا انْحَصَرْ.....آخِرُ .....

أَنَّه قصد هذا الإطلاق، وأنَّه يسمي المحصور فيه محصورًا، ومنحصرًا، وهي عادته في التسهيل، مع أنَّه فسر الحصر في "الشّرح" على المعنى الصّحيح، فتلخَّص أنَّ هذا الاصطلاح له خالف فيه اصطلاح غيره من أهل النّحو والبيان، وهذا قريب، غير أنَّه يُوهِمُ المخالَفة))[٤].

ولذلك منع الأشموني تقديم الخبر إذا استعمل مُنْحَصِرًا؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ تقديم الخبر يعكس المعنى، ولأشعر التركيب حينئذٍ بانحصار المبتدأ.[٥]

وفي ذلك يقول مجد صالح أحمد الغرسي: ((يعني محصورًا فيه: أَشارَ إِلى أَنَّ منحصرًا بصيغة اسم المفعول على الحذف والإيصال فإنّه شائع في الكلام حتَّى قِيل: إنَّه قياسي لا بصيغة اسم الفاعل والتقدير منحصرًا مبتدأه فيه بحذف المضاف والمتعلّق؛ لأنَّه مع أدائه إلى كثرة الحذف ومخالفة هذا الشّطر لسابقه في فتح ما قبل الآخر مخالف للظاهر؛ لأنَّ المتبادر من الكلام أنْ يكون الانحصار وصفًا للخبر، وعبر بيعني دون "أي"؛ لأنَّها لتفسير مدلول اللفظ وليس

([١]) يُنظر:المقاصد الشافية: ٢/٧٣-٧٤.

([٢]) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب:٣٧.

([٣]) ألفية ابن مالك: ٢٥. وتكملة عجز البيت: (وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَر)

[٤]() اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي اسحاق: ٣٠٠.

[٥]() يُنظر: شرح الأشموني: ١/٢٠٠.

مرادًا هنا بل المراد تفسير المراد))[1] فمنحصَرًا بصيغة اسم المفعول على الحذف والإيصال ضعيف. لأنَّه سماعيّ. ولأَنَّه اسم مفعول، أي المقصود بقوله منحصَرًا الخبر والمبتدأ منحصرًا فيه؛ لذلك ينبغي تقديم الخبر.

وممّا تقدم من آراء تبيّن لنا أنّ المتأخّر هو المحصورُ فيه لا المحصورُ، ولا شكَّ في أنَّ المنحصر يلزم تأخيره، فهو مناقض لقولهم: إنَّ المنحصر يلزم تقديمه؛ لذلك ضعّف الصَّبَّان مذهب من يرى أَنَّ الخبر قد حُصر في المبتدأ على الإيصال والحذف معلِّلًا ذلك بأنّه قد اقتصر على السّماع. ويبدو أَنَّ الصَّبَّان قد انفرد في تضعيفه لهذا الرّأي فلم يسبقه فيه أحدٌ من النّحويّين غير أنَّ اقتصار ما ضعفه على السماع يدلَّ على صحة ما ذهب إليه.

وجوب تقديم المبتدأ؛ لاتصاله بلام الابتداء

ذكر النّحويّون أنَّ لام الابتداء لها الصّدارة في الكلام[2]، وما جاء مخلًّا بتلك الصّدارة التمسوا له تخريجًا أو تأويلًا، ومن توابع صدارتها أنْ تدخل على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّدًا مِن "أَنَّ"، وأَمَّا قول الشّاعر:[3]

خَالِي لَأَنتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ..... يَنَل العَلَاءَ وَيُكرِمِ الأَخوَالَا

إذ تأخرت اللام ودخلت على "أَنتَ" وقد تباينت آراء النّحويّين في تخرّيج هذا الشّاهد ومنها الرّأي الَّذِي وسمه الصَّبَّان بالضّعف حينَ قالَ: ((قوله: ((أي لَهو أَنتَ)) ضعف بأَنَّ الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطّول وفيه ما مرّ))[4]. فالصَّبَّان ضَعّفَ القول بأَنَّ اللام قد دخلت على مبتدأ محذوف وعلل ذلك بأَنَّ اقتران المبتدأ في اللام يؤكد الاهتمام في أول الجملة والتقديم عليه مناف لذلك فمُنِعَ، أو لأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: عَلِمْتُ لزيدٌ كريمٌ، فإنْ وقعَ ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادته، أَو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظّاهر.

والنّحويّون قد ذكروا في تقدير هذا البيت آراء عدة وهي:

الرّأي الأول: قد ذهب جمهور النّحويّين إلى أنَّ ذلك لا يكون إلَّا في ضرورة الشّعر، إذ إنَّه مقصور على السّماع ولا يقاس عليه[5]، ومِن ذلك ما ذهب إليه الزّجاج(ت٣١١هـ) مِن أَنّ

---

(1) شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية: ١٣١.

(2) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٥٦/٢، وشرح التسهيل: ٢٩٨/١، والجنى الداني: ١٢٨، ومغني اللبيب: ٣٣٧/١.

(3) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب:٥٦/٢، والمقاصد النحوية:٥٥٦/١، وشرح الأشموني:١/ ٢٠١ .

(4) حاشية الصبان:٣٣٥/١.

(5) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٥٦/٢، وضرائر الشعر: ٥٩، ورصف المباني: ٢٣٦.

المعنى هو: لأَنْتَ خَالِي. أي أَنَّ الخبر قد قُدمَ على المبتدأ وكانَتْ اللام فيه للضرورة الشّعرية.[١] وقد وافقَ ابنُ جنّي ما ذهبَ إليه الزّجاج وذكر أَنَّ في الشّاهد احتمالين:

أحدهما: أَنْ يكونَ الشّاعر أرادَ: " لَخَالِي أَنتَ" ثُمَّ أَخرَ اللام للضرورة الشّعرية.

والآخر: أَنْ يكون أرادَ: "لأَنتَ خَالِي" فتقدم الخبر على المبتدأ، وإنْ كانَت فيه اللام ضرورة وأكّده بما أخبره أبو عليّ إذ قال ابن جنّي: ((أَنَّ أَبا الحسن حكى: إِنَّ زيدًا وجهُهُ لحسنٌ، فهذه أَيضًا ضرورة))[٢]. وهو في هذا الاحتمال يكون قد اتبع ما ذهب إليه الزّجاج في التقدير، زائدًا عليه الاحتمال الثاني، ومستدلًّا بما أخبره به أستاذه أبو عليّ الفارسيّ. وتبعه في رأيه هذا ابن سيده(ت٤٥٨هـ)، وابن منظور(ت٧١١هـ) إذ عَدَّا تقدم الخبر على المبتدأ في قول الشّاعر ضرورةً اقتضاها الوزن الشّعري[٣]، ووافقهم عبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)[٤].

الرّأي الثاني: قد جعل ابن السّراج هذه اللام زائدةً؛ بحكم زيادتها في قول الرّاجز:[٥]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ..... تَرْضَى مِنَ اللَحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبهْ

فهو قد جعل السّبب قياسيًّا، أي زيدت قياسًا على زيادتها في قول الرّاجز المذكور[٦].

ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل فضلًا عن أنّه قد أعطى رأيهُ ببرهانٍ يُرجّح الزّيادة على دخول اللام على المبتدأ المحذوف ثُمَّ دخولها على الخبر إذ يقول: ((فلك أَنْ تجعل اللام من قوله: لأَنتَ، زائدة كزيادتها في قول الرّاجز:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ..... تَرْضَى مِنَ اللَحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبهْ

ولك أَنْ تجعلها لام ابتداء داخُلَّةً على مبتدأ خبره "أَنت"، كأنَّه قال: خالي لهو أَنتَ. وزيادتها أولى _ أي أولى مِن تقدير دخولها على مبتدأ محذوف_؛ لأَنَّ مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده))[٧].

واعترضَ أَبو حيَّان على هذا الرّأي وعدَّ زيادة اللام من الضّرورات الخاصة بالشّعر. فزيادة اللام في الخبر خاصة بالشّعر[٨]، وهو بذلك يكون قد وافقَ الزّجاج وابن جنّي في ما ذهبا إِليه.

الرّأي الثالث: جعلَ ابن عقيل دخول اللام على الخبر في قول الشّاعر المذكور آنفًا من الشّواذ،

---

(١) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٣/٣٦٣.

(٢) سر صناعة الإعراب:٢/٥٦ .

(٣) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم:٤/ ٤٧٣، ولسان العرب:١/٥١٠.

(٤) يُنظر: شرح أبيات المغني: ٤/٣٤٥.

(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه: ١٧٠.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو:١/٢٧٤.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٩٩.

(٨) يُنظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٣٤١.

أو التأويل، وذكر ما قِيلَ فيه مِن أنَّ "اللام" فيه زائدة، أو ما قَيلَ فيه مِن أنَّ "اللام" فيه داخله على مبتدأ محذوف والتقدير: "لهو أَنتَ"، وما قِيلَ فيه مِن أنَّ أصله "لَخالي أَنتَ" وقد أُخرت اللام للضرورة الشّعرية.[١]

الرّأي الرّابع: ضعّف خالد الأزهري تقدير إضمار المبتدأ المحذوف؛ معلِّلًا ذلك بمخالفة الحذف للتوكيد؛ لأَنَّ حذف المؤكد منافٍ لتوكيده، والشّيء لا يحذف إلَّا مع العلم به، ولو كانَ معلومًا لما احتاج إلى توكيد، فكانَ في هذا التقدير جمعًا بين الشّيء وضدّه، لذلك قال: ((ويضعف التقدير الأوَّل أنَّ الجمع بين لام الابتداء وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني. أَنَّ زيادة اللام في الخبر خاصّة في الشّعر، قاله في المغني، فإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزّيادة أولى من دعوى الحذف؛ لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور، أو يكون ذلك الغير الَّذِي في الصّدر متأخّرًا عنه؛ أي عن المبتدأ بأَنْ يكون ما في الصّدر مضاف إليه مبتدأ نحو: غلامُ مَنْ فِي الدارِ، فَغِلَامُ مبتدأ، ومَن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ))[٢].

فالأزهري قد استدلَّ بقول ابن جنّي: ((ألا ترى أنَّه يقبح أنْ تأتي بالمؤكِّد وتترك الموكَّد فلا تأتي به، ألا ترى أَنَّ التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار؛ فهما إذن كما ذكرت لك ضدّان لا يجوز أنْ يشتمل عليهما عقد الكلام))[٣]. وبما رواه عن ابن هشام من أَنَّه قد رجحَ الرّأي القائل بزيادة اللام على الرّأي القائل بدخولها على مبتدأ محذوف؛ معلِّلًا ذلك بقوله: ((وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزّيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور))[٤]. ويُفهم من تضعيف الأزهري أَنَّ كلا التقديرين ضعيف: تقدير الحذف وتقدير الزّيادة، وهما غير مرضيين عنده، غير أنَّهما ضرورتان لا بُدَّ من ارتكاب إحداهما؛ لذلك حمل المسألة على دعوى الزّيادة أولى من حملها على دعوى الحذف؛ لامتناعه عند جمهور النّحويّين.[٥] . واتبعه الصَّبَّان في قوله المذكور آنفًا.[٦]

وممّا تقدم من آراء النّحويّين في اللام الداخُلَّةً في قول الشّاعر: " خالي لَأَنت" لا ريبَ في

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٣٧.

(٢) شرح التصريح على التوضيح:١/ ٢١٧ .

٣() سر صناعة الإعراب: ٢/٥٨-٥٩.

(٤) مغني اللبيب: ١/٢٣٨.

٥() يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٦٩، وأوضح المسالك: ١/٢٠٨، وشرح التصريح على التوضيح:١/ ٢١٧.

٦() يُنظر: حاشية الصبان:١/٣٣٥.

أنَّ جميع الآراء صحيحة لكنَّ أرجحها هو ما ذهب إليه ابن جنّي من أنَّ في هذه اللام مذهبين: أحدهما: أن يكون الشّاعر أرادَ "لَخَالِي أَنتَ"، ثُمَّ أَخر اللام للضرورة الشّعرية. والآخر: أن يكون أرادَ "لأَنتَ خَالِي" فتقدم الخبر على المبتدأ وإنْ كانَت فيه اللام ضرورة والسّبب في ذلك أنّ الضّرورة الشّعرية تحتم على الشّاعر أنْ يجعل كلامة هكذا. ولعلَّ أضعف هذه الآراء هو ما ذهبَ إليه ابن مالك، أي أَنَّها داخلة على مبتدأ محذوف؛ لأَنَّ مصحوب لام الابتداء مؤكد بها، وحذف المؤكد مناف لتوكيده.وأورد الكرماني عن أبي علي أنَّه قال في إصلاح الإغفال: ((المؤكد لا يخفف، ومن المحال أنْ يؤكد الاسم بحرف ثُمَّ يحذف الاسم ويبقى الحرف المؤكد به))[1].

رفع الخبر بعد كانَ المحذوفة بعد إنْ الشَّرطية:

تختصُ كانَ مِن بين سائرِ أخواتها بأنّها تعمل محذوفة، فتارة تحذف وحدها وأخرى تحذف مع اسمها، ومرة تحذف مع معمولها. فتحذف كانَ مع اسمها جوازًا ويبقى خبرها إذا تقدمتها "إن، ولو" الشّرطيتان إنْ كانَ اسمها ضمير ما عَلِمَ مِن غائب أو حاضر؛ ولا يوجد ضمير إلّا هو حاضر أو غائب، فمثال حذفها بعد "إنْ" قول الشّاعر:[2]

قَدْ قِيل مَا قيلَ إِنْ صَدَقًا وَ إِنْ كَذِبًا ..... فَمَا اعتِذَارَك مِن قَولٍ إِذَا قِيلَا

التّقدير: إنْ كانَ المقولُ صدقًا، وإنْ كانَ المقولُ كذبًا، ومثال حذفها بعد "لو" قول الرّسول (صلّى الله عليه وآله): { التَمِسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ}[3]، أي ولو كانَ الَّذِي تلتمسَهُ خاتمًا من حديد، ولو أظهر الفعل في هذا المثال لجاز الذكر[4] قالَ الأشموني: ((وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة: هذان، والثالث نصبهما، على تقدير: إنْ كانَ عملُه خيرًا فهو يُجزى خيرًا، والرّابع: عكس الأَوَّل، أي: رفع الأَوَّل ونصب الثاني، وهذا الرّابع أَضعفها، والأَوَّل أرجحها، وما بينهما متوسطان))[5]. وشرحَ الصَّبَّان ذلك بقولِهِ: ((وهذا الرّابع أضعفها، أفعل التفضيل ليس على بابه بالنّسبة إلى الأَوَّل كما قوله أَرجّحها ليس على بابه بالنّسبة إلى الرّابع، وإنَّما كانَ أضعف؛ لأَنَّ فيه حذف كانَ وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر، ومن هذا يعلم أَنَّ أرجحية الأَوَّل؛ لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين، وما إضمار كانَ واسمها بعد "إنْ" وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وإنْ توسط الثاني والثالث؛ لسلامة كلّ من أحدهما واشتماله على

---

[1] () لم أجد قوله في إصلاح الإغفال، ويُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل:٢/٧٢٠.

[2] () البيت للنعمان بن المنذر في الكتاب:٣/١٦٤، ولأبي قابوس قالها للنعمان بن المنذر في المقاصد النحوية:٢/٦١٩، وشرح شواهد المغني:١٨٨.

[3] () يُنظر: صحح البخاري: ٧/١٧.

[4] () يُنظر: شرح التسهيل: ٣/١٩١.

[5] () شرح الأشموني: ١/٢٤٨.

أحد المطردين ومقتضى هذا أنَّهما متساويان، وبه قال الشّلوبين وقالَ ابنُ عُصفور: رفعهما أحسن مِن نصبهما ووجه بأنَّ الحذف في الرّفع أقل منه في النّصب، وقال الدَّماميني: الرّفع ضعيف مِن جهة المعنى لأَنَّ معنى: إنْ كانَ في عملِهم خبر غير مقصود؛ لأَنَّ مراد المتكلم إنْ كانَ نفس عملِهم خيرًا لا إنْ كانَ لهم أعمال منها خير، وقد يدفع بأَنَّه على التجريد مثل ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]))[١].

أجمع النَّحويّون على أَنَّ في كلِّ موضعٍ تحذف فيه كانَ بعد إن الشّرطية يتعين رفع ما يُذكر بعد فاء الجزاء إن صح تقديره بـ"فيه، ومعه"، وإذا لم يصح التقدير تعيّن النّصب[٢]، لذلك رجَّحَ سيبويه وجه الرّفع في الاسم الواقع بعد فاء الجزاء بعد حذف كانَ واسمها في نحو: "النّاسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ" إذ يقول: ((والرّفع أكثر وأحسن في الآخر))[٣]. أي: في الاسم الواقع بعد فاء الجزاء، معلِّلًا ذلك؛ بأَنَّك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء كانَ ما بعدها مستأنفًا، وحسن أن تقع بعدها الأسماء[٤].

ويعرب الاسم الواقع بعد الفاء على الوجه الَّذِي رجّحه سيبويه وهو الرّفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: النّاسُ مَجزيُّونَ بأَعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ، أي إنْ كانَ عملُهم خيرًا فجزاؤهُم خيرٌ، وإنْ كانَ عملُهم شرًّا فجزاؤهم شرًّا. وإنْ لم يتعين تقدير "فيه، ومعه" يتعين في الاسم الَّذِي بعد فاء الجزاء عند حذف "كانَ" واسمها النّصب في هذا الاسم وقد رواه سيبويه أيضًا عن العرب فقال سيبويه: ((ومِن العرب مَن يقولُ: إنْ خِنجرًا فَخِنجرًا، وإنْ خيرًا فخيرًا وإنْ شرًّا فشرًّا))[٥]. وإعرابه على النّصب عند سيبويه هنا على أنّه مفعول به قال سيبويه: ((كأنَّه قال: إنْ كانَ الَّذِي عَمل خَيرًا جُزيَ خيرًا وإن كانَ شرًّا جُزيَ شرًّا، وإنْ كانَ الَّذِي قَتَلَ به خنجرًا كانَ الَّذِي يُقْتلُ به خِنجرًا))[٦]. ورجَّحَ سيبويه في إعرابه النّصب على أنّه مفعول به؛ لأَنَّ إضمار الفعل أحسن قال سيبويه: ((وإذا أضمرتَ فأَنْ تُضمرَ النّاصبَ أحسنُ؛ لأَنَّك إذا أضمرتَ الرّافع أضمرتَ له أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضع خبره، فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كانَ أضعفَ))[٧]. ويقول أيضًا: ((قد مَرَرْتُ برجلٍ إنْ طويلًا وإنْ قصيرًا، وامْرُرْ بأَيُّهم أَفضَلُ إنْ زيدًا

---

(١) حاشية الصبان:١/ ٣٨٢-٣٨٣.

٢() يُنظر: شرح التسهيل: ١٩١/٣، والتذييل والتكميل: ٢٢٥/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٦/٣.

٣() الكتاب: ٢٥٨/١.

٤() يُنظر: المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

٥() المصدر نفسه: ٢٥٨/١.

٦() المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

٧() الكتاب: ٢٥٩/١ .

وإنْ عمرًا، وقد مَرَرْتُ برجلٍ قبلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا لا يكون في هذا إلَّا النّصبُ؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تحمل الطّويلَ والقصيرَ على غير الأوَّل ولا زيدًا ولا عمرًا))[١] . وأجازَ ابنُ مالك أن يكون النّصب مفعولٌ به أو حالٌ إذ يقول: ((ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولًا به، فيكون التقدير: إنْ كانَ الَّذِي عمل خيرًا فيُجزى خيرًا، أو فيُعطى خيرًا، ويجوز جعله حالًا فيكون التقدير: إنْ كانَ عمله خيرًا فيلقاه خيرًا ونحو ذلك))[٢].معلِّلًا سبب النّصب؛ بعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرًا من "فيه أو معه" أو نحوهما، فلو صلح تقدير شيء مِن "فيه أو معه" لجاز الرّفع نحو: النّاس مجيزون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ. ومثله المرء مقتول بما قَتَل به إنْ سيفًا فسيفٌ، وإنْ خنجرًا فخنجرٌ[٣]. وأجاز الرّضي أيضًا النّصب على أنَّه خبر لكانَ محذوفة أو مفعولٌ به [٤].

وهناك وجه ثالث في هذا الاسم الذى بعد الفاء وهو الجرّ، ذكرَ سيبويه أنَّ يُونُس حكاه عن العرب قال سيبويه: ((وزعم يُونُس أنَّ من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ))[٥]، وخرَّجه على إضمار حرف جرٍّ ، وقال عنه إنّه ضعيف قبيح، معلِّلًا سبب ضعفه وقبحه بقوله: ((على: إنْ لا أكنْ مَرَرْتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف؛ لأنَّك تُضمِر بعد "إنْ لا" فعلًا آخَرَ فيه حذف غيرَ الَّذِي تضمِر بعد "إنْ لا" في قولك: إنْ لا يَكُنْ صالحًا فطالحٌ، ولا يجوز أن يُضمَر الجارُّ، ولكنَّهم لمّا ذكروه في أَوَّل كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل))[٦].

ولعلَّ من أسباب ضعفه هو اقتصاره على السّماع كما ذهبَ إليه الصَّبَّان، أي لقلة ما ورد من حذف الجارّ بعد "إنْ لا"[٧] ، وذكرَ ابنُ مالك أنَّ سيبويه قدّر إضمار الباء بعد "إنْ" هذه أسهل من إضمار "ربَّ" بعد الواو[٨] فسيبويه قدَّره: لا أَكُن أمرر بصالحٍ فبطالحٍ. وقد ذكر أبو حيَّان أَنَّ هذا التقدير قبيح ضعيف. فضلًا عن أنَّه صرحَ بأَنَّ ما أجازه يُونُس ليس بمذهب؛ لأنَّه قاسه على إنْ لا صالح فطالح، وذلك ليس موضع قياس[٩].

ومِن ذلك نخلصُ إلى أَنَّ سيبويه قد رجّحَ الرّفع بعد فاء الجزاء، وأجاز النّصب، وضعّف

---

(١)المصدر نفسه: ٢٦١/١ .

(٢) شرح التسهيل: ٣٦٤/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

٤() يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٥٣/١.

٥()الكتاب :٢٦٢/١.

٦() المصدر نفسه: ٣٦٢/١-٣٦٣.

٧() يُنظر: حاشية الصبان: ٣٨٢/١.

٨() يُنظر: الكتاب: ٢٦٣/١، وشرح التسهيل: ٣٦٤/١.

٩() يُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣.

الجرّ ووصفه بأَنَّه ضعيف قبيح. وتبعه في ذلك السّيرافي[١]، وابن السّراج إذ يقولُ: ((والرّفع في الآخر أكثر؛ لأَنَّ ما بعد الفاء حقَّه الاستئناف))[٢].ووافقَه في ذلك ابنُ مالك إذ يقولُ: ((رفعه أجود؛ لأَنَّ المحذوف معه شيء واحد، ومع النّصب شيئان: فعل واسم مرفوع به، وأَنَّ وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشّرط أَكثر من وقوع الجملة الفعلية))[٣]، وكذلك رجّحَ الرّضي الرّفع إذ إِنَّه علّلَ سبب ترجيح الرّفع في الاسم الواقع بعد فاء الجزاء بقوله: ((وحذف المبتدأ أولى؛ لأَنَّه مفرد من حذف الجملة، وأيضًا حذف المبتدأ أكثر من حذف "كانَ" وغير ذلك من نحو الفعل النّاصب المذكور، وقِيل: لأَنَّ مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية))[٤]، وتبعهم في ترجيح الرّفع وضَعَّفَ نصب الاسم الواقع بعد فاء الجزاء أبو حيَّان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، والأزهري، والسّيوطي، والأشموني، والصَّبَّان[٥] .

أمَّا الاسم الَّذِي قبل الفاء فقد وردَ فيه النّصب والرّفع، فالنّصب على أَنَّه خبر لكانَ المحذوفة مع اسمها وهذا هو الأصل الشّائع في: النّاسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ، والمرءِ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ سيفًا فسيفٌ وإنْ خِنْجَرًا فخنجرٌ وإنْ سيفًا فسيفٌ. والتقدير: إنْ كانَ عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كانَ عملهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ.

وأمَّا الرّفع: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ، فعلى أَنَّه اسم لـ "كانَ" النّاقصة أو على أَنَّه فاعل لـ"كانَ" التامة، وقد أجازَ سيبويه الوجهين فيه دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: ((وإِنْ أضمرت الرّافع كما أضمرت النّاصب فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: إِنْ خيرٌ فخيرٌ، وإِنْ خِنجرٌ فخنجرٌ، كأَنَّه قالَ: إِنْ كانَ معه خنجرٌ حيثُ قَتَلَ فالَّذِي يُقْتَلُ به خنجرٌ، وإِنْ كانَ في أعمالِهم خيرٌ فالَّذِي يُجزون به خيرٌ، ويجوز أَنْ تجعلَ: إِنْ كانَ خيرٌ على: إِنْ وقع خيرٌ، كأَنَّه قال: إِنْ كانَ خيرٌ فالَّذِي يجزون به خيرٌ)).[٦].

وأجاز ابن السّراج الوجهين أيضًا دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: ((ويجوز: إِنْ خيرٌ فخيرٌ، على أَنْ تُضمر "كانَ" الَّتِي لها خبر وتُضمر خبرها، وإِنْ شئت أضمرت "كانَ" الَّتِي بمعنى

---

[١] () يُنظر: شرح الكتاب: ١٦٠/٢.

[٢] () الأصول في النحو: ٢٤٨/٢.

[٣] () شرح التسهيل: ٣٦٤/١.

[٤] () شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٥٣/١.

[٥] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٥٠٢/١، وأوضح المسالك: ٢٣١/١، وشرح ابن عقيل: ٢٧١/١-٢٧٢، وتمهيد القواعد: ١٠٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح، ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ٤٤٢/١، وشرح الأشموني: ٢٤٨/١، وحاشية الصبان: ٣٨٣/١.

[٦] () الكتاب: ٢٥٩/١.

"وقع"))[1]، وتبعه الشّلوبين(ت٦٤٥هـ) إذ وَرَدَ عنه إنَّه قال: ((هما متكافئان، يعني على حدٍ سواء))[2]، وعلَّقَ على قوله تلميذه ابن الصّائغ(ت٧٢٠هـ) معلِّلًا سبب جعله لهما متكافئين؛ لأَنَّ في كلٍّ منهما الأقوى والأضعف، ففي نصبهما قوة رفع الثاني، وضعف رفع الأول، فتساويا[3].

وقد رجّحَ ابن مالك أَنْ يكون رفعه على أَنَّه اسم لكانَ النّاقصة وعلّلَ ذلك فقال: ((ثُمَّ بيَّنت أنَّ ارتفاع الاسم قبل الفاء في مثل: إنْ خيرٌ فخيرٌ، بكانَ النّاقصة أولى من ارتفاعه بكانَ التامة وسبب ذلك أنَّ إضمار النّاقصة مع النّصب متعين، وهو مع الرّفع ممكن فوجب ترجيحه؛ ليجري الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل، ولأَنَّ الفعل التام إذا أضمر بعد "إنْ" الشّرطية لا يستغني عن مفسر نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، فخولف هذا في كانَ النّاقصة، لوقوع ثاني جزأيها موقع المفسر؛ ولأنَّها تُوسع فيها بما لا يستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل ألَّا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه، لكن أجيز فيها لشبهها بالنّاقصة، فلا يستويان في التقدير))[5]. أَمَّا الوجه الإعرابي الَّذِي رجَّحَه سيبويه للاسم الواقع قبل فاء الجزاء فهو النّصب إذ وصفه بأَنَّه عربي حسن.[6] وتبعه ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) إذ ضعّف الرّفع لفظًا ومعنى، ووافقهما ابن مالك، وأغلب النّحويّين كأبي حيَّان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والدَّماميني، وناظر الجيش، والأزهري، والسّيوطي، والأشموني، والصَّبَّان[7].

في حين أورد النّحويّون رأيًا لابن عُصفور(ت٦٦٩هـ) ذهبَ فيه إلى أَنَّ الرّفع أحسن من النّصب معلِّلًا ذلك؛ بأنَّ الحذف في الرّفع أقل منه في النّصب.[8] ووضّح الدَّماميني رأي ابن مالك في جواز رفع ما يلي كانَ إنْ جاز التقدير بعد حذف كانَ بعد "إن، و لو" بـ"فيه" أو "معه"، نحو: "النّاس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرٌ فخيرٌ"، أي: إن كانَ في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ،

---

(١) الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٨.

٢() لم أعثر عليه في كتبه(التوطئة، وحواشي المفصّل) وينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣، وشرح التصريح: ٢٥٥/١.

(٣) لم أعثر على رأيه في كتابه اللمحة في شرح الملحة، ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٥/١.

٤() سورة التوبة: من الآية/ ٦ .

٥() شرح التسهيل: ١/ ٣٦٤-٣٦٥.

٦() يُنظر: الكتاب: ٢٥٩/١.

٧()يُنظر: كافية ابن الحاجب:٦٥٣/١، والتسهيل: ٣٦٤/١، ارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣، وتوضيح المقاصد: ٥٠٢/١، وأوضح المسالك: ٢٣١/١، وشرح ابن عقيل: ٢٧١/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٢٦، وتمهيد القواعد: ١٠٦/٣، وشرح التصريح:٢٥٥/١، وهمع الهوامع:١ /٤٤٢، وشرح الأشموني: ٢٤٨/١، وحاشية الصبان :٣٨٣/١.

٨() لم أعثر على قوله في كتبه المقرب، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر، ويُنظر: توضيح المقاصد: ٥٠٢/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥٥/١، وحاشية الصبان: ٢٤٨/١.

والمرءُ مقتولٌ بما قُتِلَ بهِ إنْ سيفٌ فسيفٌ، أي: إن كانَ معه، أو في يده، أو عنده سيفٌ فالمقتول هو به سيف، وصرحَ بأنَّ ابن مالك قد جعل هذا التقدير من الصّناعة في الجملة وجعله محكومًا بالمعنى معلِّلًا سبب عدم استحسانه لذلك بقوله:((وأمَّا أنَّه يحكم بحسنه فلا؛ لأنَّه ضعيف من جهة المعنى ؛ إذ معنى – إنْ كانَ في عملهِم خيرٌ، وإنْ كانَ معه، أو في يدِهِ، أو عنده سيف – معنى غير مقصود؛ لأنَّ مراد المتكلم: إنْ كانَ نفس عمله خيرًا، وإنْ كانَ ما قُتِلَ به سيفًا، لا أن لهم أعمالًا، وفي تلك الأعمال خير، ولا أنْ صحبته أو في يده أو بحضرته وقت القتل سيفًا. وقد يدفع هذا بأنَّه على التجريد، فيكون نحو: إنْ كانَ في عملهم خير، مثل: ﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾، والمعنى إنْ كانَ عملهم خيرًا، كما أنَّ المعنى: أنَّها نفسها دار الخلد، وفيه أيضًا ضعف من جهة اللفظ؛ لأَنَّ حذف "كانَ" مع خبره الَّذِي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير، ولا سِيّما إذا كانَ الخبر جارًا ومجرورًا، بخلاف حذفه مع اسمه الَّذِي هو كجزئه، ولا سِيّما إذا كانَ ضميرًا متصلًا، وتقدير التامة – وإنْ كانَ ممّا ينتفي به كثره المحذوف – ضعيف))[1]. ثُمَّ قَالَ رادًا على ابن مالك: ((كانَ الأَولى بالمصنِّف أنْ يقول: أَولى من نصبه، ونصبه مفعولًا أَولى مِن نصبه حالًا، وهذا أَولى مِن نصبه خبرًا. ووجه ذلك أَنَّ إضمار "كانَ" النّاقصة بعد غير "إنْ" و "لو" قليل، وأَنَّ وجه المفعول أقل تقديرًا مِن وجه الحال، وإنَّما كانَ ما ذكرناه أَولى؛ لإفصاحه بأنَّ الرّفع أرجح من النّصب، وببيان الأرجح من أوجه النّصب))[2].

أَمَّا موقفَ الصَّبَّان من هذه المسألة فهو كما أَسلفنا قد اتبع رأي أغلب النّحويّين وذهبَ إلى أَنَّ أرجح الوجوه في الاسم الواقع قبل فاء الجزاء هو النّصب وأضعفها الرّفع، وأرجح الوجوه لإعراب الاسم الواقع بعد فاء الجزاء هو الرّفع وأضعفها الجرّ، وبيّن سبب الضّعف؛ لأنَّ فيه حذف كانَ وخبرها أي: حذف فعل واسم، أو حذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر، لذلك رجح الرّأي الأولى؛ لسلامته واشتماله على شيئين مطردين وهما: إضمار كانَ واسمها بعد أنَّ وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وجعل الرّأيين الثاني والثالث متوسطين؛ لسلامة كلّ واحدٍ منهما واشماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنَّهما متساويان فهو هنا يشير إلى أنَّ القول الرّابع أضعف الأوجه وهذا يدلّ على أنَّ في الآراء الأُخر رأيًا ضعيفًا ولكنَّه أرجح من هذا الرّأي، وفيها ما هو مرجوح ثُمَّ يذكر الصَّبَّان رأيًا للشلوبين، ولابن عصفور[3] ينصُّ على أنَّ رفعهما أحسن من نصبهما؛ لأنّ وجه الحذف في الرّفع أقل منه في النّصب.

---

[1] () تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٢٦.

[2] () المصدر نفسه: ٣/٢٢٦.

[3] () لم أعثر عليه في كتابي ،التوطئة وحواشي المفصل للشلوبين، ولافي كتب ابن عُصفور(المقرب، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر) ويُنظر: توضيح المقاصد: ١/٥٠٢، وحاشية الصبان: ١/٣٨٣.

وممّا سبق مِنْ وجوه في الاسم الَّذِي قبل الفاء والاسم الَّذِي بعد الفاء من رفع أو نصب مِن حيثُ الصّحة والضّعف والقبح ظهر أن نصب ما قبل الفاء ورفع ما بعد الفاء وهو الَّذِي رجَّحَه سيبويه وأكثر النّحويّين وهو الأصل الشّائع في الأمثلة وهو الصّحيح، وأنَّ رفع ما قبل الفاء ونصب ما بعد الفاء، وهو أضعف الوجوه؛ لمخالفته الأصل في الموضعين[١]، أمّا رفع ما قبل الفاء ورفع ما بعد الفاء، ونصب ما قبل الفاء ونصب ما بعد الفاء. هذان الوجهان متوسطان لمخالفتهما الأصل في موضع واحد.[٢]، وأنَّ ما رواه يُونُس عن العرب بجرِّ ما قبل الفاء وما بعد الفاء في: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ فقد حَكم عليه سيبويه بأنَّه ضعيف قبيح وسبق تعليله .

ولا شكَّ في أنَّ النّحويّين في تضعيفهم لهذه الأوجه النّحوية ضعفوا آراء ومذاهب من ذهبَ إليها. وأنَّه ما ذهبوا إليه هو الصّواب؛ لقوة الأدلة والحجج الَّتِي اعتمدوها.

إسناد الفعل إلى الفاعل المثنى والجمع

لا بُدَّ للفعل أو من هو بمنزلته من أنْ يُجرد من علامتي التثنية والجمع إذا أسند إلى الفاعل الظّاهر المثنى والجمع نحو: قَامَ الزّيدانِ، وقَامَ الزّيدونَ، وقَامَتْ الهنداتُ؛ لأَنَّ العرب إذا قدمت الاسم على الفعل أضمرت في الفعل ضميرًا يلزمه، فهو إذًا الفاعل لا الاسم المتقدم. والدليل على لزوم الضّمير للفعل المتأخّر ظهوره لزومًا في التثنية والجمع، إذا قُلْتَ: الزّيدان قَامَا أو أَتَيا، والزّيدون قامُوا أو أَتُوا. ولو كانَ المتقدم هو الفاعل لم يَكُنْ في الفعل ضميرًا البتَّة.[٣]

وممّا منعه النّحويّون اتصال الفعل بألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث عند إسناده إلى الفاعل المثنى وجمع المذكَّر وجمع المؤنَّث؛ إذ يقتضي إفراد الفعل مطلقًا مع الفاعل مفردًا كانَ أو مثنًى أو جمعًا[٤]، وقد حكموا على ما جاء منها على لغة طيئ أو أزدشنوءة أوبني الحارث[٥]، بالضّعف، والقلَّة[٦]. ذكر الصَّبَّان رأيًا ضعيفًا لابن هشام في ذلك بقوله: ((قوله: ((لاثنين))، أي لدالّ اثنين أو جمع أي دالّ جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصّحيح نحو: مَا قامَا زيدٌ وعمرٌو، وقامُوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ. ومنعَ أَبو حيَّان أَنْ يُقالَ على هذه اللغة جاءُوني مَن جاءَك؛ لأَنَّها لم تسمع في ذلك، وضعفه في المغني؛ بأَنَّه إذا كانَ سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كانَ لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال: وقد جوّز الزّمخشري في: ﴿لَّا يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ

---

[١] () يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٥٣/١

[٢] () يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٥٣/١، وأوضح المسالك: ٢٣١/١.

[٣] () يُنظر: المقاصد الشافية: ٥٥٥/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

[٤] () يُنظر: الكتاب: ٣٥/٢ و مغني اللبيب: ١/ ٤٤٧.

[٥] () يُنظر: مغني اللبيب: ٤٧٨/١ وأوضح المسالك : ٨٠.

[٦] () يُنظر: : الكتاب: ٣٥/٢، والجنى الداني: ١٧٠، ، وأوضح المسالك : ١١٠/٢.

﴿ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا﴾[1]، كون "مَن" فاعلًا والواو علامة. قوله: ((على لغة قليلة)) في الدَّماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازًا في قولك: قامَ اليوم أخواك، ووجوبًا في قولك: ما قامَ إلَّا أخواك كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بـ"إلَّا" كما يأتي، وإنَّه إذا قِيلَ: قامَا وقعدَا أخواك، فإنَّه يتصل بكلٍّ من الفعلين ألف إلَّا أنَّها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة، وجوّز في المغني في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾[2] تنازع العاملين في الظّاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل قالَ وهذا أعني وجوب استتار الضّمير في فعل الغائبين من غرائب العربية))[3].

وفي هذه المسألة قولان:

القول الأول: ما ذهبَ إليه البصريّون، وأبو حيَّان من أَنَّ اللغة المشهورة لا تلحق الفعل إذا أُسند إلى مثنى أو مجموع علامة تدلّ على تثنيته وجمعه، كما دلّت التاء على تأنيثه. فيُقالُ: قامَ الزّيدان، وقامَ الزّيدون، وقامَتْ الهنداتُ كما يُقالُ: قامَ زيدٌ[4].

القول الثاني: ما ذهبَ إليه بعض العرب وهم "أزد شنوءة وقِيلَ طيئ أو بنو الحارث بن كعب"، من إلحاق الفعل علامة تدلّ على التثنية والجمع إذا أُسند إلى اسم ظاهر أو مجموع فيقول: قامَا الزّيدان، وقامُوا الزّيدون، وقمْنَّ الهندات، فـ "الألف، والواو، والنّون" عندهم حروف أو علامات تدلّ على التثنية والجمع وليس ضمائر وهي كـ"تاء التأنيث" في قولهم: قامَتْ هندٌ . وتسمى لغة "أكلوني البراغيث"[5]. في حين أنَّ ابن مالك قد أطلق عليها لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة"[6]، معلِّلًا سبب مجيء هذا الاستعمال من بعض العرب؛((أَنَّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ"مَنْ" فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرَّد لم يُعْلَم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلاميتهما وجردوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثُمَّ التزموا ذلك فيما لا لبس فيه؛ ليجري الكتاب على سنن واحد)).[7]

واختلفَ النَّحويّون في هذه الحروف،أهي ضمائر أم علامات؟ فذهبُوا ببيانها إلى ثلاثةِ آراءٍ:

---

[1]() سورة مريم: ٨٧.

[2]() سورة المائدة: من الآية/٧١.

[3]() حاشية الصبان: ٢/٦٦.

[4]() يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/٧٣٩، ومغني اللبيب: ١/٤٧٨، وأوضح المسالك: ١/٤٩٩، وشرح ابن عقيل: ٢/٧٩.

[5]() يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٣٩، ومغني اللبيب: ١/٤٧٨، واللهجات العربية نشاة وتطورًا : ٣٣١ .

[6]() اعتمد في تسميته على ورودها في حديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، يُنظر: صحيح البخاري: ١/٢٩١، كتاب مواقيت الصلاة .

[7]() شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٤٧ .

الرّأي الأوَّل: ما ذهبَ إليه البصريّين من أنَّ "النّون، والألف، والواو، والياء" المتصلة بالفعل علامات للدلالة على التثنية والجمع، فالنّون علامة لجمع المؤنث، والألف علامة للتثنية، والواو علامة لجمع المذكر، والياء علامة للمؤنثة. و حينئذ لا ضيرَ في اتصالها بالفعل المسند لفاعله الظّاهر، أي: إنَّها علامات تدلّ على تثنية الفاعل أو جمعه[١]، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وجعلوا النّون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب، إذْ كانَت متحرّكة لا تثبتُ في الجزم ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنَّها علامةُ الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في "قُلتُ، قَالت"، فأثبتوها في الرّفع وحذفوها في الجزم كما حذفُوا الحركة في الواحد))[٢]. وقد قال في موضع آخر: ((فإنْ قُلت: ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قومَك نصبتَ، إلَّا في قول مَن قال: أَكَلُوني البراغيثُ))[٣]. وقد تبعه ابنُ عُصفور، وابنُ أبي الرّبيع(ت٦٨٨هـ)، وخالد الأزهري، والسّيوطي، والأشموني، والصَّبَّان [٤].

الرّأي الثاني: ذهبَ بعض النّحويّين إلى أنَّ هذه الحروف هي ضمائر تلحق الفعل ولها محلّ من الإعراب وليست بعلامات. إلَّا أنَّ القائلين بهذا الرّأي قد اختلفوا في تحديد محلّ الضّمير فذهبُوا في قولين:[٥]

الأول: منهم من ذهبَ إلى أَنَّ هذه الضّمائر هي فواعل وقد ارتفعت بالفعل. والجملة الفعلية من الفعل وهذه الفواعل في محلّ رفع خبر مقدم، وأنَّ الاسم الظّاهر المرفوع بعد الفعل في محلّ مبتدأ مؤخر. وهذا مذهب المازني(ت٣٩٢هـ)[٦]، والأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ) [٧].

الثاني: منهم من عدّ هذه الضّمائر فواعل أيضًا، والاسم الظّاهر المرفوع بعدها يعرب بدلًا منها.

وقد أبطلَ ابن مالك ما ذهبَ إليه المازني والأخفش في أنَّها ضمائر تدلّ على الفاعل؛ فلو أنَّها كانَت حروفًا تدلّ على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من "فَعَلْتَ" جاز أنْ تُحذف في نحو: الزّيدان قامَا، والزّيدون قامُوا، كما جاز حذف التاء في قول الشّاعر:[٨]

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لَمَّةٌ..... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

---

[١] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٧٣٩/٢، والتذييل والتكميل:٢/ ١٤٠، ومغني اللبيب: ٤٧٨/١.

[٢] () الكتاب:١٩/١.

[٣] () المصدر نفسه:٧٨/١.

[٤] () يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: ٢٠٤/١-١٠٥، البسيط في شرح الجمل: ٢٢٧/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٦٧/٢، وهمع الهوامع: ٥١٣/١-٥١٤، وشرح الأشموني: ٤٨/٢، وحاشية الصبان: ٦٦/٢.

[٥] () يُنظر : ارتشاف الضرب: ٧٣٩/٢، وأوضح المسالك: ٣٥١/١، ومغني اللبيب: ٤٧٨/٢، شرح ابن عقيل : ٨٠/٢ .

[٦] () لم أعثر على رأيه في كتابه(التصريف) يُنظر: شرح المفصل: ٢١٢/٤، شرح التسهيل: ١٢٣/١ .

[٧] () يُنظر: معاني القران، للأخفش: ٢٨٦/١.

[٨] () البيت للأعشى في ديوانه:١٧١.

وقول الشّاعر:[1]

فَلَا مزْنَةً وَدَقَتْ وَدقَهَا..... وَلَا أَرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فالألف والنّون والواو والياء أحق بجواز الحذف من التاء؛ لأنَّ معناها أظهر من معنى التأنيث؛ لأنَّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء قد تلحق المذكر كـ"رَوَايِة وعَلَّامَة"؛ لذلك لا يوثق بدلالتها على التأنيث؛ وذلك اقتضت الحاجة إلى إلحاق "تاء" إلى الفعل، في حين أنَّ علامتي التثنية والجمع؛ لا يمكن أنْ يُعتقد في فعلهما الَّذِي اتصلتا به أنْ يخلو من الدلالة عليهما فضلًا عن أنَّ ذكر الفعل على إثر واحدة منهما يغني عن إلحاق العلامة به، ثُمَّ أنَّهم لما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عمّا يلحق الفعل دعاهم ذلك إلى التزامه غير كونَه حرفًا، وليس ذلك غير كونه اسمًا مسندًا إليه؛ ولأنَّ ذلك لم يجزْ حذفه بوجه؛ لأنَّه لو حُذف لكانَ الفعل حديثًا غير محدث عنه. وذلك محال[2].

وممّا وردَ عن أَبي حيَّان أنَّه قالَ: ((هذه المسائل وشبهها ينبغي التوقف عندها في إجازتها حتَّى تسمع مِن العرب))[3]. فهو يرى أَنَّها غير مسموعة عن العرب؛ لذلك يجب التوقف عندها.

وما ذهبَ إِليه أَبو حيَّان قد ردَّه ابنُ هشام بقولِهِ : ((ومنعَ أبو حيَّان أَنْ يُقالَ على هذه اللغة جاؤوني من جاءك؛ لأَنَّها لم تسمع إلَّا مع ما لفظه جمع، وأقول: إِذَا كانَ سبب دُخُولها بيان أنَّ الفاعل الآتي جمع كانَ لحاقها هنا أولى؛ لأَنَّ الجمعية خُفْيَة وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في "قامَتْ هندٌ"، كما أوجبوها في "قامَتْ امرأةٌ "، وأجازُوها في "غلَتْ القدرُ، وانْكَسِرَتْ القوسُ، كما أَجازُوها في طلعَتْ الشّمسُ، ونفعَتْ الموعظةُ. وجوّز الزّمخشري في ﴿**لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا**﴾[4]، كون "مَن" فاعل والواو علامة))[5].

وممَّا رفضه ابن هشام قول: جاؤُوا زيدٌ وعمرٌو؛ فهو رفضَ أنْ يكون من هذه لغة، وكذلك رفضَ القول: جاءَا زيدٌ وعمرٌو. وقد رُدَّ عليه بقول الشّاعر: [6]

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ..... وَقَدْ أَسْلَمَاه مَبعَد وَحَمِيم

فأجابهم بأنَّه ليس بشيء إذ يقول: ((وليس بشيء؛ لأنَّه إنَّما يمنع التخريج لا التركيب يجب القطع بامتناعها في نحو: قامَ زيدٌ أو عمرو؛ لأَنَّ القائم واحد بخلاف قامَ أخواك أو غلاماك؛ لأنّه اثنان

---

[1] () البيت لعامر بن جوين الطائي في الكتاب:٤٦/٢، وشرح التسهيل:١ /١٢٣، وشرح شواهد المغني: ٣١٩.

[2] () يُنظر: شرح التسهيل: ١٢٣/١ .

[3] () التذييل والتكميل:١٢٧/٧.

[4] () سورة مريم:٨٧.

[5] () مغني اللبيب:٤٨٠/٢.

[6] () البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه: ١٩٦.

وكذلك تمتنع في قامَ أخواك أو زيدٌ، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[1]، فمن زعمَ أَنَّه من ذلك فهو غالط بل الألف ضمير الوالدين في﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[2]، وأحدهما أو كلاهما بتقدير: يَبْلُغَهُ أَحدُهُمَا أو كِلَاهُمَا أو أَحدُهما بدل بعض وما بعده بإضمار فعل ولا يكون معطوفًا؛ لأنَّ بدل الكلّ لا يعطف على بدل البعض لا تقول: أَعجبَنِي زيدٌ وجَهُهُ وأَخوك، على أنَّ الأخ هو زيدٌ؛ لأنَّك لا تعطف المُبين على المُخصّص فإنْ قُلتَ: قامَ أخواك وزيدٌ، جازَ قامُوا بالواو، وإنْ قدّرته من عطف المُفردات، كما قالَ السُّهيلي في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[3] إنَّ التقديرَ: ولا يأخذَه نوم))[4]. فالفعل المسند إلى ضمير التثنية والجمع ثُمَّ أُسند إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع نحو: قامَا أخواك، وقامُوا أخوتك، وقمْنَ الهنداتُ، ينبغي جعل "الألف والواو والنّون" حروفًا دالة على التثنية والجمع يقول الدماميني: ((وينبغي أنْ يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة إذ قالوا: قامَ اليوم أخواك جوازًا، وإذا قالُوا: ما قامَ إلَّا أخواك وجوبًا، كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي، وإذا قِيلَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فينبغي لحاقها عندهم كقولِهِ:

..... وَقَدْ أَسْلَمَاه مُبْعَدُ وَحَميمُ

فإن عطفت بـ"أو" فَقُلت: قامَ زيدٌ أو عمرٌو، فينبغي امتناع إثبات العلامة؛ لأَنَّ الفاعل واحد لا اثنان، غاية ما فيه أن ذلك الواحد غير معين. فإنْ قُلتَ: قامَ أخواك أو غلاماك، فينبغي أنْ تلحق؛ لأَنَّ الفاعل اثنان قطعًا، وإنَّما فقد التعيين، فإنْ قُلتَ: قامَ أخوك، أو غلاماك، أو قام غلاماك أو أخوكُ فينبغي أَنْ لا تلحق؛ لأَنَّه لم يتحقق كون الفاعل اثنين، والأولى أولى بالمنع؛ لأَنَّك قدمت المفرد))[5] .

أَمَّا موقف الصَّبَّان في هذه المسألة فهو قد اكتفى بذكر أَنَّ أَبا حيَّان قد منعَ أَنْ يُقال على لغة"جاءوني من جاءك" لغةً؛ وعلل ذلك بأَنَّها لم تسمعْ. ثُمَّ ذكرَ أَنَّ ابن هشام قد ضعَّف ما ذهبَ إليه أَبو حيَّان في المنع؛ لأَنَّه إنْ كانَ سبب إلحاق هذه الحروف للفعل بيان جمعية الفاعل جائز كانَ إلحاقها في هذه اللغة أكثر جوازًا. واستدلَّ على ذلك بما ذهبَ إليه الزّمخشري(ت٥٣٨هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ كون من فاعل من الواو. ثُمَّ ذكرَ أَنَّ الدَّماميني قد صرحَ بجواز ترك العلامة في هذه اللغة في الكلام المثبت. وتركها

---

[1] () سورة الإسراء: من الآية/٢٣.

[2] () سورة البقرة: من الآية: ٨٣.

[3] () سورة البقرة: من الآية/٢٥٥.

[4] () مغني اللبيب:٢/٤٨٠.

[5] () تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٤/٢٣٨-٢٣٩.

وجوبًا في الاستثناء المنفي كما يفعل في تاء التأنيث. ثُمَّ بَيَّن في حال تنازع الفاعل عاملين نحو: قامَا وقعدَا أخواك. فذكر أنَّ الألف مع الفعل المهمل ضمير ومع الفعل العامل علامة. مستدلّ بما أجازه ابن هشام وغيره من النّحويّين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ دون أَنْ يبيّن أو يذكر رأيه. ولعلَّ ما ذهبَ إليه أغلب النّحويّين من أنَّ هذه الحروف "الألف والواو والياء والنّون" هي علامات دالة على التثنية والجمع هو الرّأي الصّائب؛ لأَنَّ جعلها ضمائر يلزم تعيين موقعها الإعرابي ومع وجود الفاعل يضطر النّحويّون إلى التقدير والتأويل. لذلك فجعلها علامات دالة على التثنية والجمع مع وجود الفاعل أغنى عن التأويل.

مجيء الفاعل مجرورًا بحرف جرّ زائد

قد يكون الفاعل مجرورًا نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النّساء: من الآية/٧٩] لذلك قال الصَّبَّان: ((وقوله ((وقالوا في كَفَى بِاللهِ)) رد للدليل الرّابع وإنَّما امتنع: كَفْتُ بهندٍ، ومَرَرْتُ بهندٍ؛ لكون المسند إليه في صورة الفضلة وإنّما قِيلَ: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾[1]، و﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾[2]؛لأنَّ جرَّ الفاعل بـ "مِن" كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم))[3]. فالصَّبَّان يذكر أنَّ ابن قاسم العبادي قد ضعّف جرّ الفاعل بـ"مِن"؛ لوقوعه فضلة.

وذكر ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)، والسّهيلي(ت٥٨١هـ)، وأبو عليّ الرّندي(ت٦٨٤هـ) أربع علَّل لمنع إنابة الجارّ والمجرور عن الفاعل وهي:

الأولى: إنَّ المجرور إذَا نابَ عن الفاعل بالرّفع لا يُتبع فلا يُقال: مُرَّ بزيدٍ الظّريفُ، ولا ذُهِبَ إلى زيدٍ وعمرُو برفع التابع فيهما؛ مراعاة لمحلّ النّائب؛ لذلك لا ينوب؛ لأنَّ لو كانَ المجرور نائبًا لجاز في تابعه الرّفع، كما جاز في تابع الفاعل المجرور بحرف جرٍّ زائد، نحو: ما ضُرِبَ مِن رجلٍ عَاقِلٍ بالجرّ وعَاقِلٌ بالرّفع. وبالمصدر المضاف، كقول الشاعر: [4]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ..... طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

برفع المظلومُ على محلِّ المُعَقِّبِ.

الثانية: إنَّ الاسم المجرور قد يتقدم على الفعل ويبقى مجرور، أمّا الفاعل فلا يتقدم على فعله.

الثالثة: إنَّ الاسم المجرور إذَا تقدم على الفعل لم يكن مبتدأ؛ في حين أنَّ كلَّ شيءٍ ينوب عن الفاعل إذا تقدم على الفعل صارَ مبتدأ نحو: الزَّيتُ كِيْلَ، ورمضانُ صِيْمَ، وضَرْبٌ شديدٌ ضُرِبَ.

---

[1] () سورة الأنعام: من الآية/٥٩.

[2] () سورة فاطر: من الآية:١١، وسورة فصلت: من الآية/٤٧.

[3] () حاشية الصبان: ٢/٩٧.

[4] () البيت للبيد في ديوانه: ١٨٦.

وأنَّ الفاعل إذَا تقدم على عامله صارَ مبتدأ نحو: زيدٌ قامَ. إذ تتحول الجملة من جملة فعلية إلى جملة اسمية.

الرّابعة: إنَّ الفعل يُؤنث لكلِّ ما ينوب عن الفاعل نحو: ضُرِبَتْ هندٌ، ولا يُؤنث للفاعل نحو: مُرَّ بهندٍ. [1]

وقد أبطلَ النّحويّون هذه العلل بما يلي:

أوّلًا: إنَّ محلّ المجرور الَّذِي يجوز في الإتباع أنْ تظهر حركة إعرابه في فصيح الكلام هو المجرور بحرف جرٍّ زائدٍ نحو: لسْتَ بقائمٍ ولا قاعدًا، بالنّصب فإنّه تبع محلّ قَائِم؛ لأنَّه تظهر حركة إعرابه في فصيح الكلام عِند حذف حرف الجرّ الزّائد فنقول: لسْتُ قائمًا.

ثانيًا: ورُدَّ قولهم إنَّ المجرور قد يقدم على الفعل بما ورد في قولِهِ تعالى: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: من الآية/٣٦] إذ لا يجوز الابتداء بالاسم المجرور؛ لعدم التجرّد من العوامل اللَّفظيّة غير المزيدة[2] .

ثالثًا: أمّا قولهم ولأنَّ الفعل لا يُؤنث له في نحو: مُرَّ بهندٍ؛ فلأنَّه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجرِّ الَّذِي نزل منزلة الفضلة فلم يُؤنث الفعل له، وقالوا في قولِهِ تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، إنَّ المجرور فاعل مع امتناع "كَفَتْ بهندٍ" بتأنيث الفعل مع أنَّ الفاعلَ مجرور بحرف جرّ زائدٍ فما بالك إذَا كانَ مجرورًا بحرف أصلي.[3] وهذا الدليل معارض بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ وقولِهِ تعالى:﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ ﴾؛ بتأنيث الفعل مع فاعله المجرور بحرف زائد.[4] والعلّة في جواز تأنيث الفعل مع الفاعل المجرور بحرف جرٍّ زائد في الآيات السّابقة أنَّ جرّ الفاعل بـ"مِن" كثير فضعف عارض أنّه في صورة الفصلة[5]

وقد ذكر النّحويّون أنَّ "الباء" مِن الحروف الزّوائد الَّتِي تدخل على الاسم لمعانٍ، ومن ذلك: ليسَ زيدٌ بقائمٍ، أصل الكلام: ليسَ زيدٌ قائمًا، فدخلتْ الباء لتوكيد النّفي، وخُصَّ بها النّفي دون الإيجاب، أمّا قولهم: "كَفَى بالله"، يكون موقع لفظ الجلالة في كفى بالله الجرّ لفظًا الرّفع محلًّا على أنَّه فاعل كفى، وهذا ما ذهبَ إليه سيبويه، فسيبويه قد ذهبَ إلى إعمال حروف الجرِّ الزّائدة فضلًا عن أنّه قد نسب الرّأي إلى الخليل، فقال: ((إنَّما هي: كفى الله، ولكنَّك لما أدخلت الباء

---

[1] () يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/١٣٣٧، وشرح التصريح على التوضيح:١/٢٨٧، وشرح الأشموني: ١/١٨٣.

[2] () يُنظر: أوضح المسالك:١/٥٣ شرح التصريح على التوضيح:١/٢٨٧، وهمع الهوامع:١/٥٨٧.

[3] () يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٢٨٧.

[4] () يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[5] () يُنظر: حاشية الصبان:٢/٩٧.

عملت، والموضع موضع نصب، وفي معنى النّصب، وهذا قول الخليل رحمه الله))[١]، في حين قد خالفه ابن السّراج وذهبَ إلى عدمِ إعمالها فقالَ: ((كما تقول: كفايتُك بهِ وفيه معنى الأمر، أو التعجب وقولهم: "كَفَى باللهِ" قالَ سيبويه: ((إنَّما هو "كفى الله" والباء زائدة))[٢]، والقياس يوجب أَنْ كون التأويل: كَفَى كَفَايتِي باللهِ، فحذف المصدر؛ لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود))[٣]. فابن السّراج يرى أنَّ الفاعل ليس لفظ الجلالة، إنَّما الفاعل ضمير مستتر يعود على مصدر محذوف، والتقدير تكفي اكتفاؤك بالله.[٤] واعترضَ عليه ابنُ جنّي فقال: ((وأجاز أبو بكر محمد بن السّري، أَنْ يكونَ قولهم: كفى بالله، تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أي: اكتفاؤك بالله يكفيك، وهذا يضعف عندي؛ لأَنَّ الباء على هذا متعلّقة بمصدر محذوف، وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته، وإنَّما حَسنه عندي قليلًا أنَّك قد ذكرت كفى، فدلَّ على الاكتفاء؛ لأنَّه من لفظه، كما تقول: مَن كذبَ كانَ شرًا له، أي: كانَ الكذبُ شرًا له، فأضمرته؛ لدلالة الفعل عليه، فهاهنا أُضمِرَ اسمًا كاملًا، وهو الكذب، ثُمَّ أضمر اسمًا وبقي صلته الَّتِي هي بعضه، فكانَ بعض الاسم مضمرًا وبعضه مظهرًا؛ فلذلك ضعف عندي. والقول في هذا قول سيبويه: ((إنَّه يريد كفى الله، كقولِهِ تعالى: ﴿خَيۡرٗاۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ﴾[٥]، ويشهد بصحة هذا المذهب ما حكي عنهم من قولهم: مَرَرْتُ بِأَبياتٍ جادَ بِهُنَّ أبياتًا، وَجُدْنَ أَبْيَاتًا، "فبِهُنَّ" في موضع رفع. والباء زائدة كما ترى، أخبرني بذلك محمد بن الحسن قراءة عليه، عن أحمد بن يحيى، أنَّ الكسائي حكى ذلك عنهم، ووجدت مثله للأخطل وهو قوله:[٦]

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا..... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُوْلَةً حِيْنَ تُقْتَلُ

فبها: في موضع رفع... بِحُبَّ.))[٧] قد تبيَّن ضعف رأي ابن السّراج، وهذا يقوي ما ذهب إليه سيبويه من أن الباء زائدة[٨] وتأتي للتوكيد[٩].

أَمَّا ابن جنّي فلم يقبلْ أَنْ تكونَ جملة "كفى بالله" شاذة بدليل الحمل عليها، فقد قالَ: ((فإِنْ قُلتَ: فإِنَّ "كفى بالله" شاذ قليل، فكيف قست عليه "ليسَ"، ولم تعلم الباء زِيدَتْ في اسم ليس، إنَّها

---

(١) الكتاب : ٩٢/١ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسه .

(٣)الأصول في النحو:٢٦٠/٢.

٤() يُنظر: الأصول في النحو:٢٦٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٢٨٧/١.

٥() سورة الأحزاب: من الآية/ ٢٥ .

٦() البيت للأخطل في ديوانه: ٢٢٤، وقد ورد الشطر الثاني برواية أخرى: فَأَطيب بِهَا مَقْتُوْلَةً حِيْنَ تُقْتَلُ

٧() سر صناعة الإعراب :١ /١٥٢ – ١٥٣.

٨() يُنظر: الكتاب: ٤١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٦٦/١.

٩() يُنظر: الكتاب: ١٧٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧/٢.

زيدت في خبرها، نحو قوله: ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾[1]؟ قِيلَ: لو لم يكن شاذًا لما جوّزنا قياسًا عليه ما جوّزناه، ولكنّا نوجب فيه البته واجبًا، فاعرفه))[2]. فابن جنّي لم يجزْ القياس على الشّاذ، وعند حمل اسم ليس المرفوع على جملة "كفى" فهذا يؤكّد قوة الرّفع في مجرور كفى محلًّا بالتأكيد.

ومِن النّحويّين مَن وجدَ أنَّ سبب امتناع تأنيث الفعل في "كفَتْ بهندٍ" أَنَّ كفى مضَّمن معنى اكتفِ وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله وينسب للزجاج[3]. في حين رفض السّيوطي أنْ يكون عدم تأنيث الفعل مع المجرور المؤنث مانعًا من أَنَّ يكون فاعلًا أو نائبًا عنه إذ يقول: ((وأجيب عن ترك التأنيث بأنّه نظير كفى بهندٍ فاضلة؛ فإنَّها فاعل قطعًا، ولا يؤنث كفى))[4].

وقد استعان النّحويّون بمصادر سماعيّة حتَّى يؤكدوا أَنَّ الوجه للاسم المجرور بعد باء التعجب هو الرّفع، وقد استدلُّوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[5]، فضلًا عن ذلك أنَّهم استدلُّوا بكلام العرب في قولهم: "مَرَرْتُ بِأَبيَاتٍ جَادَ بِهُنَّ أَبْيَاتًا وجدْنَ أَبْيَاتًا"، وقد حُمِلَتْ الباء هنا معنى التعجب، وأَنَّ مثل هذا كثير وليس شاذ[6] .

وفي تقديري أنَّ هذه التعليلات فيها نظر؛ لأنَّ قولَ الزجاج بأنَّ الفعل "كفى" مضمَّن معنى فعل الأمر مردود؛ لانعدام وجود قرينة لفظية أو معنوية تشير إلى هذا التأويل، وأنَّ قول ابن السّراج بأَنَّ فاعل "كفى" ضمير مستتر يعود على الاكتفاء قد ردَّه الأزهري؛ بأنَّ ضمير المصدر لا يعمل عند البصريّين وهو منهم خلافًا للكوفيين[7]. وأرجحها قولهم أنَّ الفاعل المجرور ينزل منزلة الفضلة فلا يؤنث الفعل له معارض؛ بأَنَّ جرَّ الفاعل بـ "مِن" كثير فضعف كونه في صورة الفضلة وهذا ما أورده الصَّبَّان عن ابن قاسم العبادي مستدلًا بقوله تعالى﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ فلم تُعَدّ هذه المنزلة مانعًا لتأنيث الفعل. وهو بذلك يكون قد ضعف رأي من منع تأنيث الفعل؛ لأنَّه واقع فضله.

---

[1]() سورة النساء: من الآية/١٢٣.

[2]() المحتسب: ١/١١٨.

[3]() يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢١٣

[4]() همع الهوامع: ١/٥٨٧.

[5]() سورة الإسراء: من الآية/٩٦.

[6]() يُنظر: مجالس ثعلب: ١/٢٧٣.

[7]() يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٢٨٩.

عدم إنابة المفعول لأجله والمفعول معه والحال والتمييز وحروف التعليل عن الفاعل:

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل ويُسمَّى "معلومًا" وهو ما ذُكِر معه فاعلُه نحو: حَفِظَ مُحَمَّدٌ الدَّرسَ، وإلى مبني للمفعول ويسمَّى "مجهولًا" وهو ما حُذف فاعلُه وأُنيب عنهُ غيرُهُ نحو: حُفِظَ الدرسُ[١]، ونائب الفاعل مرفوع كالفاعل يأخذ حكمه، وإنْ ذكرَ معه فاعله صار مفعولًا به منصوب والأحق بالقيام مقام الفاعل المفعول به؛ فلا يجوز إقامة غيره مع وجوده وفي ذلك يقول ابنُ هشام: ((لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريّين إلَّا الأخفش))[٢].

ويجوز أَنْ ينوب عن الفاعل خمسة أشياء حددها الأشموني بقوله: ((وقابل للنيابة من ظرف أَو مِن مصدر أَومِن مجرور، "حرف جر بنيابة حَري" أي: حقيق، وما لا فلا، فالقابل للنيابة مِن الظّروف والمصادر هو المتصرف المختصّ؛ نحو: صِيمَ رمضانُ، وجُلِسَ أَمَامُ الأَميرِ، و﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٣]، بخلاف اللازم منهما، نحو: "عِنْدَ، وإِذَا، وسُبْحَان، ومَعَاذ"؛ لامتناع الرّفع، وأَجازَ الأخفش: جُلِسَ عِندَكَ، وبخلاف المُبهم، نحو: صِيْمَ زمان، وجُلِسَ مكان، وسِيْرَ سَيرٌ؛ لعدم الفائدة؛ فامتناع "سِيْرَ" على إضمار السّير أَحقُّ، خلافًا لمَن أَجازه، فأمَّا قوله:[٤]

وَقَالت مَتَى يُبْخَلْ عَلَيكَ وَيُعْتلِلْ ..... يسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تُدْرَبِ

فمعناه ويعتلل هو، أي الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فحذف "عليك"؛ لدلالة "عليك" الأَوَّل عليه كما هو شأن الصّفات المخصصة، وبذلك يُوَجِّهُ: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾[٥]))[٦]. فالأشموني خصَّ المجرورات القابلة للنيابة عن الفاعل بالَّتِي تلزم طريقه واحدة في الاستعمال نحو: مُذْ، ومُنْذُ، ورُبَّ، وحروف القسم والاستثناء، ولا يجوز أَنْ يدلّ على التعليل كـ"اللام والباء ومِن" إِذَا جاءت للتعليل.[٧] وهذا ما أشارَ إليه الصَّبَّان بأَنَّه ضعيف بقوله: ((قوله: ((ولا دلّ على تعليل))؛ لأَنَّه

---

[١]() يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/١١٦_١١٧.

[٢]() شرح شذور الذهب: ٢١١.

[٣]() سورة الحاقة: ١٣.

[٤]() البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٤٢.

[٥]() سورة سبأ من الآية: ٥٤.

[٦]() شرح الأشموني:٢/١٨٣.

[٧]() يُنظر: المصدر نفسه:٢/١٨٣.

مبنيّ على سؤال مقدر فكأنَّه مِن جملة أخرى، وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز. وأمَّا علَّة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل، وفي المقام بحث وهو أنَّ كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدّر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإنْ شاع عندهم؛ لأنَّه كما يجوز أن يقدر: كيفَ جِئتَ؟، ولِمَ جِئْتَ؟ في قولك: جِئْتُ راكبًا محبة يجوز أَنْ يُقدر: مَن ضَربْتَ؟ في قولك: ضربتُ زيدًا، ثُمَّ هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببًا لمنع نحو: يُقامُ لإجلالِ زيدٍ، ويهتزُ مِن اشتياقِهِ ممّا هو كلام مفيد فتأمل))[1]، فالصَّبَّان يبيّن علَّة منع نيابة حرف الجرّ الدال على التعليل؛ بأنّه مبنيّ على سؤال مقدر وهو بهذا يكون شابه المفعول لأجله والحال والتمييز؛ لأنَّها أيضًا مبنية على سؤال مقدر، وعلَّلَ منع المفعول معه والمستثنى من النّيابة عن الفاعل؛ لوجود فاصل بينهما وبين الفعل. أَمَّا المفعولُ له والحال فَمُنِعَا من النّيابة؛ لأَنَّهما مبنيَّان على سؤال مقدر على الرّغم من أنّهما شابها المفعول به في أنَّه قد يُبْنَى على سؤال مقدر لكنَّه قد ناب عن الفاعل، وجميع ما ذكُر من حرف الجرِّ الدال على التعليل والمفعول معه، والمستثنى، والتمييز والمفعول له والحال؛ لضعف هذا الشّبه أو الاعتبار إذ لا ينبغي لجعله سببًا لمنع المفعول به من النّيابة.

وورِدَ عن العرب نيابة حرف الجرِّ "مِنْ" الدال على التعليل عن الفاعل في قول الشّاعر:[2]

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ .....فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ذكر ابن يعيش أنَّ "مِنْ مَهَابَتِهِ" لا يكون نائب فاعل؛ لأَنَّ المفعول له لا يُقام مُقامَ الفاعل؛ لئلّا تزول الدلالةُ على العلّة.[3].

ويُفهم من عدم إنابة المفعول له والمفعول معه، أنّهما ليسا من ضروريات الفعل، كما الفاعل؛ لأنّهما فضلتان والفاعلُ عُمدة. لذلك قال أبو عليٍّ الفارسيّ عن امتناع نيابة المفعول له منابة الفاعل: ((وإنَّما امتنع أنْ يُقام مُقام الفاعل؛ لأنَّ انتصابه ليس كانتصاب المفعول به...؛ لأَنَّه إنَّما يُعلمُ كونَّه مفعولًا له متى كانَ [فضلة] بعد الفاعل يُقدرُ وصول الفعل إليه باللام. وهذا المعنى يبطله كونَّه [نائب] فاعل وينافيه لو قُلْت: "أتى الإكرمُ" لم يُفهم عنك [أنَّك] أتيْتَ أَمرًا من أَجلِ الإكرامِ، بل يُفهمُ أنَّه فُعِل نفسُ الإكرام لا شيء غيرهُ من أجله. فلما كانَ كذلك لم يجز إقامته مقام الفاعل ولم يصح ذلك فيه))[4].

---

[1]() حاشية الصبان:٢/ ٩٤.

[2]()البيت للفرزدق: في ديوانه:٥١٢.

[3]() يُنظر: شرح المفصل: ٤٥١/١.

[4]() المسائل البصريات: ٢٢٨/١-٢٣٠.

أمَّا امتناع نيابة المفعول معه فقد عللها بقوله: ((وممّا لا يجوز من المفعولات أنْ يُقام مُقام الفاعل المفعول معه نحو: "استَوى الماءُ والخشبةَ"، وإنَّما لم يجز إقامته مُقام الفاعل؛ لأنَّ كونهُ مفعولًا معه يُبطله قيامه مقام الفاعل؛ لأنَّ كونه مفعولًا معه يقتضي أنْ يكونَ مع فاعل ليكون مفعولًا معه، فإذا أقمته مقام الفاعل لم يكن مفعولًا معه كما لا يكون الباب الأول مفعولًا له، ويمتنع إقامة هذا الاسم مقام الفاعل من وجه آخر، وهو أنَّه لا يخلو إذا أقمته مُقام الفاعل من أنْ تذكرَ الحرف الَّذِي تدلّ به على أنَّه مفعول معه أو لا تذكره فإنْ أقمته مُقام الفاعل ولم تذكر الحرف الَّذِي يدلّ به على أَنَّه مفعول معه لم يجز؛ لأنَّ الاسم به يُدلّ على أنَّه مفعول معه فإذَا لم تذكره لم يدلّ على ذلك، وإنْ ذكرت الحرف أيضًا لم يجز؛ وذلك أنَّ الحرف وإنْ لم يكن عاطفًا هنا فإنَّه يمتنع استعماله إلَّا على حد ما كانَ في العطف))[1]. فإقامة المفعول معه مقام الفاعل ترفع حقيقته بالكُلّية، وهي مصاحبة فاعل الفعل، فضلًا عن إنَّه يؤدي ذلك إلى توهّم عطف الاسم على الفعل [2].

وبيّن الرّضي عِلّة امتناع نيابتهما مناب الفاعل بقوله: ((إنَّما لا يقومان مقام الفاعل، لأَنَّ النّائب منابه ينبغي أنْ يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيثُ المعنى))[3]. وذكر أيضًا علّة عدم إنابة الحال مناب الفاعل الحال بقوله: ((فإنَّها وإنْ كانَت مِن ضروريات الفعل، لكن قِلّة مجيئها في الكلام منعتها من النّيابة عن الفاعل الَّذِي لابُدَّ لكلِّ فعلٍ منه))[4]. والحق أَنَّ الرّضي نظر إلى أَصلِ تأليف الجملة من عمدة، وفضله، وتأدية المعنى لأَنَّ ضروريات الفعل عنده ما يتطلبه الفعل. وهو السّبب في التعويل على المفعول به في الإنابة عن الفاعل دون المفعول له والمفعول معه، لأَنَّه من ضروريات الفعل.

وأوردَ الأشموني رأيًا لابن إياز(ت٦٤٨هـ) يرى فيه: ((أَنَّ الباء الحالية في نحو: خرجَ زيدٌ بثيابِهِ، لا تقوم مقام الفاعل، كما أنّ الأصل الَّذِي ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كانَ معه "مِن"، كقولك: طبْتَ مِن نفسٍ، فإنّه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا، وفي هذا الثاني نظر، فقد نصَّ ابنُ عُصفور على أَنَّه لا يجوز أن تدخل "مِن" على المميز المنتصب عن تمام الكلام))[5]، فالأشموني يتفق مع ابن إياز في أنَّ الحال الَّتِي تعلّقت بها الباء لا تنوب عن الفاعل، ولكنَّه أشكلَ على إدخالِهِ من على المميز مستدلًّا برأي ابن عُصفور بعدم جواز ذلك.

---

[1] () المصدر نفسه: ٢٣١/١.

[2] () يُنظر: الاصول في النحو: ٩١/١.

[3] () شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٩٢/١.

[4] () المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[5] () لم أعثر على رأيه في كتابه "المحصول شرح الفصول"، ويُنظر: شرح الأشموني: ٤٢٠/١

فالحال والتمييز لا ينوبان عن الفاعل؛ لأنَّهما لا يكونان إلَّا نكرة، والفاعل وما ينوب عنه لا يكون إلَّا معرفة؛ لأنَّ يأتي اسم ظاهر وضمير، والضمير لا يكون إلَّا معرفة. [1]

ولعلَّ ما يُميز المفعول به من غيره هو أنَّ المفعول به شريك الفاعل؛ إذ إنّه يخُرج المصدر من العدم إلى الوجود، أي إنَّ الفاعل هو مَن أوجد الفعل حقيقة، والمفعول يحافظ على هذا الفعل فهو المستقر فيه؛ ولشدة طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل وتفضيل على سائر المنصوبات، وعلل العُكبري سبب ذلك بقدرة الفعل على الوصول للمفعول بنفسه، وعدم قدرته على الوصول إلى الظَّرف والمصدر وحرف الجر فضلًا عن أَنَّ إمكانية جعل المفعول فاعلًا لفظًا في بعض الأفعال نحو: ماتَ زيدٌ، طلعَتْ الشّمسُ، فزيدٌ في الحقيقة ليس الفاعل إنَّما مفعولٌ به، وكذلك الشّمسُ.[2] فالمفعول به ينوب عن الفاعل حسب الحاجة المعنوية؛ إذ يدلّ عليه الفعل دلالة قوية؛ لأنّه فاعل من جهة المعنى نحو: علمَ الطّالبُ المسألةَ سهلةً، ولا شكَّ في أنَّ الوارد عن العرب أنَّهم يقدمون نائب الفاعل على المفعول به ويربطون بينه وبين الفعل برابط الأَهمية المعنوية [3] .

أَمَّا الصَّبَّان فيرى أن اِمتناع نيابة المفعول معه، بسبب وجود الفاصل بينه وبين الفعل.[4] ويبدو أنَّ ما ذكره الصَّبَّان من أَنَّ المفعول لأجله والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لذلك ضعف قياسهما به في النّيابة عن الفاعل صحيح.

رفع الاسم على الخبرية

مِن أحكام المستثنى الواقع بعد إلَّا:

أوّلًا: إذَا كانَ الكلام تامًا، وكانَ مثبتًا، والمستثنى منه موجود، وجب نصب المستثنى، متصلًا كانَ أم منقطعًا، والمتصل هو ما كانَ بعض المستثنى منه، وأمّا المنقطع فهو ما لم يكن كذلك، أي المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كقولِهِ تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: من الآية/٢٤٩]

ثانيًا: إذَا كانَ الكلام غير تامٍ، وكانَ منفيًا، والمستثنى منه غير موجودٍ، فلا عملَ لـ "إلَّا"، بل يكون عند وجودها مثله عند فقدها، ويسمى الاستثناء مفرغًا، كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: من الآية/١٤٤].

---

[1] () يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٨١.

[2] () يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٨٢-١٨٦.

[3] () يُنظر: الاحتياج المعنوي في مسألة النيابة عن الفاعل(بحث منشور)، عزام محمد الشريدة: ١٢.

[4] () يُنظر: حاشية الصبان: ٢/ ٥٥٦.

ثالثًا: وإذا كانَ الكلام تامًا، وكانَ منفيًا، والمستثنى منه موجود، جازَ نصب المستثنى أو اتباع البدلية، كقولِهِ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النّساء: من الآية/٦٦] ، وإذا تعذر البدل على اللفظ أُبدل على الموضع نحو: ما جاءَنِي مِن أَحدٍ إلَّا زيدٌ، ولا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ. فزيدٌ يُعرب بالرّفع إمَّا مراعاة لمحلِّ "لا" واسمها، أو للمبتدأ قبل دخول "لا" عليه.(١)

ويتعذر البدل على اللفظ في المجرور بـ"مِن" الاستغراقية، نحو: مَا في الدارِ من أحدٍ إلَّا زيدٌ، والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد النّفي، نحو: ما زيدٌ أَو ليسَ زيدٌ وهل زيدٌ بشيءٍ؟ وفي اسم لا النّافية للجنس إذَا كانَ منصوبًا أو مبنيًّا على الفتح، نحو: لا رجلَ، ولا غلامَ رجلٍ، وفي الخبر المنصوب بـ"ما" الحجازية. وقد عُلل سبب تعذر الإبدال من لفظ المجرور بـ"مِن"؛ بأنَّها وضعَتْ لتُفيد عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها. وأَمَّا تعذر الإبدال من الباء؛ فلأنَّها وضعت لتأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها. وأَمَّا اسم لا وخبر ما؛ فلأنَّ دخول لا النّافية للجنس وما كانَ لأجل نفيهما.(٢)

والَّذِي يعنيني في هذه المسألة من تلك المواضع مجيء "لا" النّافية للجنس، مع اسمها في سياق الاستثناء. فلا النافية للجنس واسمها في موضع رفع على الابتداء في نحو: "لا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ"، فزيدٌ مرفوع على أنَّه مبتدأ، أو قد يعرب "زيدٌ" بالإبدال على لفظ معمولها أحد، ومثلها قولنا : "لا إلهَ إلَّا اللهَ"، وهو معتذر من وجهين:

الأول: إنَّه إذا أُبدل من معمول "لا" على اللفظ وجب تقديرها بعد الإثبات؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، وذلك يلزم أنْ يكون التقدير: لا أحدَ فيها إلَّا لا زيدَ، وهذا ظاهره فاسد من المعنى؛ لأَنَّ "إلَّا" تقتضي إثبات ما بعدها ولا تقتضي نفيه، فيصير منفيًا مثبتًا في حال واحدة.

الثاني: إنَّ من شروط إعمال "لا" أنْ يكون معمولها نكرةً ومنفيًا، فـ"لا" النّافية للجنس لا تعمل في المعارف ولا في المثبت، و "زيدٌ" معرفة ومثبت، فإمَّا كونه معرفة؛ فلأَنَّه علم والعلم أعرف المعارف، وأمَّا كونه مثبتًا؛ فلأَنَّ ما بعد "إلَّا" مثبت وما قبلها منفي، وذهبَ ابنُ الحاجب إلى أنَّ هذا التعليل غير مستقيم، وأَنَّ الوجه ما ذكر أوّلًا(٣). وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((ولا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ)) برفع زيدٌ مراعاة لمحلّ "لا" مع اسمها أو اسمها قبل دخول النّاسخ، أمّا الأَوَّل: فمال إليه في المغني ووجهه بأنَّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصحّ إحلال البدل محلّهما فيقال: زيدٌ فيها، واستشكله الدَّماميني، ...تأويل كلام سيبويه بما يرجعه إلى الثاني، وأَمَّا الثاني

(١) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك :٢/٢٣٧.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٧٥٨.

(٣) يُنظر: الأمالي النحوية: ١/٣٧٦.

فنقله في المغني عن الأكثرين، واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب الشّلوبين بأَنَّ هذا الكلام على توهم "مَا فِيها أحدٌ إلَّا زيدٌ"، وهذا يمكن فيه الإحلال بأَنْ يُقال: ما فِيها إلَّا زيدٌ، وهذا القول الثَّاني إنَّما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحلِّ، وذهبَ كثير إلى أنَّه بدل من الضّمير المستكن في الخبر، والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشّريف من كلمة التوحيد، لكن على الأَوَّل يُذكر الخبر عند الإحلال فيُقال: اللهُ موجودٌ، كما في المغني، وعلى الثاني يكون الإحلال؛ لكون المعنى ما في الوجود إله إلَّا الله، وهذا يمكن فيه الإحلال وقِيلَ: رُفعَ الاسم الشّريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدَّماميني جوابه... وقد ينصب على الاستثناء من الضّمير المستكن في الخبر المقدّر))[1].

فإذا تعذر الإبدال على اللفظ تعين الإبدال على الموضع برفع المستثنى على تقدير عمل الابتداء وهذا هو المشهور عند النّحويّين_ وذلك باعتبار أحدُ الوجهين:

الأوّل: باعتبار محلّ "لا" مع اسمها على أنَّهما في محلِّ رفع مبتدأ عامله الابتداء، وهذا هو رأي سيبويه، إذ قالَ: ((و"لا" وما تعمل فيه في موضع ابتداء))[2]، وقالَ أيضًا ((وممّا أجرى على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلَّا عبدَ الله فـ "لا أحدَ" في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة من أحدَ في ما أَتَانِي))[3]، ورأيه هذا رجَّحَه ابن هشام في كتابه المغني ووجهه بصحة إحلال البدل محلّهما؛ لأنَّهما كالشّيء الواحد، مشترطًا لذلك ذكر الخبر فيُقال: الله موجود[4].

وقال سيبويه أيضًا: ((كما جاز: يَحكى علينا إلَّا كواكبُها وليس هذا في القوة كقولك: لا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيْتُه إلَّا عمرٌو؛ لأَنَّ هذا الموضع إنَّما ابتدئ مع معنى النّفي، وهذا موضعُ إيجاب، وإنَّما جيء بالنّفي بعد ذلك في الخبر، فجازَ في الاستثناء أنْ يكون بدلًا من الابتداء حين وقع منفيًا. ولا يجوز أنْ يكون الاستثناء أوَّلًا لو لم يَقلْ: أقلُّ رجلٍ ولا رجلَ؛ لأَنَّ الاستثناء لا بُدَّ له هنا من النّفي، وجازَ أنْ يُحمل على "إنَّ" هاهنا، حيثُ صارَتْ كأنَّها منفية))[5]. وقال السّيرافي: ((لا يجوز حمل ما بعد "إلَّا" على النّصب الَّذِي توجبه لا النّافية؛ لأَنَّ

---

(1) حاشية الصبان: ٢/٢١٥.

(2) الكتاب: ٢/٢٧٤.

(3) المصدر نفسه: ٢/٣١٧.

(4) يُنظر: مغني اللبيب: ٢/٧٤٦.

(5) الكتاب: ٢ /٣١٨.

"لا" إنَّما تعمل في منفي وما بعد "إلَّا" موجب وليس بصفة له ولا عطف عليه فيتبعه في لفظه. ويجوز أنْ تقول: لا أحدَ فيها إلَّا زيدًا؛ لأنَّ الكلام قبل "إلَّا" تام لو اقتصر عليه))[1].

الثاني: باعتبار محلّ اسم "لا" النّافية للجنس قبل دخولها عليه؛ لأَنَّه في موضع رفع بالابتداء، وهو رأي أبي عليٍّ الفارسيّ إذ يقولُ: ((وقد يحمل في هذا الباب البدل على الموضع؛ لاستحالة حمله على اللّفظ وذلك قولهم: ما أَتانِي مِن أحدٍ إلَّا زيدٌ، فزيدٌ محمول على موضع الجارّ مع المجرور، وموضعهما رفع بأتانِي، وكذلك لا أحدَ فيها إلّا عبدُ الله حُملت عبد الله على موضع لا مع أحد؛ لأنَّ الموضع رفع بالابتداء، ولم يجز الحمل على اللّفظ؛ لأنَّ "لا" لا تعمل في المعارف، إنَّما تعمل في الأسماء الشّائعة))[2]. وتبعه ابنُ مالك، وابنُ يعيش، وأَبو حيَّان، والمرادي، والسّمينُ الحلبيّ(ت٧٥٦هـ)، وناظرُ الجيش[3] .

وقد استشكلَ ابنُ عُصفور على قول الفارسيّ فقال: ((وهذا الإشكال الَّذِي ذكره لا يتقدر في المسألة، وإذا لم يتقدر لم يحتج إلى الانفصال عنه؛ من جهة أَنَّه لا يلزم أنْ يحلّ" إلَّا عبد الله" محل "أحدَ" الواقع بعد "لا"؛ لأنّ البدل إنَّما يلزم أنْ يكون على نية تكرار العامل، وقد حصل ذلك في هذه المسألة وأمثالها؛ ألَّا ترى أنَّ "عبد الله" بدل من موضع" لا أحدَ"، فيلزم أنْ يكون العامل فيه الابتداء، كما أنَّ العامل في موضع "لا أحد" الابتداء، وبلا شك أَنَّك إذا أبدلته منه كانَ مبتدأ في التقدير: وخبره محذوف، وكذلك حرف النّفي، لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لا أحدَ فيها لا فيها إلَّا عبدَ الله ثُمَّ حذف واختصر))[4].

وقد نقلَه ابن هشام في "المغني" عن الأكثرين و استشكله بتعذّر إحلال البدل محلّ المبدل منه، وقد ذهب ابن هشام في المغني إلى أنَّه مخالف للمبدل منه في النّفي والإيجاب، وأَنَّه معطوف على المستثنى منه، و"إلَّا" حرف عطف عند الكوفيّين وهي بمنزلة "لا" العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي، ورُدَّ بقولِهم: ما قامَ إلَّا زيدٌ، وليس شيء مِن أحرف العطف يلي العامل وقد يجاب بأنَّه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ.[5]. واستشكله الدَّماميني إذ يقول: ((ولا يغني عن اسمها، أي: اسم "ما"، بدل موجب، خلافًا للأخفش؛ فإنّه أجاز في نحو: ما أحدٌ قائمًا إلَّا زيدٌ، [فحذف]اسم "ما"،

---

[1]() شرح الكتاب: ٣/٥٧-٥٨.

[2]() الإيضاح العضدي: ٢٠٦.

[3]() يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٢٨٢، وشرح المفصل: ٢/٧٥، وارتشاف الضرب: ٢/٣٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/٦٧٠، والدُرُّ المصون: ٨/٦٣٣، وتمهيد القواعد: ٥/٢١٤٨.

[4]() لم أعثر عليه في كتبه "المقرب، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر" ويُنظر: التذييل والتكميل: ٨/٢٢٢.

[5]() يُنظر: مغني اللبيب: ٢/ ٩٨ .

والاستغناء عنه ببدله الموجب بـ"إلَّا"، فتقول: ما قائمًا إلَّا زيد. قالَ المصنِّف_ أي ابن مالك_ ومثل هذا لو سمع مِن العرب لكانَ جديرًا بالرّد؛ لأنَّ المراد منه مجهول؛ لاحتمال أنْ يكون أصله: ما كانَ قائمًا إلَّا زيد))[1].

واستشكل الأزهري الإبدال بالرّفع على الابتداء في كلا الاعتبارين: اعتبار محلّ اسم لا قبل دخول النّاسخ عليها؛ إذ إنَّه في موضع رفع بالابتداء، واعتبار محلّ اسم لا على أنَّها في محلّ رفع مبتدأ عامله الابتداء، فأمَّا الإبدال من محلّ اسم "لا" قبل دخول النّاسخ فاستشكل بزوال عامل الابتداء الَّذِي يطلب الرّفع بدخول الحرف النّاسخ، صرّحَ بذلك ابنُ هشام في باب" إنَّ من الأوضح" فقالَ عند تعليل عدم جواز العطف على محلّ اسم "إنَّ" بالرّفع: ((لأنّ الرّفع في مسالتنا الابتداء، وقد زالَ بدخول النّاسخ))[2] والقياس يقتضي زوال عامل الابتداء في مسألة الإبدال أيضًا؛ لأَنَّ "لا" فرع على "إنَّ" في العمل فهي محمولة عليها، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأنَّ الفرع يتبع الأصل [3].

وانفصل ابن مالك في شرحي "الكافية والتسهيل" عن هذا الإشكال مجوزًا عمل الابتداء مع العامل اللّفظيّ "لا" النّافية للجنس فقال في شرح التسهيل: ((والرّفع بتقدير عمل الابتداء، وجازَ اعتباره _أي الرّفع_ بعد دخول "لا" في التابع صفة كانَ أو غيرها، وإنْ كانَ ذلك لا يجوز بعد دخول "إنَّ"؛ لأنَّ "إنَّ" شبيهة بالأفعال النّاسخة للابتداء في الاختصَّاص بالمبتدأ والخبر دون عروض، وفي كون ما دخلت عليه مفيدًا بدون دخولها، ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال بخلاف "لا" فإنَّها ضعيفة العمل بكونَّها فرعًا، وكونَّها عارضة الاختصَّاص بالمبتدأ والخبر، وكون ما تدخل عليه في الأكثر لا يفيد بدون دخولها))[4].

فإذا تعذر البدل على اللّفظ فلا يخلو القول بالبدلية إمَّا أنْ يكون بدلًا من الموضع أو الضّمير المستتر فيه ولعلَّ الإبدال مِن الضّمير المستتر الأولى؛ إذ لا داعي إلى الإبدال باعتبار المحلّ مع إمكان الإبدال باعتبار اللفظ . وأنَّ الإبدال من الأقرب أولى من الإبدال من الأبعد، وفضلًا عن أنَّ النّحويّين قد أجازوا إتباع المستثنى للضمير العائد على المستثنى منه إذا كانَ معمولًا للابتداء أو أحد النّواسخ. [5]

---

[1]() تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٤٦/٣.

[2]() أوضح المسالك: ٣٤٥/١ .

[3]() يُنظر: الاقتراح: ١١٦.

(4) شرح التسهيل لابن مالك: ٦٩/٢.

[5]() يُنظر: تمهيد القواعد: ١٤٢٨/٣-١٤٢٩.

أمَّا رأي الصَّبَّان من هذه المسألة فإنّه قد اكتفى في سرد آراء النّحويّين دون أنْ يذكر رأيه أو يصرح بأنَّ هذا الرّأي ضعيف إلَّا أنَّه ذكر أنَّ ابن هشام قد ضعّف رأي مَن رفع الاسم على الخبرية. [١] ويبدو أنَّ ما ذهبوا إليه من ضعف الإبدال من البدل هو الصّواب،؛ إذ لا داعي إلى الإبدال من المحل مع إمكان الإبدال من اللفظ.

تقديم البدل في موضع الرفع (في الاستثناء المتقدّم)

لا شكَّ في أنَّ الأصلَ في أسلوب الاستثناء أنْ يأتي المستثنى منه، ثُمَّ أداة الاستثناء، ثُمَّ المستثنى، نحو: قام القومُ إلَّا عليًا، إلَّا أنَّ الأصل قد يختلف فيُقدم المستثنى ويتأخر المستثنى منه، فإنْ قُدّم المستثنى على المستثنى منه وكانَ الكلام مثبتًا لم يجز فيه إلَّا النّصب[٢] نحو: قامَ إلَّا زيدًا القومُ.وإذا كانَ الكلام منفيًا ففيه خلاف، إذ ذهبَ النَّحويّون في إعراب المستثنى مذهبين:
الأوّل:ما ذهب إليه سيبويه والبصريّون من وجوب نصب المستثنى نحو: ما قامَ إلَّا زيدًا القومُ. [٣]
الثاني: ما ذهب إليه الكوفيّون من جواز النَّصب أو اتباع البدلية، أي أَنَّهم يجيزون الرّفع اتباعًا للبدلية، نحو: ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ[٤]. ويُؤيد ما ذهبوا إليه ما حكاه يُونُس عن العرب قولهم: مَالِي إلَّا أَبوك ناصرٌ، بالرّفع، إذ يقول سيبويه: ((وحدَّثنَا يُونُس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مَالِي إلَّا أبوك أحدٌ))[٥] .

ونستشف ممّا تقدم أنَّ البصريّين يوجبون نصب المستثنى إذَا تقدم على المستثنى منه سواء كانَ الكلام مثبتًا أم منفيًا، أمَّا الكوفيّون فيوجبون نصب المستثنى إذَا كانَ الكلام مثبتًا، ويجيزون النّصب أو اتباع البدلية إذا كانَ الكلام منفيًا. ولعلَّ الَّذِي الزّم البصريّين إلى وجوب النّصب أنَّ المستثنى في الكلام المنفي لا يكون بدلًا ولا يكون مبدلًا منه؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حدُّه أنْ تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يَكُنْ وَجْه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أَخَّرتَ المستثنى[٦]، وعللَّ ابن يعيش سبب وجوب نصب المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه عند البصريّين بقوله: ((وإنَّمَا لزم النّصبُ في المستثنى إذا تقدَّم؛ لأَنَّه قبل تقدُّمِ المستثنى كانَ فيه وجهان: البدلُ والنّصبُ، فالبدلُ هو الوجه المختار...، والنّصب جائز على أَصلِ الباب، فلمَّا قدَّمتَه امتنع البدلُ

---

[١] () يُنظر: حاشية الصبان: ٢/ ٢١٥.
[٢] () ينظر المفصل: ٦٧، ٦٨ .
[٣] () يُنظر: الكتاب: ٣٣٥/٢، وشرح المفصّل: ٧٩/٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٨٣/٢.
[٤] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣٠٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٦٤/٢.
[٥] () الكتاب: ٣٣٧/٢.
[٦] () يُنظر: المصدر نفسه: ٣٣٨/٢.

الَّذِي هو الوجه الرّاجح؛ لأَنَّ البدل لا يتقدَّم على المبدل منه من حيثُ كانَ من التوابع كالنّعت والتأكيدِ، وليس قبله ما يكون بدلًا منه، فَتَعَيَّن النّصب الَّذِي هو المرجوح للضرورة))[1].

وأشارَ الرّضي إلى وجوب النّصب وبطلان البدل إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، بقوله: ((إذا كانَ المستثنى بعد "إلَّا" وتقدم على المستثنى منه وجب النّصب؛ لأَنَّه إنْ كانَ في الموجب فقد تقدّم وجوب النّصب، وإنْ كانَ في غير الموجب فقد بطل البدل؛ لأَنَّ البدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأَنَّه من التوابع، فلم يبقَ إلَّا النّصب على الاستثناء))[2]. ووافقهم على ذلك ابنُ عصفور وأَبو حيَّان.[3] فالبدل لا يتقدم على المبدل منه، وكذلك إذا كانَ الاستثناء منقطعًا فالمختار فيه النّصب، ومعنى الاستثناء المنقطع: أنْ يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كقولِه تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[النّساء: من الآية/١٥٧]، ونحو: ما جاءَني أحدٌ إلَّا حمارًا، فبعضهم يجوز فيه أن يكون بدلًا فيرفع، والأوَّل هو الوجه.

ويورد الصَّبَّان رأيًا لابنِ قاسم العبادي ثُمَّ يصفه بالضَّعيف؛ لتكلفه إذ يقولُ: ((قوله: ((مستثنى سابق إلخ)) قال سم: انظر ولو منقطعًا نحو: ما جاءَ إلَّا حمارُ أحدٍ، فيراد بأحدٍ معنى يقع على الحمار؛ لتصح البدلية ونحو: ما جاءَ إلَّا حمارُ القومُ فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره. ا.هـ. بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم))[4]، وفي ذلك يقول سيبويه: (("هذا باب ما يختار فيه النّصب؛ لأَنَّ الآخر ليس من نوع الأول" وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك: مَا فِيها أحدٌ إلَّا حمارًا، جاءوا به على معنى ولكن حمارًا، وكرهُوا أنْ يُبدلوا الآخِر من الأوَّل، فيصيرَ كأنَّه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. وأمَّا بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلَّا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلَّا حمارٌ ولكنه ذكر "أحدًا" توكيدًا؛ لأَنْ يُعلم أنَّ ليس فيها آدميّ، ثُمَّ أبدل فكأنَّه قال: ليس فِيها إلَّا حمارٌ، وإنْ شئت جعلته إنسانها قالَ الشّاعر: وهو أبو ذؤيب الهذلي:[5]

فَإِنْ تُمْسِ فِيْ قَبْرٍ برَهْوَةَ ثَاوِيَا..... أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ

فجعلهم أنيسَه ومثل ذلك قوله: مَالِي عتابٌ إلَّا السّيفُ، جعله عِتَابه))[6].

---

(1) شرح المفصّل: ٢/٥٢.

(2) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/ ٨٣ .

(3) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: ٢/ ٢٦٣، وارتشاف الضرب: ٢/٣٠٧.

(4) حاشية الصبان: ٢/٢١٨.

(5) البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين: ١٥٠.

(6) الكتاب: ٢/٣١٩-٣٢٠.

وتبعه الصّيمري(ت٤٣٦هـ) فأكّد أنَّ البصريّين ينصبون المستثنى على الاستثناء وتميم يبدلونه مِن المستثنى منه نحو: مَا فِيها أحدٌ إِلَّا حمارَ فقالَ: ((كأنَّك قُلْتَ في الحجازية لكن حمارًا، وإنَّما قُدّر معناه بـ"لكن"؛ لأنّها تشبه "إلَّا" في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها في النّفي والإثبات. وأمّا بنو تميم: ففي تقدير مذهبهم ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنْ يكون التقدير: ما فِيها إلَّا حمارٌ، وأدخلت "أحدًا" للتوكيد؛ لأنّك إذا قُلْتَ: مَا فِيها إِلَّا حمارٌ، فقد نفيت كلّ شيء من الأحدين وغيرهم وذكرته للتوكيد.

والقول الثاني: أنَّك جعلْتَ "الحمار" من جنس أحد على المجاز كما تقول: تحيّتَهُ السّيفُ، وما زيدٌ إلّا أكلَ وشربَ، جعلته الأكل والشّرب مجازًا، قال أبو ذؤيب:

فَإِنْ تُمْسِ فِيْ قَبْرٍ برَهْوَةَ ثَاوِيَا..... أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ

و... والقول الثالث: أَنَّهم خلطوا مَن يعقل بما لا يعقل فغلبوا مَن يعقل فقالوا: مَا فِيها أحدٌ، وهم يريدون مَن يعقل ومالا يعقل، ثُمَّ أبدلوا مِن أحد على هذا التأويل، كما قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ**﴾[١] والقولان الأوّلان عن سيبويه والثالث عن المازني))[٢]. وقال ابن يعيش ذاكرًا تأويل البدل: ((والبدل على تأويلين: أحدُهما أنَّك قُلتْ: ما جاءَنِي أحدٌ إلَّا حمارٌ، فكأنَّك قُلتَ: ما جاءنِي حمارٌ، ثُمَّ ذكرت "أحدًا" توكيدًا، فيكون الاستثناءُ مِن القدر الَّذِي وقعت الشّركة فيه بين الأحَدِين، والحمارِ، وهي الحيوانيّة، مثلًا، أو الشّيئيّة، ويكون تقديرُه: ما جاءني حيوانٌ، أو شيءٌ أحدٌ، أو غيرُه إلَّا حمارٌ. الثاني من التأويلين أنْ تجعل الحمارَ يقوم مقامَ مَن جاءك مِن الرّجال على التمثيل، كما يُقال: عِتابُك السّيفُ، وتَحِيَّتُك الضّربُ))[٣]، وتابعه ابنُ مالك، والرّضي.[٤]

وقد أبطلَ ابنُ عُصفور ما ذهبَ إِليه الكوفيّون دون أَنْ ينسب هذا الرّأي لهم إذ يقولُ: ((وزعم بعض النّحويّين أنَّه يجوز فيه النّصبُ على الاستثناء، وأَنْ لا يكون ما بعد إلَّا مبنيًّا على ما قبله، ويكون المستثنى منه تابعًا للاسم الَّذِي قبله على الصّفة أو على البدل، وهذا الَّذِي ذهب إليه باطل؛ لأنَّه إذا قالَ: ما قامَ إلَّا زيدًا أحدٌ، فلا يخلو أنْ يجعل أحدٌ فاعل قامَ، وإلَّا زيدًا بدلًا منه، أو يجعل إلَّا زيدًا فاعلًا وأحدٌ بدلًا منه. فإِنْ جعل "أحدٌ" فاعلًا بـ"قام"، "وإلَّا زيدًا" بدلًا منه فباطل؛ لأَنَّ البدلَ تابعٌ، وحكم التابع أنْ يكون بعد المتبوع، فإِنْ جعلته _ أي: إلَّا زيدًا_ فاعلًا،

---

(١) سورة النور: من الآية/٤٥.

(٢) التبصرة والتذكرة: ١/٣٧٩-٣٨١.

(٣) شرح المفصل: ٢/٥٤.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٢٨٦، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/٨٥.

و"أحدًا" بدلًا منه فباطل؛ لأنَّ "أحد" أعمَّ مِن زيدٍ، فلو جعلته بدلًا لكانَ عكس البدل؛ لأنَّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض))[1].

وأشارَ ابن هشام إلى ما ذهبَ إليه الكوفيّون دون أَنْ ينسب إليهم بقوله: ((وبعضهم يجيز غير النّصب في المسبوق بالنّفي، فيقول: ما قامَ إلَّا زيدٌ أحدٌ، سَمِعَ يُونُس: مَالِي إلَّا أبوك ناصرٌ، وقال...: [2]

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ

ووجهُه أَنَّ العامل فُرِّغَ لما بعد "إلَّا"، وأَنَّ المؤخر عامٌّ أريد به خاصٌّ، فَصَحَّ إبداله من المستثنى، لكنَّه بدل كُلٍّ، ونظيره في أَنَّ المتبوع أخر وصارَ تابعًا "ما مَرَرْتُ بمثلِك أحدٍ"))[3] .

وعلل الشّاطبي سبب جواز بنو تميم البدل بقوله: ((كأن الأصل النّصب؛ لما تقدم في التعليل لكن راعى فيه بنو تميم أحد معنيين: إمَّا أنَّهم حملوا على معناه؛ لأنَّ المقصود هو المستثنى، فالقائل: ما في الدارِ أحدٌ إلَّا حمارٌ، المعنى فيه: ما في الدارِ إلَّا حمارٌ، وصارَ ذكره "أحدًا" توكيدًا؛ ليعلم أنَّه ليس آدمي ثُمَّ أبدل مِن أحدٍ ما كانَ مقصوده من ذكر الحمار، وإمَّا على جعل الحمار إنسان الدار، أي الَّذِي يقوم مقامه في الأنس))[4].

أمَّا الصَّبَّان فقد ضعف رأي ابن قاسم العباديّ الذي يبدو فيه أنَّه قد اتبع فيه ما ذهبَ إليه الكوفيون من أَنَّ للمستثنى معنيان: معنى يقع على الحمار؛ لتصح البدلية، ومعنى يقع على القوم فيراد بالقومِ مركوب القوم وهو الحمار. وعلل ذلك في بعد التكلف المتقدم[5]. والرّاجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريّون وسيبويه من وجوب النّصب على الاستثناء، أمّا ما ذهب إليه الكوفيّون من جواز الرّفع فضعيف مقصور على السّماع ولا يمكن القياس عليه؛ لأنَّ القياس إنَّما يكون على الكثير لا على القليل النّادر.

رفع الصّفة المشبَّهة للاسم المعرف بال.

لا شكَ في أنَّ الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل ترفع الاسم بعدها على أنَّه فاعل؛ إنْ كانَ متضمنًا لضمير وجاء مرفوعًا, ويعرب تميّزًا إن جاء نكرة منصوبًا، وإنْ كانَ معرفةً أُعرب مفعولًا به. وإذا جاء مجرورًا أُعرب مضافًا إليه نحو: قول الشّاعر:[6]

---

(1) شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: ٢/ ٢٦٣.

2()البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ١٥٩، بهذه الصورة(لأَنَّهُمُ يَرْجُوْنَ مِنْهُ شَفَاعَةً.... إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّينَ شَافِعٌ).

(3) أوضح المسالك: ٢/٢٣٣.

(4) المقاصد الشافية: ٣/٣٦٤.

(5) لم أعثر عليه في مصدره حواشي ابن قاسم العبادي على الجامي، ويُنظر: حاشية الصبان: ٢/٢١٨.

6() البيت بلا نسبة في شرح التسهيل:٢/٧٩، أوضح المسالك:٢/٣٣، والمقاصد النحوية: ٢/٣٧٢.

دُرِيْتَ الْوَفِيَّ العَهدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ..... فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيْدُ

فدُرِيْتُ: فعل مبنيّ للمجهول، والتاء مفعوله الأوَّل مبنيّ في محلِّ رفع نائب فاعل، والوفيّ مفعوله الثاني، وهو صفة مشبَّهة، وأمَّا العهد فهو إمَّا يكون مرفوعًا على أنَّه فاعل للصفة المشبَّهة، وإمَّا منصوبًا على أنّه شبيه بالمفعول وعامله الصّفة المشبَّهة، وإمَّا يكون مجرورًا على أنّه مضاف للصفة المشبَّهة[١]، وإلى ذلك ذهبَ الصَّبَّان فقالَ: ((قوله: ((دُرِيتَ)) التاء المفتوحة كما في شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأوَّل، والوفيّ مفعول ثانٍ مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له، والنّصب أرجحها والرّفع أضعفها))[٢]. فالتاء النّائبة عن الفاعل واقعة موقع مفعول "درى" الأوَّل والوفيّ مفعولها الثاني، أمَّا العهد فيصح أنْ يكون فاعلًا للصفة المشبَّهة "الوفيّ" أو شبيهًا بالمفعول، أو مضافًا إليه.

وأشارَ ابنُ هشام في إعرابه للبيت إلى أنَّ الرّفع أضعف الوجوه بقوله: ((دُرِيْتَ الوفيّ العهد...، فالتاء مفعول أول نائب عن الفاعل، و"الوفي" مفعول ثانٍ, ولا يكون حالًا لتعريفه, ويجوز في العهد الخفض بالإضافةِ, والنّصبِ على التشبيه بالمفعول به, والرّفع على الفاعلية, وتقدير الضّمير, أي العهد منه, أو إنابة اللام عنه, أي عهده, وأرجحها الخفض, وأضعفها الرّفع))[٣].

وممّا ورد عن الأزهري في ذلك قوله: ((ودُرِيْتَ مبني للمفعول، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النّيابة عن الفاعل، و"الوفي" مفعوله الثاني، وهو صفة مشبَّهة و"العهدُ" بالرّفع على الفاعلية، وبالنّصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجرِّ على الإضافة))[٤]. وجَعَلَ محمّد محيي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ) جميع الوجوه جائزة دون ضعف أو ترجيح[٥].وممّا لا ريبَ فيه أنَّ الفعل "دُرِيْتَ" أصله دَرَى يَدْرِي، وقد بُنِيَ للمجهول وغُيرت صيغته، ووقع المفعول الأوَّل في محلِّ رفع نائب فاعل وهو التاء، والأصل فيها أنَّها مفعول أول، والوفيّ: مفعول درى الثاني. ودرى هنا بمعنى علم، وقد نصب مفعولين، وهذا قليل فيه، والأكثر فيه أنْ يتعدى إلى واحد بالباء نحو: دريْتُ بكذا، وإذا دخلت عليها همزة النّقل، تعدت إلى واحد بنفسها[٦].

---

(١) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٠/١.

٢() حاشية الصبان: ٣٢/٢

٣() تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٢٩.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٩/١ .

٥() يُنظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٣١/٢.

٦() يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٤٨/٨.

فالصَّبَّان قد أشارَ إلى ضعف رفع معمول الصّفة المشبَّهة في البيت المذكور مستدلًّا برأي شارح التوضيح دون أَنْ يُبيّن السّبب، ولكنَّ عند الرّجوع إلى المصدر المذكور لم أعثر على أَنَّ الأزهري قد ضعّف الرّفع بل قد اكتفى بذكر الأوجه الإعرابية الَّتِي تحتملها كلمة العهد. وقد سبقه في ذلك ابن هشام إذا عد الرّفع وجهًا ضعيفًا؛ لأنَّه يجب أنْ يتضمن ضميرًا ويقدّر بـ"منه" فحيث أنّه معرفًا بـ"ال" فالنّصب على المفعولية أو على الجرِّ بالإضافة أوضح وأيسر من التقدير وهذه قاعدة نحوية تقول: إذا جاء مفعول الصّفة المشبَّهة معرفًا بـ"ال" يعرب مضاف إليه وقد يعرب مفعولًا به. والظّاهر أنَّ ما ذهبَ إليه من الرّفع أضعفها هو الصّواب، لوقوعه فضلة في الأصل، ثُمَّ أنَّ قوله أضعف يدلّ على أنَّ النصب ضعيف ولو لم يصرح به؛ لأنَّه ذكر أَنَّ الجر أرجحها.

الرّفع لتوهم الوصفية:

مِن الأسباب الَّتِي يترجح فيها نصب المشغول عنه على الرّفع، عندما يكون رفع المشغول عنه يوهم الوصفية، أي يوهم وصفًا مخلًا بالمقصود ويكون نصبه نصًّا في المقصود، كقولِهِ تعالى:﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[سورة القمر: ٤٩] إذ النّصب نصّ في عموم خلق الأشياء، وفي الرّفع إيهام كون الفعل مخصصًا ويقدر هو الخبر، وليس المقصود إبهامه وجود شيء لا يقدر لكونه غير مخلوق، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحًا للنصب[1]، وفيه يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحًا للنصب)) أي؛ لأَنَّه يدفعه المقام فلا يُنظر إليه، ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأَكثر، والوجه اعتباره مرجحًا، وأورد الرّوداني، أنَّ إيهام الوصفية حاصل مع النّصب أيضًا؛ لأنَّه يجوز كون "خَلَقْنَاهُ" صفة وكل شيء منصوب بـ" خَلَقْنَاهُ " مقدرًا لا من باب الاشتغال، والأصل: خلقنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ مثل: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ﴾[2] ثُمَّ حذف العامل جوازًا؛ لدلالة المتأخّر عليه، وحينئذ لا مرجح للنصب، وقد يدفع بأَنَّ احتمال الوصفية على النّصب ضعيف عن احتمالها على الرّفع))[3] . فما نقله الصَّبَّان عن الرّوداني، من أنَّ إيهام الوصفية حاصل مع النّصب أيضًا لأَنَّه يجوز كونه "خلقناه" صفة و "كلّ شيءٍ" منصوب بـ"خلقناه" مقدرًا، لا من باب الاشتغال والأصل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ مثل:﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ﴾، ثُمَّ حذف العامل جوازًا؛ لدلالة المتأخّر عليه، وحينئذ لا مرجح للنصب، وقد يدفع باحتمال الوصفية على النّصب ضعيف عن احتمالها على الرّفع، لأَنَّ الصّفة لا تعمل في ما قبلها فلا تفسر عاملًا لهذا وجب الرّفع أي لتأتي الوصفية الَّتِي بها

---

(1) يُنظر: شرح الأشموني: ١/٤٣٤.

(2) سورة الشعراء: من الآية/١٩.

(3) حاشية الصبان: ٢/١١٦.

استقامة المعنى. إذ النّصب يقتضي أنّهم فعلوا في الزبر أي صحف الأعمال كلَّ شيءٍ مع أَنَّهم لم يفعلوا فيها شيئًا إذ لم يوقعوا فيها حينئذ فعلًا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة. فإنْ قُلت: يستقيم المعنى على المعنى إذا جعل الظرف نعتًا لكلِّ شيءٍ، لأَنَّ المعنى حينئذ فعلوا كلَّ شيءٍ مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم، قُلت: وإنْ كانَ مستقيمًا خلاف المعنى المقصود حالة الرّفع، إذ المراد فيه أَنَّ كلَّ ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في قوله تعالى:﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾. فالنّصب يترجح إذا تُوهِّمَ الصّفة في الرّفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فقراءة المصحف بالنّصب، وقرأ أبو السمال بالرّفع[1]، إذ لو رَفَعَ "كلَّ" لاحتمل أنْ تكون جملة "خلقناه" صفة لـ "كلّ شيءٍ" أوقد تكون خبرًا عنه. لذلك ذهب النّحويّون مذهبين في تفسير هذه الآية:

المذهب الأوَّل: ذهب سيبويه إلى أنَّ الرّفع أجود إذ يقول: ((فأمَّا قوله عزَّ وجلَّ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنَّما هو قوله على: زيدًا ضَرَبْتُهُ، وهو عربيٌّ كثيرٌ))[2]. فهو قد رجّح الرّفع؛ وذلك لأَنَّها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ كما في قولك: نحن كلّ شيء خلقناه بقدرٍ، فهي كقولك: هندًا زيدٌ ضَرَبَهَا، ثُمَّ تدخل إنّ فتنصب الاسم ويبقى الخبر على تركيبه الَّذِي كانَ عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر.[3]، وقال أيضًا في نحو: "زيدًا ضَرَبْتُهُ": ((فالنّصب عربيٌّ كثيرٌ والرّفعُ أجودُ؛ لأَنَّه إذا أَراد الإعمال فأَقرب إلى ذلك أَنْ يقولَ: ضربْتُ زيدًا وزيدًا ضربْتُ، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر ولا يَتناولَ به هذا المتناوَلَ البعيدَ وكلُّ هذا من كلامهم))[4].

وعلى نهجِه سارَ ابن جنّي في قوله: ((والرّفع هنا أَقوى من النّصب، وإنْ كانَت الجماعة على النّصب؛ وذلك أنّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة))[5]. فابنُ جنّي يبيّن في قوله أنَّ الرّفع هذا أقوى من النّصب؛ وذلك أنَّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ، وهو سيبويه؛ وذلك لأَنَّ الجملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك: نَحْنُ كُلُّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فهو كقولك: هند زيدٌ ضَرَبَهَا، ثُمَّ تدخل إنَّ، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الَّذِي كانَ عليه مِن أنَّه جملة من مبتدأ وخبر. وتبعهما الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، والرّضي.[6]

---

(1) يُنظر: المحتسب: ٢/٣٠٠، ومختصر شواذ القرآن، ابن خالويه: ١٤٨.

(2) الكتاب: ١/١٤٨.

(3) يُنظر: الكتاب: ١/١٤٨، والمحتسب: ٢/٣٠٠.

(4) الكتاب: ١/٨٢-٨٣.

(5) المحتسب: ٢/٣٠٠.

(6) يُنظر: مجالس العلماء، أبو إسحاق الزجاجي: ٢٢٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/٤٦٣.

المذهب الثَّاني: ذهبَ الكوفيّون إلى أنَّ النّصب في قوله تعالى:﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ أولى[1]، فقد قالَ مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) بعد ذكر رأيي البصرة والكوفة: ((وإنَّما دلّ النّصب في (كلّ)على العُمُوم؛ لأَنَّ التقدير: "إنَّا خلقنا كلّ شيء خلقناه بقدر" "فخلقناه" تَأكيد وتفسير لـ"خلقنا" المُضمر النّاصب لـ" كلٍّ"، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير: "إنَّا خلقنا كلَ شيء بقدر"، فهذا لفظ عامّ يعمّ جميع المخلوقات، ولا يجوز أَنْ يكونَ خلقناه صفة لشيء؛ لأَنَّ الصّفة والصّلة لا يعملان في ما قبل المَوصوف ولا المَوصول، ولا يكونانِ تفسيرًا لما يعمل في ما قبلهما، فإذا لم يكن "خَلَقْنَاهُ" صفةً لـ "شيء" لم يبْقَ إلَّا أنّه تأكيد وتفسِير للمضمر النّاصب لـ "كلّ"، وذلك يدلّ على العموم)).[2] وقد وافق النّحاس(ت٣٣٨هـ) رأي الكوفيّين في أَنَّ "إنْ" تطلب الفعل، والفعل أولى من الاسم والمعنى: "إنَّا خَلَقْنَا كُلّ شيءٍ"، ولا يشبه هذا قولنا: زيدًا ضربْتُهُ؛ لأنَّه هنا حرف وهو بالفعل أولى، ألا ترى أَنَّك تقول: زيدًا ضربْتُهُ فيكون النّصب أولى؛ لأَنَّه ليس هاهنا حرف وهو بالفعل أولى، كما أَنَّ النّصب أقوى؛ لأَنَّه يدلّ على خلق الأشياء، فيكون فيه ردّ على من أنكر خلق الأفعال[3]. ووافقهم كلٌّ مِن ابنِ مالك، وأبي حيَّان، والمرادي، وابنِ هشام، وابنِ عقيل، والسلسيلي، وخالد الأزهري، والأشموني[4]. إذ ذهبوا إلى ترجيح النّصب معلِّلينَ ذلك بأَنَّ الرّفع يوهم أنْ يكون "خلقناه" صفة مخصصة والنّصب يرفع ذلك التوهم والصفة لا تفسر ناصبًا لما قبلها، وعلى ذلك يلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيرًا كانَت أو شرًّا.

ونصّ ابن مالك على أنَّ من مرجحات النصب أنْ يكون مخلِّصًا من إيهَام غير الصّواب، والرّفع بِخلاف ذلك فقال: ((ومن مرجحات النّصب أنْ يكون مخلِّصًا من إيهَام غير الصّواب، والرّفع بِخلاف ذلك، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فنصبُ "كلَّ شيءٍ" يرفع توهم كَون " خَلَقْنَاهُ" صفة لشيء إذ لو كانَ صفة له لم يفسّرْ ناصبًا لما قبله. وإذا لم يَكُنْ صفةً كانَ خبرًا، فتعين عُمُوم خلق الأشياء بقدر خيرًا كانَتْ أو شرًّا وهو قول أهل السّنة، ولو قُرئ "كلُّ شيءٍ" بالرّفع لاحتمل أنْ يكون "خَلَقْنَاهُ" صفة مخصصة وأنْ يكون خبرًا، فكانَ النّصب لرفعه احتمال غير الصَّوَاب راجحًا. وإلى هذا أشرت بقولي: أو كانَ الرّفع يوهم وصفًا مخلًا))[5].

---

[1] () يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٠٢/٢-٧٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٩١/٢.

[2] () مشكل إعراب القرآن: ٧٠٢/٢-٧٠٣.

[3] () يُنظر: إعراب القرآن: ٢٠٢/٤

[4] () يُنظر: شرح التسهيل: ١٤٢/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٦٩/٤، وتوضيح المقاصد: ٦١٧/٢، وأوضح المسالك: ١٦٩/٢، والمساعد: ٤١٧/١، وشفاء العليل: ٤٢٧/١، وشرح التصريح: ٣٠٢/١، وشرح الأشموني: ٨٠/٢.

[5] () شرح التسهيل: ١٤٣/٢.

ولم يقدم أحدٌ من النّحويّين أو علماء التفسير على تخطئة النّصب في "كلّ"، بل الجميع أكّد وجه النّصب، ومن أراد أنْ يذكر النّصب على أساس أنَّه الرّأي الأصح كانَ يصطدم بقراءة الجماعة، ومن هؤلاء: الأخفش الأوسط الَّذِي قالَ في هذه الآية: ((فهو يجوز فيه الرَّفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أنَّ الجماعة اجتمعوا على النَّصب، ورُبَّمَا اجتمعوا على الشيءِ كذلك ممَّا يجوز والأصل غيره؛ لأَنَّ قَوْلك: إِنَّا عَبدُ اللهِ ضَرَبْنَاهُ، مِثل قولكَ: عبدُاللهِ ضَرَبْنَاهُ؛ لأَنَّ معناهما في الابتداء سواء، قال الشاعر...: [1]

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ .....فَأَلْفَاهُم الْقُومُ رَوْبَى نِيَامًا

وقال...:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلغْتِهِ..... فَقَامَ بِفَأسٍ بَينَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

ويكون فيهما النَّصب، فمن نصب ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ**﴾ [2] نصب على هذا))[3]. وفصّلَ ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) الحديث بذلك بقوله: ((أجمع البصريّون على أَنَّ رفعه أجود؛ لأَنَّه لم يتقدّمه ما يقتضي إضمار ناصب، وقال الكوفيّون: نصبه أجود؛ لأَنَّه قد تقدّمه عامل ناصب، وهو "إِنَّ" فاقتضى ذلك إضمار "خَلَقْنَا" وقوله: "خَلَقْناهُ" مفسّر للضمير. ووجدت بعض معربي القرآن مسدّدًا ومقويًّا لمذهب الكوفيّين؛ لأَنَّ ما ذهبوا إليه يقتضي العُمُوم في المخلوقات،...وذكر بعض النّحويّين وجهًا آخر في نصب "كُلَّ"، وهو أنْ يكون منصوبًا بـ"خَلَقْنَاه"، على أنْ تكون الهاء ضمير المصدر، الَّذِي دلَّ عليه "خَلَقْنَاه" كما كانَت الهاء في قول الشاعر: [4]

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ..... وَالمَرْءُ عِنْدَ الرّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ

ضمير المصدر الَّذِي هو الدرس، فالتقدير: للقرآن يدرس درسًا، وكذلك التقدير: إِنَّا كلّ شيء خلقناه خلقًا، وهذا القول وإِنْ كانَ يصح به النّصب في "كُلّ" فإِنَّه مقتض للعموم في المخلوقات أنَّها كلها لله جلت عظمته؛ لأَنَّ قوله: "بِقَدَرٍ" يتعلّق في هذا الوجه بخلقنا. وخطر لي في نصب "كُلَّ" وجهٌ مخالف للوجهين المذكورين، وهو أنْ يكون قوله: "كُلَّ شيءٍ" نصبًا على البدل من اسم "إِنَّ" وهو بدل الاشتمال؛ لأَنَّ الله سبحانه وتعالى محيط بمخلوقاته، فيكون التقدير: إِنَّ كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاه بقدرٍ، فيكون قوله: "خَلَقْناهُ" صفة لشيء،وقوله: "بِقَدَرٍ" متعلّقا بمحذوف؛ لأَنَّه خبر إنّ))[5].

---

(1) البيت لبشر بن أبي حازم في ديوانه: ١٩٠.

(2) سورة فصلت: من الآية/١٧.

(3) معاني القرآن: ٨٥/١.

4() البيت بلا نسبه في الكتاب: ٦٧/٣، والأصول في النحو: ١٩٣/٢، والمقرب :١/ ١١٥، وخزانة الأدب: ٣/٢.

5() أمالي ابن الشجري ٩٣/٢.

وذكر أبو حيَّان الوجهين أي إنَّه ذكر أَنَّ الرّفع يوهم وصَفا مخلًا عند بعضهم؛ لأَنَّه إذا جعلنا "كلّ" مرفوعة احتمل ذلك أن تكون "خلقناه" صفة أو خبرًا والنّصب يزيل احتمال الوصف، ثُمَّ ذكر رأي سيبويه وذهب إلى أنّ سيبويه لم يضعّف قراءة النّصب[١]، وتبعه الصَّبَّان فذكر أنَّ سيبويه لم يعتبر مثل هذا الإيهام مرجحًا للنصب قال: ((فإنَّما هو على قوله: "زيدًا ضَربْتُهُ" وهو عربيٌّ كثيرٌ))[٢]؛ لذلك ردَّه الصَّبَّان؛ لأَنَّه يدفعه المقام فلا يُنظر إليه ويلزم قراءة الأكثر والوجه اعتبارًا رجحًا.[٣] فمن رفع "كُلّ" فعلى الابتداء ومن نصب فعلى إضمار فعل يفسِّره المذكور أو أنَّه منصوب بالفعل المتأخّر.

ويُلاحظ أنَّ النّحويّين الأوائل تناولوا النّص على ظاهره فرجحوا الرّفع لكن الأمر اختلف بعد تطور المدارس الفقهية والجدل الدائر آنذاك في قدرة الله سبحانه وصفاته وأفعاله ممّا جعل النّحويّين يتأثرون بذلك كلّه، فرجحوا النّصب في هذا النّصّ؛ لئلا يحتمل أمرًا هو خلاف ما يعتقدون. إذ يقول خالد الأزهري: ((لأنّه إذا رفع "كل" احتمل "خَلَقْنا" أنْ يكون خبرًا له، فيكون المعنى على عُمُوم خلق كلّ الممكنات الموجودة بقدر خيرًا كانَتْ أو شرًّا كما هو مذهب أهل السّنة والجماعة، واحتمل أن يكون "خَلَقْنَا" صفة لشيء و"بقدرٍ" خبر "كُلّ" والتخصيص باللغة يُفْهِمُ أنّ ما لا يكونَ موصوفًا بها لا يكون بقدرٍ، والصّفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية الَّتِي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أنْ ثُمَّ مخلوقًا لغيره تعالى، وهو مذهب لمعتزلة)).[٤] وترى الباحثة ترجيح النّصب على الرّفع في هذه الآية، لثبوت رواية النّصب عن العامّة، وشذوذ رواية الرّفع وعدم صحتها.

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢١٦٩.

(٢) الكتاب: ١/ ١٤٨، ويُنظر: وارتشاف الضرب: ٤/٢١٦٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٨٠.

(٣) يُنظر: حاشية الصبان :٢/٨٠.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/٤٥١.

المبحث الثاني: الرأي النحوي الضعيف

في الأسماء المعربة المنصوبة

العطف على اسم لا النافية للجنس وتكرار (لا)

لا يخلو اسم "لا" النافية للجنس من ثلاثة أحوال:

الأوّل: أنْ يكون مضافًا نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٍ

الثاني: أنْ يكون مشابهًا للمضاف، وهو: كلُّ اسمٍ له تعلّق بما بعده إمَّا بعمل كالمشتقات العاملة عمل الفعل، نحو: لا طالعًا جبلًا ظاهر، ولا خيرًا من زيدٍ راكبٍ، وإمَّا بعطفٍ، نحو: لا ثلاثةَ وثلاثينَ عِندَنا. ويسمَّى مطولًا، أو ممطولًا، أي ممدودًا

الثالث: أنْ يكون مفردًا، أي ليسَ بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كانَ ينصب به؛ لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشّيء الواحد فهو معها كـ"خمسة عشر" ولكن محلّه النّصب بلا؛ لأنّه اسم لها.[١]

واسم لا المبنيّ إمَّا يكون مبنيًّا على الفتح وذلك عندما يكون مفردًا غير مثنى أو جمع مذكر سالم، وإمَّا يكون مبنيًّا على الياء عندما يكون مثنى أو جمع مذكر سالم، ويُبنى على الكسر عندما يكون جمع مؤنث سالم، والألف إذا كانَ من الأسماء الخمسة.[٢]

أمَّا الخبر فهو مرفوع بما كانَ مرفوعًا به قبل دخولها عليه ولم تعمل إلَّا في الاسم بعدها. وهذا ما ذهبَ إليه سيبويه، في حينَ يرى الأَخفش الأوسط أنَّ "لا "عملت فيه الرّفع، ورجَّحَ ابنُ مالك هذا الرّأي.[٣]

وإذا عطفت النّكرة المفردة على اسم "لا"، وتكررت "لا": نحو: لَا حولَ ولا قوةَ إلَّا بِاللهِ، يجوز فيهما خمسة أوجه وهي:

الوجه الأول فتحهما: وهو الأصل كقولِهِ تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[البقرة: من الآية/٢٥٤] في قراءة ابن كثير(ت١٢٠هـ) وأَبي عمرو(ت١٥٤هـ). [٤]

الوجه الثاني: رفعهما على الابتداء، أَو على إِعمال "لا" عمل ليس، كقول الشّاعر:[٥]

وَمَا هَجَرْتُكِ حتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً.....لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

الوجه الثالث: فتح الأَوَّل ورفع الثَّاني، نحو قول الشّاعر: [٦]

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك:٢/٦-٧، و شرح ابن عقيل: ٢/٧

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/٨، وشرح الأشموني:١/١٥٠

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢٩٥-٢٩٦، وشرح التسهيل: ٢/٥٤، وشرح الكافية الشافية:١/٥٢٣.

(٤) يُنظر: السبعة في القراءات: ١٨٧، وحجة القراءات، ابن زنجلة: ١٤١.

(٥) البيت للراعي النميري في دوانه: ١٩٨.

(٦) البيت لابن أحمر في المقاصد النحوية:٢/٣٣٩، ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب:٣٨، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:١٣٦، وتخليص الشواهد: ٤٠٥.

هَذَا _لَعمْرُكُم_ الصّغَارُ بِعَيْنِهِ..... لَا أُمَّ لِي_ إِنْ كانَ ذَاكَ_ وَلَا أَبُ

الوجه الرَّابع: رفع الأوَّل وفتح الثَّاني، كقولِ الشّاعر: [١]

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا..... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

الوجه الخامس: فتح الأَوَّل ونصب الثَّاني[٢]، ومنه قول الشاعر:[٣]

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً..... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرّاقِعِ

و "لا" الأولى نافية للجنس عاملة عمل "إنّ" ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب مُنَوَّن وفيه يقول الصّبَّان: ((قوله: ((أو منصوبًا)) هذا أضعف الأوجه بل قِيلَ ضرورة كما في التّوضيح))[٤]. فالصَّبَّان قد عَدَّ وجه النّصب من أضعف الأوجه؛ لأَنَّ نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس فتحة بلا تنوين. وأَورد الأزهري قولًا لابنِ الدهان(ت٥٨١هـ) في ذلك يقول: ((خصَّه يُونُس وجماعة من النّحويّين بالضّرورة، كتنوين المنادى، المفرد المعرفة)).[٥]

وقد اختلف النّحويّون في إعرابها ولهم فيها آراء وهي:

الرّأي الأوّل: وهو رأي الخليل والزَّمخشري فهو قد جعل خُلَّةً مفعولًا به منصوبًا بفعل محذوف، أي أنّه منصوبٌ على إضمار فعل، والتّقدير: لا نسبَ اليومُ ولا أَرى تُذْكَرُ خُلَّةً، قياسًا على تقدير: ولا أرى قوةً [٦]، وفي ذلك يقول الزّمخشري: ((وأَمَّا قوله: "لا نسبَ اليومُ ولا خُلَّةً"، فعلى إضمار فعل كأنَّه قالَ: ولا أرى خُلَّةً. كما قالَ الخليلُ في قولهِ: "ألا رجلًا جزاه اللهُ خيرًا" كأنَّه قال: ألا تُرُونَنِي رجلًا))[٧] .

ووافقه في ما ذهب إليه ابنُ يعيش إذ يقولُ: ((والكلام في نصب الخُلَّةً وتنوينها يحتمل أمرَين: أَحدُهما أنْ تكونَ "لا" مزيدة لتأكيد النّفي دخولها كخروجها، فنصبَتْ الثانيَ، ونوّنتَه بالعطفِ على الأَوَّل بالواو وحدَها، واعتُمد بـ "لَا" الأولى على النّفي، وجُعلَ الثانية موكّدة للجَحْد، كما يكون كذلك في "ليسَ" إذَا قُلتَ: ليسَ لك غلامٌ، ولا جاريةٌ،...الثاني: أَنْ تكون نافيةً عاملةً كالأولى، كأنَّه استأنف بها النّفيَ، فيكون حينئذٍ في تنوينِ "الخُلَّةً" إشكالٌ. فذهب سيبويه،

---

(١) البيت لامية بن أبي الصلت أوضح المسالك :١٨/٢ وشرح الأشموني: ٣٣٨/١.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٦/٢-٧، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٧/٢.

(٣) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب:٢/ ٢٨٥، وتخليص الفوائد:٤٠٥، والمقاصد النحوية:٣٥١/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٣٤٧/١.

(٤) حاشية الصبان: ١٣/٢.

(٥) يُنظر: الغرة في شرح اللمع: ١٢٣، و شرح التصريح على التوضيح:١/ ٣٤٨.

(٦) يُنظر: المفصّل : ١٠٥.

(٧) المصدر نفسه: ٢١٦ .

والخليل[١] إلى أنَّها معربةٌ منتصبةٌ بإضمارِ فعل محذوف، كأنَّه قالَ: لَا نَسَبَ اليومَ ولا أَرَى خُلَّةً ومثله قوله: [٢]

أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللَّهُ خَيْرًا..... يَدُلّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديرُه : ألا تُرونني رجلًا، وذهب يُونُس إلى أنَّ انتصابه من قبيل الضّرورة))[٣]. فقد اختلط الأمر عند ابن يعيش ثلاث مرات وكالآتي:

أوّلًا: إنّ ما عزاه إلى سيبويه غير صحيح . فسيبويه يرى أنّ "لا" زائدة لتأكيد النّفي، وأنَّها بمنزلة ليس فهو يقول: ((وتقول: لا رجلَ ولا امرأةَ يا فتى، إذا كانَت "لا" بمنزلتها في "ليس" حينَ تقول: ليس لك لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها. وقالَ رجلُ من بني سُليم وهو أنس بن العبَّاس:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً..... اتْسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرّاقِعِ

وتقول: لا رجلَ ولا امرأةَ فيها، فتُعيد "لا" الأولى كما تقول: ليس عبدُ الله وليس أخوه فيها))[٤]. ولا أعلم لِمَ يَعزُ ابنُ يعيش الرّأي الأوَّل الَّذِي ذكره إلى سيبويه على أنَّه حقيقة وهو قوله، غير أنَّه عزا إليه الرّأي الثاني والَّذِي لم يَقل به.

ثانيًا: إنَّ القول في هذه المسألة هو لسيبويه وليس للخليل.

ثالثًا: إنَّ الشّاهد الثاني الَّذِي أورده ابن يعيش ليس له علاقة بهذه المسألة، ولا يصحُّ قياسها على الشّاهد الأول "لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةَ..." ، وإنَّما أورده سيبويه في معرض كلامه على جواز عمل "لا" مع ألف الاستفهام، ودخل فيها معنى التّمني إذ قال: ((سالتّ الخليل _رحمه الله_ عن قوله:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا..... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ

فزعم أنّه ليس على التّمني، ولكنَّه بمنزلة قول الرّجل: فهلا خيرًا مِن ذلك، كأنَّه قال: ألا تُروني رجلًا جزاه الله خيرًا، وأمّا يُونُس فزعم أنّه نُوّنَ مضطرًا))[٥]. ويبدو أنَّ ابنَ يعيش قد قاس التّقدير ههنا على الشّاهد السّابق، والَّذِي أوهمه في ذلك قول الزّمخشري: ((وأمّا قوله "لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً" ، فعلى إضمار فعل، كأنَّه قالَ: ولا أرى خُلَّةً، كما قالَ الخليل في قوله: "ألا رجلًا جزاه اللهُ خيرًا" كأنَّه قال: ألا تُرونَنِي رجلًا، وزعم يُونُس أنَّه نوّن مضطرًا))[٦]، وعلى أيّةِ حال إنْ صحَّ القياس، أو لم يصحَّ فإنَّ رأي سيبويه في المسألة هو أنَّ "لا" زائدة .

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٥٩/١.

(٢)البيت لرجل من عبد مناة في شرح المفصّل: ٩٤/٢، والمقاصد النحوية: ٣٢٣/٢، وخزانة الأدب: ٦٨.

(٣) شرح المفصَّل : ٩٤/٢_٩٥.

٤() الكتاب : ٣٠٨/٢.

٥() المصدر نفسه: ٣٥٩/١.

٦() المفصل : ٢١٦/١-٢١٨.

الرّأي الثاني: إذ نُقِلَ عن يُونُس أَنَّه جعلها مبنيةً في محلِّ نصب، والتّنوين فيها جاء للضرورة الشّعرية، واتبعه ابن جنّي إذ ذكرَ أنَّ تنوين خُلَّةً جاءَ اضطرارًا؛ ليستقيم الوزن، وأَنَّ حركتها حركة بناء لا حركة إعراب . وهو في ذلك ذهب نحو ما ذهب إليه يُونُس.[١]

وفي ذلك يقول ابن الخَبَّاز(ت٦٣٩هـ) : ((واختلف النّحويّون في تنوين خُلَّةً، فمَن قال: إنَّ اسم "لا" معرب، جعل التّنوين للضرورة؛ لأنَّ "لا" تنصب عنده بغير تنوين، ويُحكى عن يُونُس، ومن قالَ: إنّ اسم "لا" مبني على الفتح، نصب الثَّاني حملًا على لفظ الأول كما تقول: يا زيدُ العاقلُ، فترفعه حملًا على لفظ زيد))[٢].

الرّأي الثالث: جعل خُلَّةً منصوبة بـ"لا النّافية للجنس" وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه إذ يقولُ سيبويه: ((وتقول: لا رجلَ ولا امرأة يا فتى، إذ كانَتْ "لا" بمنزلتها في ليس حين تقولُ: ليسَ لك رجلٌ ولا امرأة فيها))[٣]. وقال السّيرافي شارحًا قول سيبويه: ((يريد بقوله: "إذا كانَت لا بمنزلتها في ليس" يريد أنّها جاءت مؤكدة للأولى في النّفي وليست بعاملة، كما تقول في ليس: ليسَ زيدٌ قائمًا ولا عمرُو فـ "لا" لا تعمل في عمرو وإنَّما هي مؤكدة لـ" ليس" في معنى النّفي))[٤]، وتبعه الأعلم الشّنتمري(ت٤٧٦هـ) إذ إنَّه جعل لا الثانية زائدةً لتوكيد النّفي، فهو يرى في نصب المعطوف وتنوينه دلالة على إلغاء لا الثانية وإنَّها زائدة لتوكيد النّفي.[٥]

الرّأي الرّابع: وهو ما ذهبَ إليه ابن مالك في الاسم منصوبًا بالعطف على محلِّ اسم لا الأولى. ويرى غيره من النّحويّين أنَّه منصوب عطفًا على اسم لا؛ لأَنَّ اطرد في "لا" بناء اسمها معها على الفتح، ونزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية.[٦]

وجعل ابنُ هشام النصب أضعفها فقال: ((وهو أضعفها حتَّى خَصَّه يُونُس وجماعة بالضّرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرِهم على تقدير "لا" زائدة مؤكدة، وأنَّ الاسم منتصب بالعطف))[٧].

وبعدُ فإنَّ الصّبان جعل اسم لا "خُلَّةً" المعطوف منصوبًا، وذهب إلى أنَّه أضعف الأوجه بل قِيلَ: ضرورة، وهو بذلك يكون قد وافق يُونُس في ما ذهب إليه إذ جعلها مبنيةً في محلِّ نصب والتّنوين فيها جاء للضرورة الشّعرية، مستدلًّا بما ذكره الأزهري من أنَّ هذا الوجه يُعدُّ من

---

(١) يُنظر: اللمع في العربية : ٤٤.

(٢) توجيه اللمع: ١٥٧.

(٣) الكتاب :٢/٢٨٥.

(٤) شرح أبيات سيبويه: ٢/٨.

(٥) يُنظر :النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ /٢٠٨.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٥٢٤، وشرح التسهيل: ٢/٦٨، والمقاصد النحوية: ٢/٨٠٦.

(٧) أوضح المسالك: ٢/١٩.

أضعف الأوجه؛ لأنَّ نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس فتحة بلا تنوين. ولا شكَّ في أَنَّ قوله هذا الوجه من أضعف الوجوه يدلّ على أنَّ هناك وجهًا ضعيفًا لكنّه أرجح من هذا الوجه إلَّا أَنَّ كون اسمها مبنيًا هو الأرجح. فرأي سيبويه ومن تبعه يُعَدُّ أرجح الآراء؛ لأنَّه أقل تكلفًا ولا يستتبع الضّرورة، أمَّا رأي يُونُس فهو متكلف ويستتبع الضّرورة، لذلك يُعَد من أضعف الآراء. وهذا يدلُّ على أنَّ الآراء الأُخر ضعيفة لكنَّه أضعفها.

نصب اسم التّفضيل المفعول به

ذكر ابن مالك تعريف الظّرف بقوله: [1]

الظّرْف: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا.....فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا أَمْكُثْ أَزْمُنَا

وشرحه الأشموني بقوله: ((وقتٌ أو مكان، أي: اسم وقت أو اسم مكان "ضُمِّنا" معنى "في" دون لفظها باطّراد كهنا أمكث أزمنا فـ"هنا": اسم مكان، و "أزمُنا": اسم زمان، وهما مضمّنان معنى "في"؛ لأنَّهما مذكوران للواقع فيهما، وهو المكث. والاحتراز بقيد "ضُمِّنا فِي" من نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[2]، ونحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[3]؛ فإنّهما ليسا على معنى "في"؛ فانتصابهما على المفعول به، وناصب "حيثُ" يعلم محذوفًا؛ لأنَّ اسم التّفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا))[4].

فلما كانَ الظّرف "حيثُ" مبنيًّا اختلف في ناصبه فهل نصب اسم التّفضيل "حيثُ" على أَنَّها مفعول به، أو ظرف، أومنصوب على نزع الخافض وفيه يقول الصّبَّان: ((قوله: ((إجماعًا)) نوقش بوجود القول بعمل اسم التّفضيل في المفعول به فقد قالَ المصرح في الحواشي: قال محمد بن مسعود في كتابه البديع: غلط مَن قالَ إنَّ اسم التّفضيل لا يعمل في المفعول به؛ لورود السّماع بذلك، كقولِهِ تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾[الإسراء: الآية/٨٤] وليس تمييزًا؛ لأَنَّه ليسَ فاعلًا كما هو في: "زيدٌ أَحسنَ وجهًا"، وقول العباس بن مرداس:[5]

وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسّيوفِ القَوَانِسَا ا.هـ

وقالَ أبو حيَّان في الارتشاف: قالَ محمد بن مسعود أفعل التّفضيل ينصب المفعول به قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[النّجم: من الآية/ ٣٠]. ا. هـ. وأجيب بأنَّه لم

---

[1] () ألفية ابن مالك: ٣٠.

[2] () سورة النور: من الآية/٣٧.

[3] () سورة الأنعام: من الآية: ١٢٤.

[4] () شرح الأشموني: ٤٨٥/١.

[5] () عجز البيت لعباس بن مرداس في ديوانه: ٩٣، وصدره: " أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلحَقِيقَةِ مِنْهُم".

يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر))[1]. فالصَّبَّان يشير إلى آراء النّحويّين في عمل اسم التّفضيل ونصبه مفعولًا به أو انعدام العمل، فمنهم مَن منع نصبه للمفعول به، ومنهم مَن أجازَ نصب اسم التّفصيل للمفعول به محتجًّا بما ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ واستنادًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، ولما ورد سماعًا عن العرب، إلَّا أنَّ الرّأي الثَّاني لم يلتفت إليه؛ لأنَّه ضعيف جدًّا.

ومِن ذلك اختلاف النّحويّين في إعمال اسم التّفضيل النّصب في "حيثُ" في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، إذ كانَ لهم فيها ثلاثة آراء:

الرّأي الأوّل: ذهبَ بعض النّحويّين إلى أنَّها تُعرب مفعولًا به لفعل محذوف دلَّ عليه "أعلم"، فتكون متصرفة ومنهم أبو عليٍّ الفارسيّ إذ يقولُ: ((فأمَّا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فلا يخلو "حيثُ" فيه مِن أنْ يكون انتصابه انتصاب الظّروف، أو انتصاب المفعولين، ولا يجوز أنْ يكون انتصابه انتصاب الظّروف؛ لأَنَّ علم القديم سبحانه في جميع الأَماكن على صفة واحدة، فإذَا لم يستقم أنْ يحمل أفعل على زيادة علم في مكان، علمْتَ أنْ انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل النّاصب مضمر دلَّ عليه قوله "أَعْلَمُ" كما أَنَّ القوانسَ في قوله:

وَأَضْرِبُ مِنَا بِالسّيُوفِ القَوَانِسَا

ينتصب على مضمر دلَّ عليه اضرب، فكذلك حيثُ إذا انتصب انتصاب المفعول به ألَّا ترى أنَّ المفعول به لا ينتصب بالمعاني ومثل ذلك في انتصاب حيثُ على أنَّه مفعول به قول الشّماخ:[2]

وَحَلَّأَهَا عَنْ ذِي الأَرَاكَةِ عَامِرٌ..... أَخو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّواحِزُ

فـ"حيثُ" مفعول به؛ ألَّا ترى أنَّه ليس يريد: أنَّه يرمي شيئًا حيثُ تكوى النّواحز: إنَّما يرمي حيثُ تكوى النّواحز، فـ"حيثُ" تكوى مفعول به وليس بمفعول فيه))[3]. وتابعه في ذلك: الزّمخشري، وابن عطية(ت٥٤٢هـ)، والباقولي(ت٥٤٣هـ)، والعُكبري، وابن مالك، والسّمين الحلبيّ.[4] وقد نقل ذلك ابن مالك بقوله: ((واجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعول به. فإنْ وردَ ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره "أَفْعَل" كقولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فـ "حيثُ" هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدّر يدلّ عليه أَعْلَمُ))[5]. ووافقه الرّضي،

---

(١) حاشية الصبان: ١٨٥/٢.

(٢) البيت للشماخ في كتاب الشعر : ١٧٨، والحجة للقراء السبعة: ٢٤٤/٣.

٣() الحجة للقرّاء السبعة: ٢٤٤/٣-٢٤٥ .

(٤) يُنظر: الكشاف: ٦٣/٢، والمحرر الوجيز: ٤٠٣/٢، وكشف المشكلات: ٤٢٨/١، والتبيان: ١/ ٥٣٧، وشرح التسهيل: ٢٣٢/٢، والدرُّ المصون: ١٣٨/٥.

٥() شرح الكافية الشافية: ١١٤١/٢.

وابن هشام، والسّيوطي[١]

وأجازَ بعضهم نصب أفعل التّفضيل للمفعول به؛ تشبيهًا له باسم الفاعل، أي إذا جاءَ بمعنى "فاعِل" مجرَّدًا عن المفاضلة جازَ نصبه للمفعول به[٢]. واستدلُّوا على ذلك بما حمل عليه أبو البقاء العُكبري تفسير "أَعْلَمُ" في قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: من الآية/٣٠]. إذ إنَّه أجاز أنْ يكون "أَعْلَمُ" اسم تفضيل بمعنى "عالم" ويكون مجرَّدًا من التّفضيل وما بعده مفعول به.[٣] وقد ضعفَ أَبو حيَّان هذا الرّأي فقالَ: ((والصّحيح ما ذهبَ إليه النّحويّون المتقدمون من كون أَفْعَلَ لا يخلو من التّفضيل، ولا مُبالاة بخلاف أبي عبيدة[٤]؛ لأنَّه كانَ يُضَعِّفُ في النّحو، ولا بخلاف بعض المتأخّرين؛ لأنَّهم مَسبوقُون بما هو كالإجماع من المتقدمين، ولو سلمنا إسماع العرب. فلا نُسَلِّمُ اقْتِيَاسَهُ؛ لأَنَّ المواضع الَّتِي أُوردَتْ دليلًا على ذلك في غاية من القلَّة، مع أنَّها قد تؤولت))[٥]. فمِن قول أَبي حيَّان يتضح خلاف النّحويّين في هذا الرّأي؛ إذ أَجازه أبو عبيدة، وجعله المبرِّد قياسًا مطّردًا[٦] وقصره ابن مالك وأَبو حيَّان على السّماع ولم يجيزا قياسه.[٧]، ويترتب على هذا المنع تأويل ما أوهم ظاهره ذلك، بأَنْ يقدر له ناصب يدلّ عليه اسم التّفضيل، أي أنَّ "حيثُ" في الآية الكريمة في موضع نصب بفعل مقدر يدلّ عليه "أَعْلَمُ".

واحتجَّ أصحاب هذا الرّأي بضعف مشابهة اسم التّفضيل للفعل، وكذلك ضعف مشابهته لاسم الفاعل، فإنّه لم يجرِ مُجراه في التّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث.

وإنَّ بعض النّحويّين الكوفيّين قد أجازوا نصب "حيثُ" باسم التّفضيل مطلقًا ومنهم الفراء؛ إذ إنَّه ذهب إلى أنَّ "مَن" في الآية المذكورة استفهامية في موضع رفع مبتدأ علِّقَ عنها اسم التّفضيل "أَعْلَمُ"، وهذا يدلّ على إعمال اسم التّفضيل في المفعول به؛ لأنَّ التّعليق فرعٌ عن العمل، فلا يُقال لشيء أنّه متعلّق إلَّا إذا كانَ عاملًا لولا التّعليق.[٨]

الرّأي الثاني: ذهب الزّجاج إلى أَنَّ "حيثُ" منصوبة على نزع الخافض فهو يرى أَنَّ "حيثُ" منصوبة بنزع الخافض _الباء_ ، والتّقدير الله أَعْلَمُ بحيثُ يضع رسالتّه، أي أعلم بمكان رسالتّه،

---

[١]() يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٤٦٤/٣، وشرح قطر الندى: ٣٩٧، والبهجة المرضية: ٢٥٤.

[٢]() يُنظر: مغني اللبيب: ٦١٠/٢.

[٣]() يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧/١-٤٨.

[٤]() لم أعثر على رأيه في كتابه مجاز القرآن ، ويُنظر: البحر المحيط: ٢٣٣/١، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٥/٥.

[٥]() البحر المحيط: ٢٣٣/١.

[٦]() يُنظر: المقتضب: ٢٤٧/٣.

[٧]() يُنظر: شرح التسهيل: ٦٠/٣، والبحر المحيط: ٢٣٣/١، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٥/٥-٢٣٢٦.

[٨]() يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣٥٢/١.

و"أَعْلَم" على بابها من التّفضيل، وقد استدلَّ على رأيه هذا بورود "أَعْلَمُ" مقترنة بالباء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾[الأنعام: من الآية/١١٧] أو غير مقترنة بها كقولِهِ تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام: من الآية/١١٧]، والعرب قد أدخلت الباء على "حيثُ" [١].وأبطلَ هذا الرّأي أَبو حيَّان محتجًّا بالصّناعة النّحوية وبما ورد سماعًا؛ إذ إنَّه من جهة الصّناعة تأباه قواعد النّحو؛ لأَنَّ النّحويّين قد نصُّوا على أنَّ "حيثُ" من الظّروف الَّتِي لا تتصرف والَّتِي شذَّ إضافة "لدى" إليها أو جرّها بالباء، فضلًا عن أنَّهم قد نصُّوا على الظّرف الَّذِي يتوسع فيه لا يكون إلَّا متصرفًا، ولما كانَ الأمرُ كذلك بَطُلَ نصب "حيثُ" على أنَّها مفعول به لا على السّعة ولا غيرها. ومن جهة السّماع لا حجّة بما استدلُّوا به؛ إذ من الممكن أنْ تكون "حيثُ" ظرفًا كما في قول الشّاعر:[٢]

إنَّ حَيثُ استقرَّ مَنْ أَنْت رَاجِي..... هِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

إذ إنَّ اسم "إنّ" حمى لا حيث، في حين حيثُ واقعة في موضع خبرها؛ لأنَّها ظرف والظّرف قد يقع خبرًا ويتقدم على اسمها نحو: إنَّ حيثُ زيدٌ قائم عمرًا، وتقدير قول الشّاعر: إنَّ حمًى فيهِ عزةٌ وأمان حيثُ استقر من أنت راعيه. أو لعلَّ الشّاعر قد أرادَ أنْ يحكم على مكان من رعاه الممدوح بأَنَّه حمى فيه عزة وأمان، لا أنْ يحكم على "حمى" نفسه بأنَّه كائن حيثُ استقرّ من يرعاه الممدوح[٣]. وتبعه الأزهري إذ إنَّه قد جعل ذلك ضربًا من التّصرف وفيه يقولُ: ((وفي جعل "حيثُ" مفعولًا بها نظرٌ؛ لأنَّ هذا ضربٌ من التّصرف))[٤].

الرّأي الثالث: إنَّها تكون ظرفًا غير متصرف وقد فصَّل أَبو حيَّان القول في ذلك حين قالَ: ((وقالوا: حيثُ لا يمكن إقرارها على الظّرفية هنا. قالَ الحوفي: لأَنَّه تعالى لا يكون في مكان أَعْلَمَ منه في مكان، فإذا لم تكن ظرفًا كانَت مفعولًا على السّعة والمفعول على السّعة لا يعمل فيه أَعْلَمُ؛ لأَنَّه لا يُعملُ في المفعولات، فيكون العاملُ فيه فعلٌ دلَّ عليه أَعْلَمُ. وقال أبو البقاء: والتّقديرُ يَعْلَمُ موضع رسالَاتِهِ وليس ظرفًا؛ لأَنَّه يصيرُ التّقديرُ: يَعْلَمُ في هذا المكان كذا وليس المَعْنَى عليه[٥]، وكذا قدَّرَهُ ابنُ عطية[٦]. وقالَ التّبريزي[٧]: "حيثُ" هُنا اسم لا ظرفٌ انتصب

---

[١] () يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٨٩.

[٢] () البيت غير منسوب في الدر المصون: ٥/١٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥٢٥، وهمع الهوامع: ١/٢١٢.

[٣] () يُنظر: البحر المحيط: ٤/٢١٩، والتذييل والتكميل: ٨/٥٥

[٤] () شرح التصريح على التوضيح :١/٥١٩.

[٥] () يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٧-٤٨.

[٦] () يُنظر: المحرر الوجيز: ٢/٤٠٣

[٧] () لم أعثر على كتابه، ويُنظر: البحر المحيط: ٤/٢١٩.

انتصاب المفعول كما في قول الشّماخ :

وَحَلَّأَهَا عَنْ ذِي الأَرَاكَةِ عَامِرُ..... أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِرُ

فجعلَ مفعولًا به؛ لأَنَّه ليس يُريدُ أَنَّه يَرمي شيئًا حيثُ تُكْوَى النّوَاحِرُ، إنَّما يُريدُ ذلك الموضع انتهى. وما قاله من أنَّه مفعول به على السّعة أو مفعول به على غير السّعة تأباهُ قواعد النّحو؛ لأنَّ النّحاة نصُّوا على أنَّ "حيثُ" من الظّروف الَّتِي لا تتصرف وشذَّ إضافةُ "لدى" إليها وجرُّها بالياء ونصُّوا على الظّرف الَّذِي يتوسع فيه لا يكون إلَّا مُتصرفًا، وإذا كانَ الأَمرُ كذلك امتنع نصب حيثُ على المفعول به لا على السّعة ولا على غيرها. والَّذِي يظهر لي إقرار "حيثُ" على الظّرفية المجازية على أَنَّ تَضَمُّنَ أَعْلَمُ معنى ما يتعدى إلى الظّرف فيكون التّقديرُ: اللهُ أنفذُ علمًا حيثُ يجعلُ رسالتّهُ أي: هو نافذُ العلمِ في الموضعِ الَّذِي يجعلُ فيهِ رسالتّهُ، والظّرفية هنا مجازٌ كما قُلنا، وَرُوِيَ "حيثُ" بالفتح. فقِيلَ: حركة بناء. وقِيلَ: حركة إِعراب، ويكون ذلك على لغة بَنِي فقعسٍ فإنَّهم يُعربُون "حيثُ"))[1] .

وارتضى الدَّماميني في ما يبدو_ هذا الرّأي فذهب إلى أَنَّ المعنى هو أنَّ اللهَ يعلمُ الفضل الَّذِي هو في محل الرّسالة؛ لأنّه يعلم ما فيهم من الذكاء، والطّهارة والفضل والصّلاحة للإرسال، والظّرفية هنا حقيقة. إذ يقولُ:((ولو قِيلَ: إنَّ المراد: يعلم الفضل الَّذِي هو في محل الرّسالة لم يبعد، وفيه إبقاء "حيثُ" على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى: أنَّ الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنّه يعلم ما فيهم من الذكاء، والطّهارة، والفضل، والصّلاحية للإرسال، ولستم كذلك))[2].

وقد اعترض الشّمُنِّي(ت٨٧٢هـ)[3] على قول الدَّماميني فقال: ((وهو بعيد؛ لأنّه يقتضي حذف المفعول، والموصول الَّذِي هو صفته، وبعض صلة ذلك الموصول؛ ولأنَّ المعنى كما صرح المصنِّف وغيره أنَّه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئًا فيه))[4].

ولعلَّ أرجحَ الآراءِ هو ما ذهبَ إِليه أَبو حيَّان مِن أَنَّ "حيثُ" في بابها الظّرفية، و"أَعلَم" في باب التّفضيل إذ إنَّ هذا الرّأي لا يلزمه فساد في المعنى، وأضعف منه ما ذهبَ إِليه أبو عليٍّ الفارسيِّ ومن تبعه مِن أَنَّ "حيثُ" مفعول به لاسم التّفضيل وهذا الرّأي قد أخرج "حيثُ" مِن

---

[1] () البحر المحيط: ٤/٦٣٧-٦٣٨.

[2] () تحفة الغريب: ٢٥٥.

[3] () الشُّمَني: أحمد بن محمد بن محمد (ت٨٧٢هـ) القسنطيني الأصل، الإسكندري...، محدث ومفسر ونحوي، ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة، من كتبه (شرح المغني لابن هشام) و(مزيل عن ألفاظ الشفا) و(كمال الدراية في شرح النفاية). يُنظر: الأعلام للزركلي: ١/٢٣٠ .

[4] () حاشية الشُّمُنِّي: ١/٢٦٨.

الظّرفية وجعلها اسمًا متصرفًا، وأضعف الآراء ما ذهبَ إليه الزّجاج ومن تبعه من أنَّ "حيثُ" اسم منصوب على نزع الخافض إذ إنَّ هذا المعنى مخالف للصناعة النّحوية؛ لأنَّ القول فيه بالنّصب على نزع الخافض غير مقيس عليه، فضلًا عن دخول الباء على "حيثُ" شذوذًا.

إلغاء إلَّا المكررة وإعراب ما بعدها بدلًا من البدل:

قد تكرر إلَّا بعد المستثنى بها لتوكيد أو لغير توكيد. فأمَّا تكرارها للتوكيد فيكون مع البدل والمعطوف بالواو. نحو: ما مَرَرْتُ إلَّا بأخيكَ إلَّا زيدٍ. وتكرارها مع المعطوف بالواو نحو: ما قامَ إلَّا زيدٌ وإلَّا عمرٌو. فهي قد تؤكد "إلَّا" الأولى ولكنَّها تلغى؛ لأنَّ ما بعدها يكون تابعًا لما قبلها، بدلًا منه أو معطوفًا عليه. فإنْ تشابها عُطف الثاني على الأوَّل نحو: قامَ القومُ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا. فعمرًا عُطف على زيدٍ وإلَّا زائدة للتوكيد، والتّقدير: قامَ القومُ إلَّا زيدًا وعمرًا. وإنْ اختلفا أُعربا بدلًا نحو: كلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلَّا الفتى إلَّا العَلَا. فالعلَا بدل من الفتى، وإلَّا زائدة للتوكيد، والتّقدير: كلا تَمْرُرَ بِهِمْ إلَّا الفتى العَلَا.[1]، قالَ ابنُ مالك في ذلك:[2]

وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا ..... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا العَلَا

وقد اعترض السّيوطي على بيت الألفية، فقالَ: ((لم يبيّن ما يصنع بما بعدها بعد إلغائها، وحكمه الإبدال إنْ صح إغناؤه عن الأوَّل، وإلَّا فالعطف بالواو))[3]. وما يعنيه قول السّيوطي أَنَّه إذا تكررت الأداة "إلَّا" في الاستثناء، فإنَّها إمَّا تكرر لتوكيد لما قبلها، وإمَّا تكرر لغير توكيد، فإذَا كانَ تكرارها للتوكيد فإنْ حكمها حكم ما لو لم تذكر إلَّا بخصوصها، وهذا ما يعنيه قول ابن مالك "وألغ"، أي: أَنَّ ما بعدها يجري على إعراب ما قبلها وحكم هذا القسم أنْ يكون مشروطًا بأَنْ يكونَ ما بعد إلَّا الثانية بحيث إذا سقطت إلَّا صح، فابن مالك لم يبيَّن كلّ هذا، وهذا ممَّا يؤاخذ عليه، إذ كانَ عليه أنْ يبيَّن أَنَّ "إلَّا" إذَا كانَت مؤكدة فهي ملغاة في الحكم كأنَّها لم تكن، فلا بُدَّ أَنْ يكون ما بعدها يتبع لما قبلها في الإعراب، وكانَ عليه التّقييد، إذ الإطلاق مشعر بأنْ يكون هذا الحكم في الإيجاب كما لو كانَ في النّفي، أو الاستفهام، أو النّهي، وهذا كلّه لم يبيّنه ابن مالك، وهو مُحقّ في اعترضه عليه.[4]

وقال الصّبان: ((قوله: ((فالعلا بدل كلّ من الفتى)) والفتى نصب على الاستثناء أو جرّ بدلًا من الهاء، بدل بعض، وعليه فكون "العلا" بدلًا مِن الفتى مبنيّ على جواز الإبدال من البدل. واستشكل سم كون "العلا" بدلًا إذا نصبنا الفتى على الاستثناء؛ بأنَّ الصّحيح أنَّ العامل

---

[1]() يُنظر: شرح ابن الناظم: ٢١٩، وشرح الأشموني: ١/ ٥٠٩.

(٢) ألفية ابن مالك: ٣١.

(٣) نكت السيوطي على الألفية والكافية والشافية والشذور: ١/٤٢٤ .

[4]() يُنظر: المقاصد الشافية: ٣/٦٧٤-٦٧٥.

في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون إلَّا مؤكدة؛ للاحتياج إليها للعمل في البدل والفرض أنَّها مؤكدة، فينبغي أنْ يجعل "العلا" عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء؛ ليندفع هذا الإشكال، ويجوز جعل "العلا" عطف بيان إذَا جررنا الفتى بدلًا من الهاء، وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضَّعيف من جواز الإبدال من البدل. والحاصل أَنَّ جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنيّ على جرّ الفتى بدلًا من الضّمير، والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء))[1]. فالصّبان يبيّن أنَّ الفتى يحتمل أنْ يكون مستثنى منصوبًا على الاستثناء، أو بدلًا مجرورًا من الضّمير "الهاء"، والعلا يحتمل أنْ يكون بدلًا من الفتى إذَا جاز الإبدال من البدل، وذكرَ أنَّ ابن قاسم العبادي[2] قد اعترض على ذلك . فابن قاسم قد استشكل جعل "العلا" بدلًا من البدل "الفتى" في حال نصبه على الاستثناء؛ لأنَّ العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه ومن ثُمَّ لا تكون إلَّا مؤكدة؛ للاحتياج إليها للعمل في البدل، ثُمَّ ذكرَ رأيه ليدفع ما استشكل عليه ابن قاسم العبادي وهو جعل "العلا" عطفَ بيان؛ ليدفع الاعتراض على البدلية من البدل، والاعتراض المبني على نصب الفتى على الاستثناء.

ولا بُدَّ مِن ذكرِ الفرق بين عطف البيان والبدل اللذين ذكرهما الصّبَّان، فعطف البيان قد عرَّفَهُ ابنُ السّراج بقوله: ((اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصّفات، فعدل النّحويّون عن تسميته نعتًا، وسموه عطف البيان؛ لأَنَّه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الَّذِي يجري عليه، وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيْتُ زيدًا أَبَا عمرٍو، ولقيْتُ أَخاكَ بكرًا)).[3]

وأمَّا البدل فقد عرَّفه الزّمخشري بقوله: ((وهو الَّذِي يعتمد بالحديث، وإنَّما يذكر لنحو من التّوطئة؛ وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين ولا يكون في الإفراد...، وقولهم: إنَّه في حكم تنحيه الأَوَّل إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته للتأكيد والصّفة في كونَّهما تمتينًا لما يتبعانه، لا أنْ يعنوا إهدار الأوَّل واطراحه))[4].

ولتوضيح هذه المسألة لا بُدَّ من ذكر آراء النّحويّين فيها:

وورِدَ عن الصّيمري أَنَّه أجازَ طرح حرف العطف، وهما مستثنيان مِن القومِ، وقال "إِلَّا" قامَتْ مقام العاطف، وتقول: ما أتانِي أحدٌ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عَمْرًا ولا يجوز رفعهما جميعًا إِلَّا بحرف

---

(1) حاشية الصبان: ٢/ ٢٢٢.

2() لم أعثر على رأيه في مخطوطته حواشي ابن قاسم العبادي ، ويُنظر: حاشية الصبان: ٢/ ٢٢٢.

(3) الأصول في النحو: ٢/٤٥.

(4) المفصل: ٢/١٥٧.

العطف فتقول: وإلَّا عمرو، ويجوز "عمرو" دون إلَّا، وأجازت جماعة رفعهما بغير حرف العطف، ولو أظهرت أحدًا لم ترفع اثنين [١].

وقد أجازه ابن الطّراوة(ت٥٢٨هـ)[٢]، على غير هذا: حمل الثاني على المعنى، لأَنَّ معناه كمعنى الأول وهو مستثنى منه أَلا ترى أَنَّه يجوز عطفه عليه بـ "إلَّا"، وبغير "إلَّا"، والحمل على المعنى في هذا الباب قويّ. [٣] ومن هذه الآراء ما ذكره أَبو حيَّان بقولِهِ: ((وإذا كررت "إلَّا" بعد المستثنى بها توكيدًا أبدل ما يليها ممّا يليه، إنْ كانَ مغنيًا عنه مثاله: قامَ القومُ إلَّا محمدًا إلَّا أبا بكر، وأبو بكر كنية محمد، وما قامَ القومُ إلَّا زيدٌ إلَّا أخوك، وإنْ لم يغنِ عطف بالواو، نحو: قامَ القومُ إلَّا زيدًا وإلَّا جعفرًا))[٤].

ونقلَ المرادي عن الأبدي[٥] أَنَّه أَجاز الإبدال من البدل فقال:((يعني أَنَّ العامل إذَا لم يكن مفرغًا وتأخر ما استثني عن المستثنى منه نصب الجميع إلَّا واحدًا منها, فله معها ما له منفردًا نحو: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا خالدًا. ويجوز رفع واحد منها على البدل؛ لأَنَّه بعد نفي، وهو راجح. فإنْ قُلتَ: فهل يجوز رفع الجميع على الإبدال؟ قُلْتُ: قد أجازَ ذلك الأبدي. وظاهر كلام المصنف أَنَّه لا يُبدل منها إلَّا واحد. ثُمَّ مثل ذلك بقوله:[٦]

كَلَمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤُ إلَّا عَلِي .....

فيجوز رفع "امرؤ" على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد، ونصب "عليَّ" ولكنَّه وقف على لغة ربيعة "فحذف" تنوين المنصوب، والأصل: إلَّا عليًا))[٧].

وقد ذهبَ ابنُ هشام إلى أَنَّ الفتى مستثنى من الضَّمير المجرور بالباء، والأرجح أَنْ يكون بدلًا منه مجرور، ويجوز فيه النّصب على الاستثناء، وأَنَّ "العلا" بدلًا من الفتى بدل كلّ من كلّ؛

---

(١) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٣٧٩/١، وارتشاف الضرب: ١٥٢٢/٣.

٢() هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن طراوة الشيباني المالقي النحوي، إمام عظيم في النحو، قرأ عليه أكثر أهل الأندلس وكان نحويّ الأندلس في عصره...مات سنة ثلاث وخمسمائة، كان يعرف بالأستاذ، وذكروا أَنَّه لا يلقب بالغرب بالأستاذ إلَّا النحوي الأديب. يُنظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي: ١٤٠٢/٣ .

٣() لم أعثر على القول في كتابه "رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح": يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٥٢٢/٣.

٤() ارتشاف الضرب: ٣ /١٥٢٢.

٥() هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الأبدي(ت٦٠٨هـ)، نسبة إلى أبدة بلدة في الأندلس، كان نحويًّا جليلًا ، وكان من أعرف أهل زمانه في الخلافات النحوية، درس كتاب سيبويه ووقف على غوامضه، ثُمَّ انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان في غاية من الفقر على إمامته بالعلم.

٦() ألفية ابن مالك: ٣٢، وعجز البيت: وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

(٧) توضيح المقاصد والمسالك: ٦٧٥/٢-٦٧٦.

لأنَّهما لمسمى واحد، وتكون "إلَّا" الأولى أداة استثناء، والثانية أداة توكيد ملغاة.[١]، وتبعه في ذلك ابن عقيل، فهو يرى أنَّ "إلَّا" الثانية لم تفد غير توكيد الأولى، ومقتضى كلامه يدلّ على إلغائها، وذلك يكون في البدل والعطف، ثُمَّ أَنَّ "العلا" بدل من الفتى وقد كررت إلَّا لغرض التّوكيد،[٢] ووافقهم المكودي(ت٨٠٧هـ) فجعلَ "العلا" بدلًا من الفتى والتّقدير: لا تَمْرَرْ بِهِم إلَّا الفتى العَلَا، فالعلا هو الفتى. وتبعهم في ذلك الأشموني، والفارضي(ت٩٨١هـ)[٣].

وذكر الشّاطبي بأنَّه قد يُعطف بالواو نحو: جاءَ القومُ إلَّا زيدًا وإلَّا عمرًا، وأنَّ "إلَّا" الثانية إذا كانَت مؤكدة فهي ملغاة في الحكم كأنَّها لم تَكُنْ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدها تابعًا لما قبلها في الإعراب، نحو: ما قامَ إلَّا زيدٌ أبو عبد الله، فلا تنصب واحدًا منها على الاستثناء إلَّا إذا نصبت الآخر على الاستثناء أيضًا، فإذا لم تأتِ بـ"إلَّا" المؤكدة لم يختلفا أصلًا، نحو: ما جاءنِي إلَّا زيدٌ أَبو عبد الله، فلا يُقال: ما جاءنِي القومُ إلَّا زيدٌ إلَّا أبو عبد الله، وأنَّ الحكم يكون في الإيجاب كما يكون في النّفي والاستفهام والنّهي، وأنَّه ثابت مع التّفريغ وغيره.[٤]

وممَّا أشارَ إليه الحازمي في شرح الألفية أنَّ تكرار "إلَّا" يعني إلغائها مِن حيثُ العمل ومِن حيثُ الإخراج، أي لفظًا ومعنًى، فهي حينئذٍ ليس لها معنى سوى التّوكيد، وهي أشبه بالحرف الزّائد. وذلك يكون إذَا تلاها بدل أو عطف بالواو. وإنَّ الفتى مستثنى من الهاء في "بِهِم" ويجوز فيه الوجهان: النّصب على الاستثناء، واتباع البدلية. والإتباع أرجح. والعلا بدل من الفتى بدل كلّ من كلّ؛ لأنَّه وصف له.[٥] ولا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّ ما ذكره الصّبان في جعل "العلا" عطفَ بيان ليندفع اعتراض ابن قاسم العبادي لم يسبقه إليه أحدٌ ولعلَّه يُعدّ من أرجح الآراء.

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر:

اختلف النّحويّون في تقديمِ الحال على صاحبها المجرور بحرفِ جرّ أَصلي "غير زائد" نحو: مَرَرْتُ بهندٍ جالسّةً، مَرَرْتُ جالسّةً بهندٍ. فقد منعَ جمهور البصريّين ذلك كسيبويه، والمبرّد، وابنِ السّراج، والشّلوبين[٦]، ووافقهم ابن الحاجب، وابن هشام، والأشموني.[٧] وعلّلوا ذلك المنع؛

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/٢٣٤.

٢() يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٩.

٣() يُنظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٢٨، وشرح الأشموني :١/٥١٠، وشرح الفارضي: ٢/٢٥٨.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية: ٣/٣٨٢.

(٥) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٣/٦١.

٦() يُنظر: الكتاب: ٢/١٢٤، والمقتضب: ٤/٥٣٣، والأصول في النحو: ١/١١٤-١١٥، والتوطئة: ٢١٤.

٧() يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٣٢، وأوضح المسالك: ٢/٣١٨، وشرح الأشموني: ١/٥١٠، وحاشية الصبان: ٢/٣٣٦.

بأنَّ تعلق العامل بالحال ثالٍ لتعلقه بصاحبه، فحقَّه إذَا تعدى لصاحبه بواسطة أنْ يتعدى إليه بتلك الواسطة؛ لكن منعَ من ذلك؛ خوفًا من التّباس الحال بالبدل، وأَنَّ الفعل الواحد لا يتعدى بحرف الجرِّ الواحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التّزام التّأخير. وإنْ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ كتقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة، فكما لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة؛ لأَنَّ نسبة المضاف من المضاف إليه كنسبة الصّلة من الموصول، كذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف. وأَنَّ الحال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضَّمن معنى الاستقرار، فكما لا يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا ضمّن معنى الاستقرار كذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف[1] .

وذهبَ بعض النّحويّين الكوفيّين كابنِ كيسان، ووافقه أَبو علي الفارسي، وابنُ جنّي، وابنُ برهان(ت٤٥٦هـ)، وابن مالك، وأبو حيَّان، والمرادي، والسّيوطي[2]. إلى جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور، يقول ابنُ مالك: ((فإن كانَ الجامد ظرفًا أو حرف جرّ مسبوقًا بمخبر عنه جاز على الأصح، توسيط الحال بقوة إنْ كانَ ظرفًا أو حرف جر، وبضعف إنْ كانَت غير ذلك))[3]، وعلَّلوا ذلك؛ بأَنَّ حقّ الحال لشبه الظّرف أنَّ يستغني عن واسطة، فضلًا عن أنَّ الحال أشد استغناء عن الواسطة؛ لذلك يعمل فيها ما لا يتعدى بحرف جر كاسم الإشارة، وحروف التّنبيه والتّمني، وأنَّ المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة فلا يصحّ الحمل عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعًا للفرع، والمضاف بمنزلة الموصول، والمضاف إليه بمنزلة الصّلة والحال بمنزلة جزء الصّلة، وجزء الصّلة لا يتقدم عليها، وحال المجرور لا يشبه جزء الصّلة، وأنْ تشبيه "مررْتُ بهندٍ جالسّةً" في" زيدٌ في الدار متكئًا"، لا يصح؛ لأَنَّ الفعل "مَرَرْتُ" فعل متصرف والفعل المتصرف عامل قوي لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق بخلاف الجارّ والمجرور المضمّن معنى الاستقرار، فلا يتقدم الحال عليها؛ لأَنَّها عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه...؛ ولوروده سماعًا ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[سبأ: من الآية/٢٩] الحال اسمًا صريحًا[4].

يقول الصّبان: ((قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ فكافَّة بمعنى جميعًا حال من

---

(1) يُنظر: شرح المفصّل: ٩٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٣٦/٢، والتذييل والتكميل: ٦٨/٩، وأوضح المسالك: ٣١٩/٢.

(2) يُنظر: المسائل الحلبيات: ١٧٩، واللمع في العربية: ١١٧، شرح اللمع، ابن برهان: ١٣٧/١، وشرح التسهيل: ٣٣٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢٦٧/٢، وتوضيح المقاصد: ٧٠٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٥/٢.

(3) تسهيل الفوائد: ١١١.

(4) يُنظر: شرح التسهيل: ٣٣٨/٢، وتمهيد القواعد: ٢٢٨٥/٥.

المجرور وهو النّاس وقد تقدم عليه، وأوردَ عليه أَنَّه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها، وتعدى "أَرْسَلَ" باللام، والكثير تعديته بـ "إِلى". وأجيب عن الأوّل بأَنَّ تقديم الحال المحصور فيها مع "إِلَّا" جائز؛ لعدم اللبس قياسًا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع "إِلَّا" كما أَشار إِليه سابقًا في قوله: [1]

وَقَدْ يَسْبَقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

على أَنَّه يمكن أَنْ يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافَّة، وحينئذ فكلّ من المحصور والمحصور فيه في محلِّه. وعن الثاني بأَنَّ التّخريج على القليل إذا كانَ قياسًا فصيحًا كما هنا سائغ قاله سم بقي أَنَّ المصنِّف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية))[2].

واختلف النّحويّون في إعراب كافَّة في أقوال عدة:

القول الأوَّل: أنَّها تعرب حالًا للضمير "الكاف" في أرسلناك، وهي اسمُ فاعل، والتّاءُ فيها للمبالغة أي: إِلَّا كافَّة للناسِ عن الباطل، وقِيلَ: هي مصدر "كفَّ"، فهي بمعنى "كفًّا"، أي: إِلَّا أن تكُفَ النّاس كفًّا، ووقوع المصدر حالًا كثيرٌ. وهذا هو رأي الزّجاج، والنّحاس، ومكي بن أبي طالب[3]، والعُكبري إذ يقول: ((كافَّة" هو حال من المفعول به في "أَرْسَلْنَاكَ" والهاء زائدة للمبالغة و "للناسِ" متعلِّق به؛ أي وما أرسلناك إِلَّا كافَّة للنَّاس عن الكفر والمعاصي))[4].

القول الثاني: أَنَّها تعرب حالًا للناس، أي: ومَا أَرسلناك إِلَّا للناس كافَّة. وهذا رأي الفارسيّ[5].

ووافقه ابن برهان، وابن عطية، وابن مالك، وأَبي حيَّان، والسّيوطي[6]، واعتُرِضَ بأَنَّ حال المجرور لا يتقدَّم عليه عند الجمهور، وأُجيبَ بأَنَّه قد جاءَ عن العرب كثيرًا فوجب قَبُولُه في ذلك يقول ابن برهان: ((وهذا قول أبي عليّ وابن كيسان وإِليه نذهب، لقوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ**﴾، وكافَّة حال من النّاس، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب "كافَّة" قط إِلَّا حالًا))[7].

---

[1]() ألفية ابن مالك: ٢٥، وصدر البيت: وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ

[2]() حاشية الصبان: ٢٦٣/٢.

[3]() يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢٥٤/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣ /٣٤٧، ومشكل إعراب القرآن: ٥٨٨/٢.

[4]() التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٩/٢.

[5]() لم أعثر على رأيه في كتبه، المسائل البصريات، الحجه للقراء السبعة، والإيضاح العضدي، المسائل العسكريات، والتعليقة على كتاب سيبويه، يُنظر: شرح اللمع: ١٣٧/١، والمحرر الوجيز: ٤٨٥/٤.

[6]() يُنظر: شرح اللمع، ابن برهان: ١٣٧/١، والمحرر الوجيز: ٤٨٥/٤، وشرح التسهيل: ٣٣٧/٢، والبحر المحيط: ٢٦٧/٧، وهمع الهوامع: ٣٠٧/٢.

([7]) شرح اللمع، ابن برهان: ١٣/١_١٣٨.

القول الثالث: أنّها تعرب صفةٌ لمصدر محذوف، أي: رسالةً كافَّة، وهذا رأي الزّمخشري إذ يقولُ: ((﴿إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ إلَّا إرسالة عامّة لهم محيطة بهم؛ لأنَّها إذا شملتهم فقد كفتهم أنْ يخرج منها أحد منهم... وكم ترى ممّن يرتكب هذا الخطأ ثُمَّ لا يقع به حتَّى يضم إليه أنْ يجعل "اللام" بمعنى "إلى"؛ لأنَّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلَّا بالخطأ الثاني، فلا بُدَّ له من ارتكاب الخطأين))[1]. فالزّمخشري يرى أَن في تعدية الفعل "أرسل" خطأ يؤدي إلى خطأ ثانٍ ألا وهو إعراب كافَّة حالًا، فإعراب كافَّة حالًا جاء نتيجة تعدية الفعل باللام؛ وذلك حتَّى يستقيم الإعراب، وذلك لا يجوز عنده. إلَّا أَنَّ قوله بأَنَّ اللام بمعنى "إلى" فيه نظر؛ لورود الفعل "أَرسلَ" في القرآن الكريم متعديًا في اللام وفي غيرها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: من الآية/٤٢] وقولُهُ تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ [المائدة: من الآية/٧٠][2]. ووافقه فخر الدين الرّازي (ت٦٠٦هـ) فأعربها صفة لمصدر محذوف.[3]

وقد ردَّ ابن مالك على قول الزّمخشري بأنَّه لا يلتفت إليه؛ لأَنَّ جعل كافَّةً صفةً لموصوف محذوف يبطله نقل ابن برهان أَنَّ العرب لم تستعمل قط كافَّة إلَّا حالًا، ثُمَّ شرط الصّفة المستغنى بها عن الموصوف أن يعتاد ذكر موصوفها معها قبل الحذف، وأَلَّا تصلح الصّفة لغيره، وكافَّة بخلاف ذلك.. وأبطل قول الزّجاج بأنَّه جعل كافَّة حالًا من مفرد ولا يعرف ذلك في غير محل النّزاع، وأنّه قد جعله مذكرًا مع أَنَّه مؤنث، ولا يتأتى ذلك إلَّا بجعل تائه للمبالغة ، ولا يُقال إن التّاء للمبالغة؛ لأنَّها لا تلحق غالبًا إلَّا ما كانَ من صفات المبالغة كـ"نَسَّابَة وعَلَّامَة ومِهْذَارَة "، ولحاقها للمبالغة شاذ، ولحاقها لـ"راوية" أشذ، فحمل كافَّة على راوية حمل على شاذ الشّاذ، وببطلان هذه الآراء تعين صحة ما ذهب إليه من أنَّ "كافَّة" حال للناس.[4]

وذهبَ أَبو حيَّان في تفسيره إلى ترجيح مذهب ابن برهان وابن مالك وغيرهم مِن الَّذِين جعلوا "كافَّة" حالًا للناس، إذ يقول: ((كافَّة: هو اسم فاعل استعمل بمعنى: جميعًا ... وكافَّة: ممّا لزم انتصابُهُ على الحال نحو: قاطبةً، فإخراجُها عن النّصب حالًا لحنٌ ... وانتصب "كافَّة" على الحال من الفاعل أو من المفعول، ومعناه جميعًا، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا تدخله أل، ولا يتصرَّف فيها بغير الحال... فالمنقول عن النّحويّين أنَّها لا تكون إلَّا حالًا، ولم يتصرف فيها بغير ذلك، فجعلتها صفةً لمصدر محذوف، خروج عمّا نقلوا، ولا يحفظ أيضًا استعماله صفة لموصوف

---

[1]() الكشاف: ٥٨٣/٣.

[2]() يُنظر: رفض الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم،" أُطروحة دكتوراه": ١٤٥.

[3]() يُنظر: الكشَّاف: ٥٨٣/٣، ومفاتيح الغيب: ٢٠٦/٢٥.

[4]() يُنظر: تمهيد القواعد: ٢٢٨٦/٥.

محذوف. وأمَّا قول الزّجاج: إنَّ كافَّة بمعنى جامعًا، والهاء للمبالغة، فإنَّ اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأَنَّ كفَّ ليس بمحفوظ أَنَّ معناه جمع. وأمَّا قول الزّمخشري: ومن جعله حالًا إلى آخره، فذلك مختلف فيه. ذهبَ الأكثرون إلى أنَّ ذلك لا يجوز، وذهبَ أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنَّه لا يجوز وهو الصّحيح))[1]. فأبو حيَّان قد أضافَ في كلامه دليلين على كلام ابن مالك من جهة السّماع والقياس وهما: من جهة السّماع أنَّ اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأَنَّ كف ليس بمحفوظ أنَّ معناه جمع، وتتعدى "أرسل" باللام كثيرًا، ومنه قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النّساء: من الآية/٧٩]. وأَمَّا من جهة القياس فإنَّه إذا جاز تقديمهما على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل أرجح .

وردَ عليه الشّهاب (ت١٠٦٩هـ) في حاشيته بقوله: بأَنَّ أَبا حيَّان لو ذكر أَنَّ كافَّة ليست بمعنى جامعًا لكانَ وجه قويّ، وأَمَّا تعدي أرسل باللام فإنَّه خلاف الأكثر في اللغة، وأَنَّ القول بأَنَّ كافَّة للناس، أي: كافًا لهم عن المعاصي والشّرك وارتكاب الكبائر، والهاء فيه للمبالغة كقولِهِم: رَاوِيَة وعَلَّامَة ونَسَّابَة أو جامعًا للناس في الإنذار، فيه تكلف واضح في المعنى، وحاجة إلى التّقدير...، ثُمَّ إنَّه لو قِيل في غير القرآن ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ لما تُكلف له في المعنى.[2]، هذا وقد تنبه إلى شيء من ذلك ابن مالك حين قال في تسهيله: ((وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصحّ لا ممتنع))[3].

وذكر ابن هشام في باب الفاعل، في المفعول المحصور بـ"إلَّا": أنَّ البصريّين والكسائي والفراء وابن الأنباري أجازوا تقديمه على الفاعل.[4] ولا فرق بين الحال والمفعول به؛ لأنَّ الاقتران بـ "إلَّا" يدلّ على المقصود.[5]

وينبغي إعراب "كافَّة" حال من النّاس؛ وذلك لمّا سبق ذكره، ولا يعترض على هذا القول بأَنَّ فيه حمل القرآن على الضّعيف أو الضّرورة أو الشّاذ؛ لأنَّ هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية، فليس فيه مندوحة عنه، ولا يضر فصاحة القرآن وبلاغته حمل على غير القياس؛ لأَنَّه من المعلوم أنَّ القرآن في أعلى درجات الفصاحة، وإنَّما ذلك من جهة اصطلاح النّحويّين.[1] والَّذِي أميلُ إليه أنّ تقدم الحال على عاملها جائز؛ لثبوته سماعًا، وقياسًا، فضلًا عن أنَّ اللغة العربية تقبل التّقديم والتّأخير، ولو وافقنا منع صور التّقديم لضيقنا واسعًا.

---

(١) البحر المحيط: ٢٦٧/٧-٢٦٩.

(٢) يُنظر: حاشية الشهاب: ٢٠٣/٧.

(٣) التسهيل: ٣٣٤/٢.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك: ٣٢١/٢.

(٥) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٣٨/٢.

تعدد الحال

لشبه الحال بالخبر في المعنى والصّفة في التّقييد جازَ له أنْ يتعدد لمفرد أو لغيره، نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا. يقول ابن مالك:[٢]

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ..... لِمُفْرَدٍ- فَاعلَم- وَغَيْرِ مُفْرَدِ

فالحال يتعدد لمفرد كقول الشّاعر:[٣]

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ..... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيًا

فرجلان، وحافيًا حال من فاعل الزّيارة المحذوفة، والتّقدير: عليَّ زيارتِي بيتُ اللهِ، حال كون رجلًا حافيًا. ويحتمل أنْ يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ "عليَّ". ومنعَ ابنُ عُصفور هذا النّوع ما لم يَكُنْ فيه أفعل التّفضيل نحو:هذا بسرًا أَطيبَ منه رطبًا ونقل المنع عن الفارسيّ وجماعة[٤]، فالثاني عندهم نعت للأوّل أو حال من الضّمير فيه.[٥] ويتعدد الحال لغير مفرد، أي: يتعدد لمتعدد، فيجب النّظر في الحال المتعدد إنْ اتحد لفظه ومعناه مثنى أو جمع، نحو: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ﴾ [إبراهيم: من الآية/٣٣] فدَائِبَينِ: حال بمعنى دائمين. والأصل دائبة، ودائب، فلما اتفقا لفظ ومعنى ثنيا. ولا يضرْ اختلافهما في التّذكير والتّأنيث. وإذا اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف، نحو: لقيْتُهُ مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا، ولقيْتُ هندًا مُصْعَدًا مُنحَدِرًا. ويقدَّر الحال الأوَّل من الحالين للثاني من الاسمين، أو بالعكس: يقدّر الثاني من الحالين للأوَّل من الاسمين؛ ليتصل أحد الحالين بصاحبة، ولا يعدل عنه إلَّا بقرينة.[٦] كقولِ الشّاعر: [٧]

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا..... مُنْجَدَيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

فعند ظهور الحالين يرد كلَّ حال إلى ما يليق به. وعند عدم الظّهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأوَّل. يقولُ الصّبان في ذلك: ((قوله: ((يجعل أوَّل الحالين لثاني الاسمين))، أي ليكون أوَّل الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور. وذهب قوم

---

(١) يُنظر: المقاصد الشافية: ٣/٤٥٧-٤٥٨.

٢() ألفية ابن مالك: ٣٣.

(٣)البيت لقيس بن الملوح في ديوانه: ٢٣٣.

٤() يُنظر: الإيضاح العضدي: ٢٠١.

(٥) يُنظر: المقرّب: ٢/٥٧٩ .

(٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٦٠١، شرح الأشموني :٢/ ٢٦-٢٧.

(٧) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ: ٤٦٢، والمقاصد النحوية: ٣/١١٧١ وشرح الأشموني: ٢/٢٧.

إلى عكسه واختاره السّيوطي مراعاة للترتيب. قال الدَّماميني[1] وقياسًا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنّشر المرتب. ا. هـ. أي عند محققيهم؛ لانسياق الذهن إلى الرّتيب. ونقل الدَّماميني عن ابن هشام في حواشي التّسهيل: أَنَّه فرّق بين النّشر وتعدد الحال بأنّ النّشر إنَّما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى وردّ السّامع ما لكلِّ واحدٍ من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطًا في تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلَّا عند قيام قرينة غيره، ولم يتعرض الشّارح؛ لكون الجعل الَّذِي ذكره واجبًا أو أولى والَّذِي في المغني وجوبه. قال الشُّمُنِي أي بالنّسبة إلى عكسه فلا ينافي ما في الرّضي أنَّه ضعيف أي بالنّسبة إلى جعل كلَّ حالٍ بجنب صاحبها. والأجود عدم العطف هنا؛ لأَنَّه رُبَّما يوهم كون الأحوال لواحد))[2]. فالصّبان يشير إلى آراء النّحويّين في تعدد الحال وتعدد صاحبها، فمنِهم مَن نظر إلى الرّتبة وجعل حالَّ المفعولِ تتقدم على حال الفاعل؛ لتكون ملاصقة له. وإلى ذلك أشار الشُّمُنِي بقولِهِ: ((قوله: ((ويستحيل التّداخل؛ لعدم إمكان تقييد الحال الأولى بالثانية، قوله: ((ويجب كون الحال الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تعليلًا للفعل))؛ لأنَّ الفصل حينئذ فعل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس، وهو جعل الأولى من الفاعل والثانية من المفعول؛ فإنَّه حينئذ فصلان أَحدهما بين الفاعل وحاله، والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل. وفي شرح الرّضي[3]: ((أن كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب؛ فإنَّه قال: وإذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معًا فإنْ كانَا متفقين فالأولى تثنيتهما فإنّه أخصر نحو: لَقِيْتُ زيدًا راكبين، ولا منع من التّفريق نحو: لَقِيْتُ راكبًا زيدًا راكبًا، أو لَقِيْتُ زيدًا راكبًا راكبًا، وإنْ كانَا مختلفين فإنْ كانَ هناك قرينة يُعرف بها صاحب كلِّ واحدٍ منهما جاز وقوعهما كيف ما كانَ نحو: لَقِيْتُ هندًا مصعدًا منحدرةً، وإنْ لم تكن فالأوّلى جعل كلَّ حالٍ بجنب صاحبه نحو: لَقِيْتُ مُنْحَدِرًا زيدًا مُصْعَدًا، ويجوز على ضعف جعل حالَ المفعول بجنبه، وتأخير حالَ الفاعل نحو: لقيت زيدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا والمُصْعَد زيدًا؛ وذلك لأَنَّه لما كانَ مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أُخرت الحالين مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقُدمَت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كلَّ واحدٍ بجنب صاحبه))[4].

---

[1]() لم أعثر على رأيه في كتبه "حاشية على مغني اللبيب، وتحفة الغريب، وتعليق الفرائد" ويُنظر: حاشية الصبان: ٢٧٤/٢.

[2]() حاشية الصبان: ٢٧٤/٢.

[3]() يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٦٣٧/٢.

[4]() المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: ٣٥٠/٢.

وفي ذلك يقول المبرّد: ((ومن كلام العرب: رأيْتُ زيدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا، ورأيت زيدًا راكِبًا مَاشِيًا، إذا كانَ أحدكُما راكبًا والآخر ماشيًا، وأحدكما مصعدًا والآخر منحدرًا ، وقول الله عزَّ وجلَّ عندنا على تقديم الحال والله أعلم وذلك:﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[1]))[2].فصاحب الحال في الأمثلة الَّتِي أوردها المبرّد مختلفٌ لا واحد، نحو: "مُصْعَدًا، ومُنْحَدِرًا، وراكِبًا، ومَاشِيًا"، وصاحب الحال كانَ مرة ضميرًا متصلًا، ومرة اسمًا ظاهرًا. وبذلك يكون المبرّد ممَّن يجيز تعدد الحال؛ لتعدد صاحبه.

وقد فصَّلَ ابنُ الشّجري القول في الأمثلة الَّتِي أوردها المبرّد فقال: ((وتقول: لقيْتُ زيدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا، فتجعل "مُصْعَدًا" حالًا من زيدٍ؛ لأنَّه ملاصق له، و" مُنْحَدِرًا" حالًا من ضميرك؛ ليكون في الكلام فصل واحد، وهو فصلك بزيدٍ وحاله بين التّاء وحالها، ولو جعلت مُصْعَدًا حالًا من التّاء، ومُنْحَدِرًا حالًا من زيدٍ، كانَ في الكلام فصلان: فَصْلَكَ بزيدٍ بين التّاء وحالها، وهو "مُصْعَدًا"، وفصلك بـ "مُصْعَدًا" بين زيد وحاله، الَّتِي هي "مُنْحَدِرًا"))[3].

أمَّا ابنُ يعيش فقد رأى أنَّ الأولى أنْ يُراعى التّرتيب فيكون الحال الأوَّل للأول والثاني للثاني، فإنْ كانَ المخاطب على علم بمَن هو صاحب الحال الأوَّل ومَن هو صاحب الحال الثاني جاز مخالفة ذلك التّرتيب[4].

ووافقه ابن الحاجب فقد فصَّلَ في ذلك وأجاز تعدد الحال سواء كانَا متفقين، وبذلك يجوز الجمع بينهما ويجوز التّفريق ولكن الجمع أولى، وقد يكونا مختلفين، فإذا كانَت هناك قرينة يعرف بها صاحب كلّ واحد من الحالين، جازَ وقوعهما كيفما كانَا. وإنْ لم توجد قرينة جعل كلَّ حالٍ منهما بجانب صاحبه. إذ يقول: ((وأمّا إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معًا، فإنْ كانَا متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنّه أخصر، نحو: لقيْتُ زيدًا راكبين، ولا منع من التّفريق نحو: لقيْتُ راكبًا زيدًا راكبًا ولقيت زيدًا راكبًا راكبًا. وإنْ كانَا مختلفين فإن كانَ هناك قرينة يعرف بها صاحب كلّ واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانَا نحو: لقيْتُ هندًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرةً. وإنْ لم تكن فالأولى جعل كلَّ حالٍ بجنب صاحبه نحو: لقيْتُ مُنْحَدِرًا زيدًا مُصْعَدًا. ويجوز على ضعف جعل حالَ المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو: لقيْتُ زيدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا ، والمُصْعَد زيدٌ؛ وذلك لأَنَّه لما كانَ مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أُخرت الحالين، وقدمت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كلَّ واحدٍ بجنب صاحبه، ويجوز عطف أحد

---

[1]() سورة القمر: من الآية/٧.

[2]() المقتضب: ١٦٩/٤.

[3]() أمالي ابن الشجري: ١٨/٣.

[4]() يُنظر: شرح المفصل: ٥٦/٢.

حالي الفاعل والمفعول على الآخر، كقولك: لقيْتُ زيدًا راكبًا وماشيًا))[١]. فابن الحاجب أجاز على ضعف تقدم حال المفعول على حال الفاعل. وتبعه في ذلك الرّضي؛ إذ إنَّه أجاز على ضعف تقدم حال المفعول على حال الفاعل؛ لتكون بجانب صاحبها.[٢] ووافقهم ناظر الجيش، والسّيوطي، والصّبان، وعباس حسن.[٣]

أمَّا ابنُ مالك فقد وافق ما ذهبَ إليه ابنَ الشّجري، في جعلِ أَوَّل الحالين للمفعول به وثاني الحالين للفاعل، وتبعهم أبو حيَّان، وابنُ هشام.[٤] وصرّحَ ابنُ هشام بضرورة وجود القرينة الَّتِي تُعيّن صاحب كل حال، فإنْ انعدم وجود القرينة وجب تعيين الأول للثاني والثاني للأول وقد قال معلِّلًا ذلك: ((لأنَّ فصلًا أسهل من فصلين))[٥] وإنْ وجِدَتْ القرينةُ وأمنَ اللبس لم يجب الالتّزام بهذا التّقديم والتّأخير، ثُمَّ أنَّه قد أشارَ إلى التّفرقة بين الحالين دون استخدام عاطف؛ لأنَّه رُبَّما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات.[٦]

ويرى السّلسيلي أنّها يجب أن تعود على الأقرب، أنَّها لا تعود إلى غير الأقرب إلَّا لمانع.[٧] أمّا الصّبان فيرى أنَّ الأجود عدم العطف هنا؛ لأنَّ يوهم بأنَّ تكون جميع الأحوال لواحد. ورأيه هذا لم يسبقه إليه أحدٌ من النّحويّين، على الرغم من أنَّ فيه شيء من الصحة.

إعراب "وقفًا" حال، أو مفعول له

يقول ابن مالك:[٨]

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا..... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي "قِفَنْ" "قِفَا"

فاعترض الأشموني على قولِ ابن مالك "وقفًا" فقال: ((أي: واقفًا، ويحتمل أَنْ يكون مفعولًا له أي: لأجل الوقف؛ وذلك لشبهها بالتّنوين))[٩]. وضعّف الصّبان ذلك بقوله: ((قوله: ((أي: واقفًا)) ضعف بأَنَّ مجيء المصدر حالًا سماعيّ، وضعف الاحتمال الثَّاني بكون الوقف غير قلبيّ فالأولى كونه ظرفًا بتقدّير وقت))[١٠]. فالصّبان يشير في قوله هذا إلى اعتراض الأشموني على

---

(١) الكافية في النحو، ابن الحاجب: ٢٠٠/١.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٦٣٧/٢.

٣() يُنظر : تمهيد القواعد :٢٣١٥/٥، والبهجة المرضية: ١٩٣، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٧٤، والنحو الوافي: ٣٨٥/٢.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ٣٥٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٩٥/٣، ومغني اللبيب: ٤٠٩/٢.

٥() مغني اللبيب: ٥٠٧/٢.

٦() يُنظر: حاشية الصبان: ٢٧٤/٢.

(٧) يُنظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل:٥٣٥/٢.

(٨) ألفية ابن مالك: ٤٣.

(٩) شرح الأشموني: ١٢٩/٣.

(١٠) حاشية الصبان: ٣٣٣/٣

قول ابن مالك: وأبدلها بعد فتح ألفًا "وقفًا"، مُبيّنًا أَنَّ قوله "واقفًا" ضعيف؛ لأنَّ مجيء المصدر حالًا متوقف على وروده سماعًا، وضعف أنْ يكون مفعولًا له، لأَنَّ مِن شروط مجيء المفعول له مصدرًا أنْ يكون قلبيًّا، أي لأجل الوقف، ورجّح الصّبان أنْ يكون مفعولًا فيه ظرف زمان، أي يكون التّقدير: وقت الوقف.

وللنحويين في المصادر الواقعة موقع الحال ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أصحاب هذا القول أنَّ المصادر الواقعة موقع الحال لا يقاس عليها وإنَّما يُقال منها ما قالَتْهُ العربُ، وهذا قول سيبويه[1] وتبعه ابن مالك محتجًّا لصحة ما ذهب إليه بقولِهِ: ((أَنَّ الحال خبر في المعنى، وأَنَّ صاحبه مخبر عنه، فحقّ الحال أنْ يدلّ على نفس ما يدلّ عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنّسبة إلى المبتدأ. وهذا يقتضي ألَّا يكون المصدر حالًا؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإنْ ورد عن العرب شيء منه حُفِظَ ولم يُقسْ عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا))[2]. فهو قد صرح بأَنَّ وقوع المصدر حالًا مقصور على السّماع.

القول الثاني: يرى أصحابه: إنَّ هذه المصادر المنكرة قياسية في ما يدلّ عليه الفعل، وذهبَ إلى هذا المبرّد في أحد قوليه إذ قالَ: ((ومن المصادر ما يقع في موضعِ الحال فيسدَّ مسدّه، فيكون حالًا، لأَنَّه قد ناب عن اسم الفَاعِل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قَتَلْتُهُ صبرًا، إنَّما تأويله: صَابِرًا أو مُصَبِرًا، وكذلك: "جِئْتُهُ مَشْيًا"؛ لأَنَّ المعنى: جِئْتُهُ مَاشِيًا، فالتّقدير: أَمْشِي مَشْيًا؛ لأَنَّ المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال، ولو قلت: "جئتُهُ إعطَاء" لم يجز؛ لأَنَّ الإعْطَاء ليس من المجيء، ولكن: "جِئْتُهُ سَعْيًا"، فهذا جيّد؛ لأَنَّ المجيء يكون سَعْيًا. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [3]))[4]. وحُجَّة المبرّد في ما ذهب إليه: أنَّ الحال نكرة وهذا المصدر نكرة، وكلّ منهما دلّ على الفعل، فقد دلّ كلّ واحد منهما على ما يدلّ عليه الآخر، ووقع نكرة كما يقع فلا مانع من جواز ذلك والقياس عليه[5].

القول الثالث: إنَّ وقوع المصادر المنكرة موقع الحال قياسي مطلقًا، وهو أحد قولي المبرّد، نسبه الدَّماميني إلى ابن هشام أيضًا، ونقل عنه احتجاجه بالسّماع والقياس[6].

أمَّا السّماع: فقد كثر ورود ذلك في لغة العرب ومنه: قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾

---

(1) يُنظر: الكتاب: ١/ ١٨٤.

2() شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٨.

(3) سورة البقرة: من الآية /٢٦٠.

(4) المقتضب: ٣/ ٢٣٤.

(5) يُنظر: المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي: ١٤.

(6) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٥/ ١٧٩.

[البقرة، من الآية/٢٦٠] وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ [البقرة، من الآية/٢٧٤] وقوله : ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف، من الآية :٥٦] وغيرها.

وأَمَّا القياس: فقد قاس النّحويّون وقوع المصدر حالًا على اطراد وقوع المصدر خبرًا، فالحال بالخبر أشبه منه بالنّعت؛ لأَنَّه لو حذف عامل الحال لتعيّن كونها خبرًا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه والنّعت ليس كذلك[١]. وقد نقل السّيوطي إجماع البصريّين والكوفيّين على أنَّه لا يستعمل من ذلك إلَّا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره[٢].

وشرط بعض النّحويّين أن يكون المفعول لأجله من أفعال القلب– أي الأفعال الدالة على أمور معنوية لا على أمور علاجية_ [٣]، قال الرّضي معلِّلًا ذلك: ((لأَنَّه الحامل على إيجاد الفعل، والحامل على الشّيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح، كالضّرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتَّى تكون حاملة على الفعل، وأَمَّا أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنَّها تبقى)).[٤]

وأكّد النّحويّون أنَّ من شروط نصب المصدر لوقوعه مفعولًا لأجله خمسة شروط وهي:

أولًا: أَنْ يكون مصدرًا فلا يجوز: جِئْتُكَ السّمنَ والعسلَ، وأجاز يُونُس: أمَّا العبدَ فذو عبيدٍ.

ثانيًا: أنْ يكون علَّة: عرضًا كانَ كالرّغبة، أو غير عرض كـ" قعدَ عن الحربِ جُبْنًا ".

ثالثًا: يجب اتحاده بالمعلل به وقتًا فلا يجوز: تَأَهبْتُ السّفرَ.

رابعًا: يجب اتحاده بالمعلل به فاعلًا، فلا يجوز: جِئْتُكَ مَحَبْتُكَ إياي.

خامسًا: يجب أنْ يكون مصدرًا قلبيًّا كالرّغبة، فلا يجوز: جِئْتُكَ قراءةً للعلمِ، أي يجب أن يكون من أفعال النّفس الباطنية، وقيل في سبب اشتراط ذلك: إن العلَّة هي السّبب في إيجاز الفعل وسبب الشّيء متقدم عله، وأفعال الجوارح، كالقتل والضّرب... ليست كذلك، غير أَنَّ بعضهم لم يشترط ذلك بل أجاز: جئتك إكرامًا لي، وجئتك اليوم إكرامًا لك.[٥]

ولمّا ضعف إعراب "واقفًا" حالًا ومفعولًا لأجله رجّح الصّبان إعرابه مفعولًا فيه بمعنى الوقت. أي يكون التّقدير: وقت الوقف. فالصّبان قد اتبع سيبويه وابن مالك وضعّف رأي الأشموني في إعراب "واقفًا" حالًا؛ معلِّلًا ذلك باقتصار مجيء المصدر حالًا على السّماع. أَمَّا إعرابه مفعولًا لأجله فقد ضعَّفه أيضًا؛ لأَنَّ من شروط نصب المفعول لأجله يجب أن يكون قلبيًّا

---

(١) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٣٥.

٢() يُنظر: همع الهوامع: ٢/٩٧..

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ١٢، وأوضح المسالك: ٢/١٩٧. وهمع الهوامع:٢/٩٧.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ١٢.

٥() يُنظر: أوضح المسالك: ٢/١٩٧، وهامشه في الصفحة نفسها.

كالرّغبة، فلا يجوز: جِئْتُكَ قراءةً للعلمِ، ولا قتلًا للكافر.[1] ويبدو لي أنّ ما ذهب الصّبان إليه هو الصّواب لصحة ما قدم من الأدلة. وهذا الرّأي الضّعيف انفرد فيه الصّبان عند شرحه لاعتراض الأشموني على قول ابن مالك.

نصب الاسم بعد أَمَّا الشّرطية التّفصيلية

أمَّا حرف بسيط مؤول من حيث التّقدير باسم الشّرط قدّرها الجمهور بـ "مهما يكن من شيء" دون أنْ تعمل عملها[2]، وعدّها بعض النّحويّين حرف إخبار يتضمن معنى الشّرط، فإذا قلت: أمَّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالأصل: إنْ أردت معرفة حال زيدٌ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ، فحذفت أداة الشّرط وفعله، وحلّ الجزاء محلّهما، والاسم بعدها مرفوع دائمًا على أنَّه مبتدأ، وما بعد الفاء الرّابطة خبره[3] .

وقد وردَ سماعًا نصب الاسم بعدها وفيه يقول الأشموني: ((سُمِعَ: أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ. بالنّصب، وأمَّا قريشًا فأنا أفضلها، وفيه دليل على أَنَّه لا يلزم أَنْ يقدّر "مهما يكن من شيء"، بل يجوز أنْ يقدر غيره ممّا يليق بالمحل، إذ التّقدّير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك فيخرج أمَّا العلمُ فعالم، وأمَّا علمًا فعالم، فهو أحسن ممّا قِيل: إنّه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كانَ معرفًا، وحال إنْ كانَ منكرًا وفيه دليل أيضًا على أَنَّ أَمَّا ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به))[4].

قال الصّبَّان: ((قوله: ((سمع)) أي على قلة وضعف والرّاجح الكثير الرّفع . نقله الرّضي عن سيبويه. قوله: ((بالنّصب)) أي على أنَّه مفعول للفعل المحذوف الَّذِي نابت عنه "أمَّا" وهو ذكرت لا بـ "أمَّا" قياسًا على نصبها الظّرف ...؛ لأنَّ الحرف لا ينصب المفعول به وإنْ نصب الظّرف؛ لنيابته عن فعل كما سيذكر الشّارح ذلك تبعًا للمغني وغيره، وقال الرَّضي على أنَّه مفعول به لما بعد الفاء؛ لأنَّ معنى "ذو عبيد" يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل))[5]. فالصّبَّان يذكر أنَّ النَّصبَ قد ذكر سماعًا على قلة وضعف، أي إنَّه وردَ عن يُونُس وسيبويه ومن تبعهم من النّحويّين ذكروا أَنَّه قد ورد في لغة العرب مع قلته وضعفه على النّحو الآتي:

فقد يأتي بعد "أَمَّا" اسم ذات، فنبه سيبويه على أَنَّ المختارَ فيه الرّفع في جميع لهجات العرب، وأشارَ إلى أنَّ يُونُس يجيز فيه النّصب على لغة قوم من العرب من غير أَنْ يسمي هذه

---

(1) يُنظر: حاشية الصبان: ٤/٦٩.

2() يُنظر: الكتاب: ٣/١٠٠، و ٤/٢٣٥، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٣-١٨٩٤، والجنى الداني: ٥٢٢.

3() يُنظر: الكتاب: ٣/١٠٠، والمقتضب: ٢/٣٥٢-٣٥٣.

4() شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣/٦٠٧.

5() حاشية الصبان: ٤/٦٩.

اللهجة، وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بالقلة والخبث وأجازها على ضعفٍ في حال كون الأسماء الواقعة بعد "أَمَّا" غير دالة على معين، فتلحق بالمصادر المبهمة كما ألحق "الجماء الغفير" بالمصدر. فقال: (("هذا باب ما يختار فيه الرّفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات" وزعمَ يُونُس أنَّه قول أبي عمرو. وذلك قولك: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدُ فذو عبدٍ، وأَمَّا عبدانِ فذو عبدينِ، وإنَّما اختير الرّفع؛ لأَنَّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماء لا تجري مُجرى المصادر، أَلَا ترى أنّك تقول: هو الرّجل علمًا وفِقهًا، ولا تقول هو الرّجل خيلًا وإبلًا. فلَّما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنَّهم قالوا: أَمَّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عبيد؛ أي لك من العبيد نصيبٌ... وزعم يُونُس أنَّ قومًا من العرب يقولون: أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مُجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث))[1].

ويوضح السّيرافي هذا بقوله: ((وكانَ سيبويه يجيز النّصب على ضعفه، إلّا أنْ يكون العبيد بغير أعيانهم؛ ليلحق بالمصادر المبهمة، فلو قال: أمَّا العبيدَ الَّذِين عندك أو الَّذِين في دارك، أو هؤلاء العبيد لم يجز النّصب))[2]. فسيبويه بيّن أنَّ رفع "العبيد" هو الأفصح ووجه الكلام في جميع اللهجات؛ لأنَّه ليس بمصدر فيقدر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدم في المصادر، فوجب رفعه بالابتداء، وما بعده يكون خبرًا له، والعائد إليه محذوف تقديره: أمَّا العبيُد فأنت منهم أو فيهم... فيُونُس قد أجاز – على وفق سماعه من قوم من العرب– نصب "العبيدَ" على المفعول له، مخالفًا في ذلك الجمهور الَّذِين يوجبون أَنْ يكون مصدرًا، والتّقدير على مذهب يُونُس: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد[3]. ويبدو أنَّ سيبويه أجاز النّصب على ضعفه إلَّا أن يكون "العبيد" بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة...، وقد عقب أبو حيان على ما حكاه يُونُس بقوله: ((وقبح ذلك سيبويه، وإمّا أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم))[4]. وقد روى الفراء عن الكسائي عن العرب قولهم: أَمَّا قريشًا فأنا أفضلها.[5]

وقد وجه النّحويّون النّصب على تشبيه الاسم بالمصدر لذلك قال سيبويه: ((وذلك أَنَّهم شبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خمستَهم بالمصدر. كأنَّ هؤلاء أجازوا: هو الرّجل العبيد والدراهم؛ أي للعبيد وللدراهم))[6]، ثُمَّ اعترض على هذا الرّأي فقال:

---

(1) الكتاب: ١/ ٣٨٧– ٣٩٠.

(2) شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٧٣ .

(3) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٢.

(4) ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٢١ .

(5) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٣٣٠، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/٩٩، وشرح الأشموني: ٤/٤٩.

(6) الكتاب: ١/ ٣٨٧– ٣٩٠.

((وهذا لا يُتكلَّم به، وإنّما وجهه وصوابه الرّفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويُونُسَ، ولا أعلم الخليلَ خالفَهُما. وقد حملوه على المصدر فقال النّحويّون: أمَّا العِلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح؛ لأنَّك لو أفردتَه كانَ الرّفعُ الصّوابَ، فَخَبُثَ إذ أُجري غيرُ المصدر كالمصدر، وشبّهوه بما هو في الرَّدَاءةِ مثلُه، وهو قولُهم: وَيلٌ لهم وتَبٌّ))[١].

وأجازَ سيبويه النّصب في هذا الاسم إذا ورد به شيئًا بعينه ليلحق بالمصادر المبهمة لذلك قال: ((وإنّما جاز النّصبُ في العبيدِ حين لم يَجعلهم شيئًا معروفًا بعينه؛ لأَنَّه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألفُ واللام وينتصب على ما ذكرتُ لك. فإذا أردتَ شيئًا بعينه وكانَ هو الَّذِي تلزمه الإشارة، جرى مُجرى زيدٍ وعمرو وأبيك))[٢].

ووجه السّيرافي نصب "العبيد" من باب وضع "العبيد" وهو اسم، موضع "التّعبيد" وهو مصدر؛ أي مِن باب نيابة الاسم عن المصدر، وذلك شائع في استعمال العرب، ومثل ذلك وضع "الشّراب" وهو اسم للمشروب في موضع المصدر "الشّرب"، فيقال: شَرِبْتُ شَرَابًا، بمعنى شَرِبْتُ شَربًا، ونحو ذلك "العطاء" الدال على الشّيء المُعطى، فيقال: أَعْطِيْتُهُ عَطَاءً، بمعنى "إِعْطَاء"، وقالوا: أَعْطِيْتُهُ عَطَاءً بمعنى إعطَاءً، والعطاء: اسم للشيء الَّذِي يعطي فعلى هذا يكون النّصب[٣].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ "العبيد" منصوب على المفعول به، والتّقدير: مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد[٤]، ووافقه الرّضي.[٥] وقد ألمح إلى هذا التّوجيه ابن هشام[٦].

والحق أنَّ الكوفيّين أجازوا نصب المصدر نكرةً على أَنَّه مفعول به في نحو: أَمَّا العبيدَ فلا عبيدَ لك، وإن كانَوا عبيدا بأعيانهم[٧]، وما ذهبَ إليه ابن مالك، قد أبطلَه ناظرُ الجيش ووصفَه بالفسادِ فقالَ: ((والدليل على فساد ما اختاره المصنِّف، أَنَّه لو كانَ على إضمار الفعل المتعدي النّاصب له لم يكن ذلك مختصًّا بالمصدر، نحو: أمَّا علمًا فعالم، أو بالصّفات نحو: أمَّا صديقًا فصديق... وكانَ جائزًا في كل الأسماء وقد نصّ سيبويه على أنَّه لا يجوز))[٨].

أَمَّا أبو حيَّان فقد وصف هذه اللغة بالخبث والقلة فقال: ((أنَّ نصب "أمَّا العبيدَ" إذا لم يرد

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٩٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٩٠.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٠.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/ ٩٩.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٧٢- ٣٧٤.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٧٣.

(٨) تمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٧٤.

بهم عبيد بأعيانهم خبيث قليل؛ حيثُ أجرى الاسم مُجرى المصدر، وفرق س[1] بين المصدر والاسم))[2]، وعدَّ خالد الأزهري ذلك جائزًا على ضعف، إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم.[3] ويقول في سياق حديثه عن المفعول له: ((وحكمه النّصب بشروط،... الأول: كونه مصدرًا ؛ لأنَّ المصدر يشعر بالعلّية، والذوات لا تكون عللًا للأفعال غالبًا؛ لأَنَّ العلل أحداث، والمصدر اسم للحدث فلا يجوز جئتك السّمن والعسل بالنّصب؛ لأنَّه اسم عين لا مصدر، وهذا الشّرط قاله الجمهور. وأجاز يُونُس بن حبيب: "أمَّا العبيدَ" بالنصب فذو عبيدٍ، زاعمًا أنَّ قومًا من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص، شخصًا بعبيد وغيرهم، كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيدِ، وتأويل نصب "العبيدَ" على أنَّه مفعول له، وإنْ كانَ غير مصدر، بمعنى: "مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد" لا غير، فـ"العبيد" علّة للذكر، وهذا "النّصب" أنكره سيبويه وقبحه، وقالَ إنَّه لغة خبيثة قليلة، وإنَّما يجوز هذا على ضعفه إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم، وأوَّله الزّجاج على تقدير: أمَّا تملك العبيد، أي: مهما يذكر شخص مِن أَجل تملك العبيد فذو عبيدٍ، وهذا كلّه مراعاة للمصدر))[4]. وتبعه محمد عبد العزيز النّجار فذكر أَنَّ رواية النّصب لغة ضعيفة.[5]

فإنَّ الكثير والغالب في إعراب الاسم بعد "أمَّا" الرّفع وهو لغة كثير من العرب، بل هو وجه جميع اللغات، ورجَّحه أغلب النّحويّين معللين ذلك؛ بأَنَّه اسم، والاسم لا يجري مُجرى المصادر. فهو مرفوع على الابتداء غير أنَّ ما أورده يُونُس عن بعض العرب مِن رواية النّصب. فيكون تأويله أَنَّه نادر أو ضعيف أو قليل وهذا ما نبه إليه الصّبان بقوله _السّابق الذكر _ مع من سبقه من النّحويّين وهو الصّحيح.

نصب الصّفة المشبَّهة النّكرة معمولها المعرفة (المعرف بال، أو بالإضافة)

تتركّب الصّفة المشبَّهة مع معمولها في عدة صور أجملها خالد الأزهري بقوله: ((وهي ضربان: جائز وممتنع، فالجائز اثنان وثلاثون صورة، الممتنع منها أربع وهي: أن تكون الصّفة بـ "أل" والمعمول مجرَّدًا منها ومِن الإضافة إلى تاليها، وهو_ أي المعمول_ مخفوض، كـ "الحَسنُ وجهِهِ، أو الحَسنُ وجِهِ أبيهِ، أو الحَسنُ وجهٍ أو الحَسنُ وجهِ أبٍ"؛ لأَنَّ الإضافة في هذه الصّور الأَربع لم تفد تعريفًا... وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحسن، فأَمَّا القبيح فهو رفع الصّفة مجرَّدة كانَت، أَو مع "أل" المجرَّد منها، ومِن الضّمير والمضاف إلى المجرَّد، وذلك أربع صور،

---

[1]() إشارة إلى سيبويه.

(2) التذييل والتكميل: ٥٥/٩.

(3) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٠٩/١.

(4) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٨٩.

(5) يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٤٣/٢.

وهو: حَسنُ وجهِ، وحَسنُ وجهِ أبٍ، والحَسنُ وجهِ، والحَسنُ وجهِ أبٍ. ووجه قبحها خلو الصّفة من ضمير يعود على الموصوف لفظًا، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضّمير تقديرًا. وأمَّا الضّعيف فهو نصب الصّفة المجرَّدة من "أل" المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها، أَو إلى ضمير الموصوف، أَو إلى المضاف إلى ضميره، ووجه ضعفه؛ أنَّه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي. وجر الصّفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره، وذلك حَسنُ الوجهِ، وحَسنُ وجهِ الأبِ، وحَسنُ وجهِهِ وحَسنُ وجهِ أبيهِ، بالنّصب فيهن، وحَسنٌ وجَهَهُ وحَسنُ وجهَ أبيهِ، بالجرّ فيهما...، وأمّا الحسن فهو رفع الصّفة المجرَّدة من "أل" المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ونصب الصّفة المجرَّد من "أل" والإضافة والمضاف إلى المجرَّد منهما، وجرّ الصّفة المعرفة بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها، والمجرَّد من "أل" والإضافة، والمضاف إلى المجرَّدِ "أل" منهما، ورفع الصّفة مع "أل" المعرَّف بها، والمضاف إلى المعرَّف بها أَو إلى الضّمير الموصوف، أَو إلى المضاف إلى ضميره، ونصب الصّفة المعرَّف بـ"أل" والمضاف إلى المعرّف بها، أَو إلى ضمير الموصوف، أَو إلى المضاف إلى ضميره، والمجرَّد من "أل" والإضافة، والمضاف إلى المجرَّد منهما، وجرّ المعرَّف بـ"أل" والمضاف إلى المعرَّف بـ"أل". فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي: حسنٌ الوجهُ, وحسنٌ وجهُ الأبِ، وحسنٌ وجهُهُ، وحسنٌ وجهُ أبيهِ، وحسنٌ وجهًا... وحسنٌ وجهَ أبٍ، وحسنٌ الوجهَ، وحسنٌ وجهَ الأبِ، وحسنٌ وجهِهِ، وحسنٌ وجهِ أبٍ، والحسنُ الوجهِ، والحسنُ وجهِ الأبِ، والحسنُ وجهِهِ، والحسنُ وجهُ أبيهِ، والحسنُ الوجهُ، والحسنُ وجهُ الأبِ، والحسنُ وجهَهُ، والحسنُ وجهَ أبيهِ، والحسنُ وجهًا، والحسنُ وجهَ أبٍ، والحسنُ الوجهِ، والحسنُ وجهِ الأبِ.))[1].

وقد اختلف النّحويّون في إعراب معمول الصّفَة المشبَّهة، وانتهوا في إعرابه أنَّه يجوز فيه الرّفع على أنَّه فاعل، أَو على الإبدال من ضمير مستتر في الصّفة. حسب ما يرى أبو عليّ الفارسيّ، والنّصب يَكون إمَّا على التّشبيه بالمفعول به إِذَا كانَ معرفة، وإمَّا على التّمييز إذا كانَ نكرة، والكوفيّون يجيزون التّمييز وإنْ كانَ معرفة، والجرّ على أنَّه مضاف إليه[2].

وسار الأشموني على نهج الأزهري فجعل معمولَ الصّفة المشبَّهة على ثلاثة أقسام إذ يقولُ: ((لكنَّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قبيح وضعيف وحسن، فالقبيح رفع الصّفة مجرَّدة كانَت أو مع "أل" المجرَّد من الضّمير والمضاف إلى المجرَّدِ منه، وذلك ثُمَّاني صور هي: الحسنُ وجهٌ،

---

[1]() شرح التصريح على التوضيح: ٢/٥٣-٥٤.

[2]() يُنظر: شرح التسهيل: ٣/٩٣، وأوضح المسالك : ٢/٢٧١، وشرح الأشموني: ٢/٢٥١.

الحسنُ وجهُ أبٍ، حسنٌ وجهٌ، حسنٌ وجهُ أبٍ، الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، حسنُ الوجهُ، حسنٌ وجهُ الأبِ. والأربع الأولى أقبح من الثانية؛ لما يرى من أَنَّ "أل" خلف عن الضّمير. وإنَّما جاز ذلك على قبحه؛ لقيام السّببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ؛ لأنَّ معنى حسن وجه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله:[1]

بِبُهْمة مُنِيت شَهْم قلب ..... مُنَجّد لا ذي كَهَام يَنْبو

فهو نظير حسن وجه. والمجوز لهذه الصّورة مجوز لنظائرها إذ لا فرق. والضّعيف نصب الصّفة المنكرة المعارف مطلقًا، وجرّها إياها سوى المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها، وجرّ المقرونة بـ"أل" المضاف إلى ضمير المقرون بها، وذلك خمس عشرة صورة هي: حسنٌ الوجهَ، حسنٌ وجهَ الأبِ، حسنٌ وجهَهُ، حسنٌ وجهَ أبيهِ، حسنٌ ما تحت نقابِهِ، حسنٌ كلَّ ما تحت نقابِهِ، حسنٌ وجهَ جاريتها جميلة أنفَه، حسنٌ الوجنة جميل خالِها، وحسنُ وجهِهِ، حسنُ وجهِ أبيهِ، حسنُ ما تحت نقابِهِ، حسنُ كلِّ ما تحت نقابِهِ، حسنُ وجهِ جاريتها جميلة أنفِهِ، حسنُ الوجنةِ جميل خالِها، والحسن الوجنة الجميل خالِها))[2]. فيضعف نصب المعمول "المحلى بأل" بالصّفة النّكرة كقول الشّاعر:[3]

وَنَمْسِكُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيشٍ.....أَجَبَّ الظّهْرَ لَيسَ لَهُ سَنَامُ

وقول الشّاعر: [4]

أَنْعَتُهَا إِنَّيَ مِنْ نُعَّاتِهَا..... كُومَ الذَّرى وَادِقَةٌ سُرَّاتِهَا

ففي البيت الأوَّل يجوز نصب "أجبَّ" على الحال ورفع "الظّهر" بأجبّ، ويجوز جرّ أجب على أنَّه صفة لـ"عيش" وجرّ الظّهر لأضافته لأجبِّ، ويجوز رفع أجبُّ على أنَّه خبر مبتدأ محذوف ونصب الظّهر على التّشبيه بالمفعول مثل حسن الوجهَ وهو ضعيف وفي ذلك يقول الصّبان: ((... وفي أجب الجرّ صفة لعيش, وجرّه بالكسرة إنّ أُضيف إلى ما بعده وإلَّا فبالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنَّه ممنوع من الصّرف للوصفية, ووزن الفعل والرّفع خبرًا لمحذوف والنّصب حالًا. وروي الظّهر بالرّفع على الفاعلية، والجرّ على الإضافة والنّصب على التّشبيه بالمفعول به. وإنَّما كانَ هذا دليلًا للثاني أيضًا؛ لأَنَّ المضاف للمحلى بـ"ال" بمنزلته إذ لا فرق))[5] وفي البيت الثاني "وادقة" صفة مشبَّهة وقد نصبت "سراتها" بالكسرة بدل الفتحة؛ لأنَّها جمع مؤنث سالم.

---

[1] () البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٠٧٠، والمقاصد النحوية: ٣ /١٤٤٧، وشرح الأشموني: ٢٥٢/٢.

[2] () شرح الأشموني: ٢٥٢/٢-٢٥٣.

[3] () البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٠٧.

[4] () البيت من الرجز لعمر بن لجأ التيمي في المقاصد النحوية: ١٤٥٠/٣، وخزانة الأدب: ٢٢١/٨.

[5] () حاشية الصبان: ١٥/٣_١٨

وقد أشار الصّبَّان إلى ضعف نصب معمول الصّفة المشبَّهة في هذه الشّواهد بقوله: ((الإشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حَسنُ الوجهَ، حسنُ وجهَ الأبِ إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظّهرَ إلخ على رواية نصب الظّهرَ. وقد تقدم. هذا هو الموافق لما مرَّ في الشّرح من الاقتصار على جعله دليلَ نصبِهما. وأمَّا جعله شاهدًا لهما في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعًا لما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول. ووجد في عدة نسخ مَن رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسنُ الوجهِ، حسنُ وجهِ الأبِ، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما))[١] .

وللنحويين في ذلك آراء عدة وهي:

أولًا: فقد ذهب النّحويّون البصريّون إلى أنَّ ذلك مقصورًا على الشّعر، لذلك جعل سيبويه نصب "الظّهرَ" في بيت النّابغة المذكور آنفًا على أرادة التّنوين في "أجبَّ" وجعل هذا كثيرًا في الشّعر.[٢] وأكّدَ المبرّد ذلك فقال: ((فإنَّما يقع التّنوين في النّيّة، ويخرج مخرج هذا ضاربٌ زيدًا وضاربُ زيدٍ،... ومن لم يرد التّنوين خفض))[٣].

وكذلك فقد أجازَ السّيرافي النّصب في "الظّهرَ" على أرادة التّنوين في "أجبَّ" وإنَّما حذف التّنوين منه؛ لأنَّه لا يتصرف والتّنوين فيه يكون منويًا. [٤]

ثانيًا: ذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك في الشّعر وغيره وفي ذلك يقول الفرَّاء: ((والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة فيقولون: مرْرتُ على رجلٍ حَسَنَةٍ العَيْنُ قَبِيْحٍ الأنفُ والمعنى: حسنةٍ عَيْنُهُ قَبِيحٍ أنفهُ ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥] فالمعنى- والله أعلم-: مأواهُ.

ومثله قول الشّاعر: [٦]

مَا وَلَدَتْكُمْ حَيَّةُ ابْنَةُ مَالِكٍ..... سِفَاحًا وَمَا كانَتْ أَحَادِيثَ كَاذِبِ

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُمْ..... و آنفُنَا بَينَ اللحَى وَالْحَوَاجِبِ

ومعناهُ: ونرى آنفنا بين لِحاكم وحواجبكم في الشّبة، ولو قال: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَابُ﴾ [٧] على أنْ تجعل المفتحة في اللفظ للجنات وفي المعنى للأبواب، فيكون مثل قول الشّاعر:[٨]

---

(١)المصدر نفسه: ١٨/٣

(٢) يُنظر: الكتاب: ١٩٦/١، شرح أبيات سيبويه: ٢٨/١، وشرح التسهيل: ٣ /٩٥.

(٣) المقتضب: ١٧٧/٢.

٤() يُنظر: شرح أبيات سيبويه: ٢٨/١.

٥() سورة النازعات: ٣٩.

٦()البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٠٨/٢، والزاهر في معاني كلمات الناس، ابن الأنباري: ١٦٦/٢.

٧() سورة ص: من الآية/٥٠.

٨() البيت للحارث بن ظالم في الكتاب: ٢٠١/١، والمقاصد النحوية: ١٤٦٠/٣، وخزانة الأدب: ٤٩٢/٧.

وَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بِن سَعْدٍ ..... وَلَا بِفَزَارَةَ الشّعْرِ الرّقَابَا

والشُّعْرى رقابا. ويروى: الشُّعْر الرّقابا...، وكذلك تجعل معنى الأبواب في نَصبها، كأنَّك أردت: مفتَّحة الأبواب ثُمَّ نوَّنَت فنصبت، وقد يُنشَد بيت النّابغة:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ دَهَر.....أَجَبَّ الظّهْرَ لَيسَ لَهُ سَنَامُ

وأَجَبِّ الظّهرَ))[1].

فلو لم يكن نوى التّنوين في "أجبَّ" لكانَ مخفوضًا مع "الظّهرَ" كما جاءت به روايات الشّاهد الأُخر "أجبِّ الظّهر" إلَّا أنَّ النّصب بالصّفة المشبَّهة قليلُ والأكثر فيها أنْ تضاف إلى ما بعدها. ووافقهم ابن الحاجب فقال في أماليه في قول النّابغة الوارد آنفًا فقال: ((قوله: "أجبَّ الظّهرَ" منصوب على التّشبيه بالمفعول... ونصب الظّهر كنصب الوجه في قولك: مَرَرْتُ برجلٍ حَسنٍ الوجه، وهي لغة فصيحة على التّشبيه بالمفعول، ومِنهم من جعله نصبًا على التّمييز ولا حاجة إليه؛ لكونه معرفة))[2].ووافقهم ابن مالك إذ أجاز وقوع النّصب في النّثر مستدلًّا بما وردَ عن النّبي محمد(صلَّى الله عليه وآله) فقد قال: ((وهو عند الكوفيّين جائز في الكلام كله وهو الصّحيح؛ لأنَّ مثله قد ورد في الحديث كقولِهِ في حديث أم زرع: {صُفْرُ وِشَاحِهِا}[3]، وفي حديث الدجال {أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى}[4]، وفي وصف النّبي: {شَثْنُ أَصَابِعِهِ}[5]))[6]، ثُمَّ قال: ((وأشرت بقولي: ... يُروى أجبَّ الظّهرُ –بالرّفع – وهو نظير قولنا: "جميلُ الوجهُ" ويُروى أجبَّ – بالنّصب– وهو نظير قولنا: جميل الوجهَ، ويُروى أجبّ الظّهرِ –بالجر – على الإضافة وهو نظير قولنا: جميلُ الوجهِ)) [7] ووافقه أبو حيَّان، والأشموني.[8]

وفسَّر الرّضي نصب "الظّهرَ" وما شابهه، تفسيرًا يكاد يكون غريبًا، فقال: ((بنصب الظّهر، وهو ضعيف؛ لأَنَّ النّصب في مثل أجبِّ الظّهر وحسن الوجه توطئة لصحة الإضافة

---

[1]() معاني القرآن ٢/٤٠٨-٤٠٩. عند تفسيره لسورة ص: آية: ٥٠، قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾

[2]() الأمالي النحوية: ٢/١٥٧.

[3]() من حديث أم زرع، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، صحيح مسلم: ٤/١٩٠٢، وينظر: صحيح البخاري: ٣/٣٧٠.

[4]() أخرجه البخاري في باب قول الله: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: من الآية/١٦]، صحيح البخاري: ٩/١٢١. كتاب التوحيد.

[5]() أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب الجعد، صحيح البخاري: ٧/١٦٢.

[6]() شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٦٥.

[7]() المصدر نفسه: ٢/١٠٦٦.

[8]() يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/٢٦، وشرح الأشموني: ٢/٢٥٤.

إلى ذلك المنصوب))[1]، فكيف يكون النّصب توطئة للجرِّ وهما مختلفان في المعنى والإعراب؟ ولماذا هذه التّوطئة مع التّمكن من جره مباشرةً من دون توطئة؟!.

وذكر ابن الأنباري رواية النّصب فقط، وقال: ((فنصب الظّهرَ بأجبّ))[2] . في حين ذكر محقق كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف: ثلاث أوجه: برفع الظّهر على أنَّه فاعل، لـ"أجبّ"، وبنصب "الظّهرَ" على أنْ تجعل فاعل الصّفة المشبَّهة الَّتِي هي "أجبّ" ضميرًا مستترًا وتنصب "الظّهرَ" على أنَّه مشبه بالمفعول به، وهي محلّ خلاف بين الكوفيّين والبصريّين، وبجرّ "الظّهر" على أنْ يكون أجب مضافًا، والظّهر مضافًا إليه، والوجه الأول قبيح، والثاني ضعيف، والثالث حسن.[3] .

أَمَّا الصّبان فقد اكتفى بذكر أنَّ الأشموني عدَّ هذه الشّواهد صورًا لضعف نصب معمول الصّفة المشبَّهة المعرفة دون أنْ يبيَّن السّبب، ويبدو أنْ ما ذهب إليه الكوفيّون ومَن تبعهم هو الصّحيح وإنْ كانَ ضعيفًا؛ لاستدلالّهم بما وردَ عن النّبي (صلَّى الله عليه وآله).

إعراب المنادى المكرر صفةً أو نعتًا

إذ كُرِرَ لفظ المنادى المفرد وأضيف اللفظ الثَّانِي "المكرر" وكانَ المنادى مفردًا كقول الشاعر:[4]

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ..... لَا يُلْفِيَنَّكُمْ فِي سَوأَةٍ عُمَرُ

وقول الآخر:[5]

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلَاتِ الذُّبَّلِ..... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

وجب نصب الثاني وجاز في الأَوَّل البناء أَو النّصب، فالبناء؛ لأَنَّه منادى مفرد معرفة، ويجوز النّصب؛ لأَنَّه منادى مضاف، أَو بدل، أَو توكيد، أَو عطف بيان، أَو صفة، أَو منصوب بفعل محذوف تقديره: "أَعني" [6].

وضعف النّحويّون وقوعه صفة وفيه يقول الصّبان: ((قوله: ((ونصبه)) أي: الثاني على الأوجه الخمسة بل الستة وهي أنْ يكون منادى مستأنفًا أو منصوبًا بـ"أعني" أو عطف بيان أو بدلًا أو توكيدًا أو نعتًا، وكأنَّه لم يُنظر إلى السادس لضعفه. قوله: ((أَنَّ الاسمين رُكِبا)) قِيلَ: فيه

---

(1) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٤/ ٢٣١.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٣٦/١، "م/ ١٥".

(3) يُنظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٣٦/١ "م/ ١٥".

(4) البيت لجرير في ديوانه: ٢١٢.

(5) البيت من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه: ١٥٢.

(6) يُنظر: شرح التسهيل: ٤٠٢/٣، أوضح المسالك: ٢٣/٤.

تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له إذ المركب شيئان فقط قاله في التّصريح, وقال الفارسيّ: الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد))[1]. فالصّبان يشير إلى الأوجه الإعرابية المحتملة في المنادى المكرر مضعّفًا وقوعه نعتًا، فضلًا عن أَنَّه قد ضعّف رأي أبي عليّ الفارسيّ حين جعله من باب التّنازع. كما سيأتي الحديث عنه في المبحث الثالث[2].

وقد اختلف النّحويّون في إعراب المنادى المكرر الثاني فذهب النّحويّون البصريّون إلى جواز بناء الأوَّل على الضّم أَو الفتح، ويتعين النّصب في الثاني، ولا يشترط في الاسم المكرر أَنْ يكون علمًا نحو: يا تيمُ تيمَ عدي، فقد يكون اسم جنس نحو: يَا رجلُ رجلَ قوم، أو وصفًا نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيد، وخالفهم الكوفيّون في وجوب بناء الأَوَّل على الضّم، إِذَا كانَ اسم جنس، نحو: يا رجلُ رجلَ زيدٍ، أمَّا إذا كانَ الأول وصفًا، فيجوز ضمه بلا تنوين أو نصبه منونًا، نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيدٍ، ويا صاحبًا صاحبَ زيدٍ.[3]

وعلى ذلك يكون الوجه الإعرابي للمنادى المكرر المضاف لما بعده، كما نقله ابن مالك بقوله: ((أنْ تضم الأوَّل على أنَّه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنَّه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنَّه توكيد، أو عطف بيان، أو بدل))[4]. فابن مالك لم يُشِر إلى وقوعه صفه، وقد نقل المرادي أنَّ السيرافي قد أجاز وقوعه نعتًا شرط أنْ يتأول في معنى الاشتقاق[5] إذ يقول: ((بمعنى المشتق ويجوز: يا تيمُ تيمُ عديّ، وهو أَجود، على أنْ تجعل الأوَّل نداء مفردًا، وتجعل الثَّاني نعتًا له))[6].

وقدْ أبطلَ أَبو حيان أَنْ يكون من التّأكيد اللفظي، أو البدل، أو نعت وحصره في عطف البيان[7]، وقد نقل عنه هذا البغدادي في الخزانة، فذكر أنَّ أَبا حيَّان قد منعَ وقوعه تأكيدًا لفظيًّا، أو بدلًا، أو نعتًا وحصره في عطف البيان، فقال في قول الشاعر:[8]

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا..... لَقَائِلُ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

---

(1) حاشية الصبان: ٢٢٩/٣.

(2) يُنظر: هذه الرسالة: ١١٣-.

(3) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٠/٢، وهمع الهوامع: ٣/ ٥٧-٥٩، وشرح الأشموني: ٣٩/٣.

(4) شرح التسهيل: ٤٠٥/٣.

(5) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٠٨١/٢.

(6) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣١٦.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٤٦/٤.

(8) البيت بلا نسبه في ارتشاف الضرب: ٣/ ١٦١٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٦٠٤، وخزانة الأدب: ٢١٩/٢.

((لا يجوز أنْ يكون نصر الثاني توكيدًا لفظيًا، قيل: لتنوينه، والأوَّل ليس كذلك، ورد بأَنَّ هذا القدر من الاختلاف مغتفر في التّأكيد اللّفظيّ، وقِيلَ: للاختلاف في التّعريف: فـ"يا نصر" عُرِّفَ بالإقبال عليه لا بالعلمية، والثّاني معرف بالعلمية، فكما لا يجوز جعل الثّاني في: جاءَ الغُلَام غُلام زيدٍ، تأكيدًا لفظيًا لاختلافهما في التّعريف، فكذلك هذا، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنَّه منوَّن، ولا نعتًا لأنَّه علم)).[١] ووافق بدر الدين العيني أبا حيَّان فمنع وقوعه نعتًا؛ لوقوعه علمًا.[٢]

وعلل الشاطبي سبب ضعف وقوعه نعتًا بقوله: ((ووجه ذلك في النّعت أنَّ العامل في النّعت هو العامل في المنعوت، وحرف النّداء لا يعمل في المضاف إِلَّا النّصب، وكذلك عطف البيان، هو كالنّعت في وجه النّصب، والتّوكيد أيضًا كالنّعت في المعنى))[٣] وكذلك ضعفه بأنَّ النّعت بالجامد على تأويله بالمشتق موقوف على السماع فقد قال:((وإن النّعت يربطه بالمنعوت الضّميرُ العائد عليه من النّعت، فجاز أنْ يجيء النّعت مُشَاكِلًا للمنعوت في التّثنية، وألَّا يأتي كذلك، بخلاف نعت الإشارة، فإنَّه بالجامد إمَّا لفظًا وإما تقديرًا. والجامد لا ضمير فيه، فلم يبقَ رابط إلَّا المُشاكلة، فلا يصح أن يُقال: مرَرْتُ بهذين الطّويلِ والقَصيرِ، ولا بهذين الرّجلِ والمرأةِ))[٤]. وقد نقل السيوطي أنَّ السيرافي قد نصب المنادى المكرر على أنَّه نعت ثُمَّ ضعَّفه دون أنْ يبيّن السبب أو يشير إليه. [٥]

فيضعف وقوع المنادى المكرر صفةً؛ لما ذكره أبو حيان من أنَّه علم، ولما كانَ النّعت في حكم تكرير العامل، وهنا لا يصح أن نُكرر العامل وهو حرف النّداء "يا"؛ لأنَّنا لو فعلنا ذلك لكانَ التّقدير: يا زيدُ يا زيدُ، فيجب عليه أن يبنى الاسم الثاني على الضّم؛ لأَنَّه منادى لعلم معرفة مفرد، ولم يصح رفعه أو نصبه، ولأَنَّ النّعت لا بُدَّ أَنْ يشتمل على ضمير يعود على المنعوت، وهنا النّعت لم يشتمل على هذا الضّمير ، فإذا سلمنا بأنَّ " زيدًا" الثانية نعت من الأولى، وأنَّ النّعت على نية تكرار العامل لكانَ من جملة أخرى يخبر بها عن الأولى، ولكنَّها خلت من الرّابط، وهذا لا يصح. [٦] ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه النّحويّون ممَّن ضعّف وقوع المنادى المكرر نعتًا هو الصّواب؛ لصحة الأدلة الَّتِي واستدلُّوا بها، إلَّا أنَّ وقوعه نعتًا لم يذكره سوى السيرافي.

---

(١) خزانة الأدب: ٢/٢٢٠.

(٢) يُنظر: المقاصد النحوية: ٤/١٦٠٥.

(٣) المقاصد الشافية: ٥/٣٠٠.

(٤)المصدر نفسه: ٤/ ٦٦٥.

(٥) يُنظر: همع الهوامع: ٢/٥٨.

(٦) يُنظر: كتاب إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٣٤٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٢٥، والمقاصد النحوية: ٤/١٦٠٥.

ترجيح النّصب عند العطف على جملة فعلية:

ذكرَ النّحويّون للاسمِ الواقعِ بعده فعل ناصب لضميره خمس حالات: فتارة يترجّح نصبه، وتارة يجب نصبه، وتارة يترجّح رفعه، وتارة يجب رفعه، وتارة يستوي الوجهان.[١]

وممّا يترجح النّصب فيه:

الأوّل: قبل فعل ذي طلب: فإذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل ذي طلب "كالأمر والنّهي والدعاء" جازَ فيه النّصب والرّفع، لكن النّصب أرجح عند النّحويّين نحو: زيدًا اضْرِبْهُ وليَضْرِبْهُ عمرو، أَو عمرًا لَا تَهِنْهُ، وَاللَّهمَ عَبدكَ ارْحَمْهَ، أَو لَا تُؤَاخِذْهُ[٢] .

الثاني: إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يأتي بعدها فعل، مثل: همزة الاستفهام، و"ما، ولا" النّافيتان، فيكون المعنى هو الفيصل، فإذا أراد المتكلّم أَنْ يخبر بالفعل ويتحدّث به عن "الفاعل"، فالحكم "النّصب"، نحو: أزيدًا أَكْرَمْتَهُ أَمْ أَهْنتَهُ، وإِذَا أراد التّحدّث عن الاسم، فالحكم "الرّفع"، نحو: أزيدٌ ضربتَهُ أم عمرٌو.[٣]

الثالث: ويترجح نصب الاسم المشغول عنه إِذَا عطف على جملة فعلية، نحو: قامَ زيدٌ وعمرو كَلَّمْتُهُ، فيجوز رفع "عمرو" ونصبه والمرجح النّصب طلبًا للمناسبة بين الجملتين؛ لأَنَّ مَن نصب فقد عطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومَن رفع فقد عطف جملة اسمية على جملة فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما[٤] قالَ الصّبَّانُ: ((قوله: ((نحو: "قامَ زيدٌ وعمرًا أَكْرَمْتُهُ")) الفرق بينه وبين عكسه وهو "عمرو أَكْرَمْتُهُ وَقامَ زيدٌ" حيثُ ترجح الرّفع مع أَنَّ طلب التّناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النّصب فيه أيضًا، إِنَّ النّصب فيه يأتي على صورة النّصب الضّعيف في زيدًا ضَرَبْتُهُ إِذا لم يأتِ بعدها شيء؛ لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضّعف في الصّورة، ولا كذلك: قامَ زيدٌ وَعمرًا أَكْرَمْتُهُ؛ لأَنَّ تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النّصب ويمهد له، هذا ما أفاد البعض أَنَّ ابن هشام[٥] استقرّ رأيه عليه بعد أنْ كانَ

---

(١) يُنظر: كشف المشكل في النحو: ١٢٢/٢، وشرح شذور الذهب، ابن هشام: ٤٢٦-٤٢٧.

(٢) يُنظر: شرح شذور الذهب ، ابن هشام: ٤٢٦-٤٢٧.

٣() يُنظر: المصدر نفسه: ١٥٦.

٤() يُنظر: شرح الأشموني: ٤٣٣/١.

٥() يُنظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٦، والجامع الصغير في النحو: ٨٤.

يقول باستواء الصّورتين في ترجح النّصب. واقتصر الرّوداني[1] على ما يخالفه فقال كما يترجح النّصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو: زيدًا ضَرَبْتُهُ وأَكْرَمْتُ عمرًا. ا. هـ. وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الَّذِي رأَيْتُهُ في مغنيه ولو قِيل بتساوي الرّفع والنّصب في هذه الصّورة لكانَ له وجه فتدبر. قوله: "طلبًا للمناسبة إلخ" ولم يعارضه أنَّ الأصل عدم التّقدير؛ لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدًّا بل نقل في المغني عن الإمام الرّازي أنَّ التّخالف قبيح))[2]. إذ ضعّف الصّبان ترجيح النّصب في نحو: زيدًا ضَرَبْتُهُ؛ لأَنَّ الجملة لم يأتِ بعدها شيء، أي لم تعطف على جملة فعلية.

وقد علل سيبويه اختيار النّصب بقوله: ((وإِنَّما اختير النّصب ههنا؛ لأَنَّ الاسم الأَوَّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكانَ بناءُ الآخرِ على الفعل أحسنَ عندهم إِذ كانَ يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل؛ ليجريَ الآخرُ على ما جَرَى عليه الَّذِي يليه قبله، إذ كانَ لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل وهذا أولى أَنْ يُحْمَل عليه ما قَرُبَ جوارهُ منه إذ كانَوا يقولون: ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ؛ لأَنَّه يليه فكانَ أن يكونَ الكلام على وجه واحد – إذ كانَ لا يمتَنِعُ الآخِرُ من أَنْ يكون مبنيًّا على ما بُني عليه الأَوَّلُ – أَقربَ في المأخذ))[3]. ولعلَّ سبب اختيار سيبويه للنصب هو؛ إجراء له على ما جرى عليه الأول من البناء على الفعل، فكما كانَ الأوَّل مبنيًّا على الفعل جعل الثاني مبنيًّا على فعل؛ لحصول المطابقة في اللفظ بعطف جملة فعلية على أخرى مثلها، فإذا رفع الاسم المشغول لم تحصل المطابقة لعطف جملة اسمية على أخرى فعلية فلذلك اختاروا النّصب ورجحوه .

وأَشارَ إِلى ذلك ابنُ السراج بقوله: ((وكذلك إذا عطفت جملةً على جملةٍ فكانَت الأولى فيها الاسم مبنيّ على الفعل، كانَ الأحسنُ في الجملة الثانية أن تشاكلَ الأولى، وذلك نحو: "ضربْتُ زيدًا وعمرًا كَلَّمْتُهُ" والتّقدير: ضَرَبْتُ زيدًا وَكَلَّمْتُ عمرًا فأضمرت فعلًا يفسره "كَلَّمْتُهُ"))[4].

وقد استحسن العُكبري النصب بفعل محذوف وعدَّ ذلك من باب المجاورة فقال: ((ومن ذلك _ أي المجاورة_، قولهم: قامَ زيدُ وعمرًا كَلَّمْتُهُ، استحسنُوا النّصب بفعلٍ محذوفٍ؛ لمجاورةِ الجملةِ اسمًا قد عَمِلَ فيه الفعلُ))[5] فهو لم يخرج عمَّا نصَّ عليه سيبويه وابن السراج بل عدّ ذلك من باب المجاورة أي المقابلة أو المشاكلة. وعللَ الرَّضي سبب اختيار النصب بقوله: ((هذه قرائن

---

[1] () لم أعثر على كتابه، ويُنظر: حاشية الصبان: ١١٤/٢

[2] () حاشية الصبان: ١١٤/٢.

[3] () الكتاب: ٨٨/١.

(٤) الأصول في النحو: ٢٥٣/٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/١.

يختار معها النّصب في الاسم المذكور...، نحو: قامَ زيدٌ وعمرًا أَكْرَمْتُهُ، وكذا مع "لكن" و" بل"؛ وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين))[١]. فاختير النّصب دون الرّفع هاهنا للمشاكلة بين الجملتين، فنصب المشغول عنه إجراء له على ما جرى عليه الأوَّل من البناء على الفعل، فكما كان الأوَّل مبنيًا على الفعل كذلك الثاني؛ لأَنَّ مِن حقِّ حروف العطف عطف المتشابهين، ومَن رفع فقد عطف جملة اسمية على فعليه، وتناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما[٢]. والمشاكلة هنا تعني أَنَّ العرب تُعْنَى كثيرًا بمطابقة الألفاظ ومشاكلتها ما لم تفسد المعاني، فالاختيار في عطف جملة على سابقتها الفعلية، النّصب، الغرض توافق الجمل وتطابقها[٣]. فالرّضي لم يخرج في تعليله لترجيح النّصب عمّا ذكره سيبويه قبله[٤] وقد اعتمدها أَيضًا ابن الوراق(ت٣٨١هـ)، وابن يعيش، والأَشموني. [٥]

وأَجاز بعض النّحويّين[٦] عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وذكر ابن هشام أَنَّ في عطف الجملة الاسمية على الفعلية، و بالعكس ثلاثة أقوال:

القول الأَوَّل: ما يجوز مطلقًا. وهو المفهوم من قول النّحويّين في باب الاشتغال: "قامَ زيدٌ وعمرًا أَكْرَمْتُهُ " إِنَّ نصب "عمرًا" أرجح؛ لأَنَّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما؛ وذلك لأَنَّه يجوز في "عمرًا" الرّفع على أَنَّه مبتدأ، والجملة بعده خبر، فيكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، غير أَنَّ نصبه على أَنَّه مفعول به لفعل محذوف أرجح؛ ليحدث التّناسب بين الجملتين، وهو أولى، ولكنه ليس واجبًا.[٧] وذكر ابن هشام: ((ما يجب على المسؤول(في المسؤول عنه) أَنْ يفصل فيه؛ لاحتِمَاله الاسمية والفعلية؛ لاختِلاف التَّقدير أو لِاختلاف النّحويّين))[٨] ، وضرب أمثلة للجمل المعطوفة الَّتِي تحتمل المعطوفة فيها أنْ تكون اسمية أو فعلية تبعًا لاختلاف النّحويّين، أو لاختلاف التّقدير، إِذ يقول: ((العاشر الجملة المعطوفة مِن نحو: قعدَ عمرُو وزيدٌ قائِمٌ، فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤١٦/١.

(٢) يُنظر: علل النحو: ٤٠١، وشرح الأشموني: ٢٢٣/٢.

(٣) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٠٩/١، وشرح المفصّل: ٣٢/٢-٣٣.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٨٨/١-٨٩.

(٥) يُنظر: علل النحو: ٤٠١، وشرح المفصّل: ٣٢/٢، وشرح الأشموني: ٢٢٣/٢.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٥٤/٢، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٦١، وهمع الهوامع: ٥/ ٢٧٣.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب: ٦٣٠/٢.

(٨) المصدر نفسه: ٤٩٣/١.

المتعاطفتين))[١]. فظاهر قولهم: " قعدَ عمرُو وزيدٌ قامَ" أَنَّه مِن عطف الجمل المتخالفة، إلَّا أنَّ ابن هشام رجح فعلية الجملة المعطوفة؛ لأَنَّ التّناسب بينها وبين ما عطفت عليه أولى.

والقول الثاني: المنع مطلقًا حُكِيَ عن ابن جنّي أنَّه قال: ((في قول: [٢]

عَاضَهَا اللَّهُ غُلامًا بَعْدَمَا .....شَابتِ الأَصْدَاغُ وَالضّرْسُ نَقَد

قالَ ابنُ جنّي: ((عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني قوله: "والضّرس نقد"، أي: ونقد الضّرس))[٣]. وقد استنبط ابن هشام[٤] مِن قول ابن جنّي هذا أَنَّه قد منعَ عطف الجملة الاسمية على الفعلية. وقال: ((إنَّ الضّرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليسَ بمبتدأ ويلزمهُ إيجاب النّصب في مسأَلة الاشتغال السّابقة إلَّا إنْ قال أقدر الواو للاستئناف))[٥].

والقول الثالث: لأَبي عليّ الفارسيّ أَنَّه يجوز في الواو فقط نقله عنه ابن جنّي في سرِّ الصّناعة وبنى عليه منع كون الفاء في: خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسدُ حَاضرٌ عاطفة.[٦]

وقال ابن جني في باب الفاء: ((تقول العرب: "خَرَجْتُ فَإِذَا زيدٌ" واختلفت العلماء في هذه الفاء: فذهب أبو عثُمَّان – أي المازني – إلى أنها زائدة، وذهب أبو إسحاق الزيادي[٧] إلى أَنَّها دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط، وذهب مَبْرَمان[٨] إلى أنها عاطفة، وأَصح هذه الأقوال قول أبي عثُمَّان. وذلك أن "إذ" هذه الَّتِي للمفاجأة قد تقدم قولنا فيها أَنَّها للإتباع... لأَنَّك قد استغنيت بما في "إذا" من معنى الإتباع عن الفاء الَّتِي تفيد معنى الإتباع... أنَّ الفاء وإنْ كانَت هاهنا زائدة فإنَّها لازمة لا يجوز حذفها، وذلك أَنَّ مِن الزوائد ما يلزم ألبتة... وأَمَّا مذهب مَبْرَمان أَنَّها للعطف فسقوطه أَظهر؛ وذلك أَنَّ الجملة الَّتِي هي "خَرَجْتُ" جملة مركبة مِن فعل وفاعل، وقولك: "فإِذَا زيدٌ" جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: زيد، وخبره: إِذَا، وحكم المعطوف أَنْ يكون وفق المعطوف عليه؛ لأَنَّ العطف نظير التّثنية، وليست الجملة المركبة مِن مبتدأ وخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل فتعطف عليها... أَنَّه قد يجوز مع الواو؛ لقوتها وتصرفها، ما لا

---

[١]() المصدر نفسه: ١/ ٤٩٦.

[٢]() البيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/٧٣، ولسان العرب: ٨/٤٣٩، ومغني اللبيب: ٢/: ٤٦١.

[٣]() الخصائص: ٢/٧٣.

[٤]() يُنظر: مغني اللبيب: ١/٦٣٠-٦٣١.

[٥]() المصدر نفسه: ١/٦٣١.

[٦]() يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٢٦٠، ومغني اللبيب: ١/٦٣١.

[٧]() هو: إبراهيم بن سفيان الزيادي(ت٨٦٣هـ) من أحفاد زياد بن أبيه، أديب راوية، كان يشبّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه، له كتب منها: "النقط والشكل"، و"الأمثال"، و"تنميق الأخبار" وغيرها. يُنظر: الأعلام للزركلي: ١/٤٠.

[٨]() مَبْرَمَان: محمد بن علي بن إسماعيل (ت٩٥٦هـ) من كبار علماء العربية، أخذ عن المبرد والزجاج، والسيرافي، له كتب منها: "شرح شواهد سيبويه"، و"النحو المجموع على العلل"، "العيون" يُنظر: الأعلام للزركلي: ٦/٢٧٣.

يجوز مع الفاء من الاتساع، أَلا ترى أنَّك لو قُلت: "قامَ محمدٌ فعمرُو جالسٌ" وأنت تعطف على حدّ ما تعطف بالواو لم يَكُنْ للفاء هنا مدخل؛ لأَنَّ الثاني ليس مُتعلقًا بالأوَّل، وحكم الفاء إذا كانَت عاطفة أَلَّا تتجرّد مِن معنى الإتباع والتّعليق بالأوّل،... وهذا جواب أبي عليٍّ، وهو الصّواب))[1]، وهذا هو القول الَّذِي استنبط منه ابن هشام القول الثالث للعلماء في المسألة، وهو جواز إِنْ كانَ العطف بالواو فقط.[2]

وقد ألمح المرادي من قول ابن جنّي أنّه خصَّ الواو بذلك؛ لما فيها معنى الاستئناف، وعدّها بعضهم قسمًا مستقلًّا برأسه[3]، ولذلك قال في تعريفها: ((واو الاستئناف، ويُقال واو الابتداء، وهي الَّتِي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان :الاسمية والفعلية، فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى: ﴿قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾[4]...، والظاهر أَنَّها تعطف الجمل الَّتِي لا محلَّ لها من الإعراب لمجرَّد الرّبط، وإِنَّما سميت واو الاستئناف؛ لئلا يتوهم أَنَّ ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها))[5]. والدليل على ذلك أَنَّه منع عطف الجمل المتخالفة بالفاء لما فيها من معنى التّعليق والإتباع في المعنى والعمل، وعليه أيضًا يمكن حمل ما أجازه الجمهور وأثبته ابن هشام، ولكن على اعتبار أَنَّ الاستئناف من معاني الواو العاطفة، لا على أَنَّها قسم خاص كما ذهب بعضهم.

وأشار ابن هشام إِلى أَنَّ أضعف الأقوال الثلاثة هو القول الثاني فقال: ((أضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرّازي في تفسيره، وذكر في كتابه في "مناقب الشافعي" أَنَّ مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وأنّهم زعموا أَنَّ قول الشافعي "يحل أكل متروك التّسمية" مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾[6] فقال: فقلت لهم لا دليل فيها، بل هي حجّة للشافعي؛ وذلك لأَنَّ الواو ليست للعطف؛ لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف؛ لأَنَّ أصلَ الواو أَنْ تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أَنْ تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي،... ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكانَ صوابًا))[7].

---

[1]() سر صناعة الإعراب: ٢/٢٦٠-٢٦٢.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٢/٤٦١-٤٦٣.

(٣) يُنظر: الجنى الداني: ١٦٣.

[4]() سورة الأنعام: من الآية/٢.

[5]() الجنى الداني: ١٩٣.

[6]() سورة الأنعام: من الآية: ١٢١.

(٧) مغني اللبيب: ٢/٤٨٥-٤٨٦.

ونستخلص ممّا سبق أنَّ عطف الجملتين المتخالفتين في هذه الصّورة – وهي الَّتِي تعطف فيها جملة اسمية خبرها جملة فعلية على أخرى فعلية، أو العكس – جائز وغير ضعيف عند النّحويّين، ويتأكد إنْ كانَ العطف بالواو، وأنَّ ترجيح اسمية الجملة أو فعليتها فيه إنّما يعود إلى استحسانه و قبوله في النّفس أكثر من الآخر وللتناسب الشكلي "اللفظي" بين الجملتين، وليس مبنيًا على قاعدة نحوية أو سبب صناعي.

إعراب خير في قول ابن مالك: (أحمدُ ربّي اللهَ خيرَ مالك) بدلًا

عرف ابن عُصفُور البدل بقوله: ((البدلُ إعلام السّامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبيين الأول، أو تأكيده، وعلى أنْ ينوى الأوَّل منهما الطّرح معنًى لا لفظًا، فمثال مجيئه للتّبيين، قولك: قامَ أخوك زيدٌ. ومثال مجيئه للتأكيد: جدعت زيدًا أنفه)).[١]

والبدل مساوٍ للصفة في الغرض منه إلَّا أنّ الفرق بينه وبين الصّفة أنَّ الصّفة تكون بالمشتقّ وبدلية المشتق قليلة هذا ما قد نصَّ عليه النّحويّون[٢] ومن ذلك قول الزمخشري: ((الإبدال بالمشتقّ قليلٌ جدًّا إلَّا أنْ يُهجرَ فيها جانبُ الوصفية))[٣] فهو قد جعله قليلًا جدًّا.

وذكر ابن هشام في بحث إذا: قول ابن مالك "خير" في مثال ما يحسن بالرّجل خير مِنك أنْ يفعل غدًا، بدل وإبدال المشتق ضعيف .[٤] وإمَّا إعراب "خير" في قول ابن مالك: [٥]

قَالَ مُحَمَّدُ هُوَ ابنُ مَالِك.....أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيرَ مَالِك

إذ ذهب الأَشموني في إعراب "خيرَ" في البيت المتقدم إلى القول بأَنَّها بدل مِن "ربّي" منصوبة على البدلية، أَو منصوبة على الحالية على حد " دَعَوت اللهُ سَميعًا" فسميعًا " حال" من لفظ الجلالة "الله"[٦]. وقد أعرب المُكودي "خيرَ" بدلًا إذ قالَ: ((وأَحمدُ: فعل مضارع من حَمِد ورَبّي مفعول والله بدل منه و"خيرَ" مالك بدل بعد بدل))[٧] .

وقد ضعّف الصّبان الرّأي القائل بوقوع "خيرَ" بدل إذ يقول قال الصبان: ((قوله: ((بدل أو حال)) كونه بدلًا لا يخلو عن ضعف؛ لأَنَّ بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الَّذِي

---

(١) المقرّب: ٢٤١.

(٢) يُنظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: ٣، وحاشية الصبان: ٩٠/٣، والنحو الوافي: ٣ /٥.

(٣) لم أعثر على قوله في كتبه "المفصل ، والكشاف، والأنموذج" يُنظر: الدر المصون: ٤٥٣/٩.

(٤) مغني اللبيب: ٨٤٥/٢.

(٥) ألفية ابن مالك: ٩.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني: ١/ ٤٢ .

(٧) شرح المكودي: ٦/١.

نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلًا مِن ربّي أَن جعل الله بدلًا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلًا من الله أنَّ جعل الله بدلًا من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البدل. وكونه حالًا أي لازمة فيه _كما قاله ابن قاسم_ إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبًا بنحو أمدح))[1]. فالصبان في تضعيفه لوقوع "خيرَ" يحتجّ بما ذكره النّحويّون من أنَّ بدلية المشتق قليلة و "خيرَ" من المشتقات؛ وذلك لأَنَّ البدل في نية استئناف العامل فهو في التّقدير يلي العامل ، والمشتق لا يلي العامل،[2] وأَنَّ جعل "خيرَ" بدلًا مِن " ربّي" مخالف للنحويين المانعين تعدد البدل، وإنْ جعَلَهُ بدلًا من "الله" – لفظ الجلالة– فقد منعه الجمهور أَيضًا؛ لأَنَّه إبدال من البدل، أي كيف يكون البدل مقصودًا غير مقصود، وفي ذلك من التّهافت ما فيه[3]، وأَنَّ في حال أُعربَ حالًا – لأزمة فيه – فيكون فيه إيهام تقييد " الحمدُ" ببعض الصّفات وهي" الملك"، بل أَنَّ اقتضاء الحمد اللائق بمقام التّعظيم، يجب أَنْ يكون بكل الصّفات: بالملك والخلق والأمر والتّدبير .... وغيرها .

ولهذا ذهبَ الصّبان إلى جعل "خيرَ" منصوبًا بفعل مضمر تقديره " أَمدحُ خيرَ مالكٍ"[4] وسبقه في الإشارة إلى إعرابه حال منصوب على المدح أي: أمدح خيرَ مالك المكناسي بقوله: ((أَحمَدُ رَبّي: جاء بصيغة الفعل؛ ليظهر ولاية ذلك بنفسهِ وعمله تحقيقًا للعبودية، ولفظ الجلالة بدل "ربّي" أَو عطف بيان، وخير مالك "بدل" أَو منصوب على المدح لا نعت؛ لأنّهُ نكرة ، وفي الجناس بين "مالك" و"خير مالك" معنى لطيف كأنَّه خطر له في نسبتهِ إلى مالك أَنَّ جدَّه سُمِّي بذلك تفاؤلًا ليملك الأشياء، فصرف عنان الاعتناء إلى الدخول في خِفارة خير المالكين جلَّ وعلا))[5]، وقد أعربه الشاطبي حال وبدل دون أَنْ يضعّف البدل، فضلًا عن أنَّه رفض أنْ يكون صفةً إذ يقول: ((ولفظ الله هنا بدل مِن "ربّي"، أَو عطف بيان، "خير مالك" بدل، أَو منصوب على المدح، ولا يكون صفةً؛ لأَنَّه نكرة)).[6]

وأَعربَ البيت محمد محيي الدين في تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل: (("أحمدُ" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أَنَا، "رَبّي": رَبّ منصوب على التّعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مُنِعَ من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، وربّ

---

[1]() حاشية الصبان: ١٧/١.

[2]() يُنظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: ٣، وحاشية الصبان : ١ / ٤٢.

(3) يُنظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: ٣، وحاشية الصبان: ٤٢/١، وحاشية الخضري: ١٦/١.

(4) حاشية الصبان: ١٧/١.

(5) إتحاف ذوي الاستحقاق: ١٥١/١.

(6) المقاصد الشافية: ٨/١

مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محلِّ جرّ، "الله" عطف بيان لربّ، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة، "خيرَ" منصوب بعامل محذوف وجوبًا تقديره أمدح، وقِيلَ: حال لازمة، "خير" مضاف و"مالك" مضاف إليه، والجملة من "أَحمدُ" وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محلِّ نصب مفعول به لقالَ ويُقال لها: مقول القول))[١].

ولعلَّ الَّذِي يترجح من هذا هو ما ذهبَ إليه الصّبان، وغيره من النحويين؛ وذلك لأَنَّ تقدير " فعل" مضمر، كـ"أمدح" وتقدير: "خيرَ"، حال وارد عند النّحويّين، في حين لا يوجد بدل للمشتق ، ولا يوجد إبدال من البدل[٢] لذلك من الممكن التّقدير وتخريج النّص تخريجًا مقبولًا كما يقول الأزهري: ((فلا حاجة للقول بالبدل))[٣]. ثُمَّ أَنَّ تقدير الفعل "أمدح" أقرب إلى الفعل "أحمد" مع ما بينهما من الفرق[٤] ، فيكون التّقدير: أَحمدُ ربّي الله أَمدح خيرَ مالك.

ويبدو أنَّ تقدير فعل مناسب لمقام الثناء ومناسب لسنة الابتداء بالكلام أو التّأليف وهو الفعل "أمدح". فضلًا عن أنَّ جعل "خيرَ" على البدل يقتضي اختصَّاص الحث ؟ في قول النّاظم بصفة واحدة وهي صفة الملك والأنسب في مقام الثناء الإطلاق بجميع المحامد لجميع الصّفات لا التّخصيص كما ذهب إليه الصّبَّان، وحمل كلام النّاظم على هذا أولى . وبهذا يترجح ما ذهب إليه الصّبان . ويضعّف الرّأي القائل بإعراب خير بدلًا.

---

[١]() منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل: ١/١٥.

[٢]() يُنظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: ٣.

[٣]() المصدر نفسه: ٣.

(٤) يُنظر: لمسات بيانية: ١٠.

المبحث الثالث الرأي النحوي الضعيف

في الأسماء المعربة المجرورة

حذف المضاف إليه الثاني (الفصل بين المتضايفين)

يقول ابن مالك:[1]

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ..... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلّ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَ إِضَافَةٍ إِلَى ..... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا

فالمضاف إليه قد يُحذف أيضًا ويُنوى ثبوت لفظه، وذلك إذا عُطِفَ أو أُضيفَ إلى مثل الذي أُضِيفَ له الأول؛ حتَّى تكون قوة المحذوف ممّاثلة لقوة المنطوق به، وذلك نحو قولهم: قَطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَن قالَها، وقول الشّاعر :[2]

سَقَى الأَرَضِيْنَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا..... فَنِيْطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزّرعِ وَالضّرْعِ

والتَّقدير: سهلها وحزنها.

إنَّ النَّحويّين قد اختلفوا في تحديد أي المضافين قد حُذِفَ.[3]، وذكرَ الصّبَّان خلافهم بقوله: ((قوله: "هو مذهب المبرّد" قالَ البعض تبعًا للمصرح جعلها المبرّد من باب التّنازع فأعمل الثاني؛ لقربه وحذف معمول الأول؛ لأَنَّه فضلة فهي جائزة قياسًا. ا. هـ. وقد ينافيه قول الشّارح سابقًا الأَصل: قطعَ اللهُ يدَ مَن قالها ورجلَ مَن قالها، إذ جعلها مِن باب التّنازع يقتضي أَنَّ الأَصل: قطعَ اللهُ يدَه ورجلَ مَن قالها مع أنَّه يشترط في عاملي التّنازع أَنْ يكونا فعلين أَو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر. قوله: "وذهب سيبويه إلخ" لعلَّ الحامل له على ذلك أنَّ الحذف أليق بالثواني لكنَّه مع ما فيه من التّكلف يضعفه قول الشّاعر:[4]

بَنُو وَبَنَاتِنَا كِرَام فَمَنْ نَوَى..... .... مُصَاهِرَةٍ فَلِينَأ إِنْ لَمْ يَكُنْ كُفأ

وقول الآخر:[5]

بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضّحَى

إذ لا يفصل بين المتضايفين إذا كان الثاني ضميرًا؛ ولأَنَّ مطلوب "أَحْسَن" مِن ومجرورها، ومطلوب مِثل مضاف إليه. كذا قالَ الدَّماميني، وأمَّا تضعيفه بأنَّه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختصّ بالضّرورة، ففيه أنَّ سيبويه لا يُسلم في الحصر في الثلاثة. ولك أنْ تجعل كلام المصنِّف صالحًا لمذهب سيبويه أيضًا بأَنْ تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ، أي إلى مضاف إليه مذكور ممّاثل لمحذوف أُضيف إليه

---

[1]() ألفية ابن مالك: ٣٨.

(٢) البيت بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح: ٩٣، والمقاصد النحوية: ١٣٨٤/٣، وشرح الأشموني: ٢٧٤/٢.

[3]() يُنظر: شرح الأشموني: ١٧٧/٢-١٧٩.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٤٩/٣، والتذييل والتكميل: ٢٣٣/٧، وحاشية الصبان: ٤١٥/٣.

(٥)البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٣٣/١، وحاشية الصبان: ٤١٥/٢، ومعاني النحو: ٦٢/٣.

المضاف الأوَّل كما هو مذهب المبرِّد أو إلى مضاف إليه محذوف ممّاثل لمذكور أضيف إليه المضاف الأوَّل كما هو مذهب سيبويه، نعم المتبادر مِن كلامه هو الأوَّل)).[1] فالصّبان يشير إلى اختلاف النّحويّين في أي المضافين محذوف، مضعّفًا لرأي سيبويه بأنَّ المحذوف هو ثاني المضافين، لتكلفه، ويبدو أنَّه قد وافق المبرِّد ومَن تبعه مِن النّحويّين في ما ذهبوا إليه مِن أَنَّ المضاف إليه محذوف من المضاف الأوَّل "يد" وأَنَّ المضاف الثَّاني "رِجْل" مضاف إلى مِثل المضاف إليه المحذوف مِن المضاف الأوَّل "مَنْ قالها". مضعّفًا وضع ذلك الحذف من باب التّنازع. وتضعيف الصّبان لمّا ذهب إليه سيبويه لم يصرح به أحدٌ من النّحويّين الذين سبقوه سوى ابن هشام حين صرّحَ بأَنَّ مذهب المبرِّد أقرب من مذهب سيبويه.

ولفهم قول الصّبان لا بُدَّ من الخوض في آراء النّحويّين وخلافهم، فالنَّحويّون قد ذهبوا في ذلك أربعة مذاهب وهي:

المذهب الأوَّل: ما ذهبَ إليه سيبويه مِن أَنَّ المحذوف من المضاف الثَّاني، لا مِن الأوَّل؛ إذ أنَّ الأَصل عنده: قطعَ اللهُ يدَ مَن قالها ورجلَ مَن قالها, فحُذف المضاف إليه من الثَّاني، فصار: قطعَ اللهُ يدَ من قالها ورِجْلَ, ثُمَّ أُقْحِمَ قوله: "ورِجْل" بين المضاف " يد" والمضاف إليه "مَنْ قالها" فصار: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَن قالها.[2] فسيبويه قد خرّجَ قول العرب على الإقحام والفصل بين المتضايفين وعَدَّ ذلك جائزًا للضرورة الشّعرية، أي لا يجوز إلَّا في الشّعر[3]. ورجّح ابن جنّي ما ذهبَ إليه سيبويه بقوله: ((وهذا أمثل عندنا مِن مذهب غيره فيه))[4].

المذهب الثاني: ما نقله الفرَّاء عن بعض الرّواة الأعراب المشهورين وهو أبو ثروان العكلي أنَّه قال: قطعَ اللهُ الغداة يدَ ورجلَ مَن قاله، ثُمَّ بيَّنَ بَعدَ ذلك أَنَّه ((إِنَّمَا يجوز هذا في الشّيئين يصطحبان، مثل اليد والرّجل، ومثله قوله: عندي نصف أو ربع درهمٍ، وجئْتُكَ قبل أو بعد العصر. ولا يجوز في الشّيئين يتباعدان مثل الدار والغلام، فلا تُجيزنَّ: اشتريْتُ دارَ أو غُلامَ زيدٍ، ولكن عَبْدَ أَو أَمةَ زيدٍ، وعين أو أذُن، ويد أو رِجْل وما أشبهه))[5].فالفرَّاء أجازَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف على المضاف إذا كانَ المضاف والمعطوف عليه متصاحبَيْن ومتقاربين كـ"اليد والرّجل، وقبل أو بعد"، وكذلك أجازه النّحويّون أيضًا، إلَّا أنّهم اختلفوا في التّقدير في هذه الشَّواهد. وما ذهبَ إليه الفرَّاء أبطلَه ابنُ جنّي؛ بأنَّ مِن الممكن أنْ تعلق

---

(1) حاشية الصبان: ٤١٥/٢.

(2) يُنظر: الكتاب: ١٨٠/١.

(3) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٧٣١/١.

(4) الخصائص: ٤٠٧/٢.

(5) معاني القرآن: ٣٢٢/٢.

الأسماء عن الإضافة في ظاهر اللفظ، لكنَّ لم يجز في حروف الجرِّ ألا تتصل بالمجرور[١]، فالفرَّاء قد حصر هذا الحذف في المتلازمين.[٢]

المذهب الثالث: ما ذهبَ إليه المبرِّد مِن أَنَّ المضاف إليه محذوف مِن المضاف الأوَّل "يد" وأنّ المضاف الثَّاني "رِجْل" مضاف إلى مِثل المضاف إليه المحذوف مِن المضاف الأوَّل " مَنْ قالها". يقولُ المبرِّد: ((والوجه الآخر أنْ تقول: يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، و يَا زيدَ زيدَ عمرو. وذلك لأنَّك أَردت بالأَوّلِ: يا زيدٌ عمرو فإمَّا أقحمت الثَّاني تأكيدًا للأَوَّل، وإمَّا حذفت من الأوَّل المضاف استغناءً بإضافة الثاني، فكأَنَّه في التّقدّير: يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ ... وقال الفرزدق:[٣]

يَا مَن رَأَى عَارِضًا أَكَفْكِفُهُ..... بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد))[٤]. فالمبرِّد جعلَ الحذف مِن باب العطف إذ نقل ابن يعيش قولًا للمبرِّد يردُّ فيه على رأي سيبويه في جعل الحذف من باب الفصل والإقحام بين المتضايفين، وذهب إلى أَنَّ الحذف من باب العطف إذ يقول: ((وقد ردَّ ذلك عليه محمد بن يزيد، وقال: لو كان كما ظنَّ؛ لقال: وجبهَتِه، لكنَّه من باب العطف، والتّقدير: بين ذراعي الأسدِ وجبهة الأسدِ))[٥] .

ولمْ يقبلِ النّحويّون ما قاله المبرِّد فقد ردَّ عليه ابن جنّي في الخصائص بقوله: ((فإنْ قيل: لو كان الآخر مجرورًا بالأَوّل لَكُنْتَ بين أمرين: أمَّا أَنْ تقول: إلّا عُلَالَةَ أَو بُدَاهَتِهِ قارحٍ، وبَرِئتُ إليكَ مِن خمسةِ وعشرِيهم النّخّاسِينَ، وقطعَ اللهُ يد ورجله مَن قَالَه، ومَرَرْتُ بخيرٍ وأَفْضَلِه مَنْ ثَمَّ، وبَيْنَ ذِرَاعي وجبهته الأسدِ؛ لأنَّك إنَّما تعمل الأوَّل، فيجرى ذلك مُجرى: ضَرَبْتُ فَأَوجَعْتُه زيدًا، إذا أعملت الأول. وإمَّا أنْ تُقدّر حذف المجرور من الثَّاني وهو مضمَر ومجرور كما ترى، والمضمر إذا كانَ مجرورًا قبح حذفه؛ لأنّه يضعف أنْ ينفصل فيقوم برأسه. فإذَا لم تخل عند جرّك الآخر بالأوَّل مِن واحد مِن هذين، وكلّ واحدٍ منهما متروك، وجب أَنْ يكونَ المجرور إنَّما انجرَّ بالمضاف الثاني الذي وليه، لا بالأول الذي بَعُد عنه))[٦].

واستدلَّ النّحويّين بما ورد عن العرب من الشّواهد الشّعرية؛ لبيان ضعف ما ذهبَ سيبويه:

---

(١) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ١/٣٠٨.

(٢) يُنظر: الانتصار لسيبويه: ٨٤ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه: ١/٢١٥.

٤() المقتضب: ٤/ ٢٢٧.

٥() شرح المفصّل: ١/١٨٠، ويُنظر: المقتضب: ٤/٢٢٤-٢٢٩

٦() الخصائص: ٢/٤٠٧-٤٠٨.

ومنها قول الشَّاعر:[1]

إِلَّا عُلَا لَةَ أَوْ بُدَا..... هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

فالتقدير: إِلَّا بداهةِ سابحٍ أَو علالةِ سابحٍ، وقول الشّاعر:

بَنُو وَبَنَاتِنَا كِرَام فَمَنْ نَوَى..... مُصَاهِرَةٍ فَلِينَأ إِنْ لَمْ يَكُنْ كُفأ

التقدير: بَنونا وبناتِنا، وقول الشّاعر:

يَا مَن رَأَى عَارِضًا أَكَفْكِفُهُ..... بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

التقدير بين ذراعَي الأسدِ وجبهةِ الأسدِ، وقول الشّاعر: [2]

نَعيمُ وَبؤسُ العَيشِ لِلمَرءِ مِنْهُمَا ..... نَصِيبٌ وَلَا بَسْطَ يَدومُ وَلَا قَبْضُ

التقدير: نعيمُ العيشِ وبؤسُ العيشِ.

فقد ذهبوا في كلِّ هذه الأمثلة إلى أَنَّ المضاف قد عُطف على مضاف إلى مثل المحذوف، وقد رجّح ابنُ مالك الشّاهدين الثالث والرّابع وجعلهم الأساس في القياس عليهم فقال: ((وأحق هذه الأمثلة بالاطراد الثَّالث والرَّابع؛ لأَنَّ المحذوف فيها مدلول عليه بما [أضيف إلى مثل المضاف إليه المحذوف، ولم أقيّد] المحذوف بعامل المضاف فيدخل فيه ما المعطوف فيه غير مضاف نحو:{إِنَّ أَحَدَكُمْ لِيُفْتَنُّ فِي قَبْرِهِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ}[3]، يعني مثل فتنة الدجال. ومثله قول الرّاجز:[4]

بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَيْل الديمْ ..... علّقتُ آمالي فَعُمِّتِ النِّعَمْ

أراد بمثل ويْل الديم، أو أنفع من ويل الديم. ونبهت بقولي: ((وكذا لو عكس هذا الآخر)) على أنّه لو جاءَ المضاف إليه بعد العاطف متروكًا ما قبله على ما كانَ عليه قبل الحذف، كما فعل به قبل العطف في نحو: قَطَعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَن قالها، لكن هذا فيه استدلال بالآخر على الأوَّل، وفي عكسه استدلال بالأوَّل على ما حذف من الآخر))[5]. فابنُ مالك جعلَ الحذف من الأَول؛ لدلالة الثاني عليه متسدلًّا بما وردَ في الشّواهد الشّعرية والحديث النّبويَّ إلَّا أنَّه لم يُصرح بضعف مذهب سيبويه وله قول قد رجّح فيه ما ذهبَ إليه المبرّد إذ يقول: ((وقوله أولى بالإضافة؛ إذ لا مخالفة فيه للأصول بأكثر من حذف متقدم؛ لدلالة متأخّر، ومثله في الكلام كثير))[6].

---

(1) البيت للأعشى في ديوانه:٣٧٨.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٤٩/٣، والتذييل والتكميل: ٢٣٣/٧، وحاشية الصبان: ٤١٥/٣.

3() صحيح البخاري: باب من لم يتوضأ إلَّا من الغشي المثقل، وبرقم(١٨٢) .

4() البيت من الرجز المشطور، وهو بلا نسبه في شرح التسهيل: ٢٥٠/٣، وفي المقاصد النحوية: ١٣٦٠/٣ .

(5) شرح التسهيل: ٢٤٩/٣.

(6) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٥٠٣.

وذهب مذهبهم ابنُ عقيل، والمكودي، والسِّيوطي، والأشموني.[١] فقد رجَّحوا ما ذهبَ إليه المبرِّد في أنَّ المحذوف هو الأوَّل.

المذهب الرابع: ذهبَ الفارسي إلى أنَّ الاسم الثاني في نحو : "يا زيدُ زيدُ" يُبنى على الضَّم؛ لأنّه بدل من "زيد" الأوَّل، وإليه أشارَ بقوله: ((وعطف البيان كالصفة تقول: يا زيدُ زيدُ على الملفوظ، ويا زيدُ زيدًا على الموضع، فأمَّا البدل، فإنَّك تقول: يا زيدُ زيد أقبل، فلا تُنوِّن "زيدًا" إذا أبدلت)).[٢] وممَّن تبعه في هذا ابنُ جني[٣]، والزمخشري إذ يقول: ((ونحو: زيد وعمرو من المعطوفات، فإنَّ حكمهما حكم المنادى بعينه، تقول: يا زيدُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرو بالضم لا غير، وكذلك: يا زيد أو عمرو و يا زيد لا عمرو))[٤].

وردَّ ابن الحاجب رأي أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ لعدم استقامته؛ إذ لا يصح أنْ يكونَ من باب البدل، والأوَّلى كما قالَ ابن الحاجب أنْ يُمثّل الفارسي بغيره، قال: ((ثُمَّ مثّل في البدل بقولك: يا زيدُ زيدُ، وليس بمستقيم، وقد مثّل به أبو عليٍّ الفارسيِّ، وهذا إنّما هو من باب التأكيد اللفظيّ، والأوَّلى أنْ يُمثّل بغيره، فيُقال: يا رجلُ زيد، أو يا زيدُ عمرو، على تقدير أنْ يكونا اسمين له، فإنْ قُلْتَ: فإذا كانَا من باب التَّأكيد اللَّفظيّ بطلَ أنْ يكون مِن التوابع غير البدل، ونحو: زيد وعمرو معربة لفظًا ومحلًّا؛ فإنَّ هذا مبنيّ، فالجواب أنّا لم نقصد بالتأكيد المتقدّم إلَّا التَّأكيد المعنويّ لا التَّأكيد اللّفظيّ، وأمَّا التَّأكيد اللّفظيّ، فقد علم أنَّ حكمه حكم الأوَّل حتَّى كأنَّه هو، ألا ترى أنَّك تقول : يا زيدُ زيد اليعملات، فتأتي به على هذه الصفة، فكذلك ههنا ولو بيّن ذلك، واستثنى مع البدل، نحو: زيد وعمرو، لكانَ أنفى للّبس، وأبيَّن للحكم فيه))[٥].

أمَّا ابنُ مالك فاعترض على هذا الرَّأي؛ لأنَّ حق البدل أنْ يغاير المبدل منه ذلك. بوجه من الوجوه، وذهبَ إلى أَنَّ ذلك غير صحيحٍ؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ حقَّ البدل أنْ يغاير المبدل منه بوجه ما؛ إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه؛ ومستدلًّا بقول ابن جني: ((ومن ذلك قراءة يعقوب: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ﴾[٦] بفتح اللام، قالَ أبو الفتح: ((﴿كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ بدل من قوله: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾، وجاز إبدال الثانية من الأوَّلى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأنَّ جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٣/٧٩، وشرح المكودي: ١٧٣، والبهجة المرضية: ٣٣٢، وشرح الأشموني: ٢/١٧٩.

٢() الإيضاح العضدي : ٢٤٧.

(٣) يُنظر: الخصائص: ١/٣٤١.

(٤) المفصل: ٥٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٣١-٢٣٢.

(٦) من الآية (٢٨) من سورة الجاثية.

استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى؛ فلذلك أفاد إبدالها منها))[١]. فهو قد صرّح بما يقتضي أنَّ الثانية مِن نحو: يا زيدُ زيدُ، لا يكون بدلًا إلَّا بما يصيره كالمغاير، نحو أنْ يُقال: يا زيدُ زيد الطويل.[٢]

أمَّا الصَّبَّان فقد ضعَّف ما ذهب إليه الفارسيّ بقوله: ((وقال الفارسيّ: الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد))[٣]. فالصَّبان ضعَّف رأي أبي عليٍّ الفارسيّ في إعراب تابع البدل معلِّلًا ذلك؛ بما فيه من توارد عاملين على معمول واحد؛ لأنَّ الشيء لا يصح أنْ يبدل من نفسه؛ ولذلك لا يصح أنْ نُبدلَ "زيدًا" الثانية مِن "زيد" الأولى في: يا زيدُ زيدُ؛ إذ البدل لا بُدَّ أنْ يُغاير المبدل منه بوجه ما، ولأنَّ البدل في حكم تكرير العامل، وهنا لا يصح أنْ نكرر العامل وهو حرف النداء "يا"؛ لأنَّنا لو فعلنا ذلك لكان التقدير: يا زيدُ يا زيدُ، فيجب عليه أنْ يُبنى الاسم الثَّاني على الضَّم؛ لأنّه منادى لعلم معرفة مفرد، ولم يصح رفعه أو نصبه. ولأنَّ البدل لا بُدَّ أنْ يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه، وهنا البدل لم يشتمل على هذا الضمير، فإذا سلمنا بأنَّ "زيدًا" الثانية بدل من الأولى، وأنَّ البدل على نية تكرار العامل لكانَ من جملة أخرى يخبر بها عن الأولى، ولكنَّها خلت من الرابط، وهذا لا يصح .

ومن النّحويّين من نسب رأي الفارسيّ في التّنازع إلى المبرِّد كخالد الأزهري إذ يقول: ((وهذه المسألة لها شبه بباب التّنازع، فإنَّ "ربع ونصف" يتنازعان ما حصل، فأعمل الثَّاني؛ لقربه، وحذف معمول الأول؛ لأنَّه فضلة))[٤]، أي إنَّه يرى أنَّ المبرِّد جعل حذف الأول من باب التّنازع؛ لأنَّه فضلة، والفضلة ممّا أمكن حذفها. وقد ردَّ عليه الصّبان مستدلًّا بقول الأشموني: " قطع الله يدَ ورجلَ من قالها". ثُمَّ قالَ: ((إذ جعلها من باب التّنازع يقتضي أنَّ الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنَّه يشترط في عاملي التّنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك))[٥]، ولا شكَّ في أنَّ ما ذهبَ إليه الصّبَّانُ ومَن سبقه هو الصّواب لصحة العلل الَّتِي ذكروها.

---

(١) المحتسب: ٢٦٢/٢، ويُنظر: شرح التسهيل : ٤٠٤/٣.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل : ٤٠٤/٣.

(٣) حاشية الصبان: ٢٢٩/٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٧٣٠/١

(٥) حاشية الصبان :٤١٥/٣.

إضافة ما جاء على معنى اسم المفعول (فَعِيل) إلى معموله

اسم المفعول لا يعمل إلَّا إذا توافر فيه أحد الشّروط الآتية:

الأوَّل: أنْ يكون معرفًا بـ"ال" نحو: المَشْكُورُ على فعلِهِ زيدٌ. فإنْ كانَ معرفًا بـ"ال" عمل مطلقًا بلا قيد.

الثَّاني: أنْ يكون مجرَّدًا من "ال" وهنا يجب أنْ يدلّ على الحال أو الاستقبال، ويجب أنْ يعتمد على نفي، نحو: ما مَكْتُوبُ الدرسُ. أو استفهام أمَكْتُوبُ الدرسُ؟

وفي كلتا الجملتين يعرب "اسم المفعول" مبتدأ و"الدرس" نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر أو يقع حالًا نحو: جاءَ عليٌ مَرفُوعًا رأسُهُ، أَو يكون معتمدًا على نداء نحو: يا مَرْفُوعًا رأسه أقبل، أَو يصح صفة لموصوف نحو: هذا رجلٌ مُهَّذبٌ سلوكُهُ.

الثالث: ألَّا يكون مصغرًا، أو موصوفًا، وألَّا يحول عن وزنه الأصلي وقد وردَ ما ينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلةٍ كـ "فَعْل"، و"فَعَل"، و"فُعْله"، وبكثرة "فَعِيْل"[1].

ولما كان اسم المفعول مصاغًا مِن الفعل المبني للمجهول أوجب له ذلك يعمل عمله إذا استوفى شروطه، فإنْ كانَ متعديًا لواحد رفعَ نائب فاعل، نحو: زيدٌ مَضْرُوبُ أبوه. فزيدٌ مبتدأ ومَضْرُوبُ خبره، وأبوه رفع بالنّيابة. وإنْ كانَ متعديًا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدًا ونصب ما سواه، نحو: المُعْطَى كفافًا يكتفي، وزيدٌ معلم أبوه عمرًا قائمًا.[2] وقد يضاف اسم المفعول إلى اسم مرفوع معنى فيجري مُجرى الصّفة المشبَّهة، نحو: الورعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ، وقد يضاف إلى اسم مرفوع به معنى بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التّشبيه بالمفعول به نحو: الورعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ، أَصله: الورعُ محمودة مقاصدُهُ. فـ"مقاصدُه" رفع بـ"مَحْمُود" على أَنَّه نائب فاعل، ثُمَّ حُولَ بالنّصب إلى: الورعُ مَحْمُودُ المقَاصِدَ، وحول إلى: الورعُ مَحُمُودُ المقاصدِ، بالجرّ. واسم المفعول يجوز إلحاقه بالصّفة المشبَّهة إذَا كانَ على وزنه الأَصلي، وهو أنْ يكون من الثلاثي على وزن "مَفْعُول" ومن غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمجهول، فإنْ حول عن ذلك إلى "فَعِيْل" مُنِعَ مِن الإضافة، فلا يُقال: مررْتُ برجلٍ كَحِيْلِ عَيْنِهِ، ولا قَتِيْل أَبيِهِ.[3]

وقد أجازَ ابنُ عُصفور إضافته واعترض عليه النّحويّون بأَنَّ ذلك يحتاج إلى نقل صحيح عن العرب.[4] ومِن ذلك ما أوردَه الصَّبَّانُ في حاشيته: ((قوله: ((إنَّما يجوز إلحاق اسم المفعول

---

(1) يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: ٤٠٤، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٥٨.

(2) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٣٠٨، وشرح الأشموني: ٢٢٩/٢.

3() يُنظر: هامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٣١/٢.

(4) لم أعثر عليه في كتب ابن عصفور(شرح جمل الزجاجي، والمقرّب، وضرائر الشعر، والممتع في التصريف) يُنظر: التذييل والتكميل: ٣٦٣/١٠، وتوضيح المقاصد: ٨٧٢/٢، وهمع الهوامع: ٧٨/٣، وشرح الأشموني :٢٣١/٢.

بالصّفة إلخ)) أي قياسه عليها في ما تقدم، وفيه ما مر في قوله عُومِلَ معاملة الصّفة المشبَّهة اعتراضًا وجوابًا. قوله:((لم يجز)) أي لكراهة كثرة التّغيرات. قوله: فلا يُقال: مَرَرْتُ بِرَجلٍ كَحِيْلِ عينِهِ ولا قَتِيْلِ أبيهِ، أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مَرَرْتُ برجلٍ مَكحُول عينِهِ ومَقْتُول أبيهِ وَهو المتبادر؛ لَأَنَّ اسمَ المفعول المذكور يعامل معاملة الصّفة المشبَّهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول: مررتُ برجلٍ حَسن وجهِهِ بإضافة حسنٍ إلى وجهِهِ وإِنْ كانَ ذلك مع ضعف))[1]. فالصّبان يوافق الأشموني في عدم جواز إضافة اسم المفعول إِذَا جاء بغير صيغته الأصلية إلى مرفوعه؛ معلِّلًا ذلك بكراهة كثرة التّغيرات. أمَّا إِذَا كان اسم المفعول على صيغته الأصلية "مَفْعُول" جاز إضافته، نحو: مررْتُ برجلٍ مَكْحُول عينيهِ؛ حملًا على الصّفة المشبَّهة إذ يجوز فيها ذلك نحو: مررْتُ برجلٍ حَسَن وجهِهِ. وإن قول الصّبَّان: ((وإِنْ كانَ ذلك مع ضعف))[2] دليل على جوازه ولكن ضعيف. أي لا يخلو من ضعف، وقد جعل ابن مالك ذلك مقصورًا على السّماع لذلك قالَ: ((وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلِ)) [3]. فإنَّه قد ذهب إلى أنَّه ينوب في الدلالة لا العمل. وأتبعه في ذلك أبو حيَّان، والمرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، والشّاطبي، والمكودي، والفارضي.[4] في حين يرى ابن النّاظم أنَّ نيابة فَعِيل عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع.[5]

وأشكلَ أبو حيَّان الأندلسيّ وابنُ عقيل على دعواه بالإجماع محتجّين بقول ابن مالك أَنَّ في قياسه اختلافًا، وأوردَ ابن عقيل قولًا ذكر فيه أنَّ ابن مالك يقول فيه في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيْل عن مَفْعُول: ((وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم وقالَ في شرحه: وزعمَ بعضهم أنَّه مَقيسٌ في كلِّ "فَعل" ليس له "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل" كـ "جَرِيح"، فإنْ كانَ للفعل فَعِيل بمعنى فاعِل لم ينب قياسًا كَعَلِيْم، وقال في باب التّذكير والتّأنيث: وصوغ "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول" على كَثْرَتِهِ غير مقيس، فَجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف))[6]. ثُمَّ قالَ رادًّا ما ادعاه ابن النَّاظم ((وقد يُعْتذر عن ابن المصنِّف بأنَّه أدعى الإجماع على أنَّ "فَعِيلًا" لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة، أي من كلِّ فعل، وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التّسهيل مِن أنَّ القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الذي ليس له "فَعِيْل" بمعنى "فَاعِل"... وزعم

---

(1) حاشية الصبان: ٤٥٩/٢.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) ألفية ابن مالك: ٤١.

4() يُنظر: التذييل والتكميل: ٣٦٣/١٠، توضيح المقاصد: ٨٧١/٢، وشرح ابن عقيل: ١٣٨/٣، وتمهيد القواعد: ٢٧٦٨/٦، والمقاصد الشافية: ٣٨٤/٤، وشرح المكودي :١٩٣، وشرح الفارضي: ٧٨/٣.

5() يُنظر: شرح ابن الناظم: ٣١٦.

6() شرح ابن عقيل: ١٣٨/٣-١٣٩، ويُنظر: شرح التسهيل: ٨٨/٣، وارتشاف الضرب: ٢٢٨٨/٥.

المصنِّف في التّسهيل أنَّ "فَعِيلًا" ينوب عن "مَفْعُول": في الدلالة على معناه، لا في العمل؛ فعلى هذا لا تقول: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ" فترفع "عبدُ" بـ"جريح" وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة))[1].ودَلّ قول المصنف إنّه ينوب في الدلالة لا العمل، أنَّه لا يجوز أنْ يعمل فنقول: مررتُ برجلٍ كحيلٍ عينُه، ولا: مررتُ برجلٍ قتيلٍ أبوه، فترفع العين والأب كما يجوز ذلك إذا قلت: مررت برجلٍ مكحولٍ عينُه ومقتولٍ أبوه، وما يحتاج في منع ذلك أو إجازته نقل صحيح عن العرب. [2]

ونقلَ السّيوطي عن ابنِ عُصفور[3]،أنَّه أجاز إعمال اسم المفعول وإن جاء على غير وزنه الأَصلي كمجيئه على وزن "فِعْل، وفَعْل، وفَعِيل". كذِبْح، و قَبْض، وقَتْيل، ذاكرًا أَنَّ أَبا حيَّان قد اعترضَ عليه محتجًّا بوجوب الاستشهاد على المنع وجواز العمل على ما ورد من كلام العرب.[4]

فالصّبَّان اتبع الأشموني في عدم جواز إضافة اسم المفعول إلى معموله إِذَا جاءَ بغير صيغته الأصلية وعللَ ذلك بكثرة التّغيرات، فاسم المفعول إذا جاء على غير صيغته عومل معاملة الصّفة المشبَّهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول: مَرَرْتُ برجلٍ حَسنٍ وجهِهِ بإضافة حسنٍ إلى وجهِهِ على الرّغم ما فيه ذلك من ضعف. وضعف معاملة اسم المفعول بالصّفة المشبَّهة لم يصرح به أحدٌ من النّحويّين قبل الصَّبَّان، فأغلب النّحويّين قد قصروا معاملته إنْ وردَ على غير صيغته الأصلية على السّماع. وعلَّل محمد الخضر حسين(ت١٣٧٧هـ) إجازة ابن عُصفور لإعمال فَعِيل عمل اسم المفعول؛ بأنَّه مِن المحتمل استند فيه إلى أصل القياس.[5]

وإنِّي أرى أَنَّ الأولى بالصّيغة أَنْ تدل على معناها فإنْ جاءت على وزن "فَعِيل" دلّت على الصّفة المشبَّهة لا اسم المفعول، الأولى عدم العدول إلى اسم المفعول ومن ثُمَّ تصحّ إضافتها إلى معمولها، أو العمل فيه.

---

[1] () شرح ابن عقيل: ٣/١٣٨-١٣٩، و ينظر: شرح التسهيل: ٣/٨٨.

[2] () يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٣٦٣.

[3] () لم أعثر عليه في كتبه المقرب، وشرح جمل الزجاجي، ويُنظر: همع الهوامع: ٣ /٧٨.

[4] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٨٨، وهمع الهوامع :٣/٧٨.

[5] () يُنظر: كتاب موسوعة الأعمال الكاملة: ٦/١٠٠.

إضافة الصّفة المشبَّهة إلى فاعلها:

قال ابن مالك: [1]

وَصِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ.....مَعْنًى بِهَا المشبَّهة اسْمَ الفَاعِلِ

وَصَوغُهَا مِنْ لَازِمٍ لحَاضِرِ..... كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ

فابن مالك بقوله هذا يكون قد عرّف الصّفة المشبَّهة بأنَّها الصّفة الَّتِي استحسن فيها أنْ تضاف لما هو فاعل بها في المعنى، كـ "طَاهِر القَلبِ، وجَمِيْلِ الظّاهِرِ"، والأصل: "طَاهِر قَلبُهُ"، و"جَمِيْلٌ ظَاهِرُهُ"، فخرج باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل، المتعدي منه والقاصر. فأمَّا المتعدي فنحو: زيدٌ ضَارِبٌ أبوه، لا يجوز فيه جرّ الفاعل بالوصف، أي لا يجوز جر "أبوه" ب "ضَارِب"، فلا تقول: زيدٌ ضَارِبُ أَبيهِ؛ لئلا تُتَوهّم فيه الإضافة إلى المفعول، وأَنَّ أصله "زيدٌ ضَارِبٌ آباهُ". وأمَّا القاصِر فنحو: زيدٌ كَاتِبٌ أبوهُ، فإنَّ إضافة الوصف فيه إلى فاعِلِه غير مستحسنة وإنْ كانَت لا تمتنع؛ لعدم اللبس بالإضافة إلى المفعول؛ لأَنَّ الكتابة لا تقع على الذوات[2].

وعلل ابن هشام عدم إضافتها بقوله: ((لأنَّ الصّفة لا تُضاف لمرفوعها حتَّى يقدر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها))[3] . وقد امتنع هنا تقدير هذا التّحويل، ولم يكن ممتنعًا في الصّفة المشبَّهة نحو: زيدٌ حسنُ الوجه، إنَّ الأصل: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، فَقُدِّر تحويل الإسناد من الوجه إلى ضمير زيد، أي صارَ الحسن مسندًا إلى جملة زيد بعد أنْ كانَ إلى وجهه، وذلك حسن؛ لأَنَّ من حَسُنَ وجهُهُ حسُن أنْ يسند الحسن إلى جميع جملته مجازًا[4]، فلأجل صحة تحويل الإسناد من مرفوع الصّفة إلى ضمير موصوفها استُحسن أنْ يُقال: زيدٌ حسنُ الوجه[5]، إضافة الصّفة إلى الفاعل المعنوي، ولم يستحسن أنْ يَقال: زيدٌ كَاتِبُ الأبِ؛ وعلل ذلك ابن هشام بقوله: ((لأنَّ مَن كَتَبَ أبوهُ، لا يحسن أنْ تسند الكتابة إليه إلَّا بمجاز بعيد))[6].

---

[1]() ألفية ابن مالك: ٤٢

[2]() يُنظر : شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥ – ٤٦.

[3]() أوضح المسالك: ٣/٢٢١.

[4]() يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٦.

[5]() استدلَّ بعض النحويين بدليلين على تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف عند إضافة الصفة إلى مرفوعها، أحدهما: أنَّه لو لم يُقدَّر ذلك لَزِمَ إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد، الثاني: أنَّ العرب تؤنث الصفة في نحو: "هند كريمة الأب" فدلَّ على أن الصفة مسندة إلى ضمير "هند"، ولو لم تكن الصفة مستندة إلى ضمير "هند" لذُكرت كما تذكر مع المرفوع؛ ولأجل ذلك صح في قولنا: "زيدٌ حسنُ الوجهِ" إسناد الحسن المختص بـ "الوجه" إلى جملة "زيد" مجازًا. يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٦، وإرشاد السالك: ١/ ٥٥٤.

[6]() أوضح المسالك: ٣/ ٢٢٢.

فإذا أُضيف اسم الفاعل هنا إلى فاعِله كانَ مِن قبيل إضافة الوصف إلى مرفوعِه بدون تقدير تحويل الإسناد، وذلك قبيح[1]. يقول الصّبان: ((قوله: ((صفة استحسن إلخ)) تعريف بالخاصة فهو رسم. وأورد عليه صور امتناع الجرِّ الآتية في قوله: ولا تجرر بها إلخ, وصور ضعفه فإنَّ الصّفة المشبَّهة في جميع هذه الصّور لا يستحسن جرّ الفاعل بها. وأجيب بأنَّ المراد استحسان الجرّ بنوعها وإن لم يَكُنْ بشخصها. وأجيب أيضًا عن الثَّاني بأنَّ المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضّعيف وإن قوبل بالحسن بناء على أنَّ المراد بالحسن خلاف القبيح والضّعيف، وأمَّا قسم القبيح فلا جرّ فيه ولو سلم فقد علم جوابه ا. هـ سم. وقوله: ((لو سلم)) أي إنَّ من القبيح ما هو جر ففي التّوضيح أن "كَاتِب الأبِ" بالجرِّ قبيح، وهو مبنيّ على جواز الإضافة في المثال كما يأتي. قوله: معنى: أي في المعنى أو من جهة المعنى لا اللَّفظ))[2] . فقد ذكر ابن النّاظم في شرحه أَنَّ ما تختص به الصّفة المشبَّهة عن اسم الفاعل استحسان جرّها الفاعل بالإضافة، نحو: طَاهِرُ القَلبِ جَمِيْلُ الظّاهِرِ، تقديره: طَاهِرٌ قلبُهُ جَمِيْلٌ ظَاهِرُهُ ، ثُمَّ ردَّ قول ابن مالك بَأنَّ هذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصّفة المشبَّهة، وتسييرها عمّا عداها؛ لأَنَّ العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصّفة مشبَّهة، فهو متأخّرًا عنه، ولا شكَّ في أنَّ العلم بالمعّرف يجب تقدمه على العلم بالمعَّرف، فلذلك لم يُعوِّل في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل[3]، فهو يرى أَنَّ العلم بالصّفة المشّبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بأَنَّها صفة مشبَّهة فجاء الدور في الحد وذهبَ إلى أَنَّ ذلك معيب؛ ولذلك لم يُعوِّل ابن النّاظم في تعريف الصّفة المشبَّهة على ما ذكره والده من استحسان إضافتها إلى الفاعل، بل قال في تعريفها إنَّها: ((ما صيغَ لغير تفضيل من فعل لازم؛ لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به، دون إفادة معنى الحدوث))[4].

وقد نقل الشّاطبي هذا الاعتراض بعد أَنْ شرح تعريف ابن مالك للصفة المشبَّهة، فقال: ((هذا ما عرَّفَ به_ أي ابن مالك_ ، وهو جارٍ، غير أنَّ فيه نظرًا؛ وذلك أنَّ جواز إضافة الصّفة إلى فاعلها معنى مبنيٌّ على كونها صفةً مشبَّهة؛ لأنَّها لا تضاف إليه إلَّا بعد تحقُّق ذلك عند المتكلِّم... فإذَا تقَرَرَّ أنَّ الصّفة لا تُضاف إلى فاعلها معنى إلَّا بعد تحقُّق كونها صفة مشبَّهة فتعريف كونها مشبَّهة بجواز إضافتها إلى فاعلها دَوْرُ، فلا تَتَعرَّف أبدًا... وقد اعترض

---

[1]() يُنظر أوضح المسالك: ٣/ ٢٢١- ٢٢٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥ - ٤٦.

[2]() حاشية الصبان: ٣/٣.

[3]() يُنظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٦.

[4]() المصدر نفسه: ٣١٧.

عليه ابنُه بهذا بعينه، ولم يُجِب عنه))[1].و أجابَ الشّاطبي بقوله: ((والجواب عنه أنَّ الفارق بين اسم الفاعل والصّفة المشبَّهةَ ما بيَّنه النّاظم في التّعريف المذكور، فهو المعَتمد عليه دون غيره))[2]، بيد أنَّ الشّاطبي قد استدلَّ بقول ابن مالك في كتابه "التّسهيل": ((ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطّراد إضافتها إلى الفاعل معنى))[3]. وذكرَ الشّاطبي ذلك قائلًا: ((وإنَّما مثال ذلك في ما كانَت الصّفة يُفهم منها العلاج، إمّا بالعمل في ظرف الزّمان، وإمَّا بنصب المفعول، كقولك: زيدٌ قَائِمٌ أبوه غدًا أو الآن، فها هنا لا تُستحسن الإضافة،... فلا يُقال: زيدٌ قائمُ الأبِ غدًا، وكقولك: زيدُ ضَارِبٌ أبوه عمرًا، فلا تقول: زيدٌ ضَارِبُ الأبِ عمرًا؛ لأنّ "قَائِمُ" فيها بمنزلة "يَقُومُ"، والمخفوض إنَّما انخفض من نصب، فلو قُلتَ: ضَارِبُ الأبِ عمرًا لكان فرعًا من قولك: ضَارِبٌ الأبَ عمرًا، وهو ممنوع؛ لأنَّك لا تقول: زيدٌ يضربٌ الأبَ عمرًا، والأبُ غيرُ عمرو، فإذا عمِلَ في طرفٍ أو غيره، فالعلاجُ له لازم، وإذا لم يعمل فذلك قد يدلّ على الثبوت، على أنَّ عمله في الظّرف إذا كانَ حالًا لا يُعيَّن العلاج على طريقة ما قال المؤلف في "باب الحال"[4] من أنَّ الصّفة تعمل في الحال، نحو: زيدٌ سَمَحٌ ذا يَسَارٍ، فكذلك تعمل في الظّرف من باب أولى، فإذا كان الظّرف "الآن" وما في معناه لم يكن فيه دليل على العلاج، وإنَّما يُعيَّن العلاج عملُه في الظّرف المستقبل، أو في المفعول. وإذا ثبت هذا فالعامل لا يصلح أن يُضاف إلى فاعله معنًى، فخرج من ذلك الرّسمِ جرّ الفاعل سوى عدم العمل المذكور، ولا في استقباحه سوى العمل، ولا شكَّ أنَّ ما لم يعمل يُستحسن فيه جرُّ الفاعل على الجملة، وإنَّما يبقى عليه في هذا أنَّ ما لم يعمل من الصّفات، وهو محتمل العلاج فيكون اسم فاعل، وللثبوت فيكون صفة مشبَّهة لم يتبين الفرق بينهما في الحد، ... فلا اعتراض إذًا على النّاظم في هذا، لأنَّه لم يقصد أنْ يُبيَّن الصّفة المشبَّهة إلَّا بالإضافة إلى الوجه الآخر الخاصّ باسم الفاعل، وهذا صحيح كما تقرر. فإنْ قِيلَ: بل الإشكال باقٍ في ما إذا لم يكن ثَمَّ عملٌ في مفعول ولا ظرف، وهو الموضع المحتاج إلى الفرق، فإنَّك إذا قُلت: زيدُ قائِمُ أبوه فـ "قائمٌ" مُحتمل أنْ يكون اسم فاعل مرادًا به الثبوت، وأنْ يكون صفة مشبَّهة مرادًا به الثبوت، وعلى فرض العلاج لا تصحُّ إضافته إلى فاعِله، ويصح على الوجه الآخر...، فالجواب أنَّ الفرق يتبيَّن بذلك وإنْ لم يكن تصريحًا، فإنَّ اسم الفاعل إنَّما يظهر كونَّه اسم فاعل بعمله النّصب في مثل هذا، أو بكونَّه بمعنى "سَيَفْعَل" إذا نصب الظّرف، فإذا لم يَكنْ واحدٌ من القسمين، وهو مَصُوغ – كما قال– من فعلٍ لازم، ومعناه

---

[1]() المقاصد الشافية: ٤ / ٣٩٢.

[2]() المصدر نفسه والصفحة نفسها

[3]() التسهيل: ١٣٩.

[4]() يُنظر المصدر نفسه: ١١٠.

الحاضر فظاهره أنَّه صفة مشبَّهة لا اسم فاعل، بدليل اطِّراد جرّ الفاعل فيه، فلا ينبغي إذًا أنْ تقول على رأيه: إنَّ نحو: قائمٌ أبوه مُحتمل، بل الظّاهر فيه أنَّه صفة مشبَّهة، فإذَا احتمل غير ذلك فخلافُ الظّاهر، ولا يقدح في التّعريف))[1].

وذكرَ الأزهري أنَّه يجوز من الصّفات أنْ يُسند إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة، وما لا يجوز لا تحسن إضافته إلى مرفوعه، فقال :((لكن استحسان الإضافة إلى فاعل ليس موقوفًا على معرفة كونَّها صفة مشبَّهة، وإنَّما هو موقوف على النّظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حولَ إسناده عنه إلى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح))[2]. وهذا الجواب ذكره قبله ابن هشام، وبرهانُ الدين بن قيم الجوزية(ت٧٦٧هـ)[3]. وهو ردّ السّجاعي والصبان على الإشكال نفسه نقلًا عن التّوضيح كما بيَّنه الصّبان وكذلك الخضري[4].

وقد ذكر الأشموني هذا الجواب _أيضًا_، وأضاف إليه جوابًا آخر، قال ((أو أَنَّ قوله: "المشبَّهة اسم الفاعل" مبتدأ، وقوله: ((صفة اسحتسِنَ إلى آخره))، خبر، وقوله: ((وصوغها من لازم لحاضر)) إلى آخره: عطف عليه لتمام التّعريف)).[5]، وقِيلَ في شرح جوابه هذا إنَّه محمول على كون كلام ابن مالك من حيّز الإخبار والحكم لا من حيّز التّعريف، ولا ينافي قول الأشموني بعد ذلك "عطف عليه لتمام التّعريف"[6]؛ لأَنَّ الأشموني له جوابان في هذا الموضع – كما تقدم، فليست هذه العبارة من تتمة الكلام على الجواب الثَّاني– وهو اعتبار كلام ابن مالك من حيّز الإخبار، بل هي من تتمة الكلام على الجواب الأوَّل– وهو أنَّ كلام ابن مالك من حيّز التّعريف. وفي قول الأشموني في تعريف الصّفة المشبَّهة الذي نقله عن ابن النّاظم السّابق الذكر: ((ما صيغ لغير تفضيل الخ))[7]، نقلًا عن "يس" نقلًا عن ابن هشام أنَّ هذا القول فيه نظرٌ؛ لاقتضائه أنَّ نحو: زَيدٌ حسنٌ، "صفة مشبَّهة" والنّحويّون لا يسمونها مشبَّهة إلَّا إذا خفضت أو نصبت وهنا وارد على حد النّاظم أيضًا[8]. وقد ردّ الصّبان ذلك مدافعًا عن المصنِّف بقوله: ((وفيه نظر؛ لعدهم من أحوال الصّفة المشبَّهة رفعها معمولها نحو: زيدٌ حَسَنٌ وَجهُهُ، وهذا

---

[1]() المقاصد الشافية: ٤/ ٣٩٢ – ٣٩٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٤٧.

[3]() يُنظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٢٢، وإرشاد السالك: ١/ ٥٥٥.

[4]() يُنظر: حاشية السجاعي: ١٨، وحاشية الصبان: ٣/٥، وحاشية الخضري: ٢/٨٢.

[5]() شرح الأشموني: ٢/٢٤٧.

(٦) يُنظر : حاشية الصبان: ٣/ ٥.

(٧) شرح الأشموني: ٢/٢٤٦.

(٨)يُنظر: حاشية يس: ٢/٨٠، وحاشية الصبان: ٣/٥.

يقتضي تسميتها صفة مشبَّهة في هذه الحالة))[1]. والذي يظهر لي أنَّ اعتراض ابن النَّاظم غير سديد، ولم أقف على مؤيد له، وقد ملتُ إلى ما ذهب إليه الصّبان وغيره من الشّراح فالمختار عندي ما قالوه في تضعيفهم لرأي ابن الناظم.

جر الصّفة المشبَّهة النّكرة معمولها المعرفة

يضعف جرّ الصّفة المشبَّهة النّكرة لمعمولها إذا كان معرفًا بأل أو بالإضافة. وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((وجرها إياها)) قِيلَ: وجه الضّعف ما فيه من شبه إضافة الشّيء إلى نفسه كما سيذكره الشّارح وقِيلَ: وجهه أنَّ فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه؛ ولهذا استثنى المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها؛ لأنَّه لا زيادة فيهما وهذا التّوجيه أولى؛ لأنَّه عليه يظهر وجه استثناء الصّورتين المذكورتين، لا يُقالَ يرد على الوجهين أنَّهما موجودان في الصّفة المعرفة كالمنكرة, فهلا قالوا بضعف الجرِّ مع الصّفة المعرفة بـ"أل" أيضًا دون الامتناع؛ لأنّا نقول لما وجد معهما في الصّفة المعرفة شيء آخر يقتضي امتناع الجرِّ بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التّوجيه الأول فتأمل. ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثُّمَّان المتقدمة بعد الصّورتين اللتين استثناهما. قوله: ((وجرّ المقرونة إلخ)) وجه ضعفه ما تقدّم مِن أنَّ المبرِّد يمنعه. قوله: ((وذلك)) أي: الضّعيف أو المذكور من النّصب والجر))[2]. فإذَا كانَ معمول الصّفة المشبَّهة معرفة يضعف جره ومِن النّحويّين مَن خصّه بالضّرورة الشّعرية ومِنهم مَن منعه مطلقًا سواء في الشّعر أم في غيره، ومنهم مَن أجاز.

وتتضح آراء النّحويّين في الجرِّ من الشّاهد النّحوي الذي أورده الأشموني في ضعف جرِّ معمول الصّفة المشبَّهة النّكرة إذ كان معرفةً يقول الشّاعر:[3]

أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا..... كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

الشاهد فيه: "جونتا مصطلاهما"، فإنَّ "جونتا" صفة مشبهة من جان يجون "وهو السَّواد" وهي صفة مشبهة، أُضيفت إلى ما أُضيف إلى ضمير موصوفها "مصطلاهما"، وضمير مصطلاهما يعود إلى "جارتا" فهي حينئذ مثل: مَرَرْتُ برجلٍ حَسن وجههِ بالإضافة.

وللنحويين مذهبان في ذلك هما:

مذهب البصريّين إذ ذهب بعض النّحويّين إلى منع إضافة الصّفة المشبَّهة النّكرة إلى معمولها

---

[1]() حاشية الصبان: ٣/٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣/١٤-١٥ .

(٣) البيت للشماخ في ديوانه: ٣٠٧.

المعرفة في النّثر واقتصارها على الشّعر اختيارًا، وإلى ذلك ذهب سيبويه واصفًا إضافة الصّفة المشبَّهة النّكرة لمعمولها المعرفة بالرّداءة إذ يقول: ((وقد جاء في الشّعرِ: "حسنةُ وجهِهَا" شبَّهوهُ بـ" حسنةِ الوجهِ"، وذلك رديء؛ لأَنَّه بالهاء معرفة كما كانَ بالألف واللام، وهو من سببِ الأوَّل كما أنّه من سببهِ بالألف واللام، قالَ الشّماخ [1]:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيْهِمَا..... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا..... كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا))[2]. فسيبويه قد ذكر أنَّه رديء، وأنّه جاء في الشّعرِ خاصة [3]. وقَدْ وافقه في ما قالَهُ أكثر النّحويّين من البصريّين. إذ إنَّهم جعلوا ذلك ضعيفًا[4].

وفي ضوء هذا الشّاهد وما ترتب عليه من مسألة إضافة الصّفة المشبَّهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد إلى الموصوف، واختلف في بيان مسوغ الضّعف أو الرّداءة على أربعة أقوال وهي:

القول الأول: الضعف للجمع بين ضميرين يعودان إلى شيء واحد، ففي قولك: هذه امرأةٌ حسنةُ وجهِهَا، يرجع إلى المرأة ضميران: أَحدهما مستتر في "حسنةٍ"، والآخر ظاهر في "وجهِهَا"[5]؛ لأنَّ في "حسنةٌ" ضميرًا يرتفع بها يعود إلى "امرأةٌ"، فلا حاجة إلى الضّمير الذي في وجهِهَا، إذ الأَصل: هذه امرأةٌ حَسنٌ وجهُهَا، والهاء في "وجهُهَا" تعود إلى "امرأة"، فلمّا أضيفَتْ "حسنة" إلى الوجه استكن ضميرُ الرّفع فيها، فلم يكن ثُمَّةَ داعٍ لإعادته في "وجهِهَا"، فلما أُعيد جُعِلَ للاسم الأوَّل _امرأة_ ضميران يعودان إليه[6] ((ويجري هذا في كلامهم مُجرى التّكرير للشيء بعد ذكره)).[7]

القول الثاني: الضعف لإضافة الشّيء إلى نفسه؛ لأنَّ في قولك: حَسنةُ وجهِها، إضافةَ الصّفة المشبَّهة "حسنةٌ" إلى معموله "الوجهِ"، والحسن هو الوجهِ، فصار بذلك الشّيء مضافًا إلى نفسه[8].

---

(1) ورد البيت الأول في الديوان: ٣٠٧هكذا: أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيْهِمَا.....بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ أَنَى لِبِلَاهُمَا.

(2) الكتاب: ١٠٢/١.

(3) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(4) يُنظر: المقتصد :٥٤٨-٥٤٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٠٠/١-٣٠١، والحلل في إصلاح الخلل، السيد البطليوسي: ٢٢٣-٢٢٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٨٤/١، وهمع الهوامع :٩٩/٢.

(5) يُنظر: التعليقة: ١/ ١٤٢، والمسائل المشكلة: ١٣٤.

(6) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٠٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٣٠٠ .٣٠١.

(7) شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٥٢.

(8) يُنظر: التعليقة: ١/١٤٢، والمسائل المشكلة: ١٣٤.

القول الثالث: الضعف والقبح لاجتماع الشّيء ونقيضه. قالَ ابنُ السّيد البطليوسي(ت٥٢١هـ) في تأكيد هذا المسوغ وإبطال مسوغ القبح لإضافة الشّيء إلى نفسه: ((فلا تقبح المسألة على هذا التّأويل من جهة إضافة الشّيء إلى نفسه، وإنَّمَا يقبح ويستحيل من جهة اجتماع الشّيء ونقيضه؛ لأَنَّ إضافة "الوجه" إلى ضمير الرّجل توجب أَنْ يكون الحسن للوجه غير منقول عنه إلى الرّجل، والإضمار في "حسن" يوجب أَنْ يكونَ منقولًا إلى الرّجلِ، فيصير الحسن منقولًا إلى الرّجلِ غير منقول في حال واحدة، وكذلك ظهور الضّمير المثنى في "جَوْنَتَا" "بظهور علامة التّثنية" يوجب أَنْ تكونَ "الجونة" مقولة من "المُصْطَلَى" إلى "الجارّتين"، وإضافة "المصطلى" إلى ضمير "الجارّتين" يوجب أنْ تكون "الجونة" غير منقولة، وهذا تناقض، ولهذا قال سيبويه: ((إنَّه رديء))[1]. ولم يستحل عنده من جهة إضافة الشّيء إلى نفسه كما استحال عند غيره، ولأَجل هذا مثّله بـ"حسنةٍ وجَهِهَا"، ولم يمثّل بـ "حَسَنِ وجهِهِ"؛ ليبيّن بتأنيث الصّفة أَنَّ فيها ضميرًا يرجع إلى الموصوف؛ لأَنَّ الصّفة إذَا كانَت لسبب الشّيء ولم تَكُن محضة له، لم تجرّ على الموصوف بها في تذكير أو تأنيث، ولا تثنية ولا جمع... فلما مثَّل سيبويه بـ "حسنةٍ وجهِهَا"، واستشهد بقول الشّماخ "جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا"، عَلِمَ أَنَّه لم يستقبح المسألة من أجل إضافة الشّيء إلى نفسه... وإنَّما استقبحها من أجل اجتماع الشّيء ونقيضه))[2].

القول الرّابع: الضعف والقبح للعدول عن التّركيب الأَصلي إلى تركيبٍ آخر مختل إعرابيًا. قال الرّماني: ((فلا يجوز مثل هذا إلَّا في الشّعر؛ وذلك لأَنَّ الصّفة إذَا عاد منها إلى الموصوف ضميرٌ متصل بالسّبب فحقُّها أَنْ ترفع السّبب، فتقول: هذه امرأةٌ حَسَنٌ وجهُهَا؛ لأَنَّه قد وقع تفريغ الصّفة للثَّاني الذي هي له في الحقيقة، فيجب أَنْ تعمل فيه الرّفع كما تعمل في الضّمير إذا خلصت للأوَّل في قولك: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ، فلمّا جاءَتْ على الصّيغةِ الَّتِي تصلح أَنْ تجري على أَصلها ثُمَّ عدل بها عنه إلى الإضافة قَبُحَ ذلك كقَبْحِ "زيدٌ ضَرَبْتَ"؛ لأَنَّك جئتَ به على صيغة التّفريغ للمفعول الذي يقتضي العمل فيه ثُمَّ لم تعمِلْه، فقبح لهذه العلّة، فكذلك جئت بالصّفةِ على صيغة التّفريغ الَّتِي تقتضي الرّفع في السّبب ثُمَّ لم تُعْمِلْهَا الرّفع في السّبب فقَبْحَ قُبْحَ "زيدٌ ضَرَيْتَ"، وجازَ في الشّعر تشبِّيهًا بغيرِهِ ممّا لا يجوز في الكلام، فشبَّه الخبر بالصّفة كما شُبِّهتْ الصّفةُ بالصّلةِ، فكذلك هذا شُبِّه بما فيه الألف واللام؛

---

[1]() **الكتاب: ١/ ١٩٩.**

[2]() **الحلل في إصلاح الخلل: ٢٢٤ -٢٢٥.**

لأنَّه السّبب المعرَّف الذي الصّفةُ في الحقيقة له))[1].

هذه هي الأقوال الأربعة المذكورة في توجيه الضّعف، وهناك اختلاف آخر في هذه المسألة من حيثُ الجواز، فسيبويه قد خصَّ سماعها بالشّعر.

في حين ذهبَ المبرِّد إلى المنع مطلقًا في الشّعر والنّثر، وأَنَّ الضّمير المثنى في قول الشّماخ: "جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا" يرجع إلى "الأَعالي" لا إلى "الجارّتين"؛ لأَنَّ "الأَعالي" جمع على جهة الاتساع والمجاز، وإنَّما هو في الحقيقة "الأَعليان"؛ لأَنَّ "الجارّتينِ" لا تكون لهما أعالي كثيرة، فهو بمنزلةِ قولهم: رجلٌ عظيمُ المناكب، وإنَّما له منكبانِ[2]. وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرِّد مردود؛ لأنَّه أكثر رداءة ممّا أنكره سيبويه، إذ جعل ضميرَ الاثنين عائدًا على جماعة، وأضاف "الجونتينِ" إلى مضاف إلى ضمير "الجارّتين" ، وإنَّما "الجونتان" صفة لـ "الجارّتين"، فكانَ يجب أن يرجع الضّمير إلى "الجارّتين". وعلى هذا لا بُدَّ للمبرِّد أنْ يَقول: إنَّه حمله على المعنى؛ لأَنَّ "الأعالي" في المعنى من سببِ "الجارّتين"، إذ إنَّ الألف واللام فيهما عوض من ضمير "الجارّتين"، وهذا ضعيف؛ وذلكَ لأنّه ينبغي أنْ يكون على حسب اللَّفظ، وحمله على

المعنى قليل[3].

وقد ضعف هذا القول من ثلاثة أوجه، هي:

أولًا: إنَّه ضعيف من جهة القياس؛ لأنَّ حَمل التّثنية على الجمع ليس بقياس، وإنَّما القياس حمل الجمع على التّثنية، لأنَّه وارد في السّماع الفصيح، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا**﴾[التّحريم: من الآية/٤]، والمقصود "قلبان"[4].

ثانيًا: إنَّه ضعيف من جهة اللفظ؛ لأنَّ ((عود الضّمير على الظّاهر ينبغي أَنْ يكون على حسبه في اللَّفظ، وحملُه على المعنى قليل))[5]، فما ذُكِرَ تأَويلٌ على خلاف الظّاهر، والأخذ بالظّاهر أولى.[6]

---

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢/ ٤٦٦ ٤٦٧.

(2) لم أعثر على رأيه في المقتضب، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٩٦، وشرح الأشموني: ٢/٢٥٤.

(3) يُنظر: شرح أبيات سيبويه ١/١٠، والخصائص: ٢/٤٢٠، والحلل في إصلاح الخلل: ٢٢٦، شرح المفصّل: ٦/٨٦.

(4) يُنظر: البغداديات، أبو علي الفارسي: ١٤٠.

(5) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٦، وينظر: الخصائص: ٢/ ٤٢٠ ٤٢١.

(6) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٨٧.

ثالثًا: إنَّه ضعيف من جهة المعنى؛ لأنَّ تأويله يكون: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنَّما هو للجارتين لا للأعالي؛ لأنَّ المصطلى "موضع الاتِّقاد" يكون في أسفل الجارّتين "الأثفيَّتين" لا في أعلاهما، فوصف الجارّتين بـ "جوتا مصطلاهما"؛ للدلالة على أنَّهما مسْوَدَّتا المصطلى، فكانَ يجب أنْ يرجع الضّمير إلى الجارّتين؛ لأنَّهما أسفل الأثفية، ومصطلى الأثفية أسفلها لا أعلاها[١].

ونسب إلى الكوفيّين[٢] جواز المسألة في الكلام نثره ونظمه، واختاره بعض النّحويّين[٣]، مستدلّين الجواز في الكلام كلّه بأدلةٍ سماعيةٍ فصيحةٍ، منها ما جاء في حديث صفة الدجال: {أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى}[٤]، بإضافة الصّفة "أعور" إلى معمولها "عين" المضاف إلى الضّمير "الهاء"، وكذا حديث أم زرع: {صِفْرُ وِشَاحِهَا}[٥]، ونحوه ما جاء في وصف النّبي(صلَّى الله عليه وآله): {شَثْنٌ أَصَابِعِهِ}[٦]، وكما وردَّ في بيتي الشّماخ المذكورين آنفًا "جَوْنَا مصطلاهما" وكذا قول الشّاعر: [٧]

عَلَى أَنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا..... تَصَدَّى مِن البِيْضِ الحِسَانِ قَبِيلُ

فهذه الأدلة السّماعيّة تقوي جواز إضافة الصّفة المشبَّهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد إلى الموصوف، جوازًا اختياريًا من غير ضعفٍ في الكلام نثره ونظمه، وما قِيلَ من مسوغات تضعيفه من جهة القياسي. غير معتبر، ومردود بالسّماع؛ ((لأنَّ القياس تابع للسماع لا متبوع له))[٨]. فضلًا عن ذلك أنَّ إضافة الصّفة الخالية من "ال" إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف فيه شيء من التّخفيف على الجملة بحذف التّنوين من الصّفة المشبَّهة[٩].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢/ ٤٦٧– ٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٥٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٣٠٢ – ٣٠٣، والحلل في إصلاح الخلل: ٢٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٤٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٥– ٩٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٦٩، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ٤١٦ ٤١٧، وشرح التسهيل للمرادي: ٦٨١، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٢٨.

(٤) أخرجه البخاري في باب قول الله: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: من الآية/١٦]، صحيح البخاري: ١٢١/٩. كتاب التوحيد.

(٥) من حديث أم زرع، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، صحيح مسلم: ١٩٠٢/٤، وينظر: صحيح البخاري: ٣٧٠/٣.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب الجعد، صحيح البخاري: ١٦٢/٧.

(٧) البيت لأبي حية النميري ولم أعثر عليه في ديوانه في التذييل والتكميل: ٢٣/١١، وبلا نسبة في المساعد: ٢١٧/٢.

(٨) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٢٨.

(٩) يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٤/ ٤١٦– ٤١٧.

أَمَّا الصّبان فقد اكتفى بذكر أنَّ الأشموني جعل هذه الشّواهد صورًا لضعف جرّ معمول الصّفة المشبَّهة المعرفة. دون أن يبيَّن السّبب. ولعلَّ ما ذكره مردود باقتصارهم على القياس وعدم اعتدادهم بما وردَ سماعًا واستدلَّ به الكوفيّون وهذا مردود بقول ابن مالك: ((لأنَّ القياس تابع للسماع لا متبوع له))[١]. لذلك ما ذهب إليه الكوفيّون صحيح ولا حجَّة لتضعيف البصريّين .

الخلاف في بناء العدد أو إعرابه عند إضافته

اختلف النّحويّون في بيان حالة العدد المركب عند إضافته فذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأَوَّل: منهم مَن ذكرَ أَنَّ العدد المركب إذا أُضيف يبقى مبني على فتح الجزأين نحو: أحدَ عشرَك مع أحَد عشرَ زيدٍ بفتح الجزأين، وبيَّنُوا أَنَّ هذا هو الأكثر؛ معللين ذلك؛ بتضمنه معنى الواو، وبأَنَّ البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع وكذلك مع الإضافة.[٢]

المذهب الثاني: منهم مَن ذهب إلى أَنَّ صدر العدد يضاف إلى عجزه مزالًا بناؤهما، حكي الفراء أَنَّه سَمَعَ مِن أَبي فقعس الأَسدي وأَبي الهيثُمَّ العقيلي: ما فَعَلْتَ خَمْسَةَ عَشرِك[٣]، وذكرَ ابن مالك في التّسهيل أَنَّه لا يقاس عليه خلافًا للفراء.[٤]

المذهب الثالث: مِنهم مَن ذكر بأَنَّه قد يعرب عجزه مع بقاء التّركيب كـ"بعلبك"، حكاه سيبويه عن بعض العرب، نحو: أَحدَ عشرُك مع أَحدَ عشرُ زيدٍ، واستحسنه الأخفش الأوسط، واختاره ابن عصفور وزعمَ أَنَّه الأَفصح، ووجه ذلك؛ بأَنَّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب[٥]. إلَّا أنّ ابن مالك قد منعَ في التّسهيل القياس عليه إذ قالَ في شرحه: ((لا وجه لاستحسانه؛ لأَنَّ المبني قد يضاف نحو: كمْ رجلٍ عِنْدَكَ؟، وكقولِهِ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود: من الآية/١]))[٦] وتبعه أبو حيَّان.[٧]. وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((ترد الأَشياء إلى أَصلها في الإعراب)) لا يقال هذا يقتضي إعراب الجزء الأَوَّل أَيضًا؛ لأنّا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الأَول فقط، ولا الثاني فقط، لكن لما كانَ آخر الثاني آخر المجموع المضاف

---

(١) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٢٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/٢٩٦-٢٩٧، والمقتضب: ٤/٢٩، وأسرار العربية: ١٢٩.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٤/٣٨٧، والمساعد: ٢/٨١، وشرح الأشموني: ٤/٧١.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٤٠٢.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٣٢٩، وشرح الأشموني: ٤/٧١.

(٦) لم أعثر على قوله في كتبه "تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية" يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣٢٩، وشرح الأشموني: ٤/٧١.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل: ٩/٣٢٥.

ظهر فيه الإعراب. قوله: ((ومنع في التّسهيل القياس عليه)) قالَ بعضهم: هي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونّه لغة لم يمنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة. مرادي))[1]. فالصَّبَّان يذكر آراء النّحويّين في إعراب وبناء العدد المركب عند الإضافة، ذاكرًا منع ابنُ مالك لرأي ابنَ عُصفور بأَنَّ الإضافة ترد الأَشياء إِلى أَصلها في الإعراب؛ ثُمَّ ذكرَ أنَّ بعض النّحويّين لم يمنعوه بل عدُّوه ضعيفًا؛ لأنَّه وارد عن لغة ضعيفة عند سيبويه، وأنَّ ذلك لم يمنع القياس عليه. ثُمَّ صرح بتضعيف المرادي لذلك.

يُبْنَى العدد المركب مِن أَحدَ عشرَ إِلى تسعةَ عشرَ ما خلا اثنا عشر– على فتح الجزأين، والمسوغ لبنائه ضَم عجزه إلى صدره؛ ليصيرا شيئًا واحدًا بعد أنْ كانا شيئين منفصلين، فلما رُكِبا أدى ذلك التّركيب إلى بناء الجزء الأوّل؛ لأَنَّ الكلمة الثانية لما عُوملت معاملة الجزء من الأولى صارت مفتقرة إليها افتقار الحرف إِلى ما بين معناه، فرجع البناء بالتّركيب إِلى شبه الافتقار وبني الجزء الثاني؛ لتضمنه معنى الحرف العاطف؛ لأَنَّ الأَصلَ فيها: أحدَ وعشرَة، وثلاثةَ وعشرَة، وهكذا إلى آخرها، مثل: أحدَ وعشرون، وثلاثةَ وعشرون، ونحوها؛ لكنَّهم ضمنوا العجز معنى ذلك الحرف فبنوه لذلك، وإِلَّا فلو لم يكن مبنيًّا لجرى بوجوه الإعراب غير منصرف كمعدي كرب[2]. وفي ذلك يقول سيبويه: ((وأَمَّا خمسة عشر وأَخواتها... فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا، وإِنَّما أصل خمسةُ عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنَّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد))[3].

ولعلَّ الذي أوجب بناءهما أنَّ التّقدير فيهما: خمسةٌ وعشرةُ، فحذفت الواو وركبُوا أَحد الاسمين مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد الدال على مسمَّى واحد؛ ليجري مُجرى سائر الأعداد المفردة نحو: خمسةٌ وستةٌ؛ لأَنَّه أخصر، ورُبَّما احتاجوا إلى ذلك في بعض الاستعمال؛ وذلك أنَّك لو قُلْتَ: أَعْطِيْتَ بهذه السّلعةَ خمسةَ وعشرةَ، جازَ أَنْ يتوهم المخاطب أَنَّهما صفتان أعطى بهما مرة خمسةَ ومرة عشرةَ، فإِذَا رُكِبَتْ زالَ هذا الاحتمال، وارتفع اللبس، وتحقق المخاطب أَنَّك أَعْطِيْتُ بها هذا المقدار من العدد.[4]

والعدد المركب يبقى على حال واحدة من البناء وهي فتح الجزأين، سواء جُرِدَ مِن "أل" والإضافة أم لم يجرد، وفيه يقول سيبويه: ((وأعلم أَنَّ العرب تدع "خمسة عشرَ" في الإضافة

---

(1) حاشية الصبان: ١٠١/٤.

(2) يُنظر: المقاصد الشافية: ٦/ ٢٥٧.

(3) الكتاب: ٢٩٧/٣-٢٩٨.

(4) يُنظر: شرح المفصل: ١١٣/٤.

والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ، وكالآنَ؛ وذلك لكثرتها في الكلام وأنَّها نكرة فلا تُغيَّر))[١]

وعلَّة بناء العدد المركب في حال تجرد مِن "أل" والإضافة، باقية فيه بعد دخولهما عليه، يُزاد على ذلك أَنَّه متضمن معنى النّكرات في جميع أحواله، وأَنَّ استعماله كثير في لسان العرب، فبقي مبنيًّا، وهو في بنائه في حال الإضافة يشبه "أَيُّهم" المبنيّ في الإضافة إذا حذف مِن صلته العائد إليه، وفي بنائه في حال دخول الألف واللام يشبه "الآن" المبنيّ مع دخول "أل" عليه.[٢] ونسبَ سيبويه إلى بعض العرب إعراب الجزء الثَّاني من العدد المركب في حال إضافته إلى الضّمير بعده، ووصف هذا الاستعمال في هذه اللهجة بالرّداءة، فقال: ((ومِن العرب مَن يقول: خمسةَ عَشَرُك، وهي لغة رديئة))[٣].غير أَنَّه لم يوضح علَّة إعراب الجزء الثاني مع بقاء الجزء الأوَّل مبنيًّا في حال الإضافة، ولم يوضح كذلك وجه الرّداءة في هذا الاستعمال.

أمَّا علَّة إعراب الجزء الثاني من العدد المركب فهو أَنَّ الأَصل البناء، فلما دخلت الإضافة على العدد المركب رُدّ إلى أَصله المعرب. قالَ المبرِّد: ((واعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أنْ تقول: هذه أَرْبَعَةَ عشرَك، وخَمْسَةَ عشرَك، فتدعه مفتوحًا على قولك: هذه أَربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَة، وقوم مَن العرب يقولونَ: هذه أربعةُ عشرُك، ومَرَرْتُ بأربعةِ عشرِك. وهم قليل، وله وجيه من القياس: وهو أَنْ ترده بالإضافة إلى الإعراب؛ كما أَنَّك تقول: ذهبَ أَمس بما فيهِ، وذهبَ أَمْسكَ بما فيهِ، وتقول: جئْتَ مِن قبلِ يا فتى، فإذا أَضفت قُلْتَ: مِن قبلِكَ، فهذا مذهبهم))[٤].

ووافق بعض النّحويّين سيبويه في تضعيفه وعللوا ذلك: بعلل أهمها:

أوّلًا: إنَّ العدد المركب بُنِيَ نكرة، فينبغي أنْ يُبْنَى مضافًا؛ لأَنَّ ما أُعرب مضافًا أَعرب نكرة، فترك الإعراب له نكرة مخرج له من الإعراب مضافًا، وما لم ترده النّكرة إلى أَصله لم ترده الإضافة[٥] .

ثانيًا: إنَّ العدد المركب يبقى مبنيًّا مع دخول الألف واللام بإجماع العرب[٦]، فيقال: الأحدَ عشرَ، فإذَا كانَ كذلك مع الألف واللام فهو كذلك مع الإضافة يبقى مبنيًّا؛ لأَنَّه لو ((كانت الإضافة

---

(١) الكتاب: ٣/٢٩٧-٢٩٨.

(٢) يُنظر: التعليقة: ٣/١١٠.

٣() الكتاب: ٣/٢٩٩.

٤() المقتضب: ٢/١٧٩.

(٥) يُنظر: المقتضب: ٢/ ١٧٩، والتعليقة: ٣/ ١١١.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٢، والمساعد: ٢/ ٨١

ترده إلى الإعراب لرددته الألف واللام))[١]، ولأَنَّه لا فرق بينهما في الاختصَّاص بالأسماء[٢]، وفي معاقبتهما التّنوين.[٣]

ثالثًا: ((أَنَّ المعنى الذي بُنِيَ له في حال التّنكير قائم في حال التّعريف، وهو معنى حرف العطف، أَلا ترى أَنَّك تريد في حال التّعريف خمسة وعشرةً كما تريده في حال التّنكير؟، بل هو في المعرفة أَبعد؛ لأَنَّ التّعريف أحد ما لا يصرف له الاسم، وترك الصّرف يقرّب من البناء، فإعراب "خمسةَ عشر" في حال التّعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌّ عنه))[٤]، وأَجازَ الأَخفش الأوسط ما ضعفه سيبويه ووصفه بالرّداءة من إعراب عجز العدد المركب في حال إضافته إلى ما بعده.[٥] وعَدَّهُ قياسًا. [٦]، ووافقه في ذلك ابن عصفور فأجاز الوجهين مع بقاء العدد المركب مبني الجزأين، أَو إعراب الجزء الثاني.[٧]

والذي يظهر أَنَّ بقاء العدد المركب مبنيًّا في جميع أَحواله، فيحمل القياس عليه، وما سُمِعَ عن بعض العرب من إعراب عجزه في حال إضافته يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأَنَّه من القليل النّادر المخالف للكثير المطرد، ولكنَّه لا يوصف بالرّداءة؛ لتمثيله لهجة من لهجات العرب، ولأَنَّ له وجهًا من القياس نبه عليه المبرِّد[٨]؛ هو أَنَّ الإضافة ترد الأسماء إلى أَصلها في الإعراب. يقول عبد الله بن عبد الرّحمن العياف: ((ومهما يكن مِن شيء فإنَّها لغة لبعض العرب سجلها لنا كتاب سيبويه، وإنْ كانوا قلة، ولها وجه من القياس في اللغة لا يمكن طرحه وإنْ نعتها سيبويه بالرّداءة. بل لو أخذنا بقول النّحاة بأَنَّ الإضافة ترد الأَشياء إلى أَصلها في الإعراب على الاطراد، لكان القياس أَقوى بجانبهم))[٩]. وترجح الباحثة ما نبه عليه المبرِّد وأشار إليه عبد الله بن عبد الرّحمن من أَنَّ ما سُمع عن بعض العرب مِن إعراب عجزه في حال إضافته يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأَنَّه يُعد من القليل النّادر المخالف للكثير المطرد، ولكنَّه لا يوصف بالضّعف أو الرّداءة؛ لتمثيله لهجة من لهجات العرب، ولأَنّ له وجهًا من القياس نبه عليه.

زيادة العطف في إعراب هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ

(١) المقتضب: ٢/ ١٨٠.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٢.
(٣) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١١٤.
(٤) التعليقة: ٣/ ١١١.
(٥) يُنظر: معاني القرآن: ١/ ٢٨٧، والمقتضب: ٤/ ٣٠، والمفصل: ٢٢٠، وهمع الهوامع: ٣/٢٢٠.
(٦) يُنظر: معاني القرآن: ١/ ٢٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٢، والمقاصد الشافية: ٦/ ٢٦٩.
(٧) يُنظر: المقرب: ١/ ٣٠٩.
(٨) يُنظر: المقتضب: ٢/ ١٧٩.
(٩) اللهجات العربية في كتاب سيبويه: ١٤٧.

من ظواهر العطف على التّوهم الشائعة عند العرب الَّتِي أَشارَ إِليها النَّحويّون ظاهرة العطف على خبر ليس، وما الصّالح لدخول الجار نحو: ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حَسن قول زهير: [1]

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ..... وَلَا سَابِقٍ شَيئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

إِذ جرَّت لفظة "سابقٍ" لتوهم قائل هذا البيت بجر لفظة مدرك، لأَنَّ خبر ليس يَكثُر جره بباء زائدة ولم يجزه جماعة من النّحويّين.[2] قال الصّبان: ((قوله: ((الصّالح لدخول الجار)) أي بأَنَّ يكون اسمًا لم ينقض نفيه. قوله: ((ولم يجزه جماعة من النّحَاة)) وأَمَّا الجرُّ بالمجاورة نحو: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ فأثبته جمهور البصريّين والكوفيّين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف وردَّه أَبو حيَّان بأَنَّه ضعيف؛ لأَنَّه تابع بواسطة بخلافهما وأَمَّا الآية ففي المسح على الخف على قول، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسًا..))[3]. يذكر الصّبَّان أَنّ أَبا حيَّان قد ضعّف رأي النّحويّين الذين زادوا العطف في إعراب "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، على النّعت والتّوكيد، معلِّلًا ذلك؛ بأَنَّ العطف هو تابع بواسطة_ أي بوسطة أحد حروف العطف_ . ثُمَّ ذكر أَنَّ ابن هشام قد زاد عليهما_ النّعت، والتّوكيد_ عطف البيان قياسًا.

والجرّ على المجاورة يقع في باب التّوابع؛ فمنها ما جرَّ مجاورة المجرور في النّعت، وما جر لمجاورة المجرور في التّوكيد، وما جر لمجاورة المجرور في عطف النّسق، وقد اختلف النَّحويّون في وقوع الحمل على الجوار في التّوابع، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأَوَّل: ما ذهبَ إِليه الخليل وسيبويه والنَّحويّون البصريّون، مِن أَنَّهم يجيزون الجرّ على الجوار مطلقًا؛ لأَنَّهم يرونه وجهًا في العربية وإِنْ خالف الأصل الذي دُرجت عليه قواعد النّحو في التّوابع، لأَنَّ التّابع لا بُدَّ أَنْ يكونَ جاريًا في الإعراب لمتبوعه.[4] وفيه يقول سيبويه: ((وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فالوجه الرّفعُ، وهو كلامُ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياسُ؛ لأَنَّ الخربَ نعتُ الجُحرِ، والجحر رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعت للضبّ، ولكنَّه نعت للذي أُضيف إلى الضّبّ فجّروه، ولأَنَّه نكرةٌ كالضّبّ، ولأَنَّه في موضعٍ

([1]) البيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: ١٤٠، وقد روي بنصب سابقًا.

([2]) يُنظر: الخصائص: ٤٢٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٥/٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٩٥١/٢، ومغني اللبيب: ٥٤٩/٢، وشرح الأشموني: ١١٦/٢.

([3]) حاشية الصبان: ٣٥٣/٣.

([4]) يُنظر: الكتاب: ٤٣٦/١، والمقتضب: ٧٣/٤، وشرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٣٢.

يقع فيه نعتُ الضّبّ، ولأَنَّه صار هو والضّبّ بمنزلة اسم واحدٍ))[1]. فهو يرى أنَّ "خربٍ" نعت ل" جُحر"، وقد امتدح هذه اللغة_ أي وجه الرّفع_؛ لأَنَّه كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، وذكر أَنَّ بعض العرب يجرَّ "خربٍ" وهو ليس نعتًا لـ "ضبٍّ" ولكن جُرّ " خربٍ"؛ لأَنَّه أَصبح مع "ضَبّ" كالاسم الواحد[2].

وقد ذهب الكوفيّون إلى أَنَّ جرّ الجوار واقع في القرآن الكريم؛ فقد رُويَ عن الفراء أَنَّه جعل من الجرِّ على الجوار قوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍۖ﴾ [إبراهيم: من الآية/١٨]؛ لأَنَّ "عَاصِف" مِن صفة الرّيح لا من صفة اليوم. فقال الفراء: ((وإِنْ نويت أنْ تجعل "عاصف" مِن نعت الرّيح خاصَّة فلما جاء بعد "اليوم" أتبعته إعراب اليوم؛ وذلك من كلام العرب أنْ يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه)) [3].

المذهب الثاني: وهو مذهب ابن جنّي، وقد خالف فيه البصريّين، إذ منعَ الجر على الجوار مُطلقًا، فقالَ في الشاهد الذي احتجَّ به النَّحويّون على هذه المسألة "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" ما نصه: ((فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم والى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فهذا يتناوله آخر عن أول وتالٍ عن ماضٍ على أَنَّه غلط من العرب لا يختلفون ولا يتوقفون، وأَنَّه من الشَّاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رَد غيره إليه... وتلخيص هذا أَنَّ أصله "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْره"، فيجري "خربٍ" وصفًا على "ضبٍّ" وإِنْ كانَ في الحقيقة للجُحر، كما تقول: مرَرْتُ برجلٍ قائم أبوه، فتجري "قائمًا" وصفًا على "رجلٍ"، وإِنْ كانَ القيام للأبِّ لا للرجلِ لما ضمن من ذكره...فلما كان أَصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأَنَّ المضاف المحذوف كانَ مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضّمير المرفوع في نفس "خرب" فجرى وصفًا على "ضبٍّ"، وإِنْ كان الخراب للجُحر لا للضبِّ على تقدير حذف المضاف على ما رأينا))[4] .

المذهب الثالث: ما ذهبَ إِليه الزمخشري وابن هشام، إذ إنَّهما أجازا الجرَّ على الجوار، إلَّا أنّهما حصراه في النّعت، ورفضاه في العطف ولا سِيّما عطف النّسق، وفي ذلك يقول الزَّمخشري في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[المائدة: من الآية/٦] ((قرأ جماعة "وَأَرْجُلَكُمْ" بالنّصب فدلَّ على أَنَّ الأرجل مغسولة فإِنْ قلت: فما تصنع بقراءة الجرِّ ودخولها في حكم المسح؟ قلت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانَت مظنة

---

[1] () الكتاب: ٤٣٦/١.

[2] () يُنظر: الكتاب: ٤٣٦/١، والنقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه "بحث": ٦٨٦.

(3) معاني القرآن: ٧٤/٢.

(4) الخصائص: ١٩٢/١.

للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها))[1]. فجعل الجرّ هنا حقيقة بالعطف على المجرور لا لتأثير المجاور لحكمة سامية أرادها المعنى.

وقد اختلف المعربون في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، بالنّصبِ والجرِّ ومِنهم مَن ذهب إلى الجرَّ على الاتباع، ومنهم مَن جعله مجرورًا على الجوار فذهبوا فيه مذهبين:

المذهب الأول: أجاز الأخفش جر "أَرجلكم" بالعطف، أي أن تكون الأرجل معطوفة على الرّؤوس ويكون العامل فيها "اغسلوا" مقدرًا معطوفًا على "امسحوا"؛ لأَنَّ النّحويّين يجيزون مثل هكذا عطف فقد ذكروا متى اجتمع فعلان متغايران في المعنى وكان لكلِّ فعل منهما معمول، جازَ حذف أحد الفعلين وعطف معمول هذا المحذوف على معمول الفعل المذكور[2]؛ لذلك أُجيز العطف بشرط تقدير العامل هو "اغسلوا" أي وامسحوا بأرجلكم[3] وأَجازَ النّصب والجر على الاتباع غير أَنَّه ذكر أَنَّ النّصب أجود وأسلم من هذا الاضطرار[4].

المذهب الثاني: قد أَجازَ الزجاج النّصب على التّقديم والتّأخير، والجرّ بالعطف بقوله: ((القراءة بالنَّصب، وقد قرئت بالخفض وكلا الوجهين جائز في العربية، فمن قرأ بالنّصب فالمعنى: فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ وأرجلكم إلى الكعبين، وَامسَحُوا بِرُءُوسِكُم على التّقدم والتّأخير، والواو جائز فيها ذلك كما قالَ جلَّ وعزَّ: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[5] والمعنى واركعي واسجدي؛ لأَنَّ الرّكوع قبل السجود ومن قرأ له وأرجلكم بـ"الجرّ" عطف على الرّؤوس، وقالَ بعضهم نزل جبريل بالمسح والسنة في الغسل. وقد قالَ بعض أَهلِ اللغةِ: هو جر على الجوار، فأمَّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله))[6]. فهو هنا يُجيز العطف على الاتباع ويردّ القائلين بالجرّ على الجوار؛ بأَنَّ الجرَّ على الجوار لا يكون في كلمات الله. ووافقه النّحاس، ومكي بن أبي طالب، وابن عطية، وأبو البركات(ت٥٧٧هـ)، والبيضاوي (ت٦٨٥هـ) فذهبوا إلى أَنْ يكون: " وَأَرْجُلَكُمْ" معطوفًا على قولِه تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ

---

(1) الكشّاف: ٦١١/١.

(2) يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٢٧/١.

(3) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٧٨/١.

(5) سورة آل عمران: ٤٣.

(6) معاني القرآن وإعرابه: ١٥٢/٢-١٥٣.

﴿وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾،فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ" على الرّغم ممّا فيه من الفصل بجملة "وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ".[1] ورَدَّ أَبو حيَّان مَن أَوجب الغسل أي تأويل أَنَّ الجرَّ هو خفض على الجوار فقال: ((وهو تأويل ضعيف جدًّا، ولم يرد إلَّا في النّعت، حيث لا يَلبسُ على خلاف فيه قد قُرِّرَ في علم العربية، أو تأوّلَ على أنَّ الأرجُلَ مجرورة بفعل محذوف يتعدى بالباء أي: وافعلوا بأرجلكم الغسل، وحُذِفَ الفعلُ وحرفُ الجر، وهذا تأويل غاية في الضّعف))[2]. وقد بيَّن أبو حيَّان الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التّوهم بقوله: ((إنَّ العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التّوهم مفقود وأثره موجود))[3]. وما ذكره أبو حيان قد أورده الرّازي قبله دون أنْ يصرح بأنَّه ضعيف إذ قال: ((إنَّ الكسر بالجوار إنَّما يكون بدون حرف العطف، وأمَّا مع حرف العطف فلم تتكلَّم به العرب))[4].

وقال ابن هشام: ((وقِيلَ في "وأرجلكم" بالخفض إنَّه عَطفَ على "أيديكم" لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ولكنَّه خفض المجاورة رؤوسكم... ولا يكون في النّسق؛ لأَنَّ العاطف يمنع من التّجاور))[5]. ثُمَّ أنَّه قد ذكر أَنَّ المحققين قد خالفوا النّحويّين في ذلك إذ إنَّهم رأوا أَنْ الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف معللين ذلك؛ بأنَّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة. ثُمَّ أَنَّه قد وافقهم في عدم منع القياس الخفض على الجوار في عطف البيان؛ لأَنَّه كالنّعت والتّوكيد في مجاورة المتبوع وذهب إلى امتناعه في البدل؛ لأَنَّه في التّقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرًا ناسبًا إلى هؤلاء القول بأنَّ الجر في الآية إنَّما هو بالعطف على لفظ الرّؤوس فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أَنَّ المسح هنا الغسل، قالَ أَبو عليّ: ((روى لنا عن أبي زيد[6] أنَّه قالَ: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسّحت للصلاة، فحمل المسح على أنَّه غسل. ويقوي ذلك أنَّ أَبا عبيدة[7] ذهب في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[8] إلى أَنَّه الضّرب)).[9]

---

[1] () يُنظر: إعراب القرآن: ٤٨٥/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢١٩/١-٢٢٠، والمحرر الوجيز: ٥/ ٤٧، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٨٤- ٢٨٥، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٤٢.

[2] () البحر المحيط: ١٩٢/٤.

[3] () المصدر نفسه: ٢٧١/٨.

[4] () مفاتيح الغيب: ١١/ ١٦١.

[5] () مغني اللبيب: ٦٦١/٦-٦٦٢.

[6] () لم أعثر على كتابه، ويُنظر: الحجة للقراء السبعة: ٢١٦/٣، و البحر المحيط: ١٩٢/٤.

[7] () يُنظر: مجاز القرآن :١٨٣/٢.

[8] () سورة ص: من الآية/٣٣

[9] () الحجة للقراء السبعة: ٢١٦/٣.

خصّت الرّجْلين من بين سائر المغسولات باسم المسح؛ ليقتصد في صب الماء عليهما إذ كانتا مظنة للإسراف.

والثاني: أَنَّ المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحًا للرجل مجازًا وإنَّما حقيقته أَنَّه للخف الذي على الرّجْل والسنة بينت ذلك.[١]

ثُمَّ أَنَّه رجح ما ذهبوا إليه بقوله: ((ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور:

أَحدها: أَنَّ الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه.

والثاني: أَنَّه إذا حمل على ذلك كانَ العطف في الحقيقة على الوجود والأيدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أَجنبية وهو "وامسحوا برؤوسكم" وإذا حمل على العطف على الرّؤوس لم يلزم الفصل بالأَجنبي والأَصل أَنْ لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلًا عن الجملة.

الثالث: العطف على هذا التّقدير حمل على المجاور وعلى التّقدير الأوَّل حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أَوَّلى))[٢].

أمَّا السيوطي فقد اكتفى بذكر رأي أبو حيان وابن هشام في الجرِّ على المجاورة بقوله: ((زَاد قوم وعطف نسق كقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ فَإِنَّهُ معطُوف على "وَأَيْدِيكُمْ" لأَنَّه موصول قالَ أَبو حيَّان وذلك ضعيف جدًّا ولم يحفظ من كلامهم، قالَ والفرق بينه وبين النَّعت والتَّوكيد أَنَّهما تابعان بلا واسطة فهما أَشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأَنَّ العَطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إِلى مسح الخُف وَزَاد ابن هِشَام في شرح الشذور وعطف بيان وقالَ لا يمتنع في القياس جرّه على الجوار؛ لأَنَّه كالنّعت والتّوكيد فِي مجاورة المتبوع))[٣].

ووافق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي(ت٩٥٦هـ) أبا حيَّان فأكّد أَنَّ عطف النّسق لا يجوز أَنْ يكون معطوف على المجاورة؛ لأَنَّ العاطف يمنع المجاورة .[٤]

ووافقهم شهاب الدين أحمد الخفاجي [٥]. وعدَّه محمد بن علي الشوكاني اليمني(ت١٢٥٠هـ) قليلًا ونادرًا وما جاء فهو مخالف للظاهر إذ يقول: ((لا شكَ في أَنَّه قليل نادر مخالف للظاهر، لا يجوز حمل الآية المتنازع فيها عليه))[٦] .

---

(١) يُنظر: شرح شذور الذهب: ٣٤٨- ٣٤٩.

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٤٩.

٣() همع الهوامع: ٢/ ٥٣٦.

٤() يُنظر: غنية المتملي في شرح منية المصلي: ١٦.

٥() يُنظر: حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/٢٢١.

٦() نيل الأوطار: ١/ ١٦٣.

ويبدو لي أنَّ ما ذكره أبو حيَّان من ضعّف العطف على الجوار هو الصّحيح؛ لأنَّه تابع بواسطه بخلاف النّعت والتّوكيد، فضلًا عن أنَّ أغلب النّحويّين لم يذكره.

المبحث الرابع: الرأي النحوي الضعيف

في الأسماء المبنية

ضمير الشّأن:

ذكرَ ابنُ هشام أنَّ ضمير الشَّأن مخالف للقياس مِن خمسة أَوجه:

الأوَّل: لابُدَّ له أنْ يعود على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أَنْ تتقدم هي ولا شيء منها عليه.

الثَّاني: إنَّ مفسره لا يكون إلَّا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأَجازَ الكوفيّون والأخفش تفسيره بمفردٍ له، مرفوع نحو: كانَ قائمًا زيدٌ.

الثالث: إنَّه لا يُتْبَعُ بتابع فلا يُؤَكَّد، ولا يُعطَف عليه، ولا يُبْدَلُ منه.

الرّابع: إنَّه لا يُعمَلُ فيه إلَّا الابتداءُ، أو أحدُ نواسِخه

الخامس: إنَّه ملازم للإفراد، فلا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ ، وإن فُسرَ بحديثين، أو أحاديث.[1]

وأطلق النّحويّون البصريّون عليه اسم "ضمير الشّأن" أو "ضمير الحديث" إنْ كانَ مذكرًا و"ضمير القصة" إنْ كانَ مؤنثًا؛ لأنَّهم يريدون الأمر والحديث؛ لأنَّ كلَّ جملةِ أمر وشأن وحديث والقصة بمعنى واحد وفيه يقول الصَّبَّان: ((ويذكر باعتبار الشَّأن مثلًا ويُؤنث باعتبار القصة، إنْ كانَ في مفسره مُؤنث عمدة وتأَنيثه حينئذٍ أَولى ولمخالفة القياس مِن الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه، إذَا أمكن غيره، ومن ثُمَّ ضعف قول الزَّمخشري في: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ﴾[2]، أَنَّ اسم "أنَّ" ضمير الشّأن فالأولى كونَّه ضمير الشَّيطان، وَيُؤَيّدهُ قراءة "وقَبِيلَه" بالنّصب إذ ضمير الشَّأن لا يُعطف عليه، واحتمال كونه مفعولًا معه مرجوح هنا، فلا ينبغي تخريج التّنزيل عليه، وضعف قول كثير من النّحاة أنَّ اسم "أنْ" المفتوحة المخففة ضمير الشّأن فالأولى أنْ يُعاد على غيره إذَا أمكن، وَيُؤَيّدهُ قول سيبويه في﴿وَنَادَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[3]، أَنَّ تقديره: أَنَّك، وفي" كتبتُ إليه أَلَّا تفعل" أَنَّه يجزم على النّهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على أَنَّك أ.هـ. أَنَّه بتلخيص وبعض زيادة، و"أَنْ" على الجزم تفسيرية وعلى النَّصب مصدرية وعلى الرَّفع مخففة))[4]. فالصَّبَّان يذكر رأي ابن هشام في تضعيف رأي الزّمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ أَنَّ اسم "إنَّ" ضمير الشّأن، ورجّحَ كونه مفعولًا معه مستدلًّا على ذلك بقراءة "قَبِيلَهُ" بالنّصب؛ وبما نصَّ عليه النّحويّون مِن أَنَّ ضمير الشّأن لا يعطف عليه ، ثُمَّ ضعّف رأي أغلب النّحويّين الَّذِين يذهبون إلى أَنَّ ضميرَ الشّأنِ يعودُ على غيرِهِ، معلّلًا ذلك بأنَّه لا يعاد فضلًا عن أنّه يفسر

---

(1) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٣٨/٢.

(2) سورة الأعراف: من الآية/٢٧.

(3) سورة الصافات: من الآية: ١٠٤.

(4) حاشية الصَّبَّان: ٣٧٦/١.

بجملة تأتي بعده ومستدلًّا على ما ذهبَ إليه بقول سيبويه في قولِهِ تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[الصّافات من الآيتين/١٠٤-١٠٥]. وسيبويه في باب "ما تكون فيه "أَنْ" بمنزلة "أي" قدَّر قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ كأَنَّه قالَ جلَّ وعلا: "نَادَيْنَاهُ أَنَّك قَد صَدَّقْتَ الرّؤيَا يَا إبراهيمُ"، فـ "أَنْ" هنا غير "أَنْ" النّاصبة للفعل؛ لأَنَّ "أَنْ" النّاصبة لا تدخل على الأسماء، ولا "أَنْ" المفسرة _الجازمة- الَّتِي بمعنى أي؛ لأَنَّ "أَنْ" المفسرة لا تكون في بداية الكلام، وإنَّما تأتي مفسرة لجملة سبقتها. أي أنَّها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف[١]. وفي قوله: كتبْتُ إليه أنْ لَا تَفْعَلْ . أي الفعل "تَفْعَلْ" مجزوم بـ"لَا"، وينصب على معنى "لِئلَا تَفْعَلَ". يقولُ سيبويه: ((وتقول: كتبْتُ إليه أَنْ لَا تقلْ ذاك، وكتبْتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك، وكتبْتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك، فأَمَّا الجزم فعلى الأمر، وأَمَّا النّصب، فعلى قولك: لئلَّا يقولَ ذاك، وأمّا الرّفع فعلى قولك: لأَنَّك لا تقولُ ذاك، أو بأَنَّك لا تقولُ ذاك، تخبره بأَنَّ ذا قد وقع من أمره))[٢].وفي "وقَبِيلَه" قراءتان: النّصب إمَّا على أنَّه معطوفة على الضّمير الهاء في "إنَّه"، وإمَّا أنَّه مفعول معه. ولذلك جَعلَ أَبو عليّ الفارسيّ " قَبِيلَهُ" منصوبًا؛ لأَنَّه معطوف على اسم إنَّ، دون أَنْ يصرّحَ أَنَّ اسمَ "إنَّ" هو الضّمير البارز العائد على الشّيطان أم ضمير الشّأن[٣]. فقد نسب الزّمخشري قراءة النّصب إلى اليزيدي بقوله: ((وقرأ اليزيدي _وقَبِيْلُهُ_ بالنَّصب وفيه وجهان: أَنْ يعطفه على اسم "إنَّ"، وأَنْ تكون الواو بمعنى "مع"، وإذا عطفه على اسم " إنَّ"، وهو الضّمير في أنّه، كان راجعًا إلى إبليس))[٤].

أمَّا ابنُ مالك فقد أكّد أَنَّ اسم "أَنْ" المخففة لا يلفظ إلَّا للضرورة الشّعرية كقول الشّاعر:[٥]

لَقَدْ عَلِمَ الضّيفُ وَالمرمِلُونَ..... إِذَا اغبَرَّ أُفْق وَهَبت شِمالَا

بِأَنْك رَبِيعٌ وَغَيثٌ مَرِيعٌ..... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَّالَا

فقال: ((ولا يكون غير الملفوظ به إلَّا ضميرًا، ولا يلزم كونه ضمير الشّأن؛ كما زعمَ بعضهم؛ بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى، ولذلك قالَ سيبويه حين مثَّل بقولِهِ تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ كأَنَّه قالَ جَلّ وعزّ: نَادَيْنَاهُ أَنَّك قَد صَدَّقْتَ

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١٦٣/٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٤/٣ .

٣() يُنظر: الإيضاح العضدي: ١١٦.

٤() الكشَّاف: ٤٣٦/٢.

(٥) البيتين لجنوب بنت عجلان في المقاصد النحوية: ٧٥٥/٢، وشرح التصريح: ٢٣٢/١، وخزانة الأدب: ٣٨٤/١٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٤١/٢ .

الرّؤيَا))[1]. وتبعَهم أَبو حيَّان الأندلسيّ فجعل الضّميرَ البارز المتصل بـ "إنَّ" ضميرًا للشيطان يَقولُ: ((وقَبِيلُهُ" معطوف على الضّمير المستكن في "يَرَاكُمْ"، ويجوز أنْ يكونَ مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوفًا على موضع اسم "إنَّ" على مذهب مَن يُجِيزُ ذلك. وقرأ اليَزِيدِيُّ " وقَبِيلُهُ" بنصب اللَّام عطفًا على اسم "إنَّ" إنْ كانَ الضّمير يعود على الشّيطان. وقَبِيلُهُ مفعولٌ معه، أي: مع قَبِيله. وقرئ شاذًا:﴿**مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُ**﴾ بإفراد الضّمير فَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ عائدًا على الشَّيطان وقَبِيلُهُ إجراءٌ له مجرى اسم الإشارة فيكون كقولِهِ:[2]

فِيْهَا خُطُوطٌ مِن سَوَادٍ وَبَلَقْ..... كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

أي كان ذلك، ويُحْتَمَلُ أنْ يكون عادَ الضّمير على الشّيطان وحده؛ لكونِهِ رأسَهُم وكبِيرَهُم وهم له تَبَعٌ، وهو المُفْرَدُ بالنّهي أوَّلًا))[3]. ووافقَ المراديّ ابنَ مالك في أنّ اسم "أَنَّ" لا يبرز إلَّا في الضّرورة كقول الشّاعر:[4]

فَلَوْ أَنَّكِ، فِي يَوْمِ الرّخَاءِ، سَالتّنِي ..... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

ثُمَّ ذكر أنَّ بعض البصريّين قد أجازوا ظهور اسمها مستدلّين بقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿**وَنَادَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ**﴾ أي نَادَيْنَاهُ أَنَّك قَد صَدَّقْتَ الرّؤيَا.[5].

ومِنْهم مَن قرأ "وقَبِيلُهُ" بالرّفع كالزّمخشري إذ يقول في تفسيرِهِ لقوله تعالى: ﴿**يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [الأعراف:٢٧]: ((فإنْ قُلتَ: علامَ عُطف وقَبِيْلُهُ؟ قُلْتُ: على الضَّمير في يراكم المُؤكد بـ"هو" والضّمير في "أنَّه" للشأن والحديث))[6]، واعترض عليه أَبو حيَّان بقولِهِ: ((وقالَ الزَّمخشري: والضَّميرُ في "أَنَّه" ضمير الشّأن والحديث، انتهى. ولا ضرورة تَدعُو إلى هذا "وقَبِيلُهُ" معطوفٌ على الضّمير المستكن في "يَراكُمْ"، ويجوز أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوفًا على موضع اسم "إنَّ" على مذهب مَن يُجِيزُ ذلك)) [7]. ووافق ابنُ هشام ما ذهبَ إليه أبو حيَّان[1].

---

[1]() شرح التسهيل: ٢/٤١، ويُنظر: المقاصد الشافية: ٢/٣٩٨.

(٢) البيت بلا نسبة في البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي: ٤/٢٨٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٥٣.

[3]() البحر المحيط:٤ /٢٨٤.

[4]() البيت بلا نسبة في الجنى الداني: ٢١٨، ومغني اللبيب: ١/٣١، والمقاصد النحوية: ٢/٧٧٥، وهمع الهوامع: ١/١٤٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٢١٨.

[6]() الكشَّاف: ٢/٤٣٦.

[7]() البحر المحيط:٥/٣٣.

وقد ضَعّف ابنُ هشام رأي الزَّمخشري هذا بقولِهِ: ((ومِن ثُمَّ ضَعُفَ قول الزّمخشريّ في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ إنّ اسم "إنَّ" ضمير الشّأن، والأولى كونَّه ضميرَ الشّيطان، وَيُؤَيّدهُ أنَّه قرئ "وَقَبِيلُهُ" بالنّصب وضمير الشّأن لا يعْطف عليه، وقول غيره من النَّحويّين إنَّ اسم "أنْ" المفتوحة المخففة ضمير شأن والأولى أنْ يُعَاد على غيره إذَا أمكن. وَيُؤَيّدهُ قول سيبويه في: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۞ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾، إنَّ تقديره أَنَّك، وفي كَتَبْتُ إليه أَنْ لا تَفْعَلْ إنَّه يجزم على النّهي وينصب على معنى لِئلَّا وَيَرْفَع على أَنَّكَ))[٢]. فابنُ هشام ضَعَّف رأي الزَّمخشري؛ لأنَّه لو كان ضمير شأن لما جاز أن يعطف عليه.

أمَّا الصَّبَّان فهو قد تبع رأي أغلب النَّحويّين وجعل الضّميرَ في "إنَّه" اسمها وهو ضمير عائد على الشّيطان ثُمَّ وافق ابن هشام في تضعيفه لرأي الزَّمخشري في قولِهِ تعالى:﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ أنَّ اسم "إنَّ" ضمير الشَّأن، ورجحَ كونَّه ضمير الشّيطان مستدلًّا على ذلك بقراءة "قَبِيلُهُ" بالنّصب على أنَّه مفعول معه؛ وبما نصَّ عليه النَّحويّون مِن أَنَّ ضمير الشّأن لا يعطف عليه، ثُمَّ ضعّف رأي أغلب النَّحويّين الَّذِين يذهبون إلى أَنَّ ضمير الشّأن يعود على غيره، معلِّلًا ذلك بأنَّه لا يعاد فضلًا عن أَنَّه يفسر بجملة تأتي بعده ومستدلًّا على ما ذهبَ إليه بقولِ سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۞ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ ولا شكَّ في أنَّ رأيه هذا قد سبقه إليه ابن هشام فقد ضعّف ما ذهبَ إليه الزّمخشري كما اسلفنا القول فيه.

فالسّبب في تضعيف النَّحويّين قول الزَّمخشري في ضمير الشّأن؛ هو أنّهم نصُّوا على امتناع العطف على ضمير الشّأن، فضلًا عن أنَّه أولَّ ضميرًا لـ "أنَّ" لم يَكنْ ملفوظًا في التَّركيب اللّغوي، على الرّغم مِن اتصالها بضمير يصح أنْ يكونَ اسمًا لها، وما هو موجود وملفوظ في التّركيب اللّغوي أولى من اللّفظ المقدر. ثُمَّ ضعف رأي أغلب النَّحويّين الَّذِين ذهبُوا إلى أَنَّ اسم "أنْ" المخففة لا بُدَّ أنْ يكون ضمير الشّأن محذوف، ولا بُدَّ أَنْ يعود على غيره بل يجب أنْ يفسر بجملة تأتي بعده. وهذا هو الصّواب.

الهاء مِن "هو وهي" الضمير والواو والياء إشباع

---

[١]() يُنظر: مغني اللبيب:٢/٥٣٨.

(٢) مغني اللبيب:٢/٥٣٨.

الضّمير إِمَّا أَنْ يكونَ بارزًا "ظاهرًا"، وإِمَّا أَنْ يكونَ مستترًا. و الضّمير البارز إِمَّا أَنْ يكون متصلًا، وإِمَّا أَنْ يكون منفصلًا. وتقسم الضَّمائر المتصلة والمنفصلة إِلى: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل، أَمَّا الضَّمير المجرور فلا يكون إِلَّا متصلًا.(١)

واختلف في أصل: "هُو، وهِي، وهُمَا، وهُم، وهُنَّ " إِذ ذهبَ البصريّون في باب الضَّمائر إِلى أَنَّ "هو، وهي" هما فقط أصل ضمائر الرّفع المنفصلة، أَمَّا "هما، وهم، وهُنَّ" فإِنَّ الميم والألف في "هما" والميم في "هُم" والنّون في "هُنَّ" حروف زائدة، والهاء وحدها هي الضّمير، في حين ذهبَ الكوفيّون إِلى أَنَّ الهاء في "هو، وهي" وحدها الضّمير، والياء والواو هما إِشباع حركتي الضّم، والكسرة.(٢) وأشارَ الصَّبَّان إِلى ما ذهبَ إِليه الكوفيّون إِذ يقول: ((قوله: ((وأمّا هما، وهم، وهنَّ)) أي المنفصلات. قوله: ((وقِيلَ غير ذلك)) هو ما ذهب إِليه الكوفيّون من أَنَّ الهاء مِن "هو، وهي" الضّمير و"الواو والياء" إِشباع وهو ضعيف وما ذهب إِليه جمهور البصريّين من أَنَّ الميم والألف في "هما" والميم في "هم" والنّون في "هُنَّ" حروف زائدة والضّمير الهاء فقط))(٣). فللنحويّين في ذلك مذهبين:

أَوَّلًا: مذهبُ البصريّين: ذهبَ النَّحويّون البصريّون إِلى أَنَّ بنية الضَّمير هي بنية بسيطة مكونة من الهاء والواو دون تفصيل، أي: إِنَّ جميع الحروف هي الضّمير، وحجَّتهم في ذلك أَنَّ ضمير مستقل بذاته يجري مُجرى الظَّاهر فلا يكون على حرف واحد؛ ولأَنَّ المضمر إِنَّما أُتي به للإِيجاز والإِختصار فلا يليق به الزّيادة، ولا سِيّما الواو وثقلها.(٤) ووافقهم ابن جنّي لذلك قال في الخصائص: ((وفي المعتل أي وفي و "هي"، ولا يعرف الضّم في هذا النّحو إِلَّا قليلًا؛ قالوا هو وأَمَّا "هم" فمحذوفة مِن "هُمُو" كما أَنَّ "مُذْ" محذوفة مِن "مُنْذُ". وأَمَّا هو مِن نحو قولك: "رَأَيْتُهُو" و "كَلَّمْتُهُو" فليس شيئًا؛ لأَنَّ هذه ضمة مُشبعة في الوصل؛ ألا تراها يستهلكها الوقف، وواو "هو" في الضَّمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل. فأَمَّا قوله: (٥)

فَبَيْنَاهُ يَشرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ..... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْو المِلَاطِ نَجيبُ

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٣١/٢-١٣٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣٦٤/١-٣٦٥، وأوضح المسالك: ١٠٠/١-١٠١.

(٢) يُنظر: همع الهوامع: ٢٣٩/١، وشرح الأشموني: ٥١/١، .

(٣) حاشية الصَّبَّان :١٩٥/١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣٠٩/٢-٣١٠.

(٥) البيت للعجير السلوليّ في الكتاب: ١٤١/١، وشرح أبيات سيبويه: ٣٣٢/١، والخصائص: ٧٠/١.

فللضرورة والتّشبيه للضمير المنفصل بالضَّمير المتصل في عصاه وقناه))[١]. فهو قد جعلَ حذف الواو في الأوّل للضرورة الشّعرية أيضًا.

وذهبَ ابنُ يعيش إلى أَنَّ الأَصل في هذا الضّمير هو "هموا" تزيد ميمًا وواوًا علامة للجمع، كزيادتها في الفعل "قامُوا" والضّمير "انتموا" ويرى أَنَّ هذا هو الأصل، _أي إثبات الواو_، وقد تحذف الواو فرارًا من ثقلها؛ ولأَنَّ اللبس مرتفع؛ لأَنَّه لا يلبس بالواحد؛ لأَنَّ الواحد لا ميم فيه، والتّثنية يلزمها الألف بعد الميم، ولما حذفت الواو أسكنت الميم؛ لأَنَّ في إبقاء الضّمة إيذانا بإرادة الواو المحذوفة، إذ كانت من أعراضها.[٢]

وممّا أورده في ذلك قول ابن منظور في معجمه لسان العرب: ((وروي عنْ ابن الهيثُمَّ أنَّه قال: مَرَرْتُ بِهْ، ومرَرْتُ بِهُ، ومررتُ بِهِي، وقالَ: وإِنْ شئت مررْتُ بِهْ وبِهِ بِهو، وكذلك ضَرَبه فِيهِ هذه اللُّغات، وكذلك يَضرِبُهْ ويَضْرِبُهُ ويَضْرِبُهُو، فإِذَا أَفردتَ الهاءَ من الاتِّصالِ بالاسمِ أو بالفعل أو بالأَداة وابتدأت بها كلأمّك قُلتُ "هو" لكلِّ مذكرٍ غائبٍ، و"هي" لكلِّ مؤنثةٍ غائبةٍ، وقد جرى ذِكرُهُما فزِدتَ واوًا أو ياءً استثقالًا للاسمِ على حرفٍ واحدٍ؛ لأَنَّ الاسمَ لا يكون أقلَّ من حرفين، قالَ: ومِنهم مَن يقولُ الاسمَ إذا كانَ على حرفينِ فهو ناقصٌ قد ذهب منه حرفٌ، فإِنْ عُرف تَثنيته وجمعه وتصغيره وتصريفه عُرِفَ النَّاقِصُ منه، وإِنْ لم يُصَغَّر ولم يُصرَّف له اشتقاق زِيّدَ فيه مثل آخره فتقولُ "هوُ" أخوك، فزادُوا مع الواو واوًا))[٣].

ثانيًا: مذهب الكوفيّين: فقد نُسبَ إلى الكوفيّين قولهم:((إنَّ الاسم من "هو، وهي" الهاء وحدها))[٤]، وحجَّتهم على ذلك هو أَنَّ "الواو، و الياء" تحذفان في التّثنية، نحو: "هما"، ولو كانتا أصلًا لما حذفتا، وقد وردَ حذفها أيضًا في حالة الإفراد مستدلّين على ذلك بما وردَ في قول العرب،[٥] ومن ذلك قول الشّاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ..... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْو المِلَاطِ نَجيبُ

والتّقدير: بينا هو. وقول الآخر:[٦]

فَبَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا..... حِيْنًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

وقول آخر: [١]

---

[١] () الخصائص: ٧٠/١.

[٢] () يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣٠٩/٢.

[٣] () لسان العرب: ٤٧٨/١٥.

[٤] () الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧٧/٢، "م /٩٦" و يُنظر: ائتلاف النصرة: ٦٥.

[٥] () يُنظر: الإنصاف: ٤١٨/٢ "م /٩٦"، وشرح المفصّل: ١٩٠/١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٠/٢.

[٦] () البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣١/١، و شرح أبيات سيبويه: ٢٨١/١، والإنصاف: ٤١٨/٢ "م /٩٦".

إِذَاهُ سِيْمَ الخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ..... .....بِاللَّهِ لَا يَأْخذُ إِلَّا مَا اْحْتَكَمْ

والتّقدير: إذا هو.

وقد رجَّح الدكتور مهدي المخزومي رأي الكوفيّين في ما ذهبوا إليه من أنَّ الهاء وحدها هي الضّمير بالمقارنة مع اللّغات السّامية؛ لأنَّها _الهاء _هي الضّمير وحدها في الآرامية والعبرية؛ ولأَنَّ السّين الَّتِي حلت محلَّها في البابلية والآشورية هي الضّمير وحدها أيضًا، وليس الصّوت الملحق بالهاء أو السّين حرفًا ثانيًا، لأَنَّه في أغلب الأحيان ليس إِلَّا ضمة ممطولة، أو كسرة، ممطولة، ولا بُدَّ من الضّمة والكسرة؛ ليسهل نطقه على اللسان، والضّمير في "هو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ" هو نفسه الضّمير المتَّصل الَّذِي نجده في: ضَرَبَه وضَرَبَهَا وضَرَبْهُمَا وضَرَبْهُم وضَرَبْهُنَّ.[٢]

وأبطلَ النَّحويّون البصريّون مَا ذهبَ إِليه الكوفيّون بقولِهِم: ((ولو بَقِيَتْ الواو من "هو" كما كانَتْ مفتوحة، وقد زِيْدَ عليها الميم والألف لَتُوُهِّمَ أنَّها حرفان منفصلان؛ فوجب أنْ تُغير الحركة الَّتِي كانَتْ مستعملة في الواحد إلى الضّم، كما غُيرت في أَنْتُمَا، ووجب أيضًا ذلك في أنتما؛ لأنَّها لو فُتِحَتْ أو كُسِرَتْ؛ لجاز أنَّ يتوهم أنَّهما كلمتان منفصلتان، فاجتلبوا حركةً لم تَكُنْ في الواحد لتدلّ على أنَّهما كلمةٌ واحدةٌ، وأجروا جميع المضمر في التّثنية والجمع هذا المُجرَى))[٣].

وذهبَ السّيرافي في البيت الثَّاني الَّذِي استدلَّ به الكوفيّون إلى أَنَّ الواو في الضّمير "هو" قد حُذِفَ للضرورة الشّعرية، والواو من نفس الضّمير، إذا الأصل في قوله هو: بيننا هو في دار صدق.[٤] فالسّيرافي جعل سبب حذف الواو في قول الشّاعر هو الضّرورة الشّعرية، أي إنَّ الشّاعر قد اضطر لحذفها ليستقيم الوزن الشّعري. ولكنَّنا نَجدُ أنَّ ابنَ السّراج ذهبَ إِلى حذف التّنوين أولى من حذف الواو من الضّمير "هو"؛ لأَنَّ الواو من بنية الكلمة في حين أنَّ التّنوين زائد على بنيتها لذلك هو أوَّلى بالحذف فقال: ((وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جازَ أنْ تحذفها ما هو من نفس الحرف، جاز أنْ تحذف التّنوين الَّذِي هو زائد للضرورة))[٥]. واتبعه في ذلك الأعلم الشّنتمري، والعكبري، وابن يعيش[٦].

---

[١]() البيت بلا نسبة في الإنصاف: ٤١٨/٢ "م /٩٧"، و لخَشَّافٌ في لسان العرب: ٤٧٦/١٥، وخزانة الأدب: ٢٦٥/٥.

(٢) يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، مهدي المخزومي: ١٩٤.

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٠/٢ "م/٩٦".

(٤) يُنظر: شرح أبيات سيبويه: ٢١٧/١-٢١٨.

(٥) الأصول في النحو: ٢٧/١.

(٦) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٠٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٨/١، شرح المفصّل: ١٩٠/١.

أمَّا الصَّبَّان فالظَّاهر من قوله يتبين أنَّه قد رجّح ما ذهب إليه البصريّون مِن أَنَّ "هو، وهي" هما فقط أصل ضمائر الرّفع المنفصلة مضعفًا ما ذهبَ إليه الكوفيّون من جعل الضمير الهاء وحدها والواو الياء والألف ناتجة من إشباع الحركات . وهو الصّواب .

الاتصال في اتحاد الضّميرين في الرتبة

لما كانَت الأسماء والأفعال لا تخلو من الرّتب فلا ريبَ في أنَّ للضمائر رتبًا أيضًا فالضّمير المتصل متقدم على الضّمير المنفصل؛ لذلك يمتنع في كلِّ موضع يمكن فيه أنْ يُؤتى بالضّمير المتصل العدول فيه إلى الضّمير المنفصل؛ لأنَّ الضّمائر إنَّما يؤتى بها لاختصار الكلام، لذلك يمتنع العدول عن المتصل إلى المنفصل في كلِّ موضع أمكن فيه ذلك فلا يُقال في نحو: أَكْرَمْتُكَ، أَكْرَمْتُ إيَّاك. إذ من الممكن الإتيان بالمتصل، وإذا تعذر الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو: إيَّاك أكَرَمْتَ.[1]

ولا بُدَّ من تقديم الأخصّ من الضّميرين، أي: إنَّ ضمير المتكلم أخصّ مِن ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ مِن ضمير الغائب. لذلك إذا اجتمع في الجملة ضميران منصوبان فإنْ كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما، نحو: الدرهمَ أَعْطَيْتُكَهُ، وأَعْطَيْتُكَنِيه، بتقديم ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب؛ لأنَّهما أخصُّ منه ولا يجوز حينئذٍ تقديمه عليهما في الاتصال، فإنْ فصلَ جاز تقديمه أو تأخيره نحو: الدرهمَ أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ، وأَعْطَيْتَنِي إيَّاهُ، ويجوز أَعْطَيْتُهُ إيَّاك، وأَعْطَيْتَهُ إيَّايَ. فيجوز تقديم ضمير الغائب على ضمير المخاطب عند أمن اللبس، فإنْ أدى التّقديم إلى اللبس امتنع التّقديم، نحو: زيدٌ أَعْطَيْتَهُ إيَّاك؛ إذ لا يُعْلَمُ زيدٌ مأخوذ أم آخذ.[2]

وفي اتحاد الرّتب أي عندما يكون الضميران لمتكلمٍ، أو لمخاطبٍ، أو لغيبة يجب الفصل وامتنع الاتصال نحو: سَلْنِي إيَّاي، وأَعْطَيْتُكَ إيَّاك، وخِلْتُهُ إيَّاه. إذ لا يجوز أنْ نقول: سَلْنِيْنِي، ولا أَعْطَيْتُكَكَ، ولا أَعْطَيْتُهُوه، وقد يُباح في الغيبة الوصل؛ لوروده في كلام العرب نحو: هُم أَحْسَنُ النّاسِ وجوهًا وانْضَرْهُمُوهَا. يقول الصَّبَّان في ذلك: ((قوله: ((الزّم فصلًا)) أي على الصّحيح كما يصرحُ به قول المرادي: أَجازَ بعضهم الاتصال مع اتحاد الضّميرين في التّكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقًا وهو ضعيف . ا. هـ.)).[3]، فقد جاء رأي الصَّبَّان متمثلًا في اتحاد الضّمائر في الرّتبة يؤدي إلى انفصال الضّميرين على وجه اللزوم، ثُمَّ أشارَ إلى أنَّ المرادي قد صرح بأَنَّ

---

(1) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٣٧، وشرح ابن عقيل: ١/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/٩٧.

(2) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٤، توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٣٧٥، وهمع الهوامع: ١/٢٥٣

(3) حاشية الصَّبَّان: ١/٢٠٤.

بعض النَّحويّين قد أجازوا الاتصال مع اتحاد الضّميرين في التّكلم أو الخطاب أو الغيبة مُبيّنًا أنَّ رأيهم في ذلك ضعيف، ومصداق ذلك ما ذكره المرادي في قوله: ((أي: إذا اتحدت رتبة الضّميرين، بأنْ يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني. فتقول: ظَنَنْتَنِي إيَّايَ، وعَلِمْتُكَ إيَّاكَ، وحَسِبْتُهُ إيَّاه))[١]. وقال في موضع آخر: ((أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضَّميرين في المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقًا وهو ضعيف))[٢].

إنَّ أغلب النَّحويّين قد رفضُوا الاتصال إذا كانَا ضميري تكلم أو خِطاب ومنهم سيبويه بقوله: ((لا يجوز لك أنْ تقولَ للمخاطَب: اضْرِبْكَ، ولا اقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَكَ؛ لما كان المخاطب فاعلًا وجعلت مفعوله نفسه قبُح ذلك؛ لأنّهم استغنوا بقولهم: اقْتُلْ نَفْسَكَ واهْلَكْتَ نَفْسَكَ، عن الكاف ههنا وعن إيَّاك))[٣]. وإذا كانَا للمتكلم فإنَّه: ((لا يجوز له أَنْ يقول: أَهْلَكْتَنِي، ولا أُهْلكُنِي؛ لأَنَّه جعل نفسه مفعوله فقبُح؛ وذلك لأنَّهم استغنوا بقولهم: أَنْفَعُ نَفْسِي عَن " ني" وعن "إيَّاي"))[٤]. واذا كانا للغائب فأنَّه: ((لا يجوز لك أنْ تَقولَ: ضَرَبْهَ إذا كانَ فاعلًا وكانَ مفعوله نفسَه؛ لأَنَّهم استغنوا عن الهاء وعن "إيَّاه" بقولهم : ظَلَمَ نَفْسَه واهْلَكَ نَفْسَهُ))[٥] . فسيبويه لم يبيّن أنَّ الاتصال ضعيف بل عدّه قبيحًا وغيرَ جائزٍ. واتبعه في ذلك الرّماني شارح الكتاب فجعلَ الاتصالَ قبيحًا بقوله:((وحكم المفعولين إذا استويا في المنزلة من الأقرب أو الأبعد أن يجوز أنْ يبدأ بما شاء المتكلم منهما إذا اختلف لفظاهما، فأمَّا إذا اتفقا فيقبح؛ للتعقيد بتضعيف علامة الضّمير، فتقول: أَعْطَاهُوهَا، وأَعْطَاهَاه، والأحسن في هذا المنفصل؛ لئلا يكون على التّعسف بالتّعقيد))[٦].

ومنع ابنُ مالك اتصال الضَّميرين المتحدين في رتبتي التّكلم أو الخطاب وأجازَ إذا كانَا للغيبة.[٧]، واتبع بدر الدين بن مالك رأي والده في عدم جواز الاتصال إنْ كانَ الضّميران متساويين في الرّتبة قائلًا: ((فإنْ كانَ لمتكلم أو مخاطب لم يكن بد من الانفصال، كقولك: ظَنَنْتُنِي إيَّاي، وعَلَمْتُكَ إيَّاك، وإنْ كانَ لغائب، فإنْ اتحد لفظ الضّميرين فهو كما إذا كانَ لمخاطب، تَقول: زيدٌ ظَنَنْتُهُ إيَّاه، ولا يمكن فيه الاتّصال))[٨].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ١/٢٧٧.

٣() الكتاب : ٢/٣٦٣ –٣٦٤ .

٤()المصدر نفسه : ٢/٣٦٤.

٥()المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) شرح الكتاب للرماني: ٦٢١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٥١.

٨() شرح ابن الناظم: ٤١.

واتبعَهم في عدم جواز الاتصال عند اتحاد الضّميرين أَبو حيَّان وابن هشام، وابن عقيل، والمكودي، وخالد الأزهري، والأشموني، والفارضي.[1]

أمَّا النَّحويّون الَّذِين أجازوا الاتصال على الرّغم من أنَّ الضّميرين متحدان رتبةً كالكسائي، فقد أَشارَ إِليه أَبو حيَّان بقوله: ((إذا اتفقا رتبة فإمَّا أنْ يكونا ضميري متكلم، أو ضميري مخاطب، أو ضميري غائب؛ فإنْ كانا ضميري متكلم فالانفصال نحو: مَنَحْتَنِي إيَّايِ، ويقبح أَنْ يقولَ: مَنَحْتُنِينِي. وإنْ كانا ضميري مخاطب فالاختيار الانفصال، ويجوز الاتصال على ضعف، فتقول: أَعْطَيْتَكُمَا إِيَّاكما، وأَعْطَيْتُكُنَّ إيَّاكُنَّ. ويجوز الاتصال، فتقول:أَعْطَيْتكمَا كما، وأَعْطَيْتُكنَّكُنَّ. هذا مذهب أصحابنا والكسائي، ومنع الاتصال الفرَّاء))[2].

أمَّا الصَّبَّان فقد ذهب إِلى أَنَّ رأي أغلب النَّحويَّين بعدم جواز الاتصال هو الصّحيح دون أنْ يبيّن السّبب واكتفى بذكر ما أورده المرادي مِن أنّ بعض النّحويّين قد أجاز ذلك. مصرحًا بأنَّ الاتصال ضعيف. ولعلَّ السّبب في منع اتصال الضّميرين المتحدين في الرّتبة في كلمة واحدة؛ لمّا في ذلك من ثقل الكلمة وعسر النّطق، وقد سعى النَّحويّون إلى رفض هذه القضية؛ إذ إنَّ مبلغ غايتهم يسير نحو السّهولة والتّيسير في النّطق.

التقديم لمراعاة المعنى على مراعاة اللفظ في الاسم الموصول(مَن، مَا)

إنَّ "مَنْ" اسم موصول مفرد مذكر لفظًا، ويصلح أنْ يكون للمثنى أو لجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، ويراعى فيه الإفراد والتّذكير[3]، نحو: رَأَيْتُ مَنْ فَازَ، ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**﴾[البقرة: ٨]، والشّاهد في الآية الكريمة مراعاة لفظ "مَن" في الإفراد والتّذكير إذ أفرد الضّمير العائد في قوله "مَن يَقُولُ". والأكثر في ضميرها اعتبار مراعاة اللّفظ[4]، ويجوز أنْ يراعى المعنى كما يراعي اللّفظ إلَّا إذا اقتضى الموطن مراعاة المعنى للبس أَو قبح، ولا بُدَّ للكلام من مرجح لمراعاة اللّفظ أو مراعاة المعنى، وإنْ كان الأصل في مراعاة المعنى هو الجواز[5].

وفي ذلك يقول خالد الأزهري مُبيّنًا سبب تسمية الضّمير بالعائد، ومفصّل الحديث فيه: ((وهذا الضّمير "يسمَّى العائد"؛ لعوده إلى الموصول، ثُمَّ الموصول إنْ طابق لفظه معناه؛ فلا

---

[1]() يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٢٩/٣، وأوضح المسالك: ٩٩/١، وشرح ابن عقيل: ٨٩/١، وشرح المكودي: ٢٥، وشرح التصريح على التوضيح: ١١٣/١، وشرح الأشموني: ٩٩/١، وشرح الفارضي :١٨٣/١.

[2]() التذييل والتكميل: ٢٢٩/٣.

[3]() يُنظر: معاني النحو: ١/ ١٤٤.

[4]() يُنظر: شرح الأشموني: ١٣٤/١

[5]() يُنظر: معاني النحو: ١/ ١٤٤.

إشكال في مطابقة العائد لفظًا ومعنًى، وإنْ خالف لفظه معناه بأَنْ يكونَ مفرد اللّفظ مذكرًا؛ وأُريد به غير ذلك نحو: "مَن وما"، ففي العائد وجهان: مراعاة اللّفظ، وهو الأكثر نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[الأنعام: من الآية ٢٥] ومراعاة المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس: من الآية/ ٤٢] ما لم يحصل من مطابقة اللّفظ لبس نحو: أَعْطِ سُأَلَكَ، أو قبح نحو: مَنْ هِي حَمْرَاءُ أمّك، فيجب مراعاة المعنى، ولم يعضد المعنى سابق، فيختار مراعاة المعنى كقولِهِ: ...[1] **وَإِنَّ مِن النّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ..... تَهِيجُ الرّيَاضُ قَبلهَا وَتَصَوَّحُ))** [2].

ثُمَّ ذكرَ الصَّبَّان ذلك بقوله: ((فائدة: يعتبر المعنى بعد اعتبار اللّفظ كثيرًا نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[البقرة: ٨]، وقد يعتبر اللّفظ ثُمَّ المعنى ثُمَّ اللّفظ نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، إلى قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾[3]، وأمَّا الاقتصار على اعتبار المعنى ثُمَّ اللّفظ فممنوع كما نقله الفارسيّ عن النَّحويّين وعللوه؛ بأَنَّه يكون إلباسًا بعد البيان بخلاف اعتبار اللّفظ ثُمَّ المعنى فإنَّه يكون تفسيرًا، وأَقرَّه ابن هشام وغيره. ا. هـ. دماميني ملخصًا، لكن قالَ في الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك: مَن قَامَتْ وَقَعدَ وشرطَ قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو: مَن يَقومُونَ في غيرِ شيءٍ وينظر في أَمَرْنَا قُومَكَ. ا. هـ. وفي الرَّضي ما نصّه: وأمَّا تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللّفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيّين منعه والأولى الجواز على ضعف إلَّا في اللام الموصولة فإنَّه يمنع ذلك فيها فلا يُقال: الضّارِبة بهِ، جاء لخفاء موصوليتها.ا. هـ))[4]. فالصَّبَّان يذكر آراء النّحويّين في ضمير "مَن" الموصولة حسب اعتبار لفظه أو معناه، فبعض النَّحويّين يرى أنَّ الأولى في ضمير مَن اعتبار لفظه ويرى ذلك كثيرًا في النّحو، ومنهم مَن أجاز اعتبار اللّفظ ثُمَّ المعنى ثُمَّ اللّفظ مستدلًّا بقولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [سورة لقمان: ٦]، إلى قوله تعالى:﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾. ثُمَّ يشير إلى رأي الفارسيّ بأَنَّه مَنَعَ الاقتصار على اعتبار المعنى ثُمَّ اللّفظ؛ لأنَّه يؤدي إلى الالتّباس بعد البيان، بخلاف اعتبار اللّفظ إذ إنَّه يكون تفسيرًا. وذكر الصَّبَّان أنَّ ابن هشام، والدَّماميني ممّن قد تبع الفارسيّ في اعتبار اللّفظ ومنع اعتبار المعنى. ثُمَّ صرحَ بأَنَّ السّيوطي قد أجازَ اعتبار المعنى والبداءة فيه ممثلًا

---

(1) البيت لجران العود في ديوانه: ٤٤.

(2) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٦٧/١.

3() سورة لقمان: من الآية/٧.

(4) حاشية الصَّبَّان: ٢٤٦/١.

لذلك بقوله: مَن قَامَتْ وَقَعدَ. مشيرًا إلى من اشترط بجواز ذلك من النَّحويّين ومِن ذلك ما نقله الرضي عن السيرافي.

فللعائد وجهان: مراعاة اللّفظ وهو الأكثر وفيه يقول سيبويه: ((فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[1]، ومِن ذلك قول العرب في ما حدّثنا يُونُس قولهم: مَنْ كانَت أمّك، وأيّهنَّ كانَت أمّك، ألحق تاء التّأنيث لمّا عني المؤنث كما قالَ: يستمعون حين عني جميعًا. وزعمَ الخليل _ رحمه الله_ أَنَّ بعضهم قرأ: ﴿وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2]، فجُعلت كصلة الَّتِي حين عُنِيْتَ مؤنثًا. فإذا ألحقتَ التّاء في المؤنث ألحقْتَ الواو والنّون في الجميع))[3]. ففي قوله الآية الكريمة:﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ راعى اللّفظ، وفي قوله الآية الثانية: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ راعى المعنى، وقد أُعيد الضّمير مع مراعاة الإفراد والتّأنيث لمعنى" مَن" لقوله "وتعمل" بعد أن أعاد على الأفراد والتّذكير.[4]

ومن مراعاة تثنية "مَن" معنىً قول الشّاعر:[5]

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي..... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَان

أشارَ السّيرافي إلى أَنَّ الشّاعر قَصَدَ بـ "مَن" نفسه والذئب.

إذ جاءَتْ "مَن" دالة على المثنى حملًا على معناها، ومراعاة المعنى للفظ. فقد أسند الشّاعر في هذا البيت الفعل "يصطحبان" إلى ضمير التثنية؛ لتناسب معنى مَن الموصولة، وقد فصل بينها وبين صلتها بجملة النّداء؛ للاضطرار الشّعري، وجاءَ هذا البيت شاهدًا على الفصل بين الصّلة وموصولها. "فمَن" تصلح للواحد ولاثنين وللجماعة والمذكر والمؤنث. كقولِهِ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ وأمَّا المؤنث فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾؛ لأَنَّ المعنى واحدة من النّساء أو أكثر، ورُبَّما يأتي على اللّفظ والمعنى كقولِهِ عزَّ وجلَّ:﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ يَقْنُتْ بالياء على اللّفظ، وتعمل بالتّاء على المعنى ...[6] وتجب مراعاة المعنى إذا حصل قبح أو لبس في مراعاة اللّفظ نحو: أَعْطِ مَنْ سَالتّكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ.[7] لو عكس

---

[1]() سورة يونس: من الآية/٤٢.

[2]() قراءة ابن عامر ويعقوب والجحدري، لسورة الأحزاب: من الآية/٣١. يُنظر: الكتاب: ٤١٦/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١٩٨/٢.

[3]() الكتاب: ٤١٥/٢-٤١٦.

[4]() يُنظر: معاني النحو: ١٤٤/١.

[5]() البيت للفرزدق في ديوانه: ٤٠٠.

[6]() يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ١٨١/٣.

[7]() يُنظر: الأصول في النحو: ٣٩٦/٢، وشرح الأشموني: ١٤٨/١.

ذلك لم يجز؛ لأَنَّه يكون إلباسًا بعد البيان, وأمَّا إذا حُمِلَ على المعنى بعد الحمل على اللّفظ فإنَّه يكون تفسيرًا.[1] وقد قالَ الصَّبَّان مفصلًا الحديث عن ذلك:((ومحلّ كون الأكثر مراعاة اللّفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: أَعْطِ مَنْ سَالتّكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ أو قبح نحو: مَنْ هِي حَمْرَاءُ أمّك فيجب مراعاة المعنى فلا يُقال: أَعْطِ مَنْ سَأَلَكَ ولا مَنْ هُو حَمْرَاءُ أمّك، لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو: مَن هِي أَحْمَرُ أمّك ولا مَنْ هُو أَحْمَرُ أمّك؛ لأَنَّ الموصول وصلته كشيء واحد، فكأَنَّك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح في الصّورتين الأوليتين أشدّ؛ لأَنَّ تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصّلة وفي الموصول وخبره، وفي الصّورة الثالثة في الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقولِهِ:[2]

وَإِنَّ مِن النّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةُ.....

فأنث الضّمير لتقدم ذكر النّسوان كذا في التّصريح مع زيادة من حاشية الرّوداني عليه، ومن الدَّماميني. ولي فيه بحث؛ لأَنَّه يلزم على مراعاة اللّفظ في قوله: مَن هي روضة أيضًا الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التّعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله: مَن هي حمراء أمّك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضًا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتّاء والمؤنث بالألف كما في الدَّماميني، ولا بين الصّفات كـ"حَسِنَة وحَمْرَاء" والأسماء كـ"روضة وصحراء"؛ بدليل ما مرَّ مِن استقباح "مَنْ هُو حَمْرَاءُ أمّك" فتدبر))[3] .

أمَّا إذا اجتمعت المراعاتان_ مراعاة اللّفظ، ومراعاة المعنى_ وجب تقديم مراعاة اللّفظ؛ لأَنَّ مراعاة اللّفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى، فقد قرأ القرَّاء " نافع، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، ابن عامر، عاصم" غير حمزة والكسائي الآية:﴿**وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا**﴾ "يَقْنُتْ" بالياء وحجَّتهم في ذلك أنَّ الفعل مسند إلى "مَن" ولفظ "مَن" مذكر فلما سبق التّذكير الفعل اقتضى مطابقة لفظه، فضلًا عن أنَّ التّذكير قد سبق التّأنيث "مِنكنَّ" وعكسه الفعل " تَعْمَلْ" حملًا على معنى "مَن"؛ لأَنَّ المراد به خطاب لنساء النّبي (صلَّى الله عليه وآله)، ولأَنَّه سبق بـ" مِنكنَّ" الدالة على التّأنيث. وقد قرأ حمزة والكسائي الفعل" تَعْمَلْ" بالياء حملًا على تذكير" مَن" لأَنَّ لفظه مذكر[4]. لذلك ذكر السّيرافي عن بعض الكوفيّين أنَّهم ذكروا أنَّه إذا حمل على المعنى لا يجوز أنْ يرد إلى اللّفظ فقالَ: ((وذكر بعض الكوفيّين: أنّه إذا حُمِلَ مَن على المعنى لم يجز أنْ يرد إلى اللّفظ، وإذا حُمِلَ على اللّفظ جازَ أنْ يُرد إلى المعنى، ولا فرق بينهما عندي.

---

(1) يُنظر: تعليق الفرائد: ٢/٢٤٤ .

(2) البيت لجران العود في ديوانه: ٤٤ عجزه: تَهِيجُ الرّيَاضُ قَبلهَا وَتَصَوّحُ.

3() حاشية الصَّبَّان: ١/٢٢١.

4() يُنظر: السبعة في القراءات: ٥٢١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١٩٦-١٩٧.

والَّذِي يبطل ما قالَ، قوله عزَّ وجلَّ في آخر سورة الطلاق: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ جمع خالدين على المعنى۞ ثُمَّ قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾[1] فردّه إلى اللّفظ))[2].

وعللَ ذلك ابنُ الحاجب بقوله: ((أَنَّك إِذَا حملت على اللّفظ جاز أنْ تحمل بعد ذلك على المعنى، وإذا حملت على المعنى" أوّلًا" ضعف الحمل بعده على اللّفظ؛ وسرّه هو أنَّ المعنى أقوى، فلا يبعد الرّجوع إليه بعد اعتبار اللّفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي أنْ يرجعَ إلى الأضعف)).[3] ووافقه ابنُ مالك [4]

أمَّا الرَّضي فقد ذهبَ إلى جواز الحمل على المعنى مع الضّعف، إذ يقول: ((وأمَّا تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللّفظ من أَول الأَمر، فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيّين منعه، والأولى الجواز على ضعف، إلَّا في اللام الموصولة، فإنَّه يمتنع ذلك، فلا يُقال: الضّارِبة جاءَ؛ لخفاء موصوليتها..)) [5]. ووردَ عن الشّيخ علم الدين العراقي (ت: ٧٠٤هـ) أنَّه قال: ((ولم يجئ في القرآن البَدَاءَةُ بالحملِ على المَعنى إلَّا في موضع واحدٍ؛ وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾[6] فأَنَّثَ "خَالِصةً" حملًا على معنى "ما" ثُمَّ رَاعى اللّفظ فَذَكَّر فقال: " وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزواجِنَا"))[7].

وأجاز أَبو حيَّان الجمع بين الحملين _الحمل على اللّفظ وعلى المعنى_ مستحسنًا البْدءَ بالحمل على اللّفظ، مستدلًّا بقولِهِ تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[النحل: ٧٣]. [8]

وقد بيَّن أبو حيَّان أنَّ السّماع ورد في مراعاة المعنى، أي أَنَّهم قد استدلُّوا في مراعاة المعنى أوّلًا على ما ورد في السّماع عن العرب وفي ذلك يقول: ((والسّماع في الحمل على اللّفظ بعد الحمل على المعنى إنَّما هو مع الفصل، هذا نقل السّيرافي أنَّ البصريّين لا يشترطون الفصل، يجيزون: مَن قامَ وقَعَدَ، ومَنْ قَامَ وقَعَدَتْ، والعكس، فتبدأ بالحمل على المعنى، ولا ترجع إلى

---

(١) سورة الطلاق: من الآية/١١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٨٢/٣-١٨٣.

٣() الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٨/١.

(٤) شرح التسهيل: ٢١٤/١.

٥() شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥٨/٣.

٦() سورة الأنعام: من الآية/١٣٩.

٧() لم أعثر على كتابه، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٨٣/٣، والإتقان في علوم القرآن: ٣٤٣/٢.

٨() يُنظر: التذييل والتكميل: ١١٠/٣.

اللّفظ بعد الحمل على المعنى إلَّا بشرط الفصل. وزعم الأستاذ أبو علي أَنَّ مذهب البصريّين هذا يعني اعتبار ذلك بالفصل، والأوَّل مذهب الكوفيّين. وإذا كانَ الضّميرُ المحمولُ على اللّفظ مخبرًا عنه بعده، وأخبرت عنه بفعل، لم يجز الحمل إلَّا على اللّفظ أو على المعنى، فتقول: مَن كانَ يَقُومُ أخواك، ومَنْ كَانَا يَقُومَانِ أخواك، ولا يجوز: مَنْ كَانَ يَقُومَانَ أَخواك. وإنْ أَخبرت عنه باسم وكانَ مشتقًّا باطراد جاز الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى على الإطلاق، فتقول: مَنْ كانَ مُحْسِنًا أَخواك، ومَنْ كَانَا مُحْسِنِين أَخواك، ومَنْ كَانَ مُحْسِنِين أَخواك، ومَنْ كَانَ مُحْسِنًا أَختك، ومَنْ كَانَ مُحْسِنَةً أَختك، ومَنْ كَانَتْ مُحْسِنَةً أَختك. وإلى جواز الجمع بين الحملين ذهب الكوفيّون وكثير من البصريّين، وهو الصّحيح))[1]. واتبعه ابن النّاظم، وابن عقيل، وناظر الجيش، والسّيوطي ومصطفى الغلاييني(ت١٣٦٤هـ)، وعباس حسن[2].

أمَّا الصَّبَّان فقد اكتفى بذكر رأي الرَّضي بأَنَّ تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللّفظ من أول الأمر يجوز على ضعف. ويبدو أنَّه موافق لما ذهب إليه الرّضي من الجواز على ضعف. ولعلَّ أصح الآراء ما ذهب إليه السّيرافي وغيره من منع الكوفيّين الحمل على اللّفظ بعد الحمل على المعنى إذا سُبقَ بحملٍ على اللّفظ؛ لتصريح القرّاء بذلك، أمَّا ما أورده الرّضي من الجواز على ضعف فلم يستند فيه إلى دليل، فضلًا عن ذلك لم يسبقه أحدٌ من النّحويّين سوى ابن الحاجب صرح بذلك.

دخول الاسم الموصول (ال)على الفعل المضارع

تفتقرُ جميع الموصولاتِ إلى صلة متأَخرة عنها مشتملةِ على ضميرِ مطابق لها يسمَّى "عائد"، وقد اشترط النّحويّون في جملة الصّلة ثلاثة شروط، وهي:

أَحدها: أَنْ تكونَ خبرية، والثاني: أَنْ تكون خالية من معنى التّعجب، والثالث: أنْ تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترازًا بالخبرية من الطلبية والإنشائية فَلَا بُدَّ في الجملة الواقعة صلة أنْ تكونَ خبرية لفظًا ومعنًى. فلَا يجوز نحو: جاءَ الَّذِي أَضْرِبَه، أَو لَيْتَه قائمٌ، خلافًا لِمَن أَجاز ذلك. وأَمَّا قول الشّاعر: [3]

وَإِنِّي لَزَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي..... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول الشّاعر: [4]

---

[1]() التذييل والتكميل: ٣/١١٠-١١١.

(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم :٥٨، وشرح ابن عقيل: ١/١٥٣، وتمهيد القواعد: ٢ /٧٢٥، همع الهوامع: ١/٣٣٩، وجامع الدروس العربية: ١/١٣٧، والنحو الوافي: ١/٣٥٠.

(٣) البيت لتوبة بن الحمير في الكتاب: ٢/٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه :١/٦٠٣، ٢٠٣، ومغني اللبيب: ٢/٥٠٧.

[4]()البيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢٤٣.

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا.....سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

فالتّقدير في البيت الأوَّل: قبل الَّتِي أَقول فيها لعلِّي أَزورها، والثاني: "ماذا" اسم واحد وَليس ذا موصولة؛ لموافقةِ عسى لعلَّ في المعنى.

ثانيًا: أَنْ تكونْ شبه جملة ويجب أنْ يكونا _ الظَّرف وجار والمجرور_ تامَّين شبيهين بالجملة؛ لأنَّهما يعطيان معناها؛ لكونَّهما هنا متعلقين بفعلٍ مسند إِلى ضمير الموصول تقديره الَّذِي استقرَّ عِنْدك، والَّذِي استقرَّ في الدار، وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما، وهو الظَّرف والمجرور النَّاقصان فلا يجوز أنْ يقعا صلة؛ لانعدام الفائدة، نحو: جاءَ الَّذِي اليوم، والَّذِي بك. [1]

ثالثًا: أنْ تكونَ صفة صريحة وفِيها يقولُ الأَشموني: ((وصفة صريحة" أي: خالصّة الوصفية "صلة أل" الموصولة، والمراد بها هنا: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، وفي الصّفة المشبهة خلاف، وجه المنع أَنَّها لا تؤول بالفعل؛ لأنَّها للثبوت، ومن ثُمَّ كانت "أل" الداخلة على اسم التّفضيل ليست موصولة بالاتفاق، وخرج بالصّريحة، الصّفة الَّتِي غلبت عليها الاسمية، نحو: "أبْطَح وأجْرَع، وصَاحِب"، فـ"أل" في مثلها حرف تعريف لا موصولة، والصّفة الصّريحة مع "أل" اسم لفظًا فعل معنًى، ومن ثُمَّ حَسُنَ عطف الفعل عليها، نحو:﴿**فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا**﴾[2]،﴿**إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾ [3]، وإِنَّمَا لم يؤت بها فعلًا؛ كراهة أنْ يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم؛ فراعوا الحقّين "كونُهَا" أي: صلة "أل" بمعربِ الأَفعالِ وهو المضارع "قَلْ" من ذلك قوله:...[4]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التّرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضّرورة،ومذهب النّاظم جوازه اختيارًا، وفاقًا لبعض الكوفيّين))[5].

وقد قصرَها البصريّون على الضّرورةِ الشّعريةِ. وأَجازَ ذلك بعض الكوفيّين وتبعهم ابن مالك. ولذلك قالَ الصَّبَّان: ((قوله: ((التّرضى)) بإدغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فإنّه يجب إدغامها في التّاء ونحوها؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال قاله سم. قوله: ((وهو مخصوص عند الجمهور بالضّرورة)) بناء على قولهم: إنَّها ما وقع في الشّعر ممّا لا يقع مثله في النّثر. وما قاله ابن مالك بناء على قوله: إنّها ما اضطر إليه الشّاعر ولم يجد عنه مندوحة. ولهذا قال لتمكنه من أنْ يقولَ المرضي لكن ضعف مذهبه؛ بأنَّه ما من ضرورة إلَّا ويمكن إزالتّها بنظم تركيب

---

(1) يُنظر: أوضح المسالك: ١٦٨/١-١٦٩، وشرح الأشموني: ١٤٨/١-١٤٩

2() سورة العاديات: ٣-٤.

3() سورة الحديد: من الآية/١٨.

(4) البيت ينسب إلى الفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه، ويُنظر:والمقاصد النحوية: ١١١/١، وخزانة الأدب: ٣٢/١.

5() شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٥١/١.

آخر. ورأَيْتُ بخط الشّنواني[1] عازيًا لـ"سم" ما نصه: قد يُقال: مراد المصنف بما ليس عند مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة الَّتِي يسهل استحضارها في العادة فلا يُرَد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل. ا. هـ. وهو جواب حسن كانَ يخطر كثيرًا ببالي))[2]. يشير الصَّبَّان إلى أَنَّ في قولِ الشّاعر دلالة على أَنَّ اللام الموصولة هي اسم لا حرف؛ إذ لو كانَتْ حرفًا لوجب إدغامها بالتّاء في قوله: التّرضى؛ للتخفيف. وهذا الرّأي قد قاله ابن قاسم العبادي، وقوله هذا دليل على أَنَّه يرى أَنَّ "ال" الموصولة اسم لا حرف، وكونَّها اسم أمكن لها أَنْ تدخل على الأَسماء، في حين ذهبَ جمهور البصريّين إلى عدم جواز دخول "ال" على الأَفعال، وأَنَّ ما ورد في كلام العرب جاء للضرورة الشّعرية، وهو مختصّ بالشّعر دون النّثر.

وللعلماء في ذلك آراء منها:

أَوَّلًا: مذهب الجمهور المنع واختصَّاصه بالضّرورة؛ لأَنَّهم يرون أَنْ الضّرورة ما جاءَ في الشّعرِ، ولم يجيء في الكلام[3] فإِنَّ الضّرورة الشّعرية خروج عن القواعد النّحوية والصّرفية، وبابها الشّعر، يقولُ السّيرافي: ((من أقبح الضّرورات: جعل الألف واللام بمعنى "الَّذِي" مع الفعل كقول طارق بن دَيْسَق: [4]

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجَمِ نَاطِقًا..... إِلَى رَبِّنَا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّع

أرادَ: الَّذِي يُجَدَّع ، ولو قالَ: "المجدَّع" للزمه أن يخفض فَيُقْوِي؛ لأَنَّ القصيدة مرفوعة، ففرَّ من الإقواء إلى ما هو أقبح)).[5]، وَعَدَّها ابن السّراج من أقبح الضّرورات. [6]

ثانيًا: ما نسبَ من الإجازة في الاختيار إلى بعض الكوفيّين[7]، إذ يقول أبو حيَّان: ((وأَجازه بعض الكوفيّين في الاختيار))[8].

---

(1) الشنواني: أبو بكر محمد بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، نحوي تونسيّ الأصل... له كتب كلها شروح وحواشٍ على (الأجرومية) و(الشذور) و(القطر) في النحو، منها: (هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى) ... والدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، وهداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب...، يُنظر: الأعلام: ٦٣/٢، لم أعثر على رأيه.

(2) حاشية الصَّبَّان: ٢٦٥/١.

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٠١٤/٣، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٤ وشرح التصريح : ١٧٠/١.

(4) البيت لذي الخرق الطُّهَوِي: في شرح الكافية الشافية: ٢٢٩/١، والتذييل والتكميل: ٦٦/٣، وخزانة الأدب: ١٤/١. وقد نسب خطأ إلى طارق بن ديسق اليربوعي في ضرورة الشعر: ١٦٦/٢.

(5) ضرورة الشعر: ١٦٥-١٦٦.

(6) يُنظر: الأصول في النحو: ٥٧/١.

(7) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٠١٤/٣، و شرح التصريح على التوضيح: ١٧٠/١-١٧١.

(8) ارتشاف الضرب: ١٠١٤/٣.

ثالثًا: ما زعمه أَبو عليّ الفارسيّ مِن أَنَّ دخول "ال" على الفعل لم يوجد إلَّا في اليُجَدَّع، والينقصع، وكلمتين آخرتين. فضلًا عن أَنَّه قد عدَّها من الشّواذ في القياس والاستعمال. فهو شاذ في القياس؛ لدخول "ال" على الفعل على خلاف التّخصص، وشاذ في الاستعمال؛ إذ لا يوجد إلَّا في الشّعر(١). وردَّ عليه عبد القادر بن عمر البغدادي في شرح أَبيات المغني أَنَّ دخول "ال" على الفعل يوجد أَكثر من ذلك (٢). وأوردَ أَبو حيَّان قولًا لابن خالويه(ت٣٧٠هـ) في ذلك: ((وليس في كلامهم فِعلٌ دخله الألف واللام إلَّا اليُجَدَّع، واليُتَقَصَّعُ، واليُتَتَبَّع، والْيَسَعُ: اسم نَبِيّ، واليَحْمَدُ: قبيلة، ولو سَمَّيتَ بالفعل نحو: يَزيدَ لم تدخله الألف واللام، فأمَّا قولُه: (٣)

رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ.....

فهو بمنزلة "الغدايا والعشايا" للازدواج))(٤). وردَ أَبو حيَّان رأي ابن خالويه؛ لأَنَّه حصر دخول "ال" على هذه الأَفعال فقط ليس بصحيح؛ لورود مَا ينقض كلامه في كلام العرب كما وردَ في قول الشّاعر المذكور آنفًا.(٥)

وذهب ابنُ عقيل مذهب الفارسيّ فجعل وصل "ال" بالفعل المضارع شاذًا إذ يقولُ: ((وقد شذَّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع وإليه أشار بقوله وكونَّها بمعرب الأفعال قَلْ ومنه قوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكمِ التّرضَى حُكُومَتُهُ..... وَلَا الأَصِيلِ وَ لَا ذِي الرّأي وَالْجَدَلِ

وهذا عند جمهورِ البصريّين مخصوص بالشّعرِ، وزعمَ المُصنِّف في غيرِ هذا الكتاب أَنَّه لَا يختص به بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظَّرف شذوذًا))(٦). واتبعهم في ذلك الفارضي إذ جعل وصل أل بالفعل المضارع شاذًا.(٧)

رابعًا: ذكر ابن مالك: وقد توصل بمضارع اختيارًا وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارًا(٨)

وأخرج ابن مالك كثيرًا من الشّواهد من باب الضّرورة الشّعرية بناء على مذهبه في أَنَّ الضّرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة في حين عَدَّها غيره من باب الضّرورة؛ بناء عَلى مذهبِهم

---

(١) ينظر: المسائل العسكرية: ٨٥.

(٢) ينظر: شرح أبيات المغني: ٢٩٢/١.

(٣) البيت لابن ميادة في سر صناعة الإعراب: ٤٥١/٢، وارتشاف الضرب: ١/ ١٤٨، والمقاصد النحوية: ٢٤٦/١.

٤() التذييل والتكميل: ٦٧/٣، ويُنظر: ليس من كلام العرب، ابن خالويه: ٧٠.

٥() يُنظر: التذييل والتكميل: ٦٧/٣.

(٦) شرح ابن عقيل: ١٥٦/١.

(٧) يُنظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك :٢٥٤/١.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٩٦.

في أَنَّ الضّرورة ما وقع في الشّعرِ دون النّثرِ، اضطر الشّاعر إِلى ذلك أَم لم يضطر[١]، ومن ذلك قول ذي الخِرقِ الطُّهَوِيّ: [٢]

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجَمِ نَاطِقًا..... إِلَى رَبِّنَا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّع

وقول الآخر: [٣]

مَا كَاليَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِيًا مَرِحًا.....مُشَمِّرًا يَسْتَدِيمُ الحَزمِ ذُو رَشَدِ

ومثله أيضًا: [٤]

وَلَيسَ اليَرَى لِلْخِلِّ دُونَ الَّذِي يَرَى..... لَهُ الخِلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدّ خَلِيلًا

فقد ذهبَ ابنُ مالك إِلى أَنَّ مثل هَذا غير مخصوص بالضّرورةِ؛ لتمكن قائل الأَوَّل مِن أَنْ يقول: المرضِي حكومته، وقائل الثاني مِن أَنْ يقول : صوتُ حمَار يُجَدَّع ، والثالث مِن أَنْ يقول: مَا مَنْ يَروحُ ، والرّابع مِن أَنْ يقول: ومَا مَنْ للحل، ويوضحُ مَا ذهبَ إِليه بأَنَّهم إِذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إِشعار بالاختيار، وعدم الاضطرار[٥]، مستدلًّا بما نبه عليه سيبويه إِذ يقولُ: ((وقد نبه سيبويه _رحمه الله_ على أَنَّ ما وردَ في الشّعر من المستندرات لا يُعدّ اضطرارًا، إِلَّا إِذا لم يَكُنْ للشاعر في إِقامة الوزن وإِصلاح القافية عنه مندوحة، وممّا يُشعر بأَنَّهم فعلوه اختيارًا أَنَّهم لم يفعلوا ذلك إِلَّا بالفعل المضارع ؛ لكونه شبيهًا باسم الفاعل))[٦] وقول سيبويه هو: ((ولا يحسُنُ في الكلام أَنْ يَجعلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم، ولا يَذكُرَ علامة إِضمارِ الأَوَّل حتَّى يَخرج من لفظِ الإِعمال في الأَوَّل، ومن حال بناء الاسم عليه، ويَشغَلَه بغير الأَوَّل حتَّى يمتنِعَ من أَنْ يكون يعملُ فيه، ولكنَّه يجوز في الشّعر، وهو ضعيف في الكلام. قالَ الشّاعر: وهو أَبو النّجم العجلي: [٧]

قَدْ أَصبحَتْ أَمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ..... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٠٢/١.

(٢) البيت لذي الخرق الطُّهَوِيّ: في شرح الكافية الشافية: ٢٢٩/١، والتذييل والتكميل: ٦٦/٣، وخزانة الأدب: ١٤/١.

٣() البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٠١/١، والتذييل والتكميل: ٦٦/٣، وتمهيد القواعد: ٦٨٨/٢.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٠١/١، والتذييل والتكميل: ٦٦/٣، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٤/١، وتمهيد القواعد: ٦٨٩/٢.

٥() يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٠١ .

(٦) شرح الكافية الشافية: ٣٠٠/١.

٧() البيت من الرجز للفضل بن قدامة أبي النجم العجلي في شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٤٦، والتذييل والتكميل: ٤٠/٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٨٦/١، وخزانة الأدب: ٧٣/١.

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشّعر؛ لأَنَّ النّصب لا يسكر البيتَ، ولَا يُخِلُّ به تركُ إِظهار الهاء، وكأَنَّه قالَ: "كلّه غيرُ مصنوع"))[1]. فاعترضَ عليهِ أَبو حيان أَنَّه لا خلاف في وَصلِ "ال" بالمضارع وهو لا يختصُّ بالشّعرِ، فيكون وصله بـ "ال" اضطرارًا لا اختيارًا[2].

وردَّ ابنُ هشام مذهب ابنَ مالك في أَنَّ هذا لا يختص بالشّعر؛ بأَنَّه مبنيّ على اختيارِهِ في تفسيرِ الضّرورة بأَنَّها ما لَا يمكن الشّاعر العدول عنه[3]، ثُمَّ أَنَّه قد أَبطلَ رأي ابن مالك في أَنَّها لا تختص بالضّرورة الشّعرية؛ لأَنَّ الشّاعر يمكنَّه أَنْ يقول المُرضِي حكومتُهُ فيصلها باسم الفاعل. وإِنَّ ما ذكره:

أَوَّلًا: مبنيّ على اختيارِهِ في تفسيرِ الضّرورة بأَنَّها ما لا يمكن الشّاعر العدول عنه، وقَدْ مضى ردَّه. وإِنَّ ما ذكر في البيت الثاني لجواز أَنْ يكون المراد به مدح شخص وذم آخر لا يمكن التّسليم به، فلا يستفاد ذلك إِلَّا بذكر التّشبيه .

ثانيًا: وقوله هذا يردَّه قول سيبويه: ((وليس شيء ممّا يضطرون إِليه إِلَّا وهم يحاولون به وجهًا))[4]. وذلك لا ينافي بين أَنَّ الشّيء ضرورة، وأَنَّ ذا وجه يسوغه، بل لا تكون الضرورة إِلَّا كذلك. بشهادة سيبويه وهو إِمام النّحو.

وأَورد ابن هشام قولًا للجوهري(ت٣٩٣هـ) في الصّحاح أَنَّه قالَ: ((فإِنَّ الأخفش يقول: أَرادَ الَّذِي يُجَدَّع كما تقول: هو اليَضْربُكَ، تُرِيدُ هو الَّذي يَضربك))[5]. وظاهره أَنَّ الأَخفش يجيزه في الكلام كما قالَ النّاظم، وفي ذلك رَدّ على مَنْ قال إِنَّ النّاظم استأثر بهذا المذهب[6]، وذكرَ ابن هشام أَنَّ اللام في قول الشّاعر: "التّرضي" مدغمة في التّاء وجوبًا، والنّاس قد لهجوا بإِظهارها، والَّذِي أَوقعهم ذلك أَنَّ المعلمين إِذَا أَنشدوه أَظهروا، ليُسمعوا الطالب لفظة "ال" فتوهموا أَنَّ ذلك وجه الإِنشاد.[7]واكتفى الدماميني بقولِهِ: ((وهذا ليس بمرضي؛ لأَنَّ الشّاعر لا يلزمه تخيل جمع العبارات الَّتِي يمكن أَداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النّظم إِلَّا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا في كلِّ ما يدعي أَنَّه ضرورة أَنْ يدعي أَنَّه أَمر اختياري؛ لتمكن الشّاعر مِن أَنْ يقول غير تلك العبارة، ويُعِين تركيبًا آخر يَتم

---

(١) الكتاب: ١/٨٥.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٣/٦٥-٦٦.

(٣) يُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٥.

(٤) الكتاب: ١/٣٢، وينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٦.

(٥) الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية: ٣/١١٩٤.

(٦) يُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٦.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

الوزن به))[١]. ووافقه بدر الدين العيني فخرَّج الشّواهد الَّتِي استدلَّ بها ابن مالك على الضّرورات[٢].ورَدَّ السّيوطي على ابنِ مالك بقولِهِ: ((وليس بضرورة عند المصنِّف، قالَ: لأَنَّه متمكن من أَنْ يقول: المرضى، ورِدَّ بأَنَّه لو قاله لوقع في محذوف أَشدّ من جهة عدم تأَنيث الوصف المسند إِلى المؤنث)).[٣] والصّحيح أَنَّها من ضرورات الشّعر؛ لما ذهبَ إِليه البصريّون من منع ذلك واختصَّاصه بالضّرورة الشّعرية؛ لأَنَّهم يرون أَنَّ الضّرورة ما جاءَ في الشّعر ولم يجيء في الكلام. [٤]

ووصف عبد القادر البغدادي ما ذهبَ إِليه ابن مالك بالفساد إِذْ يقولُ: ((هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو فاسد كما يأتي بيانه والصّحيح تفسيرها بما وقع في الشّعر دون النّثر سواء كانَ عنه مندوحة أَو لا، قالَ شارح شواهد الأَلفية ذاك مسلم في يُجَدَّع دون المتقصع؛ فإِنَّه يلزمه الإِقواء وهو عيب، أَقول لا يلزمه الإِقواء فإِنَّ اليربوع مرفوع والمتقصع وصفه)).[٥] ثُمَّ أَنَّه عقب على الشّاهد الثاني على أَنَّه لَا ضرورة فيه، إِذْ يمكن أَنْ يقول " يُجَدَّع " من غيرِ "ال" فيستقيم الوزن، والصّحيح تفسيرها بما وقع في الشّعر دون النّثر سواء كانَ عنه مندوحة أم لا[٦].

فَلَمْ يلقَ لمذهب ابن مالك قبولًا مِنْ لدن جمهورِ النّحويّين، إذ ردُّوا على مذهبه وممَّن تصدى للاعتراض عليه أَبو حيَّان الَّذِي وصف ابن مالك بعدم فهمِهِ للضرورةِ؛ لأَنَّ قائله متمكن مِنْ أَنْ يقولَ كذا، فَفهم أَنَّ الضّرورةَ في اصطلاحِهِم هو الإِلجاء إِلى الشّيء، فعلى زعمه لَا توجد ضرورة أَصلًا[٧]. وإِذَا كانَ أَبو حيَّان قد أَعطانا تفسيرًا واضِحًا لمعنى الضّرورة عِنْدَ جمهورِ النّحويّين؛ فإِنَّ مناقشته لنظرية ابن مالك في مَا يبدو ليستْ وليدة ذهنه، بَلْ هي مَا نسبه السّيوطي إِلى ابنِ عُصفور في قولِهِ: ((الشّعر نفسه ضرورة، وإِنْ كَانَ يمكنه الخلاص بعبارةٍ أُخرى))[٨].

تقدير الظرف صلة(إله) بدل من الضمير المستتر

(١) تعليق الفرائد وتسهيل الفوائد: ٢/٢١٨.

(٢) يُنظر: المقاصد النحوية: ١/١٧٨-١٧٩.

٣() البهجة المرضية: ١١٦.

٤() يُنظر : شرح التصريح على التوضيح: ١/١٧٠.

(٥) خزانة الأدب: ١/٣١.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٣٢.

(٧) يُنظر: الأشباه والنظائر: ١/٤٨٤.

(٨) ضرائر الشعر :١٣. ويُنظر: الاقتراح في أصول النحو: ٣٢.

لعائدِ الاسم الموصول في الصّلةِ إِذَا كانَ مرفوعًا حالتّان: وجوب الذّكرِ، وجواز الذّكرِ والحذفِ، فيجب ذكره إِذَا كَانَ فاعلًا، نحو: جاءَ اللذان قَامَا، أَو نائب فاعِل نحو: حَضرَ اللذان أُكْرِمَا. وكذلك إِذَا كَانَ خبرًا لمبتدأ نحو: جاءَ الَّذِي الفَاضِل هو، أَو خبرًا لناسخ نحو: جَاءَ الَّذِي إِنَّ الفَاضِلُ هو[1]. ويجوز حذف العائد المرفوع إِذَا كَانَ مبتدأ، غير مسبوق بحرف نفي، نحو: جاءَ الَّذِي ما هو قائم، أَو أَداة حصر، نحو: جاءَ الَّذِي ما في الدارِ إِلَّا هو قائم، وغير معطوفٍ على غيرِهِ، نحو: جاءَ الَّذِي زيد وهو منطلقان، أَو معطوفٍ عليه غيره، نحو: جاءَ الَّذِي هو وزيد فاضلان. ويجب أَنْ لَا يكون خبره جملةً، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾ [الماعون: ٦] ولَا ظرفًا، نحو: جاءَ الَّذِي هو عِندَك. ولا مجرورًا، نحو: جاءَني الَّذِي هو في الدار؛ لأَنَّه لو حذف لم يعلم أَحذف من الكلام شيء أَم لا؟؛ لأَنَّ ما بعده من الجملة، أَو الظَّرف، أَو المجرور صالح لأَنْ يكون صلة تستقل بالموصول[2] ويجب أَنْ لا يكون بعد "لولا" نحو: جاءَ الَّذِي لولا هو لأَكرمْتُكَ؛ وذَلك لوجوب حذف الخبر بعدها، فلو حذف العائد لأَدى ذلك إِلى الإِجحاف[3] ويجب أَنْ يكونَ الموصول غير "أَي" وتعول الصّلة، وذلك إِمَّا بمعمول الخبر، وإِمَّا بغيرِهِ، سواء تقدم المعمول على الخبرِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾[الزّخرف: من الآية/٨٤] أَو تأَخر نحو ما حكاه سيبويه عن الخليلِ من قولِهم: ما أَنا بالَّذِي قَائِل لك شيئًا[4].

وأَمَّا النَّحويّون الكوفيّون فلم يشترطُوا ما اشترطه البصريّون هنا، فقد أجازُوا حذف العائد اختيارًا، وفي سعةِ الكلام، فأَجازُوا في مثل: جاءَ الَّذِي هو فاضِلٌ.[5]، ومن ذلك الحذف ما أَوردَه الصَّبَّان في قولِهِ: ((قوله: ((ومنه﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾)) فإله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفي السّماء متعلق بإله؛ لأَنَّه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير "إله" مبتدأ مخبرًا عنه بالظَّرف أَو فاعلًا بالظَّرف؛ لخلو الصّلة حينئذٍ من العائد على الموصول، ولا يحسن جعل الظَّرف متعلقًا بفعل هو صلة و"إله" الأَوَّل والثَّاني بدلين من الضّمير المستتر فيه، وفي الأَرض معطوف على في السّماءِ؛ لتضمنه الإِبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قِيلَ بامتناعه، ولا يجوز على هذا الوجه أَنْ يكون "وفي الأَرض إله" مبتدأ وخبر؛ لئلا يلزم فساد المعنى إِنْ استؤنف وخلو الصّلة من عائد إِنْ عطف كذا في التّصريح والرّوداني عليه والمغني[6])).[1] فالصَّبَّان

---

[1]() يُنظر: همع الهوامع : ١/ ٢٩٣.

[2]() يُنظر: شرح ابن الناظم: ٦٦.

[3]() يُنظر: حاشية الصَّبَّان: ١/ ٢٤٧.

[4]() يُنظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٤٠٤.

[5]() يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٠١٧.

[6]() لم أعثر على كتاب الروداني، ويُنظر: مغني اللبيب: ٢/٥٦٧، شرح التصريح: ١/٤٦٨، وحاشية الصَّبَّان: ١/٢٧٠.

ينصُّ على وجوب إعراب "إله" خبر لمبتدأ محذوف عائد على الاسم الموصول وفي السّماء متعلق بالخبر "إله"، وعلَّل ذلك بأَنَّ "إله" بمعنى معبود؛ ولأَنَّه لو أُعرب _ أَي إله_ مبتدأ مخبرًا عنه بالظَّرف أَو فاعِلًا بالظَّرف؛ لخلتْ الصّلة حينئذٍ من العائدِ على الموصول، ثُمَّ بيَّن أَنَّ الظَّرف لا يتعلق بفعل واقع صلة للموصول، ولا يمكن أَنْ يعرب "إله" الأَوَّل بدلًا والثَّاني بدلًا أَيضًا من الضّمير المستتر فيه، وفي الأَرض معطوف على في السّماء؛ لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف، وذكر أَنَّ بعض النّحويّين منع ذلك، ثُمَّ أَشارَ إلى امتناع إعراب في الأرض إله مبتدأ وخبر؛ لئلا يلزم فساد المعنى إنْ حصل وقف ثُمَّ استؤنف الكلام ولخلو الصّلة من عائد

إنْ عطف، ففي إعراب "إله" عدة أَوجه إعرابية ومنها:

أولًا: إنَّه فاعل بالظَّرفِ "في السّماء" وهذا الرّأي نُسِبَ إلى الأَخفش _ سعيد بن مسعدة_[٢].

وَلَمْ يرتضِ الباقولي هذا الرّأي؛ لخلو جملة الصّلة من العائدِ، قال: ((إذْ لا ضمير في قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ يعود إلى الموصول))[٣]. فَمَنَعَ ذلك؛ لخلو الصّلة حينئذٍ مِنْ عائد يعودُ إلى الموصول. وَتبعه ابن هشام فَمَنع إعراب "إله" فاعلًا للظرفِ، إذْ يقولُ: ((ولَا يجوز تقدير "إله" فاعلًا بالظَّرف؛ لأَنَّ الصّلة حينئذ خالية من العائدِ))[٤].

ثانيًا: إنَّ "إله" مبتدأ مؤخر، و "في السّماءِ" الجار والمجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدم. وقد مَنَعَ هذا التّوجيه ابن الشّجري فقالَ: ((فإنَّ قِيلَ: فهلَّا رفع "إله" بالابتداء، وقوله: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ خبره، وكَانَتْ الجملة صلة "الَّذِي" واستغنى بذلك عن تقدير "هو"؟ فالجواب: أَنَّ ذلك يمتنع، مِنْ حيثُ كانَتْ الجملة تخلو حينئذ مِنْ عَائِد إلى "الَّذِي" ظاهر ومقدّر؛ لأَنَّه إِذَا ارتفع "إله" بالابتداء، كَانَ المضمر في الظَّرف عائدًا على المبتدأ، وتعرّت الجملة من ضمير يعود على الموصول لفظًا وتقديرًا، وذلك ممّا لا يجوز مثله))[٥]. وقد ضعّفه الباقولي، والعُكبري، والسّمين الحلبيّ، وابن هشام[٦].

ثالثًا: إنَّ إله" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: "هو" وفي السّماءِ" الجار والمجرور متعلق بـ "إله". وهذا التّوجيه ارتضَاه ابن جني عِنْدَ حديثه عن هذه الآية، فقالَ: ((فلا يكون إلَّا على تقدير "هو"

---

(١) حاشية الصَّبَّان: ١/٢٧٠.

٢() يُنظر: الكشاف: ٣/٤٩٧-٤٩٨، والبحر المحيط: ٨/٢٩، وشرح اللمع، للباقولي: ١/ ٣٠٤.

٣() شرح اللمع: ١/ ٣٠٤.

٤() مغني اللبيب: ٢/٥٦٧.

٥() أمالي ابن الشجري: ١/٣٣١.

٦() يُنظر: شرح اللمع: ١/ ٣٠٤، والتبيان: ٢/١١٤٢، والدر المصون: ٩/٦١٠، ومغني اللبيب: ٢/٥٦٧.

أَلا ترى أَنَّ قياس سيبويه أَنْ يكون في الظَّرف ضمير "إله" وعلى قياس قول أَبي الحسن _أَي الأخفش_ أَنَّه لا ضمير فيه لرفعه "إله" فتعزى الصّلة لِذلكَ مِن ضمير الموصول، وحسن الحذف؛ لطول الكلام، كما اسْتحسن الخليل[1] ما أَنا بالَّذِي قائِل لك شيئًا؛ للطول)).[2]

وَهَذا التّوجيه قَدْ نسبَهُ الواحدي(ت٤٦٨هـ) إِلى أَبي عليّ الفارسيّ: ((نظرت في ما يرتفع "إِله" فوجدْتُ ارتفاعه يصح بأَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف مِن الصّلة راجع إِلى الموصول كأَنَّه: وهو الَّذِي في السّماءِ هو إله، وتقدير هذا الحذف مِن الصّلة هُنا حسن؛ لطولها، وَقد اسْتحسن الخليل ذَلِكَ، فإِذَا كَانَ التّقدير على هَذا ارتفع المحذوف الَّذِي هو قوله: في السّماءِ، متعلّق بقوله "إِله" وموضعه نصب وإِنْ كَانَ مُقدّمًا عليه، أَلا ترى أَنَّهم قد أَجازوا "كُلّ يومٍ ثوب" فَاعمل فيه، والمعنى مُقدم. والمغني: إِنَّما هو عن الإِخبارِ بالآلهة لا عن الكونِ في السّماءِ، أَي: أَنَّه تعالى اسمه يقصد بالعبادةِ في السّماءِ والأَرض))[3]. ووافقه الزّمخشري، وابن الشّجري، والباقولي، والعُكبري، وأَبو حيَّان، والسّمين الحلبيّ، وابن هشام[4]

رابعًا: إِنَّ في السّماءِ" الجَار والمجرور متعلّق بمحذوف، صِلة الموصول الَّذِي، وَ" إِله" بدل مِن الموصول بصلتِهِ، ويكون التّقديرُ: وهو إِله. وفيهِ يقولُ الزّمخشري: ((ويحتمل أَنْ يكون في السّماءِ صلة الَّذِي وإِله خبر مبتدأ محذوف، على أَنَّ الجملة بيان للصلة. وأَنَّ كونَّه في السّماءِ على سبيل الإِلهية والرّبوبية، لا على معنى الاستقرار. وفيه نفي الآلهة الَّتِي كانَتْ تعبد في الأَرض))[5]، وتبعه في ذلك أَبو حيَّان فأَجاز ذلك بقوله: ((ويجوز أَنْ تكون الصّلة الجار والمجرور، والمعنى: أَنَّه فيهما بألوهيته وربوبيته؛ إِذْ يستحيل حمله على الاستقرار))[6].

في حين نجد أَنَّ الباقولي قبله قد اسْتحسن الوجه الثالث، إِذْ يقول: ((وإِن قُلت: أَحمل قوله "إِله" على الضّمير الَّذِي في الظَّرف، أَعني في السّماء" فهو وجه، فيكون بمنزلة الحقّ" في قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: من الآية/٨] إِلَّا أَنَّ الوجه الأَوَّل أَحسن؛ لأَنَّ قوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ

---

[1]() يُنظر: الكتاب: ١٠٨/٢.

[2]() مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: ٢١٢.

[3]() لم أعثر على رأيه في كتبه، المسائل البصريات، الحجه للقراء السبعة، والإيضاح العضدي، المسائل العسكريات، والتعليقة على كتاب سيبويه، يُنظر: التفسير البسيط: ٨٢/٢.

[4]() يُنظر: الكشاف: ٢٦٧/٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٣١/١، وشرح اللمع، للباقولي: ٣٠٤/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٤٢/٢، والبحر المحيط: ٣٩١/٩، والدر المصون: ٦١٠/٩، ومغني اللبيب: ٥٦٧/٢.

[5]() الكشاف: ٢٦٧/٤.

[6]() البحر المحيط: ٣٩١/٩.

﴿إِلَٰهٌ﴾ في صلة "الَّذِي" وهو داخل في الصّلة، فَلَا يبدل عن الضّمير؛ لأَنَّ البدل يجيء بعد تمام الموصول))[1].

وجوّز العُكبري هذا الوجه لكن بضعف؛ فقال: ((وكذلك إِنْ رفعت "إلها" بالظَّرف، فإِنْ جعلت في الظَّرف ضميرًا يرجع على الَّذِي، وأبدلت "إِلهًا" منه جاز على ضعف؛ لأَنَّ الغرض الكلي إثبات إلهيته لا كونه في السّماوات والأرض، وكانَ يفسد أيضًا من وجه آخر، وهو قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾؛ لأَنَّه معطوف على ما قبله؛ وإذا لم تقدر ما ذكرنا صار منقطعًا عنه، وكان المعنى: إِنَّ في الأرضِ إِلهًا))[2]. وتبعه السّمين الحلبيّ في تضعيفه؛ ناقلًا رأيه في ذلك[3].

واتبع ابن هشام الباقولي فلم يستحسن ذلك إذ يقول: ((ولا يحسن تقدير الظَّرف صلة و"إله" بدلًا من الضّمير المستتر فيه، وتقدير: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ معطوفًا كذلك؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قِيل: بامتناعه، ولأَنَّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أَنْ يكونَ سببه التّخلّص من محذور، فأَمَّا أَنْ يكونَ هو موقعًا في ما يحوج إِلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ وخبرًا؛ لئلا يلزم فساد المعنى إِنْ استؤنف، وخلو الصّلة من عائد إِنْ عُطِف))[4]. ووافقهم بدر الدين بن مالك، والمرادي، والمكودي، والفارضي، الصَّبَّان [5].

والرّاجح في هذه المسألة هو القول الثالث؛ وهو الَّذِي رجَّحه الصَّبَّان ومن معه؛ لقوة الأدلة الَّتِي ذكرها العلماء الَّذِين أجازوا هذا القول.

توكيد ضمير الرّفع بالنّفس والعين

إِنَّ توكيد الضّمير المرفوع المتصل مستترًا كَانَ أَو بارزًا بالنّفسِ والعينِ لا يكون إِلَّا بعد الضّمير المنفصل نحو: قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ أَو عَيْنُكَ، وقُوْمُوا أَنْتُمْ أَنفسُكم أَو أَعينُكم، فلا يجوز قُمْ نَفْسُكَ، ولَا تَقُومُوا أَعينُكُم، أَي وجوب الفصل بالضّمير المنفصل وهو ما صرّحَ به ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ونصَّ عليه غيره.[6]، وأَمَّا ابنُ مالك فقوله: ((تقتضي عدم الوجوب))[1] فقد

---

[1]() شرح اللمع: ٣٠٤/١.

[2]() التبيان في إعراب القرآن: ١١٤٢/٢.

[3]() يُنظر: الدر المصون: ٦١٠/٩.

[4]() مغني اللبيب: ٥٦٧/٢.

(5) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٦٥ ، توضيح المقاصد والمسالك: ٤٥١/١ ، وشرح المكودي: ٣٩، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢٦٣/١، وحاشية الصَّبَّان: ٢٧٠/١.

[6]() يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١١٨٢/٣، وتوضيح المقاصد: ٩٧٧/٢، وشرح الأشموني: ٣٤٣/٢.

فسره الصَّبَّان بقوله: ((قوله: ((تقتضي عدم الوجوب)) أَي: عدم وجوب الفصل بالضّمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضّمير فالشرط مطلق الفصل، وعلى هذا اقتصر السيوطي إذ قالَ: لا يشترط في الفاصل كونه ضميرًا ا.هـ. بل في الفارضي ما نصَّه: يجوز على ضعف جَاءُوا أَعينُهُمْ وقَامُوا أَنْفُسُهُمْ, وجعلَ منه بعضهم القراءة الشاذة: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢] بالرّفع على أَنَّه توكيد للضمير المستتر في عليكم)).[٣] فالصَّبَّان يذكر قول الفارضي: ((ويجوز على ضعف: "جَاؤُوا أَعينُهُمْ"، و "قامُوا أَنْفُسُهُمْ"، وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة في: "عَلَيْكُم أَنْفُسَكُم" بالرّفع على أَنَّه توكيد للضمير المستتر في "عليكم"))[٤] أي أَنَّه قد أجاز على ضعف توكيد ضمير الرّفع بالنّفس والعين إذ جعل أنفسكم في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٥] توكيدًا لضمير الرّفع المستتر في عليكم.

وقد ذهب النّحويّون في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهبَ سيبويه إلى جواز توكيد ضمير الرّفع المتصل بالنّفسِ والعينِ دون توكيد بضمير الرّفع المنفصل على قبح، إذ يقولُ واصفًا التّوكيد بالقبح: ((واعلم أَنَّه قبيح أَنْ تصفَ المضمَر في الفعل بنفسكِ وما أَشبهه؛ وذلك أَنَّه قبيح أَنْ تقول: فَعَلْتَ نَفْسُكَ، إِلَّا أَنْ تقول: فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ. وإِنْ قُلت: فَعَلْتُم أَجْمَعُون، حسن؛ لأَنَّ هذا يعم به. وإِذَا قُلتَ: نَفسُكَ، فإِنَّما تريد أَنْ تُؤكد الفاعل، ولما كانَتْ نَفْسُكَ يتكلم بها مبتدأة، وتحمل على ما يُجرّ ويُنصب ويُرفع، شبهوها بما يشرك المضمَر، وذلك قولك: نَزلْتُ بِنَفْسِ الجبلِ، وَنَفْسُ الجبلِ مُقابلي، ونحو ذلك، وأَمَّا الأَجمعون فلا يكون في الكلام إِلَّا صفة. وكلُّهم قد تكون بمنزلة أَجمعين؛ لأَنَّ معناها معنى أَجمعين فهي تُجرى مُجراها))[٦]. ولعلَّ وصف سيبويه توكيد ضمير الرّفع المتصل أَو المستتر بالنّفس أَو العين من غير توكيده قبل ذلك بضمير رفع منفصل بالقبح، استدعاه اللبس المتوقع حصوله من مجيء النّفس أَو العين بعد ضمير رفع متصل أَو مستتر؛ إِذ قد يتوهم في بعض الاستعمالات دلالتّهما على غير التّوكيد؛ لأَنَّ النّفس والعين تستعملان في العربية توكيدًا ولغيره. ومن هذا اللبس المتوقع حصوله ((في بعض الأَحوالِ؛ وذلك أَنَّكَ لو قُلْتَ: هندٌ خَرجَتْ نَفْسُهَا،

---

[١]() لم أعثر على قول ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد الذي أشار إليه الأشموني، ولا في شرح التسهيل، ولا الألفية، ولا في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، يُنظر: شرح الأشموني: ٣٤٣/٢.

[٢]() سورة المائدة: من الآية/ ١٠٥.

[٣]() حاشية الصَّبَّان: ١١٦/٣.

(٤) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢٠٩/٣

[٥]() يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٨٩/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٦١/١.

[٦]() الكتاب: ٣٧٩/٢.

فجعلتَ في "خَرَجَتْ" ضميرها، ثُمَّ جعلت النّفس توكيدًا لضميرها في "خَرجَتْ"، لجاز أن يتوهّم أن الفعل للنفس، فيصير كقولك: هندٌ خَرجَتْ جَارِيتَهَا، فإذا قُلْتَ: خرجت هي نفسُها، علم أَنَّها توكيد))[1]؛ أَي أَنَّ جملة: هندٌ خَرَجَتْ نَفْسُهَا، احتملت معنيين: أَحدهما: أَنْ تكون النّفس توكيدًا للضمير المستتر في الفعل "خَرَجَتْ"، فيكون المعنى دالًا على خروج هندٌ بذاتها، والآخر أنْ تكون النّفس فاعلًا للفعل "خَرَجَتْ"، فيكون المعنى دالًا على خروج النّفس من هندٍ؛ أي على موتِها، وأكّدوا قبل النّفسِ، فقالوا: هندٌ خَرَجَتْ هِي نَفْسُهَا، زالَ اللبس؛ فلذلك اختارُوا التّوكيد.[2]

وتبعه المبرّد وابن يعيش[3]، إذ ذكر ابن يعيش أَنَّ الضّمير المتصل المرفوع لا يؤكد بالنّفس

والعين إلَّا بعد توكيده بالضّمير المنفصل ثُمَّ تأَتي بالنّفسِ أَو العينِ فتقول: " قمْتَ أَنتَ نَفْسُك أَو عَيْنُك" ولو قُلتَ:" قمْتَ نَفسُك أَو عَينُك" لكانَ ضعيفًا غيرَ حسنٍ، وعلَّل ذلك بأَنَّ النّفس والعين يليان العامل؛ أي أَنَّ العامل يعمل فيها لا بحكم التّبعية، وذلك أَمكن وقوعهما فاعلين أَو مفعولين أَو مضافين؛ وذلك أنَّهما لم يتمكنا في التّأكيد بل الغالب عليهما الاسمية، نحو: طَابَتْ نَفْسُهُ، وصَحَتْ عَيْنُهُ، وَنَزَلْتُ بنفسِ الجبلِ، وأَخرجَ اللهُ نَفْسَهُ، فلما لم يَكُن التّأكيد فيهما ظاهرًا، وكانَ الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد الضّمير المرفوع بهما؛ لأنّه يصير لعدم ظهور التّأكيد فيهما كالنّعت، وعطف البيان، فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد. [4] فهو قد ذهبَ مذهب سيبويه وقَبَّحَ تأكيد الضّمير بالنّفسِ والعينِ مباشرةً دون توكيده بالضّمير المفصل.

المذهب الثاني: ذهبَ جمهور البصريّين[5] إلى عدم جواز توكيد ضمير الرّفع المتصل بالنّفس والعين إلَّا بعد توكيده بالضّمير المنفصل. ووافقهم، ابنُ الخباز، وابنُ الحاجب، وابنُ أبي ربيع[6]. وابنُ النّاظم، وابنُ هشام، وابنُ قيم الجوزية، وابنُ عقيل، والمُكودي، والسيوطي[7]. واستدلُّوا على ذلك بالأَلة الآتية:

أَحدهما: أَنَّ النّفس والعين اسمان غير مختصين للتوكيد أي أَنِّهما يقعان في مواقع إِعرابية مختلفة فيكونان فاعلين أَو مفعولين ونحو ذلك، ولهذا فلَا بُدَّ عند توكيد ضمير الرّفع المتصل بالنّفسِ

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/١٧٦.

2() يُنظر: الكتاب: ١/ ٩٣.

(3) ينظر: المقتضب: ٣/٢١٠- ٢١١، وشرح المفصل: ٣/١٣.

(4) يُنظر: شرح المفصّل: ٢/٢٢٤.

5() يُنظر: الأصول في النحو: ٢/٢٠.

(6) يُنظر: توجيه اللمع: ٢٦٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٩-٤٤٠، والبسيط: ١/ ٣٧٣-٣٧٢.

7() يُنظر: شرح ابن الناظم: ٣٨٥، وأوضح المسالك: ٣/٢٩٩، وإرشاد السالك: ٢/٦٠٨، وشرح ابن عقيل: ٢/١٩٧، وشرح المكودي: ٢٢٠، والبهجة المرضية: ٣٩٦.

والعينِ، من توكيده بالضّمير المنفصل؛ وذلك لئلا يلتبس النّفس والعين حال كونهما توكيدًا: بهما إذا لم يكونا كذلك [1].

ثانيهما: أنَّ ضمير الرّفع المتصل هو بمنزلة الجزء من الفعل ولهذا يُسكَّن له آخر الفعل، والنّفس والعين اسمان مستقلان وتأكيده بهما يلزم منه تأكيد ما هو بمنزلة الجزء بالمستقل، وهذا لا يحسن. أمَّا إِذَا أكّد بالضّمير المنفصل فيكون من باب تأكيد المستقل بالمستقل، ولهذا وجب التّوكيد بالضّمير المنفصل معهما[2].

ثالثهما: أَنَّ جميع معربي القرآن قد أَعربوا "أَنْفُسَكُمْ" في قولِه تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ مفعولًا به

منصوبًا، فهم ذهبوا مذهب الجمهور على نصب " أَنْفُسَكُمْ " ومنهم: النّحاس، والعُكبري، وابن الأَنباري، والسَّمين الحلبي.[3]

المذهب الثالث: ما ذكره بعض النّحويّين مِن أَنَّ الأخفش الأوسط وأَبا علي الفارسيّ قد أجازا ذلك على ضعف،[4] فالأخفش أَجاز على ضعفٍ، وَوَرَدَ عن الفارسيّ قولِه: ((لا يحسن))[5] .

أَمَّا ابن مالك فقد اختلف رأيه في هذه المسألة، فهو في بعض كتبه "الألفية، وشرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ" يوجب توكيد ضمير الرَّفع المتصل بالضّمير المنفصل عند تأكيده النّفس والعين، إذ يقول في ألفيته:[6]

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضّمِيرَ المُتَّصِلْ.....بِالنّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذَا الرّفْعِ وَأَكَّدُوَا بِمَا.....سِوَاهُمَا، وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

أي أنَّه أَوجب توكيد ضمير الرّفع المتصل، بالضّمير المنفصل إِذَا أريد توكيده بالنّفسِ والعينِ، نحو: "قومُوا أَنْتم أَنْفُسُكُمْ"، فلَا يجوز أَنْ يقال: "قومُوا أَنفسُكم"، أَو عليكم أنفسُكم، أَمَّا إِذا أكّد بغير النّفس والعين، أَو كانَ الضّمير المتصل غير المرفوعِ فلا يشترط التّأكيد بالضّمير المنفصل.

وإِلى ذلك أَشارَ في شرحِ الكافية الشافية إِذ يقولُ: ((إِذَا كَانَ المؤكد بألفاظ هذا الباب ضمير رفع متصل، وكَانَ المؤكد به غير النّفسِ والعينِ فحكمه كحكم غيره من المعارف، فإِنْ

---

[1] () يُنظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٦٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٧٢، والمقتصد ٢/٨٩٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٧٤.

[2] (٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٤/١، والمقاصد الشافية: ٢٦/٥.

[3] (٣) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤/٢، والتبيان: ٤٦٥/١، والبيان: ٣٠٧/١، والدّر المصون: ٤٥٠/٤.

[4] (٤) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب :١٩٤٧/٤.

[5] (٥) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٦١/١، ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٩٨٠/٢.

[6] () ألفية ابن مالك: ٤٦.

قُصِدَ تأكيده بالنّفس والعين لم يجز إلَّا بعد توكيده بضمير منفصل كقولك: " قومُوا أَنْتُم أَنْفُسُكُم"، فلو قُلتَ: " قومُوا أَنفسُكم" لم يجز))[1]. فابنُ مالك قد مَنع توكيد ضمير الرّفع المتصل بالنّفسِ والعينِ إلَّا بعد توكيده بالضّمير المنفصل. وهو في هذا الرّأي، موافق لما ذهبَ إليه جمهور البصريّين ومن تبعهم غير أنَّه لم يقدم دليلًا يمكن أن يناقش أو يرجح به هذا المذهب.

في حِين نجده يجيز على ضعفٍ في شرح التّسهيل التّوكيد بالنّفسِ والعينِ بلا فاصل. ولا ريبَ في أَنَّ هذا يدلّ على أَنَّ ابنَ مالك انتقل من الوجوب، إلى الجواز. أي أَنَّه قد أَجازَ ما منعه في تلك الكتب إذ يقولُ: ((ولا يؤكد بهما غالبًا ضمير رفع متصل إلَّا بعد توكيده بمنفصل))[2]، فضمير الرّفع المتصل في حال توكيده بالنّفسِ والعينِ، فأَنَّه في الغالب يؤكد بالضّمير المنفصل، وعلى هذا فغير الغالب توكيده بالنّفسِ والعينِ، دون التّوكيد بالضّميرِ المنفصل، وأنَّه قد أَوضح ما يريد في ذلك في كتابه شرح التّسهيل في قوله : ((وإِنْ أكّد بهما ضمير رفع متصل فالجيّد أَنْ يؤكد بهما بعد التّوكيد بالضّمير المنفصل، نحو: قَامُوا أَنْفُسُهُمْ، وقامُوا أَنْفُسُهم جائز على ضعفٍ ذكر ذلك الأَخفش في المسائل))[3].

فالظاهر من كلام ابن مالك أنّه وافق الأَخفش وأَجازَ على ضعف توكيد ضمير الرّفع المتصل بـ "النّفس والعين" . من دون أن يؤكد بضمير الرّفع المنفصل، وذلك نحو: قُومُوا أَنْفُسُكُمْ، ثُمَّ ذكرَ أَنَّه متابع في ذلك للأخفش. ولم يقدمْ هنا دليلًا يُمكن للناظرِ فيهِ، مناقشته وقبوله أَو ردّه وإِنَّما أطلقَ الكلام، غير أَنَّه قد اكتفى بذكر أَنَّ الأخفش أَجاز ذلك، ويحمل هذا على أَنَّه رُبَّمَا اطلع على دليل قَوّي لرأي الأَخفش فأَخذ بهِ وإِنْ لم يذكرهُ هنا، أَو مجرَّد أَنَّه ذكر رأي الأخفش.

أي أنّ ابن مالك قد انفرد عن غيرِهِ مِن النّحويّين بأَنَّ له في المسألة هذه رأَيين:

الأَوَّل: يمنع فيهِ توكيد الضّمير المتصل المرفوع بالنّفسِ العينِ مِن دون توكيده بضمير الرّفع المنفصل، هذا رأَيه في الكافية وشرحها، والأَلفية وشرح عمدة الحافظ.

الثاني: يُجيز على ضعفٍ توكيد ضمير الرّفع المتصل بـ"النّفسِ والعين"، دون التّوكيد بالضّميرِ المنفصل، وهذا رأَيه في تسهيل الفوائد وشرح التّسهيل.

أَمَّا الدماميني ففي كلامِه ميل إِلى مخالفة ابن مالك في مذهب – في جوازه التّوكيد على ضعفٍ؛ إذ يقولُ: ((كقولك: زيدٌ جَاءَ هو نَفْسُهُ، والزيدان جاءَا هُمَا أَنْفُسُهُمَا، والزيدون جاءُوا هُم أَنْفُسُهُمْ، وكذا ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأَنَّ المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء، فكرهُوا أَنْ

---

(1) شرح الكافية الشافية: ٣/١١٨١.

(2) شرح التسهيل: ٣/٢٨٩.

3() شرح التسهيل: ٣/٢٩٠.

يؤكدُوا الجزءِ بما هو مستقل مِن الظواهر فقصدوا أَنْ يؤكدوا إِلَّا بضمير بمعنى الأَوَّل مستقل، ثُمَّ يجروا هذا المستقل، الذي هو "النّفس أَو العين" عليه لفظًا، وإِنْ كانَ في المعنى تأكيدًا للمرفوع المتصل؛ لأَنَّه هو المقصود ... وإِنَّما اختصَّ هذا الحكم بلفظ "النّفس والعين"؛ لشدة استقلالهما فإِنَّهما يستعملان من غير تأكيد كثيرًا))[1]. فهو يرى أَنَّ الضّمير المرفوع هو كالجزءِ من الكلمة، و"النّفس والعين" مِن الظواهر المستقلة ، وتوكيد الجزءِ بالمستقل لم يجرِّ به استعمال، والمخرج مِن ذلك هو توكيده أَوَّلًا بضمير مرفوع منفصل مناسب له، ثُمَّ توكيده بعد ذلك بالنّفسِ والعينِ؛ ليكون من باب توكيد المستقل بالمستقل، وأَمر آخر: وذلك أَنَّ النّفس والعين؛ لشدة استقلالهما عن الكلمةِ، يستعملان غير مؤكدين في كثير مِن الكلام. ووافقه على هذا الرّأي خالد الأزهري[2].

أَمَّا الصَّبَّان فهو قد اقتصر على ذكر ما أَورده الفارضي من جواز توكيد الضّمير بالنّفس والعين دون الفصل بالضّمر المنفصل على ضعف دون أن يبدي رأيًا في ذلك إِلَّا أَنَّ الظاهر من كلامه أَنَّه قد وافق النّحويّين في ما ذهبُوا إِليه مِن منع تأكيد الضّمير بالنّفس والعين دون تأكيده بضمير الفصل . ويبدو أَنَّه قد وافق السيوطي في ما ذهبَ إِليه من عدم اشتراط التّوكيد بضمير الفصل، بل يجوز الفصل بأَي فاصل.

وترجح الباحثة في هذه المسألة، رأي جمهور البصريّين ومَن تبعهم؛ لضعف مذهب القائلين بجواز ذلك؛ لأَنَّهم اعتمدوا في ذلك على ما حكاه الأَخفش مِن السماع وهو قولهم: "قَامُوا أَنْفُسُهُمْ" وهو من القلة بحيث لا يمكن القياس عليه، أَو القياس على القراءة الشاذة لقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ بالرّفع ، ولصحة ما استدلُّوا به من آراء.

العطف على ضمير الرّفع المتصل أو المستتر

مَنَعَ النّحويّون أَنْ يعطف الاسم الظاهر على الضّمير المرفوع متصلًا كانَ أم مستترًا إِلَّا بعد توكيد أَو فاصل يفصل بين العاطف والمعطوف، وغالبًا ما يكون هذا الفاصل ضميرًا منفصلًا نحو: اضْرِبْ أَنتَ وزيدٌ. فزيدٌ معطوف على الضّمير المستتر في "اضرب" وهو "أنت" و"أنت" الضّمير البارز المنفصل توكيدًا له، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ

(1) تعليق الفرائد: ٣١٧/١.

(2) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٣/ ١٠١٥.

﴿ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة: من الآية/٣٥]، فزوجكَ معطوفة على الضّمير المستتر "أَنتَ" في "اسكُنْ" وقد فصل بينهما بالضّمير المنفصل أنت. [١]

وعلل النَّحويّون سبب وجود الفاصل في أنَّ الضّمير المرفوع حين يتصلُ بالفعل يغيّر حركةَ بنائه، ويُسكّنُ آخر الفعل، ثُمَّ يصيران كالكلمة الواحدة، فيأتي الفَصْلُ لتقوية الضّمير من جهة التّعويض عن السكون وتغيير الحركة الَّتِي لحقَتْ الفعل [٢].ولذلك قالَ سيبويه: ((وأَمَّا فَعَلْتُ فأَنَّهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أُسكنَتْ فيه اللام فكرهُوا أَنْ يشركَ المظهر مضمَرًا يُبنى له الفعلُ غير بنائه في الإظهار، حتَّى صارَ كأنَّه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيْتُ))[٣]. ولامتناع عطف الاسم على الفعل، فحين يتصل الضّمير المرفوع بالفعل يتنزّل من الكلمة منزلةَ الجزءِ منها، بدليل أنَّه يُسَكّن له آخرُ الفعل تخلّصًا من توالي الحركات، وهذا لا يُكره إلَّا في كلمة واحدة. فإذَا عَطَفْنَا عليه وقع العطف على الفعل، فاحتاجوا للفاصل مِن حيثُ لم يَجزْ عَطْفُ الاسم على الفعل لم يجز عطف المُظهَر على المُضمَر المرفوع، ولعدم التّمكن في الاسمية إذ إنَّ المعطوف عليه لمّا كانَ ضميرًا مستترًا وجب أنْ يكون أَضعفَ حالًا من الضَّمير المتصل فاحتاجوا إلى إظهاره بفصله عن عامله حتَّى يعودَ إلى تمكنه؛ لأنَّه محسوسٌ عندهم غيرُ مؤثّر في الحُكْم، ولا محدث أثرًا في اللفظ.[٤]

قال ابن مالك:[٥]

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ..... فِي النّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِد

وقَد يَرد العطف بلا فصل في الشعر كثيرًا نحو قول الشاعر: [٦]

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ..... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

وقال أخر: [٧]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى..... كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

بعطف "أَبٌ" على الضّمير المرفوع المستتر في "يَكُن"، وعطف "زُهْرٌ" على الضّمير المرفوع المستتر في " أَقْبَلَتْ" فهو على ضعفه جائز في السعة نصَّ عليه ابن مالك لما حكاه سيبويه من

---

[١]() يُنظر: شرح المفصل: ٣/٧٦، وشرح التسهيل: ٣/٣٧١، والمساعد: ٢/٤٦٩.

[٢]() يُنظر: شرح المفصل: ٣/٧٦، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣/٦٥-٦٦، والمساعد: ٢/٤٦٩.

[٣]() الكتاب: ٢/٣٧٨.

[٤]() يُنظر: الخصائص: ٣/٣٠، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١/٢٠٠.

[٥]() ألفية ابن مالك: ٤٨.

[٦]() البيت لجرير في ديوانه: ٥٧.

[٧]() البيت لعمر بن أبي بيعة في ديوانه: ٣٤.

قول بعض العربِ: مررْتُ برجلِ سوءٍ والعدمُ. برفع العدمُ عطفًا على الضّمير المستتر في سوءٍ؛ لأَنَّه مؤول بمشتق أي مستوٍ هو والعدمُ وليس بينهما فصل.[1] وفيه يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((وضعفه اعتقد)) أَي: على مذهب البصريّين وأَجازه الكوفيّون بلا ضعف؛ قياسًا على البدل نحو: أَعْجَبَتْنِي جَمَالك. والفرق على الأَوَّل أَنَّ الثاني في العطف غير الأَوَّل غالبًا, فلا بُدَّ مِن تقوية الأَوَّل بخلاف البدل. وكالبدل التّأكيد إِلَّا النّفس والعين))[2]. فالصَّبَّان يبيّن أَنَّ البصريّين قد ضعفوا العطف على ضمير الرّفع المتصل، في حين أَجازَهُ الكوفيّون بلا ضعف، معلِّلًا سبب إجازة الكوفيّين له؛ بأَنَّهم قاسوا العطف على البدل، ثُمَّ حملوا التّأكيد على البدل إِلَّا تأكيد النّفس والعين.

وفي هذه المسألة خلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، إذ إِنَّهم ذهبوا فيه مذهبين:

المذهب الأَوَّل: ذهبَ جمهور البصريّين إِلى منعِ العطف على ضمير الرّفع المستتر أَو المتصل من غير تأَكيد أَو فصل في الاختيار، وأَجازُوه على ضعف في الاضطرار، واحتجُّوا على منعِهِ في الاختيار بأَدلةٍ سماعيّةٍ وقياسيةٍ. [3]

أَمَّا الأَدلةُ السماعيّة: فمِنها قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[المائدة: من الآية/٢٤]، بالعطف مع وجود التّوكيد "أنت"، وكذا قوله سبحانه: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام: من الآية/١٤٨]، بالعطف مع وجود الفاصل "لا".

وأَمَّا القياسية فعللوا ذلك بأَنَّ الضّمير المرفوع المتصل إِمَّا أَنْ يكون بارزًا: نحو: قمْتُ وزيدٌ، فالعطف عليه عطف على جزء الفعل؛ لأَنَّ الضّمير لشدة اتصاله بالفعل تنزل منزلة جزء منه، وفيه أَيضًا عطف الاسم على الفعل، لذا لزم الإِتيان بالتّأكيد؛ ليكون العطف في اللفظ عليه لا على جزء الفعل. وإِمَّا أَنْ يكون مستترًا: فهو كالمعدوم ولا يجوز العطف على المعدوم نحو: قَامَ وزيدٌ، وفي العطف عليه عطف للاسم على الفعل وهو غير جائز لذا وجب التّوكيد بضمير منفصل؛ ليمتاز الضّمير المتصل ويستقل؛ ولأَنَّ الفعل لا يؤكد بالاسم فيعلم أَنَّ العطف إِنَّما هو على الضّمير[4].

وقد نسب سيبويه إِلى الخليل رأيًا فقالَ: ((وزعمَ الخليل أَنَّ هذا إِنَّما قَبُح من قبل أَنَّ هذا الإِضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أَنْ يَشرَكَ المُظهَرُ مضمَرًا يُغَيّرُ الفعلَ عن حالِه، إِذا بعد منه. وإِنَّما حسنَتْ شِركتُه المنصوب؛ لأَنّه لا يغيَّر الفعل فيه عن حاله الَّتِي كانَ عليها قبل أَنْ

---

(1) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٨/٣، وشرح الأشموني: ٣٩٣/٢.

(2) حاشية الصَّبَّان: ١٦٩/٣.

3() يُنظر: المقتضب: ٤/ ١١٢-١١٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٤٧٥، والأصول في النحو: ٧٨/٢- ٧٩.

(4) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩/ ٩١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٥٨/٢.

يضمر، فأَشبه المظهر وصارَ منفصلًا عندهم بمنزلة المظهر، إذ كانَ الفعل لا يتغيَّر عن حاله قبل أَنْ يضمَر فيه. وأَمَّا "فَعَلْتُ" فإنَّهم قد غيروه عن حالِهِ في الإظهار، أُسكنَتْ فيه اللام فكرهُوا أنْ يشرك المظهر مضمرًا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتَّى صارَ كأَنَّه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ))[١]. وذهب مذهب الخليل، سيبويه، والمبرّد، وابْنِ السّرّاج، والنّحاس، والسيرافي، والزمخشري.[٢]

المذهب الثاني: ذهبَ الكوفيّون، وفي مقدمتهم الفرَّاء، إلى أَنَّ العطف على الضّمير المتصل المرفوع جائز مِن غير توكيد ولا فصل في سعة مِن غير استقباح، مستدلِّين بما وردَ في القرآن الكريم نحو قوله تعالى:﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۞ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النّجم/٦-٧] إذ يقولُ الفراء: ((وقوله عز وجل "فَاسْتَوَى"، استوى هو وجبريل، بالأفق الأَعلى لمّا أُسرِيَ به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأَضمر الاسم في استوى، ورد عليه هو، وأَكثر كلام العرب أَنْ يقولوا: استوى هو وأَبوه، ولا يكادُون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأَنَّ في الفعل مضمرًا))[٣]. فالأَولى عند الفراء الفصل بالضّمير وفقًا لتقديره. وبما وردَ مِن أَقوال للصحابة كقول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): ((كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ (صلَّى الله عليه وسلَّم) يَقُولُ: كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ))[٤]، وقول عمر _ رضي الله عنه _: ((كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ))[٥]، وبما وردَ عند سيبويه كقولِهِ: ((مَرَرْتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ))[٦]، إذ عطف "العدمُ" على الضّمير المستتر في سواء وهو ضمير مرفوع. وبما وردَ في أشعار العرب، ومنها ما ذكر آنفًا[٧]، فضلًا عن أنَّهم قد حملوا جواز عطف ضمير الرّفع المتصل من غير تأكيد أَو فصل، على جوازه في ضمير النّصب المتصل؛ لأَنَّ ضمير النّصب المتصل غير مستقل، ويُعد كالجزء من الفعل، ومثله ضمير الرّفع المتصل، فإذا جازَ العطف على ضمير النّصب المتصل من غير تأكيد أَو فصل، فلا وجه لمنعه في ضمير الرّفع المتصل[٨].

---

[١] () الكتاب: ٢/٣٧٨.

[٢] () يُنظر: المقتضب: ٣/٢١٠، والأصول في النحو: ٢/٧٨-٧٩، وإعراب القرآن: ٢/١٠٥، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/١٤٠-١٤١، والمفصّل: ١٥١-١٥٢.

[٣] () معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥.

[٤] () صحيح البخاري: ٢/ ٤٣٤.

[٥] () المصدر نفسه: ٣/ ١٣٣.

[٦] () الكتاب: ٢/٣١.

[٧] () يُنظر: قول الشاعرين جرير، وعمر بن أبي ربيعة في هذه الرسالة:١٦٦-١٦٧.

[٨] () يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٧ "م/٦٦"، وشرح التسهيل: ٣/٣٧٤.

فالكوفيّون[١] قد ذهبُوا إلى جواز العطف على ضمير الرّفع المستتر أَو المتصل بلا تأكيد أَو فصل اختيارًا من غير ضعف، ونسب إلى أَبي عليّ الفارسيّ متابعتهم في ذلك إذ رَوى أَبو حيّان الأندلسيّ أَنَّ الكوفيّين، وأَبا عليٍّ الفارسيّ[٢]، وأَبا بكر الأَنباري[٣] لم يشترطُوا في العطف على المرفوع المتصل من الضّمائر الفصْلَ بين المتعاطفين، وأجازوا : قمْتُ و زيدٌ.[٤]

وأَمَّا ابن مالك فقد ضعّف العطف على ضمير الرّفع المتصل بقولِه: ((ويضعف العطف على ضمير الرّفع المتَّصل ما لم يفصل بتوكيد أَو غيره))[٥]. غير أَنَّه قد أَشارَ إلى عدم منعه بقوله: ((ولا يمتنع العطف دون فصل، كقول بعض العربِ: مَرَرْتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فعطف "العدم" دون فصل، ولا ضرورة على ضمير الرّفع المستتر فـ"سواء" ...(ومنه قول عمر_ رضي الله عنه_ : ((وَكُنْتُ وَجَارٌ لِي مِن الأَنْصَارِ))[٦] فهو يضعف العطف على ضمير الرّفع المتصل ولا يمنعه.

أَمَّا رأي الصَّبَّان فالظاهر من قوله أَنَّه قد وافق البصريّين في ما ذهبوا إليه إلَّا أَنّه لم يصرح بموقفه من المذهبين" البصريّين والكوفيّين" والغريب في قوله أَنَّه لم يعلل سبب تضعيف البصريّين للعطف على ضمير الرّفع المتصل. إلَّا أَنَّه علَّل سبب إجازة الكوفيّين للعطف حملًا على البدل.

ويبدو لي أَنْ ما ذهب إليه الكوفيّون ومن وافقهم راجح بجواز العطف على الضّمير المرفوع من غير تأكيد ومن غير منع بل على ضعف، كما ذهب ابن مالك؛ لورود السماع من القرآن والحديث ومنثور العرب وشعرهم، وكثرة ما ورد في الشعر يجعل القول بأَنَّها ضعيفة أو ضرورة فيه بعد وتكلف، وتعليلات البصريّين ضعيفة في مقابل المسموع وقوته.

---

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٤، ومجالس ثعلب: ١/ ١٤٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٦٥.

٢() يُنظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٣/١٢٥.

٣() يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢/٩١١.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠١٣.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٣٧٣.

(٦) المصدر نفسه: ٣/٣٧٤.

الفصلُ الثاني الرأي النحوي الضعيف

في الأفعال المبنية والمعربة

المبحث الأَوَّل: الرأي النحوي الضعيف

في الأفعال المبنية

جواز تأنيث الفعل مع الفاعل(المضمر المنفصل)

إذا كانَ الفاعل مؤنثًا يؤنث الفعل الماضي بتاء ساكنة في آخره، والفعل المضارع بتاء في أوله.[١] وتلزم تاء التّأنيث السّاكنة الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: أنْ يكون المسند إليه "الفاعل" ضميرًا مؤنثًا متصلًا حقيقيًا كانَ أم مجازيًا نحو: هندٌ قامَتْ والشّمسُ طلعَتْ، ولا يجوز حذف التّاء من الفعل قامَ أو طلعَ، وإذَا فصل بين الفعل وفاعل المؤنث الحقيقي بغير "إلَّا" جاز إثبات التّاء وحذفها، إلَّا أنَّ حذف التّاء قليل بالنّسبة إلى إثباتها نحو: أَتَى القاضي بنتُ الواقفِ. والأجودُ أتَتْ . ونحو: قامَ اليومُ هندٌ، والأجودُ: قامَتْ .

أمَّا إذا فصل بـ "إلَّا" وجب حذف التّاء عند جمهور البصريّين، نحو: ما قامَ إلَّا هندُ، وما طلعَ إلَّا الشّمسُ.[٢]

الثاني: أنْ يكون المسند إليه ظاهرًا حقيقي التّأنيث نحو: قامَتْ هندُ. وفي غير هذين الموضعين لا تلزم التّاء بل يجوز إثباتها وحذفها، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظّاهر فتقول: طلعَ الشّمسُ، وطلعَتْ الشّمسُ، ولا في الجمع. ولا تلزم إنْ كان الفاعل ضميرًا منفصلًا [٣].

وهذا ما أشارَ إليه الصّبان بقوله:((قوله: فلا تلزم في المضمر المنفصل، أي بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنِّف والشّارح وهذا محترز))[٤]. فالصّبَّان يشيرُ إلى أَنَّ حذف التّاء إذا فصل بين الفعل والفاعل إذَا كانَ ضميرًا جائز ولكن ضعيف.

وبذلك يقولُ ابنُ مالك: ((وقيدت الضّمير بالاتصال احترازًا من نحو: ما قامَ إلَّا أنت، فإنَّ إلحاق التّاء في هذا ضعيف))[٥]. فابن مالك أشار إلى أنَّ اتصال التّاء بالفعل المسند إلى ضمير منفصل جائز ولكن ضعيف دون أن يبيّن سبب الضّعف. وتابعه الأشموني فهو قد ذهبَ إلى أَنَّ إثبات التّاء يضعف مع المضمر المنفصل. في حين جعل أبو بكر بن أيوب بن قيم الجوزية إثبات التّاء وحذفها من الفعل المسند إلى الضّمير المنفصل جائزًا لكن حذفها أولى

---

[١] () يُنظر: أوضح المسالك:٢/٩٥.

[٢] () يُنظر: شرح ابن عقيل:٢/٨٨، وإرشاد السالك:١/ ٣٠٥.

[٣] () يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/٨٨.

[٤] () حاشية الصبان: ٢/ ٧٣.

[٥] () شرح التسهيل: ٢/ ١١٢.

نحو: ما قامَ إلَّا هي[١]. في حين منع ابن عقيل اتصال التّاء بالفعل عندما يكون الفاعل ضميرًا منفصلًا فقال: ((فإنْ كان الضّمير منفصلًا لم يؤتَ بالتّاء نحو: هندٌ ما قامَ إلَّا هي))[٢].

فهو قد اكتفى بمنع تأنيث الفعل ولم يبيّن سبب المنع. وتبعه الدكتور فاضل السّامرائي[٣].

أمَّا خالد الأزهري فقد ذكر أنَّ تذكير الفعل واجب في النّثر؛ لعدم التّوهم المذكور؛ لأَنَّ الفعل لا يكون له فاعلان، نحو: هندٌ ما قامَ إلَّا هي، أو ما يقومُ إلَّا هي، والشّمسُ ما طلعَ إلَّا هي، وما يطلعُ إلَّا هي.[٤] وذهبَ مصطفى الغلاييني إلى أنَّ الأحسن ترك التّأنيث.[٥]

وأوجب الحازمي تأنيث الفعل وعللَ ذلك بأَنَّ الفاعل الحقيقي في نحو: هندٌ ما قامَ إلَّا هي، مذكر والمحذوف تقديره: ما قامَ أحدٌ إلَّا هي، وحينئذٍ هنا رجع الضّمير وهو "هي" إلى متقدم وقد أسند الفاعل إليه، ما قامَ إلَّا هي، هذا هو الفاعل. فالفاعل هنا مذكر وهو لفظ "أحد" [٦].

فالصّبانُ أتبعَ ابن مالك والأشموني في جواز تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا منفصلًا على ضعفٍ. فضلًا عن أنَّهم جميعًا قد اكتفوا في ذكر حكم تأنيث الفعل ولم يبيُّنوا سبب جواز التّأنيث على ضعف. ولا ريبَ في أَنَّ ما ذهبَ إليه الحازمي من وجوب تأنيث الفعل هو الأقرب؛ لأنّه جعل الضّمير المنفصل عائدًا على فاعل محذوف .

كانَ الزّائدة

تختص كانَ من بين أخواتها بأنَّها تأتي ناقصة وتامة وزائدة، فكانَ النّاقصة هي الداخلة على الجملة الاسمية النّاسخة لحكم الخبر من الرّفع إلى النّصب نحو: كانَ زيدٌ قائمًا[٧]، أمَّا كان التّامة فهي الَّتِي لا تحتاج إلى الخبر ليتمم معناها وتكتفي بالفاعل، يقول سيبويه: ((وقد يكون لكانَ موضع آخر يقتصرُ على الفاعل فيه))[٨]. وتدلُّ على الحدث والزّمان، وقد تأتي للدلالة على معانٍ أُخر نحو: "حدث، ووقع، ووجد، وخُلِق" نحو: كان زيدٌ وكانَ الأَمرُ، أي وجد زيدٌ ووقع الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة: من الآية/٢٨٠]، ومنه

---

[١]() يُنظر: إرشاد السالك: ٣٠٤/١.

[٢]() شرح ابن عقيل: ٤٧٦/١.

[٣]() يُنظر: معاني النحو: ٥٩/٢.

[٤]() يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٧/١.

[٥]() يُنظر : جامع الدروس العربية: ٢٤٢/٢.

[٦]() يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٤٦/٢.

[٧]() يُنظر: شرح المفصل: ٣٣٦/٤، والمقاصد الشافية: ١٣٦/٢-١٣٧.

[٨]() الكتاب: ٤٦/١.

قولنا: قد كانَ عبدُاللهِ، أي: قد خُلِق عبدُ اللهِ. [1]، وأمَّا كانَ الزّائدة فتزاد بين الشيئين المتلازمين كزيادتها بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ كانَ قائمٌ، وبين الفعل والفاعل نحو: لم يوجد كانَ أفضلُ منه، وبين الموصول وصلته نحو: مَرَرْتُ برجلٍ الذي كانَ أكرمته، وبين الصّفة والموصوف نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كانَ قائمٍ، وتقاس زيادتها بين "ما" التّعجب وفعل التّعجب نحو: كما كانَ أصحَّ عِلمَ مَن تقدما، وما كانَ أحسنُ زيدًا. وبين أجزاء الجملة كقولِهم: ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كانَ أفضلُ منهم، وغير ذلك...[2].

وقد تحتمل كانَ الزّيادة والنّقص والتّمام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[الشورى: ٥١] يقول الصّبان: ((فقال: كانَ في الآية تحتمل النّقصان والتّمام والزّيادة وهي أضعفها، فعلى النّقصان الخبر أَمَّا "البشر" ووحيًا استثناء مفرغ من الأحوال فمعناه "موحيًا أو موحى إليه" على كونه حالًا من الفاعل أو المفعول به، قوله: ((أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ)) أي أو مُكلمًا من وراء حجاب وقوله: ((أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)) أي: أو إرسالًا لملك الوحي إليه أي: أو مُرسِلًا أو مُرسَلًا، وإمَّا وحيًا والتّفريغ في الإخبار أي: ما كانَ تكليمهم إلَّا إيحاء أو تكليمًا من وراء حجاب أو إرسالًا وجعل الإيحاء والإرسال تكليمًا على حذف مضاف، أي: تكليم وحي أو تكليم إرسال ولبشرٍ على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أي: إرادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي: لبشر أعني وعلى التّمام فالتّفريغ في الأحوال من الفاعل أَو المفعول، ولبشر تبيين أو متعلق بـ"كان" التّامة وعلى الزّيادة فالتّفريغ في الأحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبر لـ"أَنْ يكلمه الله" ا.هـ))[3] فالصَّبَّان يذكر رأي ابن هشام في نوع كان في الآية القرآنية المباركة مُبيّنًا أنَّ ابن هشام قد ذكرَ أنْ كان في هذه الآية تحتمل أنْ تكون ناقصة وتامة وزائدة إلَّا أنَّ احتمال أنّها زائدة ضعيف، إذ يقول: ((تحتمل كانَ الأَوجه الثلاثة، فعلى النّاقصة الخبرُ إمَّا لـ"بشر"، و"وحيًا" استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه موحيًا أو موحى، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصلًا ذلك من وراء حجاب، وأو يرسل بتقدير أو إرسالًا، أي أو ذا إرسال، وإمَّا وحيًا والتّفريغ في الإخبار، أي ما كانَ تكليمهم إلَّا إيحاءً أو إيصالًا من وراء حجاب أو إرسالًا، وجعل ذلك تكليمًا على حذف مُضاف، ولبشر

---

[1] () يُنظر: الكتاب: ٤٦/١، وأسرار العربية: ١٣١-١٣٢.

[2] () يُنظر: أوضح المسالك: ١٨٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٩٠/١-٢٩٣، وشرح الأشموني: ٢٤٢/١-٢٤٤.

[3] () حاشية الصبان: ٤٥٩/٣-٤٦٠

على هذا تبيين، وعلى التّمام والزّيادة فالتّفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر))[١].

واكتفى أبو البركات الأنباري بذكر وجه واحد، وهو أن تكون ناقصة، و" أنْ يكلمه الله" في موضع رفع اسمها، و"لبشر" خبرها، و "وحيًا" منصوب على المصدر في موضع الحال[٢]. وعدّ النّحاس "كانَ" ناقصةً في هذه الآية.[٣]

وكذلك وافقه محيي الدين درويش(ت١٤٠٣هـ) فأعربها فعل ماضٍ ناقص[٤]. أمَّا أبو حيَّان فقد ذكَرَ أنَّ كانَ لا تزاد إلَّا في باب كانَ، أي لا يطرد زيادتها إلَّا في باب كان.[٥]

أمَّا محمد عبد العزيز النّجار فهو يرى أنَّ كانَ في الآية الكريمة تحتمل أنْ تكون تامة و "لبشرٍ" متعلّق بها، و" أَن يُكَلِّمَهُ " المصدر المنسبك فاعلها، وتحتمل أنْ تكون ناقصة و" وحيًا" خبرها، والتّقدير: ما كان تكليم الله بشرًا إلَّا إيحاء. [٦]

وقد فصَّل الشُّمنِي القول في ما ذكره ابن هشام إذ يقول: ((يجوز في كانَ مِن نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[٧] زيدٌ كانَ له مال، نقصان كانَ وتمامها وزيادتها وهو أضعفها في الشرح هذا اعتراف بأَنَّ التّمام والنّقصان ضعيفان فيحتاج إلى جعل الفعل مستعملًا لغير التّفضيل ثُمَّ كيف يسوغ له تخريج التّنزيل على أضعف الوجوه عنده ثُمَّ كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضمير؛ لأنَّه وجه ضعيف غيرها... وأقول أنَّ المصنِّف_ أي ابن هشام_ لم يخرج التّنزيل على أضعف الوجوه عنده وإنَّما ذكر أنَّ التّنزيل يحتمل هذه الوجوه الَّتِي هذا الوجه الضعيف منها))[٨]. وقال بعد أنْ استطرد في ذكر آراء المفسرين في الآية : ((وعلى التّمام والزّيادة فالتّفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر)) أراد بالأحوال المعاني القائمة عمّا لها فكلمة في على بابه النّحوية فكلمة في بمعنى مَن، ولبشر إنْ كانت كانَ ناقصة

---

[١] () مغني اللبيب: ٢/ ٥٥٩.
[٢] () يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٦٦١.
[٣] () يُنظر: إعراب القرآن: ٦٢/٤.
[٤] () يُنظر: إعراب القرآن وبيانه :٥٤٦/١.
[٥] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٧/٤.
[٦] () يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣٢/٤.
[٧] () سورة ق: من الآية/٣٧.
[٨] () حاشية الشُّمنِي: ٢١٧/٢.

فهو خبر لها وإن كانت تامة فهو عند المصنِّف خبر لمحذوف استؤنف به؛ للبيان تقديره إرادتي وقد تقرر أنَّ الجار والمجرور اذا وقع خبرًا ينتقل الضمير الذي كان في متعلّقه إليه. قوله: ((وعلى الزّيادة والتّمام فقائمًا حال وأين ظرف له)) فيه نظر؛ لأنَّ أين على زيادة كان ظرف مستقر خبر عن "زيد" مقدَّم لا ظرف لغو لقائمًا))[١]. وأورد محمد عبد الخالق عضيمة(ت١٤٠٤هـ) ما ذكره ابن هشام في احتمال كان في الآية الكريمة من أوجه النّقصان، والتّمام والزّيادة، مرجحًا كون كان في الآية الكريمة ناقصة، ومضعفًا كونها زائدًا، ومستدلًّا على ذلك بما ذكره ابن هشام عن ابن عصفور من اقتصار زيادة كانَ على الشعر. [٢]

ولم يتناول النّحويّون أو المفسرون، أو معربو القرآن نوع كانَ في هذه الآية بل تناولوها في باب عطف الفعل[٣]. لذلك لم يسبق ابن هشام أحدٌ من النّحويّين في تضعيف زيادة "كانَ" في هذه الآية. واكتفى الصّبَّان بالإشارة إلى رأي ابن هشام دون أنْ يبيّن سبب تضعيفه لاحتمال زيادة كان في هذا الموضع.

وترى الباحثة أنَّ ما ذهب إلى ابن هشام من ضعف احتمال تقدير "كانَ" زائدة في الآية الكريمة صحيح، لأَنَّ ليس من المواضع الَّتِي ذكرها النّحويّون لزيادة "كانَ"، ولعلَّ ما ذكره أبو حيَّان من أنَّ "كان" لا تزاد إلَّا في بابها مجانب للصواب، فضلًا عن ما ورد عن ابن عصفور من اقتصار زيادة كانَ في الشعر.

وصول الفعل اللازم للمفعول بنفسه بعد حذف حرف الجرّ.

لا شكَ في أَنَّ الفعل إمّا لازم أو متعدٍ، فالفعل اللازم هو ما يصل إلى مفعوله بحرف جرّ، ولا تتصل به هاء الضّمير نحو: قامَ زيدٌ. وأمَّا الفعل المتعدي فهو ما يصلُ إلى مفعوله بغير حرف الجرِّ نحو: ضَرَبْتُ زيدًا. وعلامة الفعل المتعدي أَنْ تتصل به "هاء" تعود على غير المصدر؛ لأَنَّ هاء المصدر تتصل بالفعل اللازم والمتعدي.[٤] وقد يحذف بعد الفعل اللازم حرف الجرِّ فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه نحو: مَرَرْتُ زيدًا، وحذفه إمَّا يكون مع "أنْ، وأنَّ" فيجوز معها حذف حرف الجرِّ قياسًا مطردًا بشرط أَمن اللبس.

---

[١] ()المصدر نفسه: ٢١٨/٢.

[٢] () يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٤٣/٨.

[٣] () يُنظر: الكشَّاف: ٢٣٣/٤، والبحر المحيط: ٣٥٠/٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٥١

[٤] () يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:٨٨/٢.

وإمَّا لأَنَّه وارد نقلًا عن العرب، أي وروده في السّعة مع فصاحته نحو سَكرْتَهُ، ونَصَحْتَهُ، وذَهَبْتُ الشّامَ، وقد يكون للضرورة الشّعرية[١]

نحو قول الشّاعر:[٢]

آليْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

وقول الشّاعر:[٣]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ.....كَمَا عَسَلَ الطّرِيَق الثَّعلَبُ

وقد اعترض على ذلك الصّبَّان بقوله: ((قوله: ((الأَوَّل وارد في السّعة)) ظاهر تمثيله أَنَّ المراد الورود مع الفصاحة وعدم النّدرة، وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السّعة مع الفصاحة والنّدرة كقولِهِ تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[الأعراف: من الآية/ ١٧]، أي على صراطك والوارد في السّعة مع الضّعف والنّدرة سُمع: مَرَرْتُ زيدًا))[٤]. فإنَّ الصّبَّان هنا يعترض على كلام الأشموني بأَنَّ الحذف لابُدَّ أنْ يكونَ واردًا في السّعة مع الضّعف، إذ إنَّ الأشموني لم يذكر مثالًا سوى لوروده مع الفصاحة وعدم النّدرة، وكانَ يتوجب عليه أنْ يذكر أمثلة لوروده في السّعة مع الفصاحة والنّدرة، ولوروده في السّعة مع الضّعف والنّدرة؛ لوروده في السّماع نحو: مَرَرْتُ زيدًا. [٥]

ولعلَّ هذا الرّأي الضّعيف قد تفرد به الصّبان إذ أنني لم أجد _ بحدود اطلاعي_ أنَّ أحدًا من النّحويّين قد أشار إلى ورود الفعل اللازم مباشرة إلى المفعول سماعًا بعد حذف حرف الجرّ مع وصفه بالضّعف أو النّدرة. حتَّى أنَّ الصّبان نفسه قد اكتفى في ذكر مثال تعليمي ولم يذكر شاهدًا نحويًّا ثُمَّ يَصفَهُ بالضّعفِ.

وعلى الرّغم مِن تعدد الآراء والخلافات في القياس على حذف حرف الجرِّ أو عدمه إلَّا أننا نرى أَنَّ رأي الصّبان هو الأهم والأصوب من غيره؛ لأَنَّه ذهب إلى جواز حذف حرف الجرِّ سماعًا باطراد، ثُمَّ أَنَّه قسم الحذف السّماعي المطرّد إلى ثلاثة أنواع: الوارد في السّعة مع الفصاحة وعدم النّدرة، والوارد في السّعة مع الفصاحة والنّدرة، والوارد في السّعة مع الضّعف

---

(١) يُنظر: شرح الأشموني:١/٤٤١-٤٤٢.

(٢) البيت لجرير بن عبد المسيح الضبعي في ديوانه:٩٥.

٣() البيت لساعدة بن جؤية في الكتاب:١/٣٦، والخصائص، ٣/٣١٩، وهمع الهوامع:١/٢٠٠، وشرح الأشموني:١/٤٤١.

(٤) حاشية الصبان:٢/١٣١.

٥() يُنظر: شرح الأشموني:١/٤٤١، و حاشية الصبان:٢/١٣١.

والنّدرة. إلَّا أنَّ ما يؤخذ عليه أنَّه قد اكتفى بالأمثلة التّعليمية" مرَرْتُ زيدًا". ولم يذكر النّصوص الفصيحة من القرآن الكريم، أو الحديث النّبوي الشّريف أو السّماع من كلام العرب شعرًا أو نثرًا.

فعلية حبَّذَا مركبة:

اختلف النّحويون في تركيب "حبَّ" مع "ذا" وذهبوا فيه مذاهب، فذهب بعضهم إلى أَنَّ "حبَّ" فعل و"ذا" فاعل، وقد غلبت فيه الفعلية على الاسمية. وذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة الاسمية هي من غلبت؛ لشرف الاسم فصارَ التّركيب "حبَّذَا" اسم مبتدأ وما بعده خبر. وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((فصار الجميع فعلًا)) ضعف؛ بأَنَّه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين, وبأنَّ تركيب فعل مِن "فعل واسم" لا نظير له. قوله: ((فصار الجميع اسمًا)) أي: بمنزلة قولك المحبوب ا. هـ. دماميني. وضعف بأَنَّ "حبَّذَا" لو كان اسمًا لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو: لا حبَّذَا زيد ولا عمرو، وعمل "لا" في معرفة إنْ أعملت عمل "إنَّ أو ليس" وبقي وجه آخر وهو كون "حبَّ" فعلًا والاسم الظاهر فاعله و"ذا" ملغاة. قوله: ((وأجاز بعضهم)) أي: بعض القائلين بأنَّ حبَّذَا اسم)).[1] فالصَّبَّان يبيّن اختلاف النّحويين في فعلية واسمية "حبَّذَا" مُضعِّفًا رأي من قال أَنَّها فعل ومعلِّلًا ذلك؛ بأَنَّ القول بأنّ "حبَّذَا" فعل يلزم عليه تغليب أضعف جزأيها وهو الفعل، فضلًا عن أَنَّ تركيب فعل من "فعل واسم" لا نظير له في كلام العرب. وهو بذلك يشير إلى آراء النّحويين في حبَّذَا مضعّفًا رأي جميع من ذهب إلى أنّها فعل .

فللنحويين ثلاثة مذاهب في حبَّذَا وهي:

المذهب الأول: ذهب كلٌ من الخليل وسيبويه إلى أَنَّ "حبَّ" فعلًا و" ذا" فاعله إذ يقول سيبويه: ((وزعمَ الخليل "رحمه الله" أَنَّ "حبَّذَا" بمنزلة حبَّ الشيء، ولكنَّ "ذا وحبَّ" بمنزلة كلمة واحدة نحو: "لولا"، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فـ"العمُّ" مجرورٌ، أَلا ترى أَنَّك تقول للمؤنث حبَّذَا ولا تقول "حبذهِ"؛ لأَنَّه صارَ مع "حبَّ" على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأَنَّه كالمثَل)).[2] فهو يشير إلى أَنَّ الخليل نصَّ على أَنَّ "حبَّ و ذا" رُكِبَا فصارا "حبَّذَا" ولزم صورة واحدة كالمثل. وتبعهم في ذلك، أبو عليَّ الفارسيُّ، وابنُ بَرهان، والأعلم الشنتمري، وابن مالك، والخضري[3] إذ ذهبوا إلى أنَّ "حبَّ" فعلٌ ماضٍ، و" ذا" فاعِلُه، وأمّا المخصوصُ فجوَّزوا أنْ يكونَ

---

[1]() حاشية الصبان: ٣/٥٧.

(٢) الكتاب: ٣/١٨٠.

(٣) يُنظر: البغداديات: ٢٠١-٢٠٤، وشرح اللمع، لابن برهان: ٢/٤٢٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٥٣٧-٥٣٨ وشرح التسهيل: ٣/٢٢-٢٣، وحاشية الخضري: ٢/٥٢.

مبتدأ، والجملةُ قبله خبرُه، وجوَّزوا أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، وتقديُره "هو زيدٌ"، أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ[١].

المذهب الثاني: ذهب المبرِّدُ، وابنُ السّراج، وابنُ جنّي، وابنُ عُصفور[٢] إلى أنَّ "حبَّذَا" اسمٌ، وهو مبتدأٌ، والمخصوصُ خبرُه، أو خبرٌ مُقَدَّمٌ، والمخصوصُ مبتدأٌ مؤخّر، فرُكّبتْ "حبَّ" مع "ذا" وجُعِلتا اسمًا واحدًا.[٣] وفي ذلك يقولُ المبرِّد: ((أمَّا "حبَّذَا" فإنَّما كانت في الأصل: "حَبَّ الشيء" ؛ لأَنَّ "ذا" اسم مُبْهَم يقع على كلِّ شيءٍ. فإنَّما هو "حبَّ هذا"، مثل قولك: كرم هذا، ثُمَّ جعلت "حبَّ" و "ذا" اسمًا واحدًا فصار مبتدأ))[٤]. فإنَّها كانت جملة فعلية في الأَصل، ثُمَّ صارت كلمة واحدة مركبة غلب فيها الفاعل على الفعل، واستعملت استعمال الأسماء المفردة، فهي بذلك مبتدأ خبرها المخصوص بعدها، والجملة اسمية، كما تقول: برق نحرة قادم.

وقد استدلوا بمجموعة من الأدلة منها:

أوَّلًا: إنَّ الاسم أشرف وأقوى من الفعل، فكان التّغليب للأقوى مع التّركيب وهو الاسم على الأضعف وهو الفعل[٥].

ثانيًا: كثرة ندائه فتقول: يا حبَّذَا، وهذا وارد في كلام العرب كثيرًا[٦]، كقول الشاعر :[٧]

يَا حبَّذَا جَبَلُ الرّيَانِ مِنْ جَبَلٍ..... وَحبَّذَا سَاكِنُ الرّيَان مِن كَانَا

ثالثًا: إنَّ الأسماء أصل الأفعال، والأصل يغلب على الفرع في حال الاجتماع[٨] .

رابعًا: إنَّ من الأسماء ما هو مركب نحو: بعلبك وشبهه، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب[٩].

وقد أبطل ابن مالك ما ذهبوا إليه بقوله ((ولا يصح قول من قال: "حبَّذَا" في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده))[١٠]. وبقوله في شرح التسهيل: ((صرح المبرِّد في "المقتضب"، وابن السّراج في "الأصول" بأَنَّ "حبَّ" و" ذا" جعلا اسمًا مرفوعًا بالابتداء، ولا يصح ما ذهبا إليه من

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٣/١٧٠.

(٢) يُنظر: المقتضب: ٢/١٤٥، والأصول في النحو: ١/١١٥، واللمع في العربية: ١٤٢، والمقرب: ٧٤ .

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٣/١٧٠.

(٤) المقتضب: ٢/ ١٤٣.

(٥) يُنظر: أسرار العربية: ٧٥ ، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٠، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ٢٥٦.

(٦) يُنظر: المقرب: ١/٧٠ ، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٠.

(٧) البيت لجرير في ديوانه: ١٦٥.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٦١٠.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٠) شرح الكافية الشافية: ٢/١١١٧.

ذلك؛ لأَنَّهما مقرَّان بفعلية "حبَّ" وفاعلية "ذا" قبل التّراكيب، وأَنَّهما بعد التّركيب لم يتغيرا معنىً ولا لفظًا...))[١]. معلِّلًا عدم جواز ذلك؛ بأنّهما بعد التّركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظًا، فتعين بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية "لا" واسمية ما ركب معها في نحو: لا غلامَ لك، مع أَنَّ التّركيب قد أحدث تغييرًا لفظيًا ومعنويًا في اسم "لا"، فبقاء جزأي "حبَّذَا" على ما كانا عليه أولى؛ لأَنَّ التّركيب لم يغير هما لفظًا ولا معنى وأن التّركيب لو كان مخرجًا لـ "حبَّذَا" من نوع إلى نوع للزمها كما لزم التّركيب "إذما"، ومعلوم أَنَّ تركيب "حبَّذَا" لا يلزم؛ لجواز الاقتصار على "حبَّ" عند العطف، وبمثل هذا قال بعض الأنصار:[٢]

فَحبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِيْنًا

أي: وحبَّذَا دينًا، فحذفت "ذا" ولم يتغير المعنى، ولا يفعل ذلك بـ "إذما" وغيرها من المركبات تركيبًا مخرجًا من نوع إلى نوع، فعلم أَنَّ تركيب "حبَّذَا" ليس مخرجًا من نوع إلى نوع. وأَنَّ امتناع دخول نواسخ الابتداء عليها دليل على انتفاء اسميتها، ولو كانت اسمًا لجاز، إذ لا يُقال: إنَّ حبَّذَا زيد، وكانَ حبَّذَا زيدًا. وأَنَّها لو كانت اسمًا للزم إذا دخلت عليها "لا" النّافية أنْ يعطف عليها منفي بـ "لا" أخرى، فلا يُقال: لا حبَّذَا زيد، حتَّى يُقال: ولا مرضي فعله.[٣] وذكرَ ابنُ مالك أَنَّ في ادعاء اسمية "حبَّذَا" إخراجًا لها عن أصلها، وفيه تكلف[٤]، وتابع ابن النّاظم أباه ووصف قول المبرِّد بالتّكلف[٥]. وجعلا عبد الله السّلسيلي، وابن عقيل بعض ما رآه ابن مالك سببًا في استهجان مذهب المبرِّد ومن تبعه وسببا في استبعاده. [٦]

المذهب الثالث: ما نسبه النّحويون إلى ابن كيسان، وابن درستويه[٧]، مِن أَنَّهما ذهبا إلى أَنَّ "حبَّذَا" فعلٌ ماضٍ، و"زيدٌ" فاعِلُه ، فرُكّبتْ "حبَّ" مع "ذا"، وجُعِلتا فعلًا.[٨] ، ووافقهم في رأيهم ابن الحاجب، والشلوبين [٩]. فهؤلاء النحويون قد وافقوا ما ذهب إليه النحويون في فعلية "حبَّ"، واختلفوا معهم في "ذا"، إذ ذهبوا إلى أَنَّ "ذا" مفرد مذكر على كلِّ حال؛ لأَنَّه إِشارة إلى مفرد

---

(١) شرح التسهيل: ٢٣/٣.

(٢) الشطر من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه: ١٤٢.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣-٢٤.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١١١٧/٢.

(٥) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٤٧٤-٤٧٥.

(٦) يُنظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٢/ ٢٩٥، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٤١ – ١٤٢.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٤٢٨/٣..

(٨) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٧٠/٣

(٩) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٠٥/٢، والتوطئة :٢٧٤، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٩٣٥/٣.

مذكر محذوف والتّقدير عنده في حبَّذَا زيدٌ: حبَّذَا حَسُنَ زيدٍ، ثُمَّ حذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه[١] وهذا باطل؛ لأنَّ العرب إذا حذفت المضاف وأَقامت المضاف إليه مقامه فإنَّها تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف.[٢] وهؤلاء يرون أَنَّ الفعل هو المقدم والغلبة له[٣]، وأَنَّهم قد صرفوه فجاؤوا بالمضارع منه فقالوا: "لا يُحبَّذه"[٤]، ثُمَّ أَنَّ الفعل أكثر حروفًا من الاسم والقول بفعليته تغليب للأكثر حروفًا[٥]، وأَنَّه يسلم من شذوذ تخالف المبتدأ والخبر، فالفعل لا يشترط فيه أنَّ يطابق الفاعل بعده، وعكسه مطلوب في الاسم، فضلًا عن أنَّه يسلم من تمييز ما ليس بمبهم في مثل: حبَّذَا الحارث رجلًا.[٦]

ويرى ابن مالك أَنَّ مذهبهم في غاية الضعف؛ وذلك لأَنَّ هذا المذهب مؤسس على دعوى مجرَّدة من الدليل، ولأَنَّ فيه تغليبًا لأضعف الجزأين على أقواهما، ولأَنَّ تركيب "فعل" من فعل واسم لا نظير له، بل المعروف تركيب "اسم" من فعل واسم، نحو: برق نحر، وتأبط شرًا [٧].

وردَّه غيره أَنَّ قولهم: "لا يُحَبَّذهُ" ليس دليلًا على تصرف "حبَّذَا"؛ لأَنَّهم اشتقوه مِن "حبَّذَا" غير المتصرف كما اشتقوا الفعل "حَمْدَل" في حكاية: " الحَمْدُ للهِ"، و"سَبْحَل" في حكاية: "سبحان الله" [٨]، فضلًا عن أَنّ حذف المخصوص ثابت عن العرب، وبمثل ذلك قال الشاعر:[٩]

أَلَّا حبَّذَا لَولَا الحَيَاءُ وَرُبَّمَا.....مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيْسَ بِالمُتَقَارِبِ

وعمل بالظاهر بدلًا من تكلف غيره .

فأَمَّا ما يرد عليه من إشكال ترك تثنية الفاعل وجمعه وتأنيثه فمجاب عنه بأَنَّ "حبَّذَا" جارية مُجرى المثل، والمثل لا تتغير صورته[١٠]، وبأَنَّهم أرادوا أنْ يعاملوه معاملة المضمر في "نِعْمَ

---

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: ١/٦٠٩-٦١٠، وشرح ابن الناظم: ٣٣٩.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عُصفور: ١/٦١٠.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٦٠٠ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ٢٥٦.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤١.

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٦١٠ .

(٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣/ ٤٢٩.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/٢٤-٢٥.

(٨) يُنظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤١.

(٩) البيت لمزار بن حماس الطائي ، وقِيلَ : مرداس بن شماس . وروي : "من ليس" مكان "ما ليس"، وفي مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٥، والمقاصد النحوية :٤/٢٤، وهمع الهوامع: ٤/ ٤٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٩٥.

(١٠) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٤٧٥ .

وبئسَ"، فكما لا يختلف المضمر معهما باختلاف الممدوح أو المذموم لعدم ظهوره، فكذلك "ذا"، مع "حبَّ" لا تختلف باختلاف الممدوح، فجعلوا لها مزية على المضمر في المطابقة[١]، وبأَنَّ الإشارة فيه أَبدًا إلى مذكر محذوف، تقديره: حبَّذَا حسن زيد، وحبَّذَا أمره وشأنه، وكذلك تثنيته وجمعه وتأنيثه، ثُمَّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامة[٢]

وصرَّح ابن عقيل بأَنَّ هذا المذهب أضعف المذاهب فقال:((وهذا أضعفُ المذاهب)).[٣] واتبعه الصّبان فعدَّه ضعيفًا مستدلًّا بما استدلَّ به ابن مالك؛ بأَنَّه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين, وبأَنَّ تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له.[٤] وذلك يكفي في ردّ هذا الإشكال وإنْ كان بعضها يدخلها الضعف.

فعل الأمر : إعراب فعل الأمر؛ لجزمه بلام الأمر المقدرة.

الأفعال هي المكون الثاني من مكونات الكلام العربي بعد الاسم ، ويتلوها الحرف وقد قسمها النَّحويّون على ثلاثة أنواع على أسس واعتبارات لا يخفى ما فيها من النّزعة العقلية المنطقية، إذ هي ماضٍ، ومضارع، وأمر، نحو: ضَرَبَ، يَضْربُ، اضْربْ [٥].

أمّا بناء الأفعال، فمنها اثنان مبنيان اتفاقًا هما: الماضي، والأمر، أَمَّا المضارع فهو معربٌ اتفاقًا، والبناء فيه عارض إذا تحقق اتصاله بنون الإناث، أَونون التّوكيد مباشرة[٦] ، وقد علَلَ ابنُ النّاظم سبب بناء فعلي الماضي والأمر وإعراب الفعل المضارع بقوله: ((الأصل في الأفعال البناء؛ لاستغنائها عن الإعراب، باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني الَّتِي تعتور عليها))[٧].

---

(١) يُنظر: شرح المقدمة الكافية: ٣/ ٩٣٥

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٥٦٩.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣/١٧٠.

(٤) يُنظر: حاشية الصبان: ٣/٥٧.

٥() يُنظر: الكتاب: ١/ ٤٨.

٦() يُنظر: تسهيل الفوائد: ٧، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ١٠٨.

٧() شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣١ .

وقد اختلف النّحويّون في فعل الأمر، أمعربٌ أم مبنيٌ ؟ قال الصَّبَّان: ((قوله: ((فذهب الكوفيّون)) قالَ شيخنا السّيد[1] أي والأخفش، وممّا ضعف به مذهبهم أنَّ حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار. ولهم منع ذلك في لام الأمر))[2]. فالصَّبَّان يشير إلى ما ذكر الأشموني مِن أنَّ الكوفيّين قد جعلوا فعل الأمر معرب ومجزوم بلام مقدرة. وقد ذكرَ رأيي شيخه البليدي[3] والأخفش في تضعيف مذهبهم معلِّلًا ذلك بأنَّ حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار، ذاكرًا منع النّحويّين البصريّين تقدير لام الأمر في هذا الموضع.

وذهب البصريّون إلى أنَّ فعل الأمر هو ما جاءَ على صيغة "افْعَلْ" وهو أصل برأسه مبنيّ على السّكون، ((لأَنَّ الأَصل في الأفعال أَنْ تكون مبنية، والأصل في البناء أَنْ يكون على السّكون، وإنَّما أُعرب ما أعرب من الأفعال أو بُني منها على فتحة؛ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء))[4].

وقد ذكر سيبويه علّة بناء فعل الأمر وهي أنَّه لا يوصف به، ولا يقع موقع المضارعة، لذلك سُكِنَ آخره[5]، وتابعه المبرِّد قائلًا: ((وأمَّا الأفعال الَّتِي تقع للأمرِ فلا تضارع المتمكن؛ لأنَّها لا تقع موقع المضارع، ولا ينعت بها فلذلك سُكن آخرهَا))[6]. ووافقهم ابن السّرّاج بقوله: ((وأمّا المبني على السّكون فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة، وحروف المضارع "الألف، والتاءُ، والنون، والياءُ" وذلك نحو قولك: قُمْ، واقْعُدْ، واضْرِبْ، فلما لم يَكُنْ مضارعًا للاسم ولا مضارعًا للمضارع، ترك على سكونه؛ لأنّ أصل الأفعال السّكونُ والبناءُ))[7].

وذكر أبو البركات الأنباريّ حجج البصريّين في بناء فعل الأمر بقوله: ((وأَمَّا البصريّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلنا إنَّه مبنيّ على السّكون؛ لأنَّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنيةً، والأصل في البناء أنْ يكون على السّكون، وإنَّما أُعرب ما أعرب من الأفعال أو بُني منها على فتحة؛ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكانَ باقيًا على

---

[1]() شيخه السيد: البليدي هو محمد بن محمد الحسني التونسي المالكي (ت١١٧٦هـ)، عالم في العربية والتفسير، من أصول مغربية لكنَّه قد سكن القاهرة وتوفي فيها، من كتبه: "حاشية على تفسير البيضاوي" و" نيل السعادات في علم المقولات-خ" و "حاشية على شرح الأشموني" وغيرها. يُنظر: الأعلام للزركلي: ٦٨/٧.

[2]() حاشية الصبان: ٨٨/١.

[3]() لم أعثر على كتابه ويُنظر: حاشية الصبان: ١١٦/١.

[4]() الإنصاف: ٤٣٦/٢، "م/٧٢"، ويُنظر : همع الهوامع: ١٦/١، والنحو الوافي: ٤٨/١.

[5]() يُنظر: الكتاب: ١/ ٤.

[6]() المقتضب: ٣/٢ ، ٨١/٤ .

[7]() الأصول في النحو: ١٤٥/٢ .

أصله في البناء، ومنهم من تمسك بأنْ قالَ: الدليل على أنَّه مبنيّ أنَّا أجمعنا على أنَّ ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال_ كنَزَالِ، وتَرَاك، و...مبني؛ لأنَّه ناب عن فعل الأمر فنَزَال ناب عن انْزِلْ، وتَرَاك ناب عن اتْرِكْ، ومَنَاع ناب عن امْنَعْ))[1]. وقد وافق النّحويّين البصريّين في ما ذهبوا إليه ابن برهان، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام.[2].

وذهب الكوفيّون إلى أَنَّ فعل الأمر معرب مجزوم؛ لأَنَّه مقتطع من المضارع[3]، فذكروا إنَّ فعل الأَمر إذا كانَ بغير اللام معرب مجزوم بلام الأَمر مضمرة؛ لأَنَّ الأصل في أمر المواجهة أَنْ يكون باللام[4]، كقولِهِ تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: من الآية/٥٨]. وعللوا ذلك بأَنَّ الأصل في الأَمر "افْعَل" هو "لِتَفْعَلْ" إِلَّا أَنَّه لما كثر استعمال الأَمر للمواجَهِ أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف[5]. وذكر الفرّاء ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ بقولِهِ: ((وهذا البناء الّذي خُلِق للأمر إِذَا واجهتَ به أو لم تواجه، إِلَّا أَنَّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصَّة في كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التّاء من الفعل وأنت تعلم أَنَّ الجازم أو النّاصب لا يقعان إِلَّا على الفعل الّذي أوّله الياء والتّاء والنّون والألف))[6] .

وهذا يبطل بما ذكره سيبويه مِن أَنَّ عوامل الأفعال لا تضمر، إذ قال ((والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجرِّ نصيب، فمِن ثُمَّ لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجارّ))[7].

وجعل الأخفش الأوسط ما ذهب إليه الكوفيّون لغةً رديئةً فقالَ: ((وقال بعضهم "فَلْتَفْرَحُوا" وهي لغة العرب رديئة؛ لأَنَّ هذه اللام إنَّما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "افْعَل" يقولون "لِيَقُلْ زَيْدٌ" لأَنَّك لا تقدر "افْعَل" ولا تدخل اللام إذا كلّمْتَ الرّجل فقلت: "قُلْ" ولم تحتج إلى اللام))[8].

---

[1]() الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٣٥، "م/٧٢".

(٢) يُنظر: شرح اللمع: ٢/٦٩٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/٢٤٩، والجنى الداني: ١٥٥، وشرح شذور الذهب: ٢٢٢.

[3]() ينظر : همع الهوامع: ١/١٥.

[4]() يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٣٦، "م/٧٢".

[5]() يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٤٣٦-٤٣٧ م/٧٢"..

(٦) معاني القرآن، الفرّاء: ١/٤٦٩ .

(٧) الكتاب: ٣/٩.

[8]() معاني القرآن، للأخفش: ١/٣٧٥.

وقد ردَّ المبرِّد ما ذهب إليه الكوفيّون وأشار بأنَّه فاسد بقوله: ((إذا قلت: اذهب، فليس فيها عامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة فإنْ قالَ قائِلٌ الإضمار يعمل فيها قِيْلَ: هذا فاسد من وجهين: أحدهما: أَنَّ الفعل لا يعمل فيه الإضمار إِلَّا أنْ يعوض من العامل والثاني: أَنَّه لو كان ينجزم بجازم مضمر لكانَ حرف المضارعة فيه الّذي به يَجب الإعراب؛ لأَنَّ المضمر كالظَّاهر))[1]. وتبعهم أبو البركات الأنباري فردَّ قول الكوفيّين، بحذف اللام من الأمر لكثرة الاستعمال وعدَّه فاسدًا إذ يقول: ((قلنا: هذا فساد؛ لأَنَّه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنْ يختصَّ الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو: احْرَنْجَمَ ... ألا ترى أنَّهم قالوا في " لم يكن": لم يَكُ ، فحذف النّون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في "لم يَصُنْ": لم يَصُ، ولا في "لم يَهُنْ" : لم يَهُ؛ لأَنَّه لم يكثر استعماله))[2].

والدليل الثاني الذي قدمه الكوفيّون هو أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم كالمضارع المسبوق بنهي نحو "لا تفعل" وقد حمل الأمر على المضارع؛ لأنَّهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ، فكما أَنَّ فعل النّهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر[3]. وقد رَدَّ أبو البركات الأَنباريّ هذا الرّأي بقوله: ((قلنا: حمل فعل الأمر على فعل النّهي في الإعراب غير مناسب؛ فإِنَّ فعل النَّهي في أوله حرف المضارعة الَّذِي أوجب للفعل المشابَهَةَ بالاسم، فاستحق الإعراب؛ فكان معربًا، وأمَّا فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الَّذِي يوجب للفعل المشابهة بالاسم؛ فيستحق أَنْ لا يعرب؛ فكانَ باقيًا على أصله في البناء))[4].

ويمكن القول إنَّه لا شبه بين "افْعَلْ" و "لِتَفْعَلْ" كما أَنَّه لا يمكن التّعويض بواحدة عن الأخرى؛ لأَنَّ صيغة "افْعَلْ" تدلّ على طلب فعل شيء في زمن المستقبل و "لِتَفْعَلْ" صيغة تكونت من لام الأمر و "تَفْعَلْ" الذي للحاضر فدلَّت هذه الصّيغة على طلب فعل الشيء في الوقت الحاضر. وعند تأصيل مسألة الإعراب والبناء في فعل الأمر نجد أنَّها تعود إلى خلاف النَّحويّين في زمن فعل الأمر، وما آل إليه هذا الخلاف إلى عدَّ فعل الأمر من أقسام الفعل عند البصريّين وإبعاده عند الكوفيّين[5].

---

[1] () المقتضب: ٢/٤.

[2] () الإنصاف: ٢/٤٣٩، "م/٧٢".

[3] () يُنظر: الإنصاف: ٢/٤٤٠ "م/٧٢".

[4] () الإنصاف: ٢/٤٤٠ "م/٧٢".

[5] () يُنظر : الكتاب : ١/١٢، والمفصل: ٢٣٦.

وقال الأعلم الشنتمري في الدليل الثّاني، وهو من أقبح الضّرورة ((لأنَّ الجازم أضعف من الجار وحرف الجرّ لا يضمر))[١]. يريد أنّ حرف الجرّ لا يعمل وهو محذوف، مع أنَّه أقوى من الجازم، وإذا كانَ الأقوى لا يعمل محذوفًا، فلأنَّ لا يعمل الأضعف محذوفًا من باب أولى. وجعل الزّمخشري في المفصل لام الأمر محذوفة للضرورة [٢].

أمَّا العُكبري فقد ذكر أَنَّ فعل الأمر مبنيَّ؛ لأنّ لفظه لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى فلم يكن معربًا قال: ((والدّليل على أَنَّ فعل الأمر مبنيّ، أَنَّ الأعراب معنًى زائدٌ على الكلمة، فلا ينبغي أنْ يثبت إلَّا إذا دلَّ على معنى، وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها فلم يحتج إلى الإعراب))[٣].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ فعل الأمر ليس بفعل؛ لأَنَّه خالٍ من الدلالة على الزّمن ولا يبنى على المسند إليه، أي أنَّه يفتقر إلى الحدث والزّمن[٤].

وقد وافق الدكتور إبراهيم السّامرائيّ الكوفيّين في إبعاد فعل الأمر عن أقسام الفعل لكنَّه يقف متحيرًا أمام زمنه؛ لأَنَّ ((الحدث في هذا الطلب غير واقع إلَّا بعد زمن التّكلم ورُبَّما لم يرتب على هذا الطلب أَنْ يقع حدث من الأحداث))[٥]. ففعل الأمر لا يدلّ على الزّمن؛ لأنَّه صيغة إنشائية تدلّ على الطلب فالمتكلم يطلب من المخاطب فعل الشيء دون ذكر الزّمن، وأنَّ جملة الأمر في الغالب لا تحتوي على قرائن يمكن الاستدلال بها على زمن الفعل، ومع هذا لا يستبعد أنْ تكون الدلالة الزَّمنية في فعل الأمر تنصرف إلى الحال والاستقبال، ولعلَّ هذا يدعو إلى القول إنَّ فعل الأمر يدلّ على الزّمن ، ولكنَّه زمن غير محدد.

---

(١) تحصيل عين الذّهب: ٤٠٩/١ .

(٢) يُنظر: المفصل ٢٢٠/٢ ، وينظر : شرح المفصل: ٢٤/٩ .

(٣) مسائل خلافية في النّحو : ١٢٤ – ١٢٥ "م/ ١٥ ".

٤() يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠.

٥() الفعل زمانه وأبنيته : ٢٢ .

الفصلُ الثاني: الرأي النحوي الضعيف

في الأفعال المعربة

رفع الفعل المضارع بالتّجرد من النّاصب والجازم.

لا شكَّ في أنّ الأصل في الأفعال البناء؛ لذلك جاء الماضي والأمر مبنيين، غير أَنَّ النّحويّين قد أجمعوا على إعراب الفعل المضارع، واختلفوا في علَّة إعرابه.[١]

فقد ذكر النّحويّون الكوفيّون أَنَّ الفعل المضارع إِذَا تجرد مِن النَّاصب والجازم ومن نوني التّوكيد والإناث كان مرفوعًا.[٢] وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((لم يعرب))، أي لفظًا وهو معرب محلًّا إِنْ دخل عليه ناصب أَو جازم كما في يس. وسكت عن محلية الرّفع بالتّجرد والقياس أَنَّها كذلك، إِلَّا أَنْ يُقال التّجرد ضعيف؛ لأَنَّه عامل معنوي كذا قال شيخنا السّيد))[٣]. فهو يبيّن قول شيخه السَّيّد البليدي(ت١١٧٦هـ) إذ إِنَّه يرى أَنَّ الفعل المضارع يكون مبنيًّا لفظًا، معرب محلًّا في حالَّتِي النَّصب والجزم، ويعرب مرفوعًا إِذ تجرد من عوامل النّصب والجزم ونوني التّوكيد ونون النّسوة. ثُمَّ صرح بأَنَّ شيخه البليدي[٤] قد ذهب إِلى أَنَّ التّجرد ضعيف؛ لأَنَّ التّجرد عامل معنوي، وهو بذلك يكون موافقًا لما ذهب إليه البصريّون ومضعِّفًا لما ذهب إِليه بعض النّحويّين الكوفيّين.

فقد ذهبَ النّحويّون البصريّون[٥] إلى أَنَّ سبب إعرابه هو مضارعته للاسم، أي مشابهته له، وقد ذكرَ سيبويه وجه مشابهته للاسم بقوله: ((وإِنَّما ضارعت أَسماء الفاعلينَ أَنَّك تقول: إِنَّ عبد الله لَيَفعلُ، فيوافقُ قولَك: لفاعل حتَّى كأَنَّك قُلتَ: إِنَّ زيدًا لفاعِلٌ، في ما تُريد مِن المعنى، وتُلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق " فَعَلَ" اللامُ. وتقولَ سَيَفْعَلُ ذلك وسوفَ يَفْعَلُ ذلك فتُلحِقُهَا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأَسماء للمعرفة. ويبّن لك إِنَّها ليست بأسماءٍ، أَنَّكَ لو وضعتها مواضعَ الأَسماء لم يجزْ ذلك. أَلَا ترى أَنَّك لو قُلتَ: إِنَّ يَضرِبَ يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلامًا؟! إِلَّا أَنَّها ضارعت الفاعل؛ لاجتماعهما في المعنى... ولدخول اللام قالَ الله جلَّ ثناؤه: ﴿رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٦] أي لحاكمٌ))[٧]. فالفعل المضارع أُعْرِبَ عِندَ سيبويه؛ لمشابهة

---

(١) يُنظر: ، الأصول في النحو: ١٥١/٢، شرح المفصل: ٦/٧ ، شرح الأشموني: ٣٢/١ .

(٢) يُنظر: شرح قطر الندى: ٥٧، وشرح الأشموني: ٣٢/١.

(٣) حاشية الصبان: ١/ ١١٦.

(٤) لم أعثر على كتابه ويُنظر: حاشية الصبان: ١١٦/١.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١٤/١-١٥، والمقتضب: ٢/ ٥، والأصول في النحو: ١٤٦/٢، والمقتصد: ١٠٤٥/٢.

(٦) سورة النحل: من الآية/ ١٢٤.

(٧) الكتاب: ١٤/١-١٥.

للاسم؛ لأَنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأَسماءِ وأَوجه الشبه بين الفعل المضَارع والاسم عنده هي: دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم.

وقد ذكر سيبويه أنَّ الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث يُبْنَى معها على السّكون كما بُني معها الفعل الماضي إذا قُلْتَ: فَعَلْنَ.[1]

والممعن النّظر في كتاب سيبويه يجده أَنَّه لم يقصر الرّفع على التّجرد فقط بل وقوعه موقع الاسم المرفوع، إذ يقول: "في باب وجه دخول الرّفع في هذه الأَفعال المضارعة للأَسماء" ((اعلم أَنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ أَو اسم بُنِيَ على مبتدأ، أَو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ، ولا مبنيّ على مبتدأ، أَو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإِنَّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمَتْهَا الرّفع وهي سبب دخول الرّفع فيها. وعلَّته: إِنَّ ما عمل في الأَسماء لم يعمل في هذه الأَفعال على حد عمله في الأَسماء، كما أَنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأَسماء. وكينونتها في موضع الأَسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأٌ))[2]. فالفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم إِمَّا أَنْ يكون في موضع رفعًا "مبتدأ أو خبر، أو فاعل..." في نحو: يقولُ زيدٌ ذاك، وزيد يقول ذاك، وإِمَّا يكون في موضع اسم لا مبتدأ ولا خبر في نحو: مررت برجل يقول ذاك، أو في موضع جرًّا أو نصبًا، فإِنَّه يرتفع وكينونته في هذه المواضع هي الَّتِي ألزمته الرّفع، وهي سبب رفعه.

وسارَ المبرِّد على نهج سيبويه فذهب إِلى أَنَّ سبب رفع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم فقال: ((اعلم أَنَّ هذه الأَفعال المضارعة ترتَفع بوقوعها مواقع الأَسماء، مرفوعة كانَتْ أو منصوبة أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الأَسماء هو الَّذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانَت الأَسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حالٍ، وإِنْ كانت الأَسماء في موضع خفض فلها الرّفع؛ لأَنَّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعة لما ذكرتُ لك حتَّى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها. وتلك عوامل لها خاصَّة لا تدخل على الأَسماء، كما لا تدخل عوامل الأَسماء عليها. فكُلٌّ على حيالهِ))[3] فسبب رفع الفعل المضارع عند المبرَّد هو أَنَّ هذا الفعل وقع موقع الاسم؛ فلذلك استحق الإعراب. فضلًا عن تجرد الفعل ممَّا ينصبه أو يجزمه ممَّا لا يدخل على الأَسماء. وأتبعهم من جاء بعدهم من النّحويّين البصريّين، فهم يرون أَنَّ علَّة رفع الفعل

---

(1) يُنظر: الكتاب: ١/٢٠.

2() المصدر نفسه: ٣/٩-١٠ .

(3) المقتضب: ٢/٥، ٤/٨٠.

المضارع هو وقوعه موقع الاسم المرفوع. إذ اتبعهم ابن السّراج، وأبو علي الفارسي، وابن الوراق، وابن جني، وابن برهان، وأبو البقاء العُكبري[١] .

وممَّا احتجّوا به أَنَّ المضارع إذا دخل عليه "لن" و"لم" امتنع رفعه؛ لأَنَّ الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالًا محلّ الاسم.[٢]

في حين ذهب النّحويّون الكوفيّون إلى أنَّ الفعل المضارع قد رُفِعَ؛ لتعريه من العوامل النّاصبة والجازمة، أي أَنَّهم قد خالفوا ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه[٣]. فهم قد ردُّوا رأي البصريّين وعللُوا ردّهم بأَنَّه لو كان مرفوعًا؛ لقيامه مقام الاسم لكان يجب أَنْ يُنْصَب كما يُنْصَب الاسم نحو: كادَ زيدٌ يقومُ[٤] . ووافقهم في ما ذهبوا إليه ابن مالك، والرّضي، وابن الخباز، وابن هشام، والأزهري[٥] .

غير أَنَّ مذهبهم مردود بما يأتي:

أوّلًا: أَنَّ التّجرد من الرّفع أمر وجودي، في حين أنَّ التّجرد من النّاصب والجازم أمر عدمي؛ لذلك ينبغي أنْ لا يصح أنْ يكون الأمر العدمي علّة للأمر الوجودي.[٦]

ثانيًا: أَنَّ ابن عُصفور قد وصف مذهبهم بالفساد؛ لأَنَّ التَّعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وهذه لا تعمل في الأفعال[٧] .

ثالثًا: أَنَّه يؤدي إلى أنْ يكون النّصب والجزم متقدمًا على الرّفع، ولا خلاف بين النَّحويّين في أَنَّ الرّفع قبل النّصب والجزم؛ لأَنَّ الرَّفع صفة الفاعل والنّصب صفة المفعول، فكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، ينبغي أَنْ كون الرّفع قبل النّصب، وإذا كان الرّفع قبل النّصب فلأَنَّ يكون قبل الجزم أولى، وهذا دليل على ضعف قولهم.[٨]

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ١٤٦/٢، والمقتصد: ١٠٤٥/٢، وعلل النحو: ٦٩، واللمع: ٢١٥، وشرح اللمع، لابن برهان: ٢٩/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٥/٢ .

(٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢، وحاشية الخضري :١٠٩/٢.

(٣) يُنظر : الإنصاف : ٥٥٠/٢ "م/٧٤"، واللباب : ٢٥/٢ ، وشرح التصريح : ٣٥٦/٢ .

(٤) يُنظر: الإنصاف: ٢/ ٤٤٦-٤٤٧ "م/٧٤".

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣٤٣، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٣/٤، وتوجيه اللمع، لابن الخباز: ٢٩/١، وشرح قطر الندى: ٥٧، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٥٦/٢ .

(٦) يُنظر : شرح ابن الناظم : ٢٦١ .

(٧) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٣١/١ .

(٨) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٥٣ ،"م/٧٤"، أسرار العربية: ٢٨-٢٩، شرح الجمل لابن عُصفور: ١٣١/١.

وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزّوائد الَّتِي في أوله[١]، وهذا الرّأي قد أبطله ابن الأنباري بقوله: ((أَمَّا قول الكسائي... فهو قول فاسد من وجوه: أحدها أنَّه كانَ ينبغي أَنْ لا تدخل عليه عوامل النّصب والجزم؛ لأَنَّ عوامل النّصب والجزم لا تدخل على العوامل. والوجه الثاني: أَنَّه لو كانَ الأَمر على ما زعم لكان ينبغي أَنْ لا ينتصب بدخول النّواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزّائد أبدًا في أَوّله، فلما انتصب بدخول النّواصب وانجزام بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهبَ إِليه. والوجه الثالث: إِنَّ هذه الزّوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قُلنا: إِنَّها هي العاملة، لأَدى ذلك إلى أَنْ يعمل الشيء في نفسه وذلك محال، ويخرج على هذا أَنْ المصدرية فإِنَّها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر؛ لأَنَّها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل وكلّ واحد منهما ينتقل عن صاحبه فبان الفرق بينهما))[٢]. ووافقا ابن الوراق، وابن هشام الأنصاريّ، أبا البركات الأَنباري في ردّه لرأي الكسائي.[٣]

وذهب ثعلب من الكوفيّين، والزّجّاج من البصريّين إلى أنَّ الفعل المضارع ارتفع بمضارعته للاسم[٤]. ويبطل هذا المذهب بأنَّ المضارعة أوجبت له الإعراب جمل، لا إعرابًا مخصوصًا، وإِنَّما اختصَّ بنوع دون نوع بحسب العامل[٥]. ثُمَّ يلزم على هذا المذهب أنْ يكون الفعل المضارع مرفوعًا دائمًا، فضلًا عن أنَّ النّحويّين لم يَقولوا بذلك [٦].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ السّيوطي قد أورد بعد أنْ ذكر مختلف الأَقوال في رفع المضارع رأيًا لأبي حيَّان الأندلسيّ ذهب فيه إلى أنَّ لا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي [٧]. هذا يدلَّ على أَنَّ النّاظر إلى المضارع المرفوع لا يحتاج إلى كلِّ التّعليلات الَّتِي ذهب إِليها النَّحويّون، وأنَّ منطق اللغة يفرض الرَّفع مالم يسبق المضارع ما يغيرّ معناه التّقريري في حال الإثبات. [٨]

وبعد آراء النّحويّين يتبيّن أَنَّ أرجح الآراء هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، من أنَّ الفعل المضارع رُفِعَ لوقوعه موقع الأَسماء. أمَّا ما ذهب إِليه الكوفيّون من أنَّ سبب رفع الفعل المضارع

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٣٧، "م/٧٤"، وشرح المفصّل: ٢٨/٧، وهمع الهوامع: ١٦٤/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٠/٢. "م /٧٤".

(٣) يُنظر : علل النحو: ١٨٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٧.

(٤) يُنظر : شرح قطر الندى: ٥٧، وشرح التصريح: ٣٥٦/٢ .

(٥) يُنظر : شرح المقدّمة المحسبة: ٣٤٧/٢ .

٦() يُنظر : شرح قطر الندى: ٥٧ ، شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٦/٢ .

(٧) لم أعثر عليه في كتبه ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، والبحر المحيط، يُنظر: همع الهوامع: ٥٩٢/١ .

٨() يُنظر: همع الهوامع: ٥٩٢/١.

هو تجرده من عوامل النّصب والجزم فقد ضعفّه النّحويّون كما أسلفنا، ويلاحظ أنَّ الصَّبَّان قد اتبعهم موافقًا لما ذهب إليه شيخه السّيد (البليدي) من أنَّ التّجرد عامل ضعيف[١].
غير أنّني أوافق ما أورده السّيوطي عن أَبي حيّان القائل بأنّه: ((لا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي))[٢]. فرفع المضارع لا يحتاج إلى كل هذه التّعليلات.

رفع الفعل المضارع بعد حتَّى المنفية المراد بها التّقليل:

ينصب الفعل المضارع إذا سُبق بأدوات النّصب "أنْ، ولن، وكي، وإذن"، أمَّا "أَنْ" فإنَّها اختصَّتْ من بين سائر أدوات النّصب بأنَّها تعمل مظهرة ومضمرة، فتظهر وجوبًا إذا وقعت بين لام الجرّ ولا النّافية نحو: جِئْتُكَ لِئَلَا تَضْرِبَ زيدًا، وتظهر جوازًا إذا وقعت بعد لام الجرِّ ولم تصحبها لا النّافية ولم تسبقها "كانَ" المنفية نحو: جِئْتُكَ لأَقرأَ، ولأنْ أَقْرَأَ .[٣] وتُضْمَر "أنْ" وجوبًا إذا سبقت بـ"كان" المنفية نحو: ما كانَ زيدٌ لِيَفْعَلَ، وإذا وقعت بعد "أو" المقدرة بـ"حتَّى" أو "إلَّا"، وبعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض، وهو يشمل: "النّهي، والاستفهام، والأمر، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، وبعد الواو الَّتِي قُصد بها المصاحبة، إذا جاءَت بعد نفي خالصّ أو طلب محض" النّهي، والاستفهام، وغيرهما"، وتُضمَر "أَنْ" بعد حتَّى نحو: سِرْتُ حتَّى أَدخُلَ البلدَ. ويجب أَنْ يدلّ الفعل بعدها على الاستقبال، أي لا ينصب الفعل بعد حتَّى إلَّا إذا كانَ مستقبلًا: ثُمَّ إنْ كانَ استقباله حقيقيًا بأَنْ كانَ بالنّسبة إلى زمن التّكلم فالنّصب واجب نحو: لأَسِيْرنَ حتَّى أدخلَ المدينةَ، أَمَّا إذا كان غير حقيقيًا بأَنْ كانَ بالنّسبة إلى ما قبلها فالنّصب جائز لا واجب. نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة: من الآية/٢١٤] وهي قراءة نافع[٤] إذ قرأَ بالرّفع على تأويله بالحال، وبالنّصب على تأويله مستقبلًا، أي أنَّ قولهم مستقبلًا بالنّظر إلى الزّلزال لا بالنّظر إلى زمن قص ذلك.[٥]

ومن مواضع نصب ورفع الفعل المضارع بعد حتَّى أَنْ يكون مسببًا عمَّا قبلها فيمتنع الرّفع في نحو: لأَسِيرنَّ حتَّى تَطْلعَ الشمسُ، ومَا سِرْتُ حتَّى أَدخلَهَا، وأَسِرْتَ حتَّى تَدخلَها، ومتى سِرْتَ حتَّى تدخلَها؛ لأَنَّ السَّير محقق قَلَّما؛ لانتفاء السّببية: أَمَّا الأَوَّل؛ فلأَنَّ طلُوعَ الشمسِ لا يتسبب

(١) لم أعثر على كتابه، يُنظر: حاشية الصبان: ١١٦/١.
(٢) يُنظر: الإنصاف: ٤٤٨/٢، "م/٧٤".
(٣) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٠/٤، وشرح ابن عقيل: ١١/٤.
(٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٢، والسبعة في القراءات: ١٨١.
(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١١/٤، وشرح الأشموني: ١٧٩/٣-١٨٠.

عن السّير، وأمَّا الثاني؛ فلأنّ الدخول لا يتسبب عن عدم السّير. وأمَّا الثالث؛ فلأَنَّ السَّبب لم يتحقق, ويجوز الرّفع في أيُّهم سارَ حتَّى يدخلُهَا، ومتى سرتَ حتَّى تدخلُهَا؛ لأَنَّ السّير محقق, وإنَّما الشك في عين الفاعل أو في عين الزّمان. وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((وما سرتُ حتَّى أَدخلَهَا)). نعم إنْ انتقض النّفي نحو: ما سرتُ إلَّا يومًا حتَّى أدخلَها جاز الرّفع؛ لعدم انتفاء السّببية, وأَمَّا قَلَّما سرتُ حتَّى أَدخلُهَا, فإنْ أَردت نفي السّير وهو الأَغلب في كلامهم وجب النّصب، وإنْ أردت التّقليل جازَ الرّفع على ضعف نقله شيخنا عن الرّضي ثُمَّ رأيت الدَّماميني ذكره))[1]. نصَّ الصّبَّان على رفع الفعل المضارع المسبوق بـ" حتَّى" المسبوقة بنفي منتقض بـ"إلَّا"، في القول: قَلَّما سرتُ حتَّى أدخلها، أجاز النّصب ونصَّ على أَنَّه الأغلب وأجاز الرّفع على ضعف إنّ قُصد التّقليل، ناسبًا ذلك إلى الرّضي عن شيخه المدابغي[2] وإلى الدَّماميني.

قال الرّضي: ((وإذا قُلْتَ: قَلَّما سرتُ حتَّى أدخلَهَا، وقلَّ رجل سارَ حتَّى يدخلَها، فإنْ أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرّفع ولكن على ضعف؛ وذلك لإجرائهم ذلك في اللّفظ مُجرى النّفي المصرَّح به، وإنْ أردت بهذه الكلمات: النّفي الصّرف، وهو الأغلب في كلامهم... وجب النّصب وأمَّا نحو: إنَّما سرتُ حتَّى أدخلَهَا، فلفظ "إنَّما" يستعمل لمعنيين: إمَّا لحصر الشيء كقولك: إنَّما سِرْتُ، وإنَّما قَعَدْتُ، إذا حصرت سيره، فيجوز الرّفع على قبح؛ لأَنَّ الحصر كالنّفي، وإمَّا للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادَّعى الشجاعة والكرم والعلم: إنَّما أَنتَ شجاعٌ، أي فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرّفع، إذن، بلا قبح، ولا يجوز: سرتُ حتَّى تغربُ الشمسُ، بالرّفع؛ لأَنَّ السّير لا يكون سببًا لغروب الشمسِ، ولا يجوز: ما سرتُ إلَّا يومًا حتَّى أدخلُها، بالرّفع، وما سرتُ إلَّا قليلًا؛ لأَنَّ النّفي انتقض بإلَّا))[3]. وقال الدَّماميني نقلًا عن الفارسي: ((قُلْتُ: في "قَلَّما" معنى النّفي، قال أبو علي الفارسي: قَلَّما يكون بمعنى النّفي الصّرف نحو: قلما سرتُ حتَّى أدخلَهَا، بالنّصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرّفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجيء بمعنى إثبات الشيء القليل))[4].

---

(1) حاشية الصبان :٣/٤٣٩.

2() المَدَابِغي: حسن بن علي بن أحمد الشافعي، من أهل مصر، له كتب منها: " إتحاف فضلاء الأمة المحمدية جمع القراءات السبع من طريق التيسير والشاطبية"، و "حاشية على شرح الأربعين النووية"، و" كفاية اللبيب" يُنظر: الأعلام للزركلي:٢/٢٠٥.

3() شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ٥٨.

4() تعليق الفرائد: ١/٥٣.

فحتّى ترد في العربية – أحيانًا –مسبوقة بنفي، نحو: ما سِرْتُ حتَّى أَدْخلَهَا، ومسبوقة باستفهام، نحو: أَسِرْتُ حتَّى أدخلَهَا؟ ومسبوقة بـ" قَلَّما" المراد بها النّفي المحض، نحو: قَلَّما سِرْتُ حتَّى أدخلَهَا. وحتّى في هذه الحالات عند النّحويّين "جارة"، والفعل المضارع بعدها واجب النّصب، ويمتنع الرّفع؛ لأَنَّ الرّفع على معنى السّببية، والسّبب منفي أو مستفهم عنه لم يقع، فلا يصح الرّفع.(١).ومنع سيبويه رفع الفعل بعد حتى واصفًا إياه بالقبيح إذ يقول: ((وتقول: قلّما سرتُ حتَّى أدخلَهَا، إذا عنيت غير سير، وكذلك أقَل ما سِرْتُ حتَّى أدخلَهَا، من قبل أَنَّ قلما نفيٌ لقوله كثر ما، كما أَنَّ ما سرتُ نفيٌ لقوله سِرْتَ. ألَا ترى أَنَّه قبيح أَنْ تقول: قَلَّما سِرْتُ فأدخلُهَا كما يقبح في ما سِرْتُ، إذا أردت معنى فإذا أنا أدخلُ))(٢). فالظاهر من قول سيبويه أنّه أجاز رفع الفعل المضارع المسبوق بـ" حتّى" على قبح،؛لأنّه يرى أن الفعل المضارع المسبوق بـ "حتَّى" يجب نصبه إِذَا تصدر التّركيب "قَلَّما" الدالة على النّفي المحض. فذكر بأنَّه قبيح أنْ تقول: قَلَّما سِرْتُ فأدخلُهَا؛ ليبيّن قبح رفع الفعل المضارع المسبوق بـ "حتَّى" في سياق النّفي.

وقد بيّن السّيرافي وأبو علي الفارسي المقصود من نصّ سيبويه المذكور آنفًا، أنَّ "قَلَّما سرتُ حتَّى أدخلُهَا" لا يجوز فيه رفع الفعل المضارع المسبوق بـ "حتَّى"، إذا أريد بـ"قَلَّما" نفي السّير. (٣) فالفعل المضارع المسبوق بـ "حتَّى" يرتفع إذا دلَّ على الحال، فإذا كان الفعل السّابق لـ "حتَّى" منفيًا والفعل المسبوق بها مرفوعًا، حدث تناقض دلالي بين نفي الحدثية عن الفعل الواقع قبل "حتَّى" وبين الدلالة على الحالية في الفعل الواقع بعد "حتَّى"؛ لأَنَّ الفعل الذي بعد "حتَّى" إذا رفع كانَ سببه الموجب له الفعل الذي قبله، فإذا بقي الفعل الذي هو السّبب لم يكن المتولد عنه، فإذا رفع الفعل بعد "حتَّى" فهو للحال، ومن أجل ذلك ارتفع، فإذا نفي السّبب الكائن عنه لم يكن ولم يتولد، فاستحال أنْ يرتفع وهو معدوم على الحال(٤).

ويظهر التّناقض أيضًا في رفع الفعل الواقع بعد "حتَّى" المسبوق بفعل آخر منفي واقع قبل "حتَّى"، من جهة أنَّ الفعل إذا رفع بعد "حتَّى" دلَّ على أنَّه واقع بوقوع الفعل الذي قبلها، فإذا كان ما قبلها منفيًا؛ أي لم يقع، حدث تناقض دلالي بين الأوَّل المنفي غير الواقع، وبين الثَّاني الدال على الوقوع بالرَّفع، ومثل ذلك في التّناقض قولك: ما سِرْتُ حتَّى أدخلُهَا، بالرّفع.(٥)

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٢٢-٢٥، وهمع الهوامع: ٣٠٣/٢.

(٢) الكتاب: ٢٢/٣.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ١٥/١٠، والتعليقة: ١٤٠/٢-١٤١.

(٤) يُنظر: التعليقة: ١٤١/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٨٧/٢.

(٥) يُنظر: الانتصار: ١٧٥.

وما منعه النَّحويّون مِن رفع الفعل المضارع بعد حتَّى قد أجازه الأخفش، أي أنَّه أجاز الرّفع بعد النّفي على أنْ يكون أصل الكلام إيجابًا، ثُمَّ أدخلت "حتَّى" على الكلام بأسره، لا على ما قبل "حتَّى" خاصة[١] نحو: ما سرتُ حتَّى أدخلُهَا، نفيت أن يكون سير كان عنه دخول، فكأنَّك قُلْتَ: ما وقع السّير الذي كانَ سببًا لدخول المدينة.[٢] وقد كانَ الأخفش نفسه يقول: ((الرّفع في النّفي جائز إلَّا أنَّ العرب لم تستعمله))[٣].

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، أبطلَه السّيرافي معلِّلًا ذلك؛ بأَنَّ الفعل يرتفع بعد حتى بوقوع ما قبلها، فإذا نُفِيَ ما قبل "حتَّى" امتنع وقوع الفعل بعدها مرفوعًا.[٤]

واختلف النّحويّون في هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش، بين مؤيد ومعارض، فأكثر النّحويّين، ومنهم ابن السّيد البطليوسي[٥]، وأَبو حيَّان[٦] يريان أنَّ رأي سيبويه هو الصّواب؛ لعدم سماع رفع المضارع بعد "حتَّى" مع كثرة ما يتكلم به العرب في مثل هذا. وقال ابن السّيد مُعلِّقًا على قول الأَخفش: ((وإذا كان معترفًا بأنّ العرب لم تستعمله، لم يجب أن يلتفت إليه؛ لأنَّنا نتكّلم في ما تكلمَتْ به العرب، ولسنا نحدث لغة ثانية))[٧]. ويرى ابن عُصفور أَنَّ هذا الخلاف لا يعد خلافًا بينهما؛ لأَنَّ سيبويه منع الرّفع، بتقدير: أنَّ السّير يكون عدمه سببًا للدخول، ولم يتكّلم في ما ذكره الأخفش من دخول "حتَّى" على الكلام بأسره.[٨]

ونجد ابن هشام في عبارته كأنّما يسوغ ما ذهب إليه الأخفش من جواز رفع المضارع بعد النّفي على أنْ يكون الكلام إيجابًا ثُمَّ أدخلت أداة النّفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل "حتَّى" خاصة. إذ يقول: ((ولو عُرِضَتْ هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يَمْنَعْ الرّفع فيها، وإنّما منعه إذا كانَ النّفي مسلطًا على السّبب خاصّة، وكلّ أحد يمنع ذلك)).[٩] وفي تقديري أَنَّ ما ذهبَ إليه الأخفش فيه تكلف؛ لحمله الكلام على غير ما سمع، والقياس على ما لا نظير له؛

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٠٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦٥/٢.

٣() لم أعثر على قوله في كتابه " معاني القرآن" ويُنظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٧٢٠، وتمهيد القواعد: ٥٨١/٨

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٢١١/٣.

(٥) يُنظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٢٢١.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤٠٤/٢.

(٧) إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٢٢١.

(٨) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦٥/٢.

٩() مغني اللبيب: ٣٧٩/٢.

لأَنَّ من شروط الاستدلال بتركيب ما أو استعمال معين أنْ يكون موافقًا لسماع، وأنْ يسلم من عدم النّظير، ويبرأ مِن مجافاة المسموع، فإنْ خالف السّماع حكم ببطلانه.[١]

وقوع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا إذا كان فعل الشرط مضارعًا.

يتألف أسلوب الشرط من ثلاثة عناصر: الأداة، وفعل الشرط، وجواب الشرط، وهذا هو القياس المفترض الذي يجب أنْ تكون عليه الجملة الشرطية، وإنَّ الأصل في هذين العنصرين "فعل الشرط والجواب" أَنَّ يكونا جملتين منفصلتين تصيرهما الأداة جملة واحدة مبنية على علاقة مركبة ومترابطة بين طرفين سمي الأول بـ "فعل الشرط" والآخر" جواب الشرط" ويأتي فعلا الشرط والجواب بصيغ فعلية متنوعة، فقد يأتيان ماضيين، أو مضارعين، أو أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا، أو أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا.[٢] وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((واعلم أَنَّ الأَحسن أَنْ يكونا مضارعين؛ لظهور تأثير العامل فيهما ثُمَّ ماضيين للمشاكلة في عدم التّأثير ثُمَّ أنْ يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا؛ لأَنَّ فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعني من عدم التّأثير إلى التّأثير، وأمّا عكسه فخصَّه الجمهور بالضرورة))[٣]. فالصّبَّان يُصرِحُ بأَنَّ أحسن الصّور لفعل الشرط وجوابه هي أنْ يكونا مضارعين معلِّلًا ذلك بظهور أثر عامل الجزم فيهما، ثُمَّ يذكر أَنَّ الصّورة الثانية الَّتِي تليها في الحسن هي كونهما ماضيين، معلِّلًا ذلك بالمشاكلة أو المطابقة اللَّفظية؛ لعدم ظهور أثر العامل على الفعل الماضي، ثُمَّ ذكر الصّورة الثالثة وهي أنْ يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا معلِّلًا ذلك بالانتقال من الأضعف إلى الأقوى في تأثير العامل وهو بذلك يصف تأثير عامل الجزم في الفعل الماضي بالضعف. أَمَّا الصّورة الرّابعة فهو قد تبع النّحويّين بها وخصَّها بالضرورة الشعرية. ويقول أيضًا: ((قوله: ((وجزم الفعل إن كان مضارعًا)) أي جزمه رجحانًا لا وجوبًا؛ لما مرَّ أَنَّ رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع)) [٤]. فالصّبَّان يُؤكد ضعف رفع جواب الشرط إذا كان فعل الشرط مضارعًا؛ لأَنَّ فعل الشرط المضارع يكون مجزومًا وجوبًا وتأثير الأداة وفعل الشرط على الجملتين إنْ كانَ فعل الشرط مضارعًا أقوى في إحداث الجزم له وفيه يقول ابن

---

(١) يُنظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ٢٢١-٢٢٣

(٢) يُنظر: الأنموذج، الزمخشري: ١٠٤ .

٣() حاشية الصبان: ٢٤/٤.

٤() المصدر نفسه: ٣٢/٤.

عقيل: ((إنْ كانَ الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجب جزم الشرط فيهما، ورفع الجزاء ضعيف))[١] .

واختلف النّحويّون في تأويل رفع الفعل المضارع في الجواب وتعددت الآراء في ذلك على النحو الآتي:

أولًا: ذهب سيبويه إلى أَنَّ فعل الشرط وجوابه، إذا كانا فعلين مضارعين وجب جزمهما، وفي ذلك قال: ((وقد تقول: إنْ أَتِيتَنِي آتِيكَ؛ أي آتِيكَ إنْ أَتِيتَنِي... ولا يُحْسِن: إنْ تَأَتَنِي آتِيكَ، من قبل أَنَّ "إن" هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي: [٢]

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ..... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أي: إنَّك تُصرع إنْ يُصرع أخوك))[٣]. وذكر سيبويه في موضع آخر أَنَّ رفع المضارع الواقع موقع جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعًا مجزومًا، نحو: إنْ تَأَتِنِي آتِيكَ، لا يجوز إلَّا في الشعر[٤].

وسيبويه أشار في ما سبق إلى أَنَّ الفعل المضارع المرفوع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم، ليس هو الجواب؛ إنَّما هو على نية التّقديم، والتّقدير على ما يظهر من مذهبه: آتِيكَ إنْ تَأَتِنِي، وإنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخوك[٥]، فضلًا عن أنَّه لم يستحسن ذلك إذ يقول: ((أَنَّك إذا جئت في الشرط بفعل مجزوم، لم يحسن أنْ تأتي في الجواب بفعل مرفوع وتقدره مقدّمًا على الشرط))[٦]. أي إن تنوي به التّقديم وتجتزئ به عن ذكر جواب الشرط المجزوم، وتضمر الجواب وتقدِّره بالمذكور، وكأنَّك قُلْتَ: آتِيكَ إنْ تَأَتِنِي آتكِ، وإنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعْ.[٧]

وقد عدّ السّيرافي هذا التّخريج الذي يحتمله كلام سيبويه ضعيفًا؛ لأَنَّ فيه حذف جواب الشرط الذي فِعلُ شرطه مضارع مجزوم؛ لظهور أثر عامل الجزم في فعل الشرط، فاستدعى ذلك استمرار أثر الجزم في جواب الشرط؛ إذ يقول: لأَنَّ ((إن" إذا جزمت اقتضت مجزومًا بعدها؛ لأَنَّها بجزمها ما بعدها يظهر أنَّها تجزم، وجزمها يتعلق بفعلين، فإذا لم يظهر جزمها في الثاني

---

[١] () شرح ابن عقيل: ٤/٣٥-٣٦.

[٢] ()البيت لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب: ٣/٦٧، والمقرب: ١/٢٧٥، والمقاصد النحوية: ٤/١٩٢٠.

[٣] () الكتاب: ٣/ ٦٦ – ٦٧.

[٤] () يُنظر: الكتاب: ١/ ١٣٥.

[٥] () يُنظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٩٨.

[٦] () المصدر نفسه: ٢/٩٨.

[٧] () يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٢٨٢، والتعليقة: ٢/ ١٨٠- ١٨١.

بمنزلة حرف جازم لا يؤتى بعده بمجزوم))[١]. وقد ضعّف ابن الأنباري وابن هشام ما ذهب إليه سيبويه؛ لأَنَّ التّقديم والتّأخير لا يكون إلَّا في حال لاضطرار.[٢]

ثانيًا: ذهب المبرّد، وبعض النّحويّين الكوفيّين[٣]، إلى أَنَّه على تقدير الفاء وهو الجواب، فذهب المبرّد إلى أَنَّ الفعل المضارع المرفوع بعد فعل شرط مجزوم، هو فعل جواب الشرط على إرادة الفاء الرّابطة للجواب الَّتِي يرتفع بعدها الفعل المضارع، فحذفها ضرورة وهي مرادة في المعنى، والتّقدير في نحو: "إن تَأْتِنِي آتِيكَ": إنْ تَأْتِنِي فَآتِيكَ.[٤]، إذ جعل هؤلاء النّحويّون رفعَ المضارع في الجواب على إرادة الفاء المحذوفة[٥].

والحقّ أَنَّ سيبويه سبق المبرّد إلى ذلك فأجاز رفع المضارع على إرادة حذف الفاء، فقال: ((ولو أريد به حذف الفاء جاز))[٦]، وكذا فعل الفراء؛ إذ جوَّز رفع المضارع "يَضُرُّكُمْ" في قوله سبحانه: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [آل عمران: من الآية/١٢٠][٧]، على إضمار الفاء الرّابطة لجواب الشرط والتّقدير: فلا، فضلًا عن ذلك لم يكن رأي المبرّد إرادة حذف الفاء هو قوله الوحيد الذي نسب إليه على أنه مذهبه، فقد أجاز في بعض الاستعمالات ما ذهب إليه سيبويه من نية التّقديم، فقال: ((وهو عندي على إرادة الفاء...ويصلح أنْ يكون على التَّقديم))[٨]. واستدلَّ على ذلك بشواهد شعرية مقتبسة من كتاب سيبويه، منها قول الشاعر: "إِنَّك إِنْ يُصرع أخوك تُصْرَع"[٩].

ثالثًا: ذهب ابن مالك في بعض مؤلفاته إلى أَنَّ الفعل المضارع يجوز أنْ يأتي مرفوعًا في جواب فعل شرط مجزوم، ولم يحمله على الضرورة على وفق مذهب الجمهور، واستدلَّ على جوازه بوروده مرفوعًا في بعض أشعار العرب، وفي بعض القراءات، ومنها قراءة طلحة بن سليمان برفع الكافين في الفعل "يُدْرِكْكُمُ"[١٠] في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النّساء:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠/ ٧٨.

(٢) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٨/١، و مغني اللبيب: ٢٥١/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٦١/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: ٢٠٠/٢– ٢٠١، وشرح ابن عقيل: ٣٧/٤.

(٤) يُنظر: المقتضب: ٢/ ٦٩– ٧١.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٥، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٣٨، وهمع الهوامع: ٤٦٠/٢ –٤٦١.

(٦) الكتاب: ٣/ ٧١.

(٧) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٢.

(٨) المقتضب: ٢/ ٧٢.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٢/٢.

(١٠) يُنظر: حجة القراءات: ٢٠٨.

من الآية/٧٨].[١] لذلك قال: ((وهو ممَّا زعم النّحويّون أنَّه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصًا بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره...ومن خصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التّحقيق وضيَّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير))[٢].

في حين سبقه ابن جنّي في سياق حديثه في هذه القراءة وجعلَ رفعَ المضارع على الجواب لفعل شرط مجزوم ضعيفًا في الاستعمال اللغوي، ونبه على أَنَّ بابه الشعر والضرورة، غير أنَّه أكّد أنَّ هذا الاستعمال ورد عن بعض العرب ولا يمكن ردَّه، وإنَّما يُحمل على حذف الفاء[٣].

رابعًا: حمل الكوفيّون رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم، على مراعاة أصله من التّقديم؛ لأنَّ الأصل في الجواب عندهم أن يكون متقدمًا، فقولك: إنْ تَضْرِبْ اضْرِبْ، الأصل عندهم: أضرب إن تضرب، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار، واستدلُّوا على ذلك بما جاء في قول الشاعر:[٤]

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا..... مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيْرُهَا

فرفع الفعل عندهم على إرادة التّقديم والتّأخير[٥] .

وردَّ مذهب الكوفيّين هذا بامتناع رتبة الجواب قبل الأداة؛ لأنَّ الجواب من حيث المعنى لازم، فينبغي أن تكون مرتبته بعد الملزوم، وما جاء من شواهد في رفعه فليس على مراعاة الأصل من التّقديم، بل على الضرورة إمَّا على حذف الفاء وإمَّا على التّقديم والتّأخير[٦]

أمّا الصّبان فقد اكتفى بالإشارة إلى أنَّ وقوع الفعل المضارع المرفوع في جواب الشرط يكون ضعيفًا إذا كان فعل الشرط فعل مضارع دون أنْ يبيّن أو يذكر السّبب.

والذي يظهر لي أن رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مضارع مجزوم، يجوز قليلًا لوروده عن بعض العرب[٧]؛ ولأَنَّ الفعل المضارع المرفوع في نحو: إن تأتني آتيك، دلّ على الجواب من غير حاجة إلى تقدير حذف الفاء أو نية تقديمه وحذف الجواب، غير أنَّ الشائع

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٩٠- ١٥٩١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٩٢ .

(٣) يُنظر: المحتسب: ١/ ١٩٣.

٤() البيت لأبي ذؤيب الهذلي في المقتضب: ٢/ ٧٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٩٣، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٣١.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥١١، "م/٨٧"، وشرح المفصّل: ٥/ ١١٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨١.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٥/ ١٠٤ – ١٠٥.

(٧) يُنظر: المحتسب: ١/ ١٩٣.

المطرد في كلام العرب هو جزم الفعل المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مضارع مجزوم؛ لأنَّ "إنْ" الشرطية تجزم فعلين، أي إنَّ أثرها يظهر على الفعلين.

نصب الفعل المعطوف على جواب الشرط

إذا جاء بعد جواب الشرط فعل معطوف بالفاء أو الواو. جاز فيه "الرّفع، والنّصب، والجزم" الرّفع الاستئناف، والنّصب على إضمار "أنْ"، والجزم عطفًا على الجواب. أي تكون "الفاء أو الواو" حرفي عطف.[1] نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وغيرها من الآيات، إذ قرأَ عاصم وابن عامر "فيغفرُ" في هذه الآية بالرّفع، أي إنّهما عَدَّا الفاء للاستئناف، وقرأَ ابن عباس بالنّصب، أي على إضمار "أنْ"، وقرأ الباقون بالجزم، على أَنَّ الفاء عاطفة والفعل معطوف على الجواب. [2]

يقولُ الصَّبَّان في ذلك: ((قوله: ((بتثليث قُمْنَ)) قال: في شرح الشذور: جزمه قوي ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطي. قوله ((فالجزم بالعطف)) على الجزاء؛ لأَنَّه مجزوم لفظًا أو محلًّا. قوله: ((والرّفع على الاستئناف)) صريحه أَنَّ الفاء يستأنف بها كالواو، وفي المغني أَنَّه قِيلَ بذلك ورده فليراجع، وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب))[3]. فالصَّبَّان يذكر تضعيف ابن هشام لنصب الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط. ويذكر أَنَّ الجزم قوي أي على أَنَّ الفاء عاطفة والفعل معطوف على جواب الشرط، وذكر أنَّ النّصب ضعيف؛ على تكون "الفاء سببية والفعل المضارع منصوب بـ "أنْ" مضمرة وجوبًا، وأَشارَ إلى أَنَّ السّيوطي قد أَجازَ الرّفع، أي أنَّه جعل الفاء استئنافية، والفعل بعدها مرفوعًا؛ لعدم وجود الجازم أو النّاصب .

وذكر ابن هشام أن نصب الفعل "فيغفرُ" في الآية اللآنفة الذكر ضعيف مستدلًّا بما ورد عن ابن عباس فقال: ((فيغفرْ بالجزمِ على العطف، و "فيغفرُ" بالرّفع على الاستئناف، و"فيغفرَ" بالنّصب بإضمار "أَنْ" وهو ضعيف. وهي عند ابن عباس_ رضي الله عنهما_))[4].

---

(1) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٨٥/٣.

(2) يُنظر: شرح الأشموني: ٢٧/٤.

(3) حاشية الصبان: ٣٥/٤.

(4) شرح شذور الذهب :٤٥٤

لذلك ذكرَ المرادي أنَّ النّصب يروى عن ابن عباس، وعللَ جوازه بعد الجواب؛ بأَنَّ مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.[١]

في حين ذهب أغلب النّحويّين والقرَّاء إلى حسن رواية الرّفع ومِنهم سيبويه في قوله: ((فإذا انقضى الكلام ثُمَّ جئت بـ"ثُمَّ"، فإنْ شئت جزمت وإنْ شئت رفعت. وكذلك الواو والفاء...إلَّا أَنَّه قد يجوز النّصب بالفاء والواو. وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وتقول: إنْ تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإنْ تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: من الآية/٢٧١] والرّفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأَنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مُجراه في غير الجواب فجرى الفعل هنا كما كانَ يجري في غير الجواب . وقد بلغنا أَنَّ بعض القرَّاء قرأ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٢]؛ وذلك لأَنَّه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأَنَّ هذا الكلام في موضع يكون جوابًا؛ لأَنَّ أَصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره))[٣]. فالرّفع هو وجه الكلام عند سيبويه، لذلك ذكر أَنَّ الرّفع وجه الكلام، وهو الجيّد، معلِّلًا ذلك؛ بأَنَّ الكلام الذي بعد "الفاء" جرى مُجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما يجري في غير الجزاء، ثُمَّ أَنَّ كلامه على النّصب يوحي بأَنَّه ضعيف أو قليل وإن لم يصرح بذلك، بل استثناء عن الرّفع والجزم. واختار أبو العباس ثعلب الجزم فقال: ((إنّما اخترت الجزم؛ لأَنَّه دخل في تكفر الذنوب إذا كان جوابًا لقوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾، ومَن رفع لم يجعله جوابًا لهذا الشرط))[٤]

غير أَنَّ الأزهري(ت٣٧٠) قد أوردَ قول ثعلب في قراءة الرّفع: ((من رفع فهو على الاستئناف))[٥]، أي: إن قوله "فيغفرُ" مرفوع؛ لأَنَّه مستأنف، مقطوع عمّا قبله، والتّقدير: فهو يَغْفِر، أو: فَيَغْفِر اللهُ[٦]، فتكون الجملة بعد الفاء "يغفرُ" خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، فتكون جملة من مبتدأ وخبر، معطوفةً على جملة من فعل وفاعل، أو تكون جملة من فعل وفاعل "يَغْفِرُ

(١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٨٥/٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٣) الكتاب: ٩٠/٣-٩١.

(٤) لم أعثر في كتبه: " مجالس ثعلب، الفصيح، أقوال أبي العباس ثعلب" ويُنظر: معاني القراءات: ٩٣.

(٥) معاني القراءات: ٩٣.

(٦) يُنظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٣٥٠/١، ومفاتيح الغيب، ١٢٦/٧.

اللهُ"، معطوفة على مثلها[1]، أي: إنَّها جملة استئنافية، والجملة الاستئنافية ((جملة متكاملة في ذاتها))[2]. وهذا ما أشار إليه سيبويه بوجه الكلام والجيّد في قوله السّابق.

في حين أَجازَ أَبو القاسم الزّجاجي الأوجه الثلاثة دون أنْ يرجّح وجهًا أو يضعّف وجهًا آخر إذ يقول: ((وإذا جئت بعد جواب الجزاء بفعلٍ معطوفٍ، كانَ لك فيهِ ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرّفع على القطع والاستئناف، والنّصب بإضمار "أنْ"، كقولك: "مَنْ يَقْصِدْنِي أقصدْهُ وأحسنْ إليهِ، وأحسنُ إليه، وأحسِنَ إليهِ"،... وقال الله عزّ وجلّ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾يجوز في "يَغْفِر"، و" يُعَذِّب" الرّفعُ، والنّصبُ، والجزم))[3].

وذكر أبو جعفر النّحاس(ت٣٣٨هـ) على أَنَّ هذه القراءة مروية عن ابن عباس، والأعرج، ذاكرًا أنّها عند البصريّين على إضمار "أنْ"، وحقيقته أَنَّه عطف على المعنى، والعطف على اللَّفظ أجود. كما قال الشاعر:[4]

وَمَتَى مَا يَعِ مِنْكَ كَلَامًا..... يَتَكلَّم فَيُحِجبْكَ بِعَقْلٍ

وقرأ الحسن ويزيد بن القعقاع، وابن محيص (يُحاسِبكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذّبُ مَن يَشاءُ). قطعه من الأول، وروي عن طلحة بن مصرّف يُحاسِبكُم بِهِ اللَّهُ يَغفرُ لِمَن يشاءُ. بغير فاء على البدل وأجود من الجزم لو كان بلا فاء الرّفع حتى يكون في موضع حال.[5] فالظاهر من قوله والعطف على اللفظ أجود أنَّه قد ضعف رواية النّصب غير أنّه لم يصرح به.وهذا الوجه النّحوي قد وجّه به بعض النّحويّين والمفسرين وهو أنْ يكون قوله تعالى: "فيغفر"، و "يعذّب" منصوبًا عطفًا على المعنى بإضمار "أنْ"، والتّقدير: تكنْ محاسبةٌ فغفران وعذاب، وممن وجه به العكبري، والسّميّن الحلبيّ[6].

واتبع أبو عمر الداني(ت٤٤٤هـ) سيبويه فوصف قراءة الرّفع بالحسن إذ يقول: ((ومَن قرأ ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ بالرّفع _جميعًا_ حسُن له أَنْ يقف على قوله "به الله"؛ لأَنَّهما مستأنفان. ومَن جزمهما: لم يقف على ذلك؛ لأَنَّهما معطوفان على جواب

(1) يُنظر: البحر المحيط: ٧٥٢/٢.
(2) الشرط في القرآن الكريم: ١٧٤.
(3) الجمل: ٢١٢-٢١٣.
(4) البيت بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١.
(5) يُنظر: إعراب القران للنحاس: ١٤٠/١.
(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢١/١، الدرّ المصون: ٦٩٠/١.

الشرط في قوله: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾؛ فلا يقطعان منه))[1]، فهو قد تبع سيبويه ووصف قراءة الرّفع بالحسن، غير أَنَّه لم يُشِر إلى ضعف قراءة النّصب.

ووافقهما خالد الأزهري فذكرَ أَنَّ الرّفع والجزم كليهما جائزان، والنّصب قليل؛ معلِّلًا ذلك بقوله: ((وذلك اذا انقضت الجملتان: جملة الشرط وجملة الجواب، ثُمَّ جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو، فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب، إِنْ كان مضارعًا مجزومًا، وعلى محله، إِنْ كان ماضيًا أو جملة، ورفعه على الاستئناف، ونصبه بـ"أنْ" مضمرة وجوبًا؛ لأَنَّ مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام، وهو قليل))[2].

فأغلب النّحويّين والقراء قد رجَّحُوا قراءتي الرّفع والجزم معلِّلين سبب ترجيح الرّفع بأَنَّ الكلام الذي بعد "الفاء" جرى مُجراه في غير الجواب ، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجواب والجزم عطفًا على اللفظ، أَمَّا النّصب فلم يصرحوا بأَنَّه ضعيف بل صرحوا بأَنَّه قليل.

أمّا الصّبان فقد اكتفى بذكر ما أورده ابن هشام عن ابن عباس من ضعف قراءة النَّصب دون أنْ يبيّن أو يذكر سبب الضعف. والذي يبدو لي أَنَّ جميع القراءات صحيحة من حيثُ المعنى إذ إنّ الكلام يخص المحاسبة في قوله تعالى: "يحاسبْكم به الله" وهو جواب الشرط، فالغفران والعذاب محاسبة من اللهِ تعالى.

نصب الفعل المقترن "بالفاء أو الواو" الواقع بين فعل الشرط وجوابه

وممَّا أشارَ إليه النّحويّون هو جواز النّصب أَو الجزم الفعل المقرون بالفاء أو الواو المتوسط "الفاصل" بين فعل الشرط وجوابه الذي أَشارَ إليه ابن مالك بقوله: [3]

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا..... أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

قال الصّبان: ((قوله ((وجزم أو نصب)) في الشذور الجزم قوي والنّصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه هـ سيوطي قال في التّصريح والنّصب في مسألة التّوسط أمثل منه في مسألة التّأخير؛ لأَنَّ العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبًا من الاستفهام والأمر والنّهي ونحوها ا هـ. وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطفًا عليه وقوله لفعل خبر، وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة إِنَّ بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أَو الخبر محذوف تقديره جائز هـ وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز))[4]. فالصّبَّان يذكر تضعيف ابن

---

[1] () المكتفي في الوقف والابتداء: ٣٦/١

[2] () شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٨/٢.

[3] () ألفية ابن مالك: ٥٩

[4] () حاشية الصبان: ٣٦/٤.

هشام والجوجري (ت٨٨٩هـ) في نصب الفعل المضارع بعد الفاء و الواو بـ "أن" مضمرة؛ لتوسطه بين فعل الشرط وجوابه، وترجيح الجزم عطفًا على فعل الشرط. إذ يقول ابن هشام: ((ثُمَّ قُلت وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تالٍ للشّرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالي الجواب جائز))[١] .

أَمَّا الجوجري فقد جعلَ النّصب ضعيفًا، وبيّن سبب الضعف؛ أنّه لم يتقدم على الفاء أو الواو طلب حتَّى ينصب الفعل في جوابه. ثُمَّ بيَّن سبب إضمار "أن" في ذلك؛ بأَنَّ مضمون الجواب والشرط لم يتحقق فأشبه الاستفهام.[٢] فإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أَو بالواو بين فعل الشرط وجوابه جاز جزمه ونصبه، نحو: إِنْ يَقمْ زيدٌ ويخرجْ خالدٌ أَكْرِمْكَ، بجزم يَخْرجْ ونصبه، والوجه الجزم[٣] قال سيبويه: ((سالتّ الخليل عن قوله: إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثَكَ وإِنْ تَأْتِنِي وتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثَكَ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه))[٤]. وعلَّة جواز نصبه عند الخليل وسيبويه بـ "أَنْ" مضمرة وجوبًا بعد الفاء؛ لأنَّه ((حمل الآخر على الاسم، كأَنَّه أَراد: إِنْ يَكُنْ إِتيانٌ فحديث أُحَدَّثك، فلما قبح إِنْ يرد الفعل على الاسم نوى "أنْ"؛ لأَنَّ الفعل معها اسمٌ))[٥].

ومع أَنَّ النّصب هنا جائز لكن الوجه هو الجزم، والسّبب عند الخليل وسيبويه؛ لأنّه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم في ما أَراد من الحديث، فلما كانَ ذلك كانَ أَنْ يحمل على الذي عمل في ما يليه أولى، وكرهوا أنْ يتخطوا به من بابه إِلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحدًا[٦].

قال السّيرافي: ((ضعف النّصب في هذا أَنَّه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم فاختاروا المجزوم؛ لأَنَّ عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين وظهور العامل فيهما. وإِذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول لا تحوج إليه إِلَّا ضرورة التأويل في النصب))[٧]. وبذلك كان جزم المضارع المعطوف على الشرط أوجه من نصبه؛ لأَنَّ معنى النّصب معنى الجزم فكان حمله على الجازم أَوَّلى.

---

[١]() شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٥٣.

[٢]() يُنظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٦٢٥/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب : ٨٨/٣ .

(٤)المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه: ٨٨/٣.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٨٨-٨٩.

(٧) شرح الكتاب: ٢٩١/٣.

وقد ذكر ابن مالك أَنَّ الرّفع لا يجوز؛ لأَنَّه لا يصح الاستئناف قبل الجواب، وقد أجيز الجزم عطفًا على فعل الشرط، وأجيز النّصب على تقدير إضمار "أَنْ" بعد الفاء والواو. غيرَ أَنَّه لم يذكر أَنَّ النّصب ضعيف.[١] غير أنَّ ابن هشام قد أجاز بعد ذلك الوجهين الجزم والنّصب فقال: ((وأَمَّا مسألة الوجهين فضابطها أَنْ يقع الفعل بين الشّرط والجزاء كقولك: إِنْ تأتِنِي وتَمْشِ إليَّ أَكْرِمْكَ فالوجه الجزم ويجوز النّصب كقولِهِ: [٢]

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ..... وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا))[٣]

وعللَ الشاطبي ضعف النّصب بقوله: ((والنّصب في هذه المسألة أيضًا ضعيف، لأَنَّ النّصب في قولك: إِنْ تَأتِنِي فتُحَدِّثنِي أَكرمك، معناه معنى الجزم، إذ كانَ قولك: "إِنْ يَكُنْ منك إِتْيَان فَحَدِيث أَكرِمْكَ" في معنى قولك: إِنْ تأتِنِي فَتُحدثْنِي أكرمْكَ، فكرهوا أَنْ يتخطوا به من بابه إلى باب آخر من غير زيادة معنى))[٤].

وقد فصلَّ المُكودي القول في بيت ابن مالك السّابق وعدّه من باب التّنازع فقال: ((أَنَّ المضارع إذا وقع بعد "الفاء أو الواو" بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار "أَنْ"، وإِنَّما لم يجز فيه الرّفع كما جاز في المتأخّر؛ لأَنَّ الرّفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء))[٥].

وذكر السّيوطي أَنّ ابن مالك وصاحب شرح شذور الذهب قد ضعّفا النّصب، إِلَّا أنَّه لم يبيّن السّبب ولم يُبدِ رأيه. [٦] وتبعه الصّبان، والحازمي.[٧]

فالصّبان يذكر أَنَّ الفعل المقرون بالفاء أو واو قبل الجواب، يجوز فيه الجزم، وقد جعل ابن هشام والجوجري الجزم الأقوى، وأجازا النّصب على ضعف؛ معلِّلين ذلك بأَنَّه لم يتقدم على الفاء أو الواو طلب حتى ينصب الفعل في جوابه. ولم يسبقهما أحدٌ من النّحويّين في تضعيف النّصب بل أغلبهم أجازوه سوى الشاطبي ذكرَ أَنَّ بعض النّحويّين ضعفوه دون أَنْ يشير إليه أو أن يذكر اسمه . وقد أشار إليهما من جاء بعدهما من النّحويّين كالسّيوطي، والصّبان والحازمي

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٦٠٤-١٦٠٦

(٢) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ :٣٦١، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٦٦، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٣٤. وشرح الأشموني: ٣/ ٥٩١.

(٣) يُنظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٤.

(٤) المقاصد الشافية: ٦/١٥٨.

(٥) شرح المكودي: ٢٩٣.

(٦) يُنظر: النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: ٢/٢٢٨.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان: ٤/٤٦، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي: ١٧/١١٣.

دون أنْ يبدوا آراءهم أو يبيّنوا سبب الضعف. ويبدو لي أنَّ النّصب جائز كما نصَّ عليه أغلب النّحويّين وغير ضعيف؛ إذ لم يذكر غيرهم مِن النّحويّين أنَّ النّصب ضعيفًا، ولو كان ضعيفًا لأشاروا إليه.

تفسير الفعل بالفعل:

قال ابن مالك: [1]

فَالسّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا..... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

فالسّابق ينصب بفعل مضمر وجوبًا؛ وذلك لأَنَّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما، موافق ذلك الفعل المضمر لما قد ظهر إِمَّا لفظًا ومعنًى نحو: زيدًا ضَرَبْتُهُ، إذ تقديره: ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه، وإِمَّا معنًى دون لفظ نحو: زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، إذ تقديره: جَاوَزْتُ زيدًا مرَرْتُ بِهِ.[2] يقول الصّبان: ((قوله: ((لِمَا قَد أُظْهِرَا)) ولا محلّ لجملة الظاهر على الصّحيح؛ لأَنَّها مفسرة لكن كون المفسر ظاهرًا في اشتغال المنصوب الَّذِي كلامنا الآن فيه، وأَمَّا في اشتغال المرفوع فلا؛ لأَنَّ المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أَنَّ المفسر المحذوف فعل لا جملة، فليكن مفسره كذلك. وقال الشلوبين جملة التّفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو: زيدًا ضَرَبْتُهُ، لا محلّ لها وفي نحو:﴿**وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمَا**﴾[الفتح: من الآية/٢٩] في محل؛ إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوبًا وفي نحو: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩]، ونحو: زيدٌ الخبزَ يَأْكُلُهُ، بنصب "الخبزَ" في محلِّ رفع ولهذا يظهر الرّفع إذا قُلْتَ: آكِلُهُ وقالَ: [3]

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ

بجزم نُؤمِنْهُ موافقة للفعل المحذوف وضَعُفَ الاحتجاج بالبيت؛ بأنَّه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة. قالَ ابن هشام وكأَنَّ الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل. ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف

---

[1] () ألفية ابن مالك: ٢٧.

[2] () يُنظر: شرح الأَشموني: ٢/ ١٠٤-١٠٥.

[3] () البيت من الطويل وهو لهشام المري في الكتاب: ١٠٨/١، ومغني اللبيب: ٣٨٧، وشرح شواهد المغني: ٨٢٩/٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٧٥/٢، وهمع الهوامع: ٥٩/٢، وحاشية الصبان: ١٠٥/٢.

البيان. واختلف في المبدل منه وقال أبو علي[١]، الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله:[٢]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ.

مجزومان محلًّا وجزم الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إِنْ: أي إِنْ أهلكت منفسًا إِنْ أهلكته وساغ إضمار "إِنْ" وإِنْ لم يسغ إضمار لام الأمر إلَّا في ضرورة؛ لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها. واستغنى بجواب "إِنْ" الأولى عن جواب الثانية، كما استغنى في نحو: أزيدًا أظَنَنْتُهُ قائمًا، بثاني مفعولي ظَنَنْتُ المذكورة عن ثاني ظَنَنْتُ المقدرة، انظر المغني[٣]، وفي حاشية الدَّماميني[٤] عليه أنَّه لا يتعين كون قائمًا ثاني مفعولي ظنْنَتْ المذكورة، بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الأولى؛ لأَنَّ المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية إِنَّما أتى بها لضرورة التّفسير))[٥]. فالصَّبَّان في قوله هذا يضعّف الاحتجاج في قول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نَؤْمِنَهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنُ

الذي استدلَّ به الشلوبين بعد أنْ ذكر أنَّ الجملة المفسرة قد تكون ذات محلّ من الإعراب بجزم تؤمنه موافقة للفعل المحذوف. مُبيّنًا سبب ضعف الاحتجاج بالبيت؛ بأَنَّه من تفسير الفعل بالفعل وإنَّ كلامه في تفسير الجملة بالجملة. مستدلًّا بما ذكره ابن هشام ردًّا على الشلوبين.

فإِنَّ الجملة التّفسيرية في نظر النّحويّين تؤدي وظيفة معنوية؛ وذلك لأَنَّها تُعَد الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه[٦] ممَّا يحتاج إلى كشف سواء صُدرت بحرف تفسير أم لم تصدر[٧]؛ ولأجل هذه الوظيفة المعنوية لم يكن لها محلّ من الإعراب، وهذا ما قرره النّحويّون غير أنَّ أَبا عليٍّ الشلوبين قد خالف فيه جمهور النّحويّين،[٨] إِذ كانَ له رأي آخر في هذه الجملة، إِذ إِنَّه

---

[١]() يُنظر: البغداديات: ٤٦٢-٤٦٤

[٢]() البيت للنمر بن تولب، عجزه (فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي) في الكتاب: ٦٤/١، وشرح المفصل: ٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٤٢٨/١، وشرح الأشموني: ٧٥/٢، وشرح أَبيات المغني: ٥٢/٤.

[٣]() يُنظر: مغني اللبيب: ٥٢٦/١.

[٤]() يُنظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٣٧٢/١.

[٥]() حاشية الصبان: ١٠٥/٢.

[٦]() يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦١٦/٣، ومغني اللبيب: ٥٢٦/١.

[٧]() يُنظر: همع الهوامع: ٣٣٢/٢ .

[٨]() لم أعثر على قوله في كتبه " التوطئة، وحواشي المفصل، والمقدمة الجزولية في النحو"، ويُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦١٧/٣، ومغني اللبيب: ١/ ٥٢١، و المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩/٢.

ذهب إلى أَنَّها لا موضع لها من الإعراب ليس على إطلاقه، بل هي بحسب مَا تفسره، فإنْ لم يكن لما تفسره موضع من الإعراب كانت كذلك، وإنْ كانَ له موضع، كانَ لها موضع أيضًا، فكأنَّه جعل الجملة التّفسيرية عطفَ بيان أو بدلًا من المفسر،[1] أي إنَّ المفسر يصبح تابع للمبدل منه، أو لعطف البيان، فإنْ كانَ له محلًّا يكون له محلًّا، وإلّا فلا، وقد استدلَّ الشلوبين بأدلة عدّة وهي:

أولًا: القرآن الكريم كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ فجملة خلقناه عِنْدَهُ في محلِّ رفع؛ لأَنَّها مفسرة لخبر إنَّ المحذوف، إذ التّقدير: إنَّا خلقنا كلّ شيء خلقناه.[2]، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾[المائدة: ٩] فجملة "لَهُمْ مَغْفِرَةٌ"، في موضع نصب، لأَنَّها تفسير للموعود به، ولو صرح بالموعود لكان منصوبًا.[3]

ثانيًا: في الشعر كظهور الجزم في المفسر نحو: قول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ.....وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يَمْسِ مِنَّا مُفَزَّعًا

إذ ظهرَ الجزم في الجملة المفسرة: "نؤمنه"؛ لأَنَّ الجملة المفسرة مجزومة، والأصل: فمَنْ نُؤْمِنْهُ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ، فحذف الفعل الأوَّل، والفصل "الضمير"، وجزم المفسر؛ لأَنَّه تابع للمفسر على أَنَّه عطف بيان له، أو بدل منه.[4]

ثالثًا: وأيد مذهبه بما وردَ في منثور العرب بظهور النّصب والرّفع في نحو: زيدٌ الخبزَ يَأْكُلُهُ، بنصب "الخبزَ"، فارتفع "يأكلُهُ"، وهو مفسر لفعل مثله محذوف، ناصب للخبز، والتّقدير: زيدٌ يَأْكُلُ الخبزَ يَأْكُلُهُ، و "الخبزَ" في محلِّ رفع على أنّه خبرًا لزيدٍ، فالفعل الذي يفسره كذلك. وكذلك في مسألة كتاب سيبويه "إنْ زيدًا تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ"، فـ "تُكْرِمْهُ" مفسر للعامل في "زيد"، وقد ظهر الجزم فيه[5]. وقد اختار السّيوطي هذا المذهب وأيّده[6].

وقد ردَّ ابن هشام رأي الشلوبين مستدلًّا بما ذكره جمهور النَّحويّين مِن عدم وقوع البدل وعطف البيان جملة، غير أَنَّ ما استدلَّ به ابن هشام مردود بأَنَّ خلافهم أثبته، وهم البيانيون، ومِن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء:

---

[1] () يُنظر: مغني اللبيب: ٥٢٦/١، و همع الهوامع: ٣٣٢/٢.

[2] () يُنظر: مغني اللبيب: ٥٢٦/١، وحاشية الدسوقي: ٥٩/٢.

[3] () يُنظر: همع الهوامع: ٣٣٢/٢.

[4] () يُنظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٥٨.

[5] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦١٧/٣، و حاشية الدسوقي: ٢/ ٥٨.

[6] () يُنظر: همع الهوامع: ٥٧/٤.

الآيتان: ١٣٢-١٣٣]، أجازوا فيه أنْ تكون جملة "أمدكم بأنعام" بدلًا بعض مِن كُلٍّ؛ لأَنَّ الثانية أخصّ مِن الأولى باعتبار متعلّقيهما، فتكون داخلة في الأولى[١]، ومنه قول الشاعر:[٢]

فَقُلْت لَهُ: ارحَل، لَا تَقِيْمَنَّ عِنْدَنَا..... وَإِلَّا تَكُن فِي السّرِ وَالجَهرِ مُسَلِمَا

وأجازوا أيضًا أنْ تكون جملة "لا تقيمن عندنا" بدل اشتمال مِن قوله: "ارحل"؛ وذلك لما بينهما من المناسبة اللزومية، فالنَّهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرَّحيل[٣]. فكأَنَّ ابن هشام ناقض نفسه عندما منع وقوع البدل جملة، ثُمَّ أقرَّ بذلك وتكلم عنه عند حديثه عن الجمل الَّتِي لها محلّ من الإعراب[٤].

وذهب ابنُ هشام إلى أنَّ ما استدلَّ به الشلوبين مِن أنَّ ظهور الجزم في "نُؤْمِنَهُ" دليل على أنَّه تابع للمفسر ليس صحيحًا، لكن إنَّ هذا الفعل مجزوم بأداة شرط محذوفة، وهو في ذلك يعتمد قول أبي عليٍّ الفارسيّ: ((قوله: إنْ زيدٌ يَأْتِكَ، يَكُنْ كذا، قوله: فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنَهُ، فـ "نَحْنُ" في البيت مرتفع على إضمار فعل هذا الَّذِي ظهر تفسيره، كما أنَّ "زيدًا" في قولك: أنْ زيدٌ يَأْتِنِي، مرتفع على إضمار فعل "يَأْتِنِي" تفسيره، إلَّا أنَّك لو أظهرت في التّمثيل ما ارتفع عليه "زيدٌ" لقُلْتَ: إنْ يَأْتِكَ زيدٌ يأتك يكن كذا، ولو أظهرت ما ارتفع عليه "نحن" لاتصل الضمير، فوجب أنْ يقول: فمن نُؤمن نُؤمنه، ولم يجز أنْ لا يتصل الضمير في التّمثيل، ومثل هذا قوله: أنت فانظر، أي: "أنت" على أحد قوليه مرتفع بفعل مضمر، "انظر" تفسيره، ولو أظهرت ما ارتفع عليه في التّمثيل لاتصل الضمير فقلت: انظر انظر، ونظير: فمن نحن نؤمنه، في أنه يرتفع بـ "نؤمن"، ونحوه ما يفسره "نؤمنه" قوله: [٥]

إِذَا ابْنُ أبي مُوسَى بِلَالًا بَلغْتِهِ.....

فيمن رفع ابن. ألا ترى: أنَّه يجب أَنْ يكون على إضمار "بلغ" ونحوه ما يكون "بلغته" مفسرًا له))[٦]، ومَن قرأه بالنّصب جعله مفعولًا به لفعل مضمر يفسره "بلغته" والتّقدير: إذا بلغتِ ابنَ أَبي موسى، وعن رفع "ابن" يقولُ المبرِّد: ((ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً؛ لأَنَّ هذه

---

[١] () يُنظر: حاشية الدسوقي: ٢/ ٥٩، وحاشية الشُّمنِي: ٢/ ١٣٠.

[٢] () البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المغني: ٢/ ٥٠٨، وشرح الأشموني: ٢/٤٤٠، وخزانة الأدب: ٥/ ٢٠٧.

[٣] () يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٠١، وحاشية الدسوقي: ٢/٥٩، وحاشية الشُّمنِي: ٢/١٣٠.

[٤] () يُنظر: مغني اللبيب: ١/ ٥٠٨.

[٥] () البيت لذي الرمة في ديوانه: ٢/١٠٤٣.

[٦] () البغداديات: ٤٦٢-٤٦٤.

الحروف لا تقع إلَّا على الأفعال ولكن رَفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أَنْ يُضمر "بُلِغَ"، فيكون: إذا بُلِغَ ابنُ أبي مُوسَى، وقوله "بَلَغْتِهِ" إظهار للفعل وتفسير للفاعل))[١].

قال ابن هشام: ((إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله:

(لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ.....)

مجزومان في التّقدير، وإنَّ انجزام الثَّاني ليس على البدلية، إذ لم يثبت حذف المُبدل منه، بل على تكرير "إن"، أي: إن أَهْلَكْتَ مُنْفِسًا إنْ أَهْلَكْتَهُ، وساغ إضمار "إنْ" وإنْ لم يجز إضمار "لام" الأمر إلَّا ضرورة؛ لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأَنَّ تقدمها مقوٍ للدلالة عليها))[٢].

والكلام في البغداديات على "إن" الشرطية، ويمكن أن يتأتى على: فمن نحن نؤمنه، من أنَّهم اتسعوا في "من" بدليل إيلائها الاسم، أي: "نحن"، ويكون تقدمها دالًا عليها، إذ الأصل – حسب قول الفارسي – من نؤمن تؤمنه، وليس نومنه بدلًا كما يقول الشلوبين.[٣]

ولا شكَّ فِي أنَّ الشلوبين خرج على ما استقرت عليه نظرية العامل في النّحو العربي؛ لأنَّ رأيه يشير إلى أَنَّ العامل معنوي وهو التّفسير، ولا يذكر غيره هذا اللون من العوامل، ولكن رأيه – مع هذا_ يبدو أسلم من رأي الفارسيّ[٤] في جزم "تؤمنه" والّذِي أيده ابن هشام؛ لأَنَّ فيه من كثرة التّقدير ما يخرج بالنّحوي عن واقع اللغة، إذ إنَّه قدر فعل شرط محذوف بعد الأداة المذكورة، وأداة شرط محذوفة قبل الفعل المذكور، لتكون هي عامل الجزم فيه، و ليس التّفسير.

وممّا تقدم يبدو لي أنَّ رأي الشلوبين أصح من رأي الصّبان ومن سبقه؛ لوجود الأدلة النّقلية الصّحيحة الَّتِي استدلَّ بها. وتجدر الإشارة إلى عدم وجود أحدٍ من النَّحويّين الّذين سبقوا الصّبان ضعّف الاحتجاج في البيت المذكور.

---

[١] () المقتضب: ٢/٧٧.

[٢] () مغني اللبيب: ٢/٣٨٨.

[٣] () حاشية الدسوقي: ٢/ ٥٨.

[٤] () يُنظر: المختار في أبواب النحو(بحوث في الجمل وأشباهها وبعض أبواب النحو وأدواتها)، محمد خير الدين الحلواني: ١٤٢ .

الفصلُ الثالث: الرأي النحوي الضعيف

في الحروف ومسائل متفرقة

المبحث الأَوَّل: الرأي النحوي الضعيف

في الحروف

حذف موصوف الجملة وعدّ الكاف حرف جرّ

أَنَّ الكاف المفرد تكون جارة وغيرها، والجارة حرف واسم، والحرف له خمسة معانٍ: التّشبيه نحو: زيدٌ كالأَسدِ، والتّعليل قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: من الآية/٨٢] والاستعلاء كقول بعضهم: كيفَ أصبحت؟ فقال كخيرٍ، أي على خير، والمُبادرَة: إذا اتصلت بما في نحو: سَلِّمْ كما تدخل، وصلِّ كما يدخل الوقت، والتّوكيد وهي زائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورى: من الآية/١١] وتأتي زائدة وهي جارة وبمعنى مثل.[١]

فالنَّحويّون قد اتفقوا على مجيء الكاف اسمًا بمعنى "مثل" ولكنّهم قد اختلفوا في أنَّ مجيئها هل هو مختصّ بالاضطرار الشّعري، أَو جائز حتَّى في منثور الكلام. فذهبوا إلى أنَّه مختصّ بضرورة الشّعر، وأجازوا في نحو: زيدٌ كالأسدِ، أنْ تكون الكاف حرف جرّ، وتكون اسمًا بمعنى "مثل" قد أُضيف إلى الأسدِ.[٢] ومن استعمال الكاف اسمًا بمعنى "مثل" قول الشّاعر:[٣]

يَضحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ..... تحت غرَاضيفِ الأُنُوفِ الشّمِّ

أي: عن مثل البرد، فالكاف في "كالبرد" اسم بمعنى المثل، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها.[٤] قالَ الصَّبَّان: ((وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنَّ الكاف حرف، ومجرور "عَن" محذوف وموصوف بقوله "كالبرد"، فلا شاهد فيه حينئذ، ويضعفه أنَّ حذف موصوف الجملة، وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع)).[٥] فالصَّبَّان يضعِّف ما ذهب إليه ابن قاسم العبادي من أنَّ الكاف حرف جرّ و"البرد" اسم جُرَّ بها، ومجرور حرف الجرّ "عن" محذوف موصوف بقوله كالبرد، ثُمَّ ضعف رأيه مستدلًّا بأنَّ حذف موصوف الجملة أو شبه الجملة لا يقاس في مثل هذا الموضع.

فالقياس عند النَّحويّين عدم حذف الموصوف؛ وذلك لأَنَّ الصّفة في الكلام تأتي إمَّا "للتخليص، أَو التّخصيص"، وإمَّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجار والاختصار، وإذَا كانَ كذلك لم يلق حذف الموصوف ولا تخفيف اللّفظ منه. ولما في ذلك من الإبهام والإلباس، فإذا قُلنا: جاءَنِي طويلٌ، لم يتضح من ظاهر هذا اللّفظ ما

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٣٤-٢٣٧.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢٠٣/١، و مغني اللبيب: ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) البيت للعجاج في ملحق ديوانه: ٣٢٨/٢.

(٤) يُنظر: حاشية الأمير: ١٥١/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨/٢، وهمع الهوامع: ٣١/٢، وشرح الأشموني: ٢٢٥/٢.

(٥) حاشية الصبان: ٣٣٩/٣.

الموصوف بهذه الصّفة؛ قالَ ابنُ يعيش: ((ورُبَّما ظهر أمر الموصوف، وعُرِفَ موضعه، فيستغنى عن ذكره ألبتّةَ، وتقع المعاملة مع الصّفة، وتصير الصّفةُ كاسم الجنس الدالّ على معنى الموصوف، نحو قولهم: الأجرعُ والأبطحُ)).[١]، وممَّا يُؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامة أَنَّك تجد من الصّفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أنْ تكون الصّفة جملة نحو: مَرَرْتُ برجلٍ قامَ أخوه، ولَقِيْتُ كلامًا وجهَهُ حَسنٌ، أَلا تراك لو قُلتَ: مَرَرْتُ بقامَ أخوة أو لَقِيتُ وَجْهَهُ حَسَن لم يُحْسِنْ.[٢]

ويجب حذف الموصوف في كلِّ موضع اشتهرت فيه الصّفة إذ أغنت عن الموصوف، نحو: جاءَ الفارسُ، والتّقدير: جاءَ الرّجلُ الفارسُ، أي: راكب الفرس فحلت الصّفة محل المحذوف في إعرابه[٣]. ومن حذف الموصوف قوله تعالى ﴿وَٱلنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ۞ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾[سبأ: من الآيتين/١٠-١١]، والتّقدير: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، ففي الآية الكريمة أُقيمَ النّعت مُقام المنعوت المحذوف؛ لوجود دليل على المحذوف. أَمَّا في قول الشّاعر فلا يوجد مسوغ لحذف الموصوف لذلك ضعّف الصّبان ما ذهبَ إليه ابن قاسم العبادي.[٤] فضلًا عن أنَّ قول ابن قاسم لم يذكره أحدٌ من النّحويّين قبل الصّبان. وذكره الخضري بعده مرجّحًا ما ذهب إليه الصّبان.[٥]

في حين نجد أَنَّ النّحويّين البصريّين ذهبوا إلى جواز استعمال الكاف اسمًا، وخصّوا ذلك بالضّرورة الشّعرية، وفي ذلك يقول سيبويه: ((ومثل ذلك: أَنْتَ كعبدِ اللهِ، كأَنَّه يقول: أَنْتَ كعبدِ الله، أي: أنتَ في حال كعبدِ اللهِ، فأُجري مُجرى: بعبدِ اللهِ، إلَّا أَنَّ أناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشّعر جعلوها بمنزلة "مِثْلٍ" قال الرّاجز: وهو حميد الأرقط:[٦]

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ.....))[٧]. وتبعه في ذلك المبرِّد إذ يقول في سياق حديثه عن "سوى" اسمًا: ((وإنَّما اضطر فحملها على معناها، كما أَنَّ الشّاعر حيثُ اضطرّ إلى الكاف الَّتِي

---

(١) شرح المفصل: ٢/٢٥٦.

٢() يُنظر: الخصائص: ٢/٣٦٨.

٣() يُنظر: النحو الوافي: ٣/٤٩٣.

(٤) لم أعثر على رأي ابن قاسم العبادي، في حواشي ابن قاسم العبادي على الجامي، ويُنظر: حاشية الصبان: ٣/٣٣٩.

(٥) يُنظر: حاشية الخضري: ١/٥٣١.

(٦) البيت لحميد الأرقط في ديوانه: ١٨١.

(٧) الكتاب: ١/٤٧٦.

للتشبيه أَنْ يجعلها اسمًا أجراها مُجرى "مثل"؛ لأَنَّ المعنى واحد))[1]. ووافقهم ابن السّراج وجعلَ استعمال الكاف اسمًا بمعنى مثل ضرورة من ضرائر الشّعر. وكذلك ابن عُصفور.[2]

وذهب ابن جنّي إلى أنَّ الكاف يقع اسمًا في الاختيار، إذ يقول مستشهدًا بقول الشّاعر:[3]

أتنهون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ..... كّالطَّعْنِ يَذْهَب فِيهِ الزّيْتُ وَالْفُتْلُ

((فأَمَّا قوله: ولن ينهى ذوي شطط كالطعن، فلو حملته على إقامة الصّفة مقام الموصوف، لكان أقبح من تأول قوله عزّ اسمه: **﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾** على حذف الموصوف؛ لأَنَّ الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى، "ودانية" في هذا القول مفعول به، والمفعول قد يكون غير اسم صريح، نحو: ظَنَنْتُ زيدًا يَقومُ، وحَسبْتُ مُحَمَّدًا يَفعلُ، والفاعل لا يكون إِلَّا اسمًا صريحًا وهم على إمحاضه اسمًا أَشدّ محافظة من جميع الأسماء)).[4]

أمَّا أبو حيَّان فقد اتبع البصريّين في جعل مجيء الكاف اسمًا مخصوص بالشّعر، ناسبًا القول بحرفيتها إلى جمهور البصريّين، والقول باسميتها إلى الأخفش.[5]

وذهب أبو عليّ الفارسيّ، والأخفش، والزّمخشري، إلى جواز مجيء الكاف اسمًا في الشّعر والنّثر؛ لورودها سماعًا، إذ قد كثر في كلام الشّعراء وقوعها فاعلًا نحو قول الشّاعر:[6]

مَا عَاتَبَ الحُرَّ الكَرِيمَ كَنفسِهِ.....

ومفعولًا، كقول الشّاعر: [7]

وَلَمْ أَر كَالمَعْرُوفِ أَمَّا مَذَاقُهُ..... فَحُلْوٌ وَأَمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

وفي محل جر؛ يبتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون.[8] ووافقهم في ذلك ابن مالك فقال: [9]

وَقَدْ يُرِى اسْمًا: فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأ..... أَوْ ذَا انْجِرَارٍ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ بَدَا

وقد أبطل ابن هشام ما ذهبوا إليه فقال: ((ولو كانَ كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مَرَرْتُ بِكالأسدِ))[1]. وذكر ابن هشام أنَّ وقوع الكاف اسمًا كثير في كتب المعربين،[2]. ومنهم

---

(1) المقتضب: ٥٦٤/٢.

(2) يُنظر: الأصول في النحو: ٤٣٩/١، وضرائر الشعر: ٢٣٤.

3() البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه: ٩٩.

(4) سر صناعة الإعراب: ٢٩٤/١

(5) يُنظر: منهج السالك ٢٣٢:

(6) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد: ٤٢/١، والمقاصد النحوية: ١١٣/١، وشرح شواهد المغني: ١٥٥/١.

(7) البيت بلا نسبة في لسان العرب: ٢٣٠/١٢، والمقاصد النحوية: ١٣٣٠/٣، وشرح شواهد المغني: ٨٨٤/١.

(8) يُنظر: النحو الوافي: ٥١٧/٢.

(9) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٨١١/٢.

الزّمخشري إذ ذكرَ في قوله تعالى:﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[آل عمران: من الآية/٤٩]، أَنَّ الضّمير راجع للكاف في قوله: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[آل عمران: من الآية/٤٩] أي: فانفخ في ذلك الشّيء المماثل فيصير كسائر الطير.[٣] في حين أدّعى ابن عقيل أنَّ استعمال الكاف اسمًا قليل قالَ: ((استعمل الكاف اسمًا قليلًا)).[٤] وتبعه في ذلك الحازمي.[٥]

وذهبَ ابن مضاء إلى جعل الكاف اسمًا دائمًا إذَا كانَت بمعنى مثل، وعللَ ذلك؛ بأَنَّ مثل اسم والكاف بمعناها، فمن كانَ بمعنى الاسم كان اسمًا.[٦]، غير أنَّ السّيوطي قد ردَّ عليه؛ بمجيء الكاف على حرف واحد، إذ لا يوجد اسم ظاهر على حرفٍ واحدٍ إلَّا محذوفًا من أَصلِه، أو شاذًا بورود زيادته، ولا تزاد إلَّا الحروف[٧].

وترجح الباحثة ما ذهب إليه الصّبان في تضعيفه لرأي ابن قاسم في جعله الكاف حرفَ جرٍّ؛ لصحة ما ذهب إليه الصّبان من ضعف حذف الموصوف في هذا الموضع، إلَّا أنَّ النّحويّين لم يذكروا أنَّ الكاف حرف جرٍّ في هذا الموضع.

ما الشّرطية زائدة للتوكيد

تحذف كانَ مع معموليها، ويعوض عنها بما زائدة، وذلك بعد "إنْ" الشّرطية المتلوة بـ"لا" النّافية، نحو: ساعِدْ أَخَاكَ إمَّا لا، أي: إنْ كُنْتَ لا تُساعدْ غيرَهُ، فـ"ما" عوض عن كانَ واسمها وقد أدغمّت نون "إنْ" فيها، ولا نافية للخبر، نحو: أفعل هذا إمَّا لا. فالأَصل افْعَلْ هذا إنْ كُنتَ لا تَفْعَلْ غيرَه، فحُذفت كَانَ مع معموليها، وبقيت لا النّافية داخلة على الخبر، ثُمَّ زيدت "ما" عوضًا عن كانَ ومعموليها، فصارت "مَا إنْ" ثُمَّ أدغمّت النون في الميم بعد قلبها ميمًا فصارت إمَّا[٨]. وفيها يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((ولا نافية للخبر)) الظّاهر أَنَّ لا جزء من الخبر أي وجواب

---

[١]() مغني اللبيب: ٢٣٩/١.

[٢]() يُنظر: المصدر نفسه: ١٨٠/١.

[٣]() يُنظر: شرح المفصّل، لابن يعيش: ٤٢/٨.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٧/٣.

(٥) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٦٩/١٣.

[٦]() لم أعثر عليه في كتابه الرد على النحاة، ويُنظر: همع الهوامع: ٤٥١/٢، وحاشية الصبان: ٣٣٨/٢.

[٧]() يُنظر: همع الهوامع: ٤٥١/٢.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٥٠٤/١.

الشّرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. هذا. وجعلَ اللقاني[1] ما زائدة لتأكيد إنْ الشّرطية من غير تقدير لكان كما في: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[مريم: من الآية/٢٦]، ولا داخلة على فعل الشّرط، واستحسن هذا غير واحد؛ لأنَّه أقل تكلفًا وضعفه الرّوداني[2]؛ بأنَّ "ما" لا تزاد قبل الشّرط المنفي بـ"لا"؛ وبأَنَّ الجواب لا يحذف إلَّا إنْ كانَ الشّرط ماضيًا لفظًا أو معنًى والشّرط على زعمه مستقبل وجواب الشّرط على كلِّ محذوفٍ؛ لدلالة افعل قبله عليه، والتّقدير فَافْعَلْ هذا))[3]. فالصّبان جعلَ "لا" جزءًا من الخبر، وجواب الشّرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، في حين أَنَّ اللقاني (ت١٠٤١هـ) يرى أنَّها داخلةً على فعل الشّرط، ويرى أنَّ "ما الشّرطية" زائدة لتوكيد إنْ الشّرطية قياسًا على قوله تعالى:﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾من دون تقدير لكان المحذوفة. وأشارَ الصّبانُ إلى أَنَّ من النّحويّين مَن استحسن رأي اللقاني[4]؛مُعلِّلًا ذلك بأَنَّه قليلَ التّكلفِ إلَّا الرّوداني فقد ضَعَفَ ما ذهبُوا إليه وعلَّل ذلك؛ بأَنَّ "ما" لا تزاد قبل الشّرط المنفي بلا، وأَنَّ الجواب لا يحذف إلَّا إذَا كانَ فعل الشّرط ماضيًا لفظًا أو معنًى، وذهبَ إلى أَنَّ الشّرط مستقبل وجواب الشّرط محذوف؛ لدلالة أَفعل قبله عليه، لذلك قدَّر: فَافْعَلْ هذا.

نصَّ النّحويّون على أَنَّ "إمّا" مركبة مِن "إنْ الشّرطية" وما الزّائدة عوضًا عن كانَ المحذوفة مع اسمها وخبرها ولا نافية داخل على الخبر وتقدير الكلام: إنْ كُنتِ لا تَجدْينَ غَيْرَ ذلك، فسيبويه قد جعلَ ما عوضًا مِن اللَّفظِ بالفعل فقالَ: ((ومثل ذلك قولهم: "إمَّا لا" فكأنَّه يقول: افْعَلَ هذا إنْ كُنتَ لا تَفْعَلْ غيرَه. ولكنَّهم حذفوا ذا؛ لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفُّهم حتّى استغَنُوا عنه بهذا))[5].

وذهبَ ابنُ السّراج إلى ما ذهبَ إليه سيبويه في "ما"، إلَّا أنَّه قد جعل "لا" مُماله فقال عنها: ((وإنَّما هي "لا" أُميلت في هذا الموضع؛ لأَنَّها جُعلتْ مع ما قبلها كالشّيءِ الواحد،

---

(١) اللقاني هو: عبد السلام بن إبراهيم بن إبراهيم اللَّقاني المصري (ت١٦٦٨هـ) شيخ المالكية في وقته في القاهرة. له شرح المنظومة الجزائرية في العقائد، وإتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، و(السِّراج الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج). يُنظر: الأعلام: للزركلي:٣/٣٥٥

٢() لم أعثر على كتابه، ويُنظر: حاشية الصبان:١/٣٨٥.

(٣) حاشية الصبان:١/٣٨٥.

(٤) لم أعثر على رأيه في مخطوطته، شرح الآجرومية، وحاشية تصريف العزي، ويُنظر: حاشية الصبان: ١/٣٨٥.

(٥) الكتاب: ١/٢٩٥.

فصارت كأنها ألفٌ رابعة، فأميلت لذلك))[1]. وتبعهم أبو عليٍّ الفارسيّ، وابن مالك، والأشموني، فجعلُوا "ما، ولا" النّافية عوضًا عمَّا حذف من الكلام.[2]

وورِدَ عن أبي بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ) قوله: ((قال أهل النّحو: معناه افْعَلْ كذا وكذا إنْ كُنتَ لا تفعلْ غيرَه، فدخلَتْ "ما" صلة لـ"إن" كما قال الله عز وجل:﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ فاكتفى بـ"لا" مِن الفعل، كما تقول العرب: مَن سَلِّمَ عَلَيكَ فَسَلِّمْ عَلِيهِ، ومَن لا فلا. معناه: ومَن لم يُسَلِّم عَلَيكَ فَلا تُسلِّمْ عَلِيهِ، فاكتفى بـ"لا" من الفعل))[3] .

في حين ذهبَ أبو حيَّان إلى أَنَّ لا يحذف الفعل مع "إنْ" المكسورة معوضًا عنه "ما" إلَّا في هذا، فلو قُلتَ: إما كُنْتَ مُنطلقًا انطلقْتُ مَعكَ. فما ليست بعوض عن كانَ، ولا تحذف كانَ وتكون ما عوضًا عنها فلا تقول: إما أَنتَ منطلقًا انطلقْتُ معك، ولا يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة.[4]

وذكر النّحويّون أنَّ "إنْ الشّرطية" تختصُّ مِن بين أدوات الشّرط بجواز حذف الشّرط وجوابه بعدها؛ لأنَّها أم أدوات الشّرط فكان لا بُدَّ أن تختصُّ بما يميزها عن غيرها. غير أنَّ كثيرًا من النّحويّين لم يتحدثوا عن هذا الحذف، والَّذِين تحدثوا عنه ذكروا أنَّ حذف فعل الشّرط وجوابه بعد "إنْ" قليلًا نادرًا، أو قد يكون للضرورة الشّعرية[5] ومنه قول العرب: "افْعَلْ هذا إمَّا لَا" والتّقدير: إنْ كُنتَ لا تفعلْ هذا فافْعَلْهُ؛ ولورود هذا السّماع فقد أجاز أصحاب هذا الرّأي أنْ يكون حذف فعل الشّرط وجوابه بعد "إن" جائز لا ضرورة فيه، ولعلَّهم مستأنسين في ذلك بوروده في النّثر، وهم مع إجازتهم هذا إلَّا أنَّ كلامهم يتجه إلى أنَّ ذلك قليلًا.[6]

وذهبَ ابنُ عُصفور إلى أَنَّ حذف فعل الشّرط والجواب بعد "إنْ" موضعه الضرورة الشّعرية، وإذا كان في الكلام فهو نادرًا يقول: ((ويجوز حذفهما أيضًا في الشّعر، إذا كانَ في الكلام ما يدلُّ على ذلك نحو: قوله: [7]

قَالتّ بَنَاتُ العَمِّ: يَاسَلْمَى وَإِنْ..... كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالتّ: وَإِنْ

---

(1) الأصول في النحو: ٢/٢٥٤.

(2) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٩١، وشرح التسهيل: ١/٣٦٦، وشرح الأشموني: ١/٢٤٩-٢٥٠.

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/١٦٠.

(4) يُنظر: التذييل والتكميل: ٤/٢٣٥.

(5) يُنظر: ضرائر الشعر: ١٨٤-١٨٥، وتسهيل الفوائد: ٢٣٩، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٨٤، ومغني اللبيب: ٢/٣٠٦.

(6) يُنظر: المقرّب: ٢٧٧، ومغني اللبيب: ٢/٢/٣٠٦، وشرح الأشموني: ١/٢٥٠.

(7) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٨٦.

أي: وإنْ كان عيَيًّا معدمًا تمنيّتُهُ. أوفي نادر كلام، وقولهم: "افْعَلْ هذا إمّا لا" أي: إنْ كُنتَ لا تفعلْ غيرَه فافْعَله))[1].

ويفهم من هذا أنَّه تردد بين الضّرورة في الشّعر والنّدور في الكلام، ثُمَّ صرحَ بعد ذلك في ضرائر الشّعر بأنَّه ضرورة[2]، وإذا أُخذَ قول ابن عُصفور على أنَّ مثل هذا الحذف ضرورة؛ فلأَنَّه لم يُعثر في النّثر على مثل هذا الحذف، إلَّا في قول العرب "افْعَلْ هذا إمَّا لا". ووافقه ابنُ مالك، وأَبو حيَّان، والسّيوطي، وابنُ طولون(ت٩٥٣هـ). في نسبة ذلك إلى الضّرورة الشّعرية،[3]

وتجدر الإشارة إلى ما أَكّدَه النّحويّون أَنَّ جواب الشّرط لا يحذف إلَّا إذا كانَ في الكلام ما يدلّ عليه، أي إذا تقدم على الأداة والفعل ما يشبه الجواب، ويلزم ذلك أن يكون ماضيًا لفظًا ومعنًى، أو مضارعًا مقرونًا بـ"لم" إذ لا يكون مضارعًا بغير لم إلَّا في الشّعر.[4]

إذ أجمع النّحويّون على أن جملة جواب الشّرط قد تحذف في موضعين:

الأول: إذا كان الشّرط ماضيًا وعلم الجواب نحو: قوله تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ**﴾[الأنعام: من الآية/ ٣٥] "فَإِنِ اسْتَطَعْتَ " شرط حذف جوابه؛ لدلالة الكلام عليه، والتّقدير: فافعل والشّرط الثاني وجوابه جواب الشّرط الأول. قال سيبويه: ((سالتّ الخليل عن قوله تعالى:﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا**﴾[5] أين جوابها؟ وعن قوله: ﴿**وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ**﴾[6] وقوله: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ**﴾[7] فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))[8].

الثاني: إذا اجتمع قسم وشرط، وتقدم القسم على الشّرط، وتقدم عليهما معًا طالب خبر، فيجوز حذف جواب الشّرط اكتفاء بجواب القسم، نحو: زيدٌ والله إنْ تَقمْ لِيقومن.

---

[1]() المقرب: ٢٧٦-٢٧٧.

[2]() يُنظر: ضرائر الشعر: ١٨٥.

[3]() يُنظر: تسهيل الفوائد: ٢٣، وارتشاف الضرب: ١٨٨٤/٤، والبهجة المرضية:٤٨٠، وشرح ابن طولون: ٢٤٢/٢.

[4]() يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٨٧/٤، وشرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٧٣، وشرح ابن عقيل: ٤٢/٤.

[5]() سورة الزمر: من الآية/٧١.

[6]() سورة البقرة: من الآية /١٦٥.

[7]() سورة الأنعام: من الآية/٢٧.

[8]() الكتاب: ١٠٣/٣.

ويرى ابن مالك في كتابه "شرح التّسهيل" أَنَّه لا يجوز حذف جواب الشّرط هنا، إذ يجب جعل الجواب للشرط وإنْ تأخر، فالحذف إذًا إنَّما هو لجواب القسم.[١]؛ لذلك نَجدُ أَنَّ اللقاني قد تفرد برأيه هذا ولم يسبقه أحدٌ من النّحويّين. والذي تراه الباحثة هو أنَّ هذه التّأويلات والتّعليلات الَّتِي ذكرها النّحويّون في حذف "كان" ومعموليها و التّعويض عنهما بـ" ما"، و إدغام "ما" في نون "إنْ"، أو ما ذهبَ إليه اللقاني من أنَّ ما زائد للتأكيد هي تأويلات وتعليلات لا تخلو من الصّعوبة والتّعقيد، فلو اكتفى بقول سيبويه، لكان أيسر وأسهل على المتلقي .

تكرار ما النّافية المشبَّهة بـ"ليس" بـ"ما" المؤكدة وإبطال عملها

شبه النّحويّون عددًا من الأحرف بالفعل "ليس" في إعمالها ومعناها، وهذه الأحرف هي: "ما، لا، لات، إنْ"؛ وعمل هذه الأحرف يكون على وفق شروط، ولعمل ليس؛ أي رفعها الاسم ونصبها الخبر، خصصوا لها "بابًا" أسموه "الحروف المشبَّهة بليس".[٢]

أَمَّا "ما" فهي غير عاملة عند بني تميم، أي إنَّها حرف لا يختصّ؛ لدخولها على الأسماء نحو: مَا زيدٌ قائمٌ. وعلى الأفعال نحو: مَا يقومُ زيدٌ. وهي عند الحجازيّين عاملة عمل ليس؛ لشبهها بها في أنَّها لنفي الحال على الإطلاق؛ لذلك يعاملونها معاملة ليس فيرفعون المبتدأ اسمًا لها وينصبون خبرها نحو: مَا زيدٌ قائمًا مستدلّين بقولِهِ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف: من الآية/٣١]، وقولِهِ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة: من الآية/٢][٣].

ولكي تعمل عندهم عمل ليس وضعوا لها شروطًا وهي:

أوَّلًا: ألّا يزاد بعدها "إنْ" فإنْ زِيدَتْ بطلَ عملها نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، فقد رفع "قائمٌ" ولا يجوز نصبه وأَجازَ ذلك بعضهم. مستدلّين بقولِ الشَّاعِرِ:[٤]

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا..... وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الخَزَف

ثانيًا: ألّا ينتقض النّفي بـ "إلَّا" نحو: مَا زيدٌ إلَّا قائمٌ، برفع "قائمٌ" ولا يجوز نصبه؛ لانتقاض نفيها بـ "إلَّا" وأجاز بعضهم رفع الخبر مستدلّين بقولِ الشّاعر:[٥]

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/٢١٥

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٥٠٦، وشرح شذور الذهب، ابن هشام: ٢٥١، وشرح ابن عقيل: ١/٣٠١.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٣٠٢.

(٤) البيت بلا نسبه في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٢٧٧، ومغني اللبيب، ١/٢٥، والمقاصد النحوية:٢/٦٣٥، وشرح التصريح على التوضيح:١/٩٧، و منحة الجليل بتحقيق هامش شرح ابن عقيل:١/ ٣٠٣.

(٥) البيت نُسِبَ لأحد بني سعد في شرح المفصّل:٨/٧٥، والمقاصد النحوية:٢/٦٣٦، وهمع الهوامع:١/١٢٣، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:١/ ٣٠٣.

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ..... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا

ثالثًا: يجب ألَّا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير شبه جملة، فإنْ تقدم الخبر جاز رفعه.

رابعًا: لا يجوز أنْ ينفصل بينها وبين اسمها إلَّا شبه الجملة؛ لأَنَّ شبه الجملة يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها؛ لذلك لا يجوز أنْ يتقدم معمول الخبر على اسم ما ويليها؛ إذ لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

خامسًا: ألَّا تتكرر ما فإنْ تكررت بطل عملها نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ. فما الأولى نافية والثانية نفتْ النّفي فصارَ إثباتًا؛ لذلك لا يجوز نصب قائمٌ وأَجازه بعضهم.

سادسًا: لا يجوز أنْ يُبدل من خبرها موجب فإنْ أبدل بطل عملها نحو: مَا زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يعبأ به. فـ"بشيء" في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيدُ، ولا يجوز أنْ يكون في موضع نصب خبرًا عن ما[1].

وقد ذكر الصّبان أنَّ هذين الشّرطين: ألَّا تتكرر، وألّا يُبدل من خبره موجب بـ "إلّا" قد تركهما ابن مالك ولم يذكرهما مع شروط عمل ما، إذ يقول: ((قوله: ((شروط)) أي أربعة ذكر النّاظم منها ثلاثة صراحة وواحدًا ضمنًا في قوله: ((وسبق حرف الجر إلخ))، فإنَّه تضمن أنَّ شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها. وزاد قوم شرطين آخرين أنْ لا تتكرر ما نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ، وأنْ لا يبدل من خبرها موجب بـ "إلَّا" نحو: ما زيدٌ شيء إلَّا شيءٌ لا يعبأ به، وتركهما المصنِّف؛ لأَنَّ الأوَّل إنْ كانَ المراد منه أنْ لا تتكرر على أنَّ الثانية نافية مؤسسة فهو داخل في شرط بقاء النّفي؛ لأنَّ نفي النّفي إزالة للنفي، وإنْ كانَ المراد منه أنْ لا تتكرر على أنَّ الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف))[2].

فمذهب عامّة النّحويّين أَنَّ "ما" لا تؤكد بـ"ما" فإنْ أكّدت بطلَ العمل، تقول: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، برفع "ذاهبٌ" ولا يجوز النّصب "ذاهبًا"، وقِيلَ: إنَّ بعض الكوفيّين أجازوا النّصب، وممّن أجاز النّصب ابن مالك في شرح التّسهيل عندما ردَّ قول الكوفيّين أَنَّ "ما" نافية مؤكدة لـ"ما"، فقال: ((لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا قِيلَ: ما ما زيدٌ قائمًا، كما قال الرّاجز:

لا يُنْسِك الأسَى تأسِّيًا فمَا..... ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ معتصمًا

فكرر ما النّافية توكيدًا وأبقى عملها))[3]

---

[1]() ينظر: شرح ابن عقيل:١/٣٠٢-٣٠٣.

(٢) حاشية الصبان: ١/٣٨٨ .

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٧١.

وأشارَ أبو حيَّان إلى أَنَّ ما يبطل عملها إذا تكررت عند البصريّين عامّة، وجائز عند بعض الكوفيّين.[١] في حين رجّحَ ابنُ عقيل إنَّ ما الأولى نافية غير عاملة؛ لدخول ما النّافية الثانية على جملتها، و ينص على أنَّ نفي النّفي إثبات. فلا يجوز النّصب.[٢]

ويرى محمد محيي الدين في تحقيقه لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك_ أنَّ "ما" إذا كررت فـ"ما" الثانية إمّا تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى، فإن كانت نافية مؤكدة لنفي الأولى ؛ لتحول الكلام إلى إثبات، وبطل عملهما. وإمّا تكون زائدة، ولو كانت زائدة وجب إهمال الأولى عند من يهمل ما إذا اقترنت بـ"إن" الزّائدة. وإمّا تكون مؤكدة لنفي الأولى وهنا يجوز للأُولى أنْ تعمل عمل ليس وتنصب الخبر. كما ورد في قول الشّاعر:

لا يُنْسِك الأسَى تأسِّيًا فمَا..... ما مِنْ حِمَامٍ أحدٌ مُعْتَصمًا

فما الأولى نافية عاملة عمل ليس، وما الثانية مؤكدة لها، فضلًا عن أنَّ محمد محيي الدين لم يرجّح أي رأي منها غير أنَّه ذكر أنَّ هذا الخلاف غير حقيقي بقولِهِ: ((وبعدُ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال ما عند تكررها على أَنَّه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي))[٣].

أمَّا موقف الصّبان مِن هذه المسألة فإنَّه قد ضعّف ما ذهبَ إليه البصريّون من أَنَّهم قد جعلُوا ما الثانية نافية مؤكدة، وعلل ذلك بأنَّه لو جعل "ما الثانية" نافية مؤكدةً لبقي العمل، في حين أنَّ ."ما" المؤكدة لم تبطل العمل فلذلك ضَعُفَ جعلها نافيةً. ولا شكَّ في أَنَّ ما ذهبَ إليه ابن مالك هو الرّأي الصّائب؛ لأنَّ نفي النّفي إثبات، ولما كانت ما الثانية المؤكدة النّافية لم تغير العمل فهي لم تغير معنى ما أيضًا.

كلَّا الَّتِي بمعنى حقًّا

يجب كسر همزة "إنَّ" في كلِّ موضعٍ لا يصح أن تَسْبك فيه مع معموليها بمصدر[٤]؛ وتكسر همزة "إنّ" إذا كانت في ابتداء الكلام حقيقة أو حكمًا. أي أنَّ همزة "إنّ" تُكسر إذا وقعت في أول الكلام نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ. وهذا ما اتفق عليه جميع النّحويّين، مِن وجوب كسر همزتها إذا وَقَعَتْ في ابتداء الكلام حقيقة نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر/١]،أو حكمًا،

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/١٢٠٠، و شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٤٣٢/١.

(٢) يُنظر شرح ابن عقيل:٣٠٦/١.

(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٣٨٨/١.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٣٣/١.

إذ تُعَدُّ في أول جملتها حكمًا إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح، وهي حروف تدل بدء الكلام، وعرض جملة جديدة، والتّنبيه على أنَّ هذا الكلام مهم ومؤكد عند المتكلم. ومن حروف الاستفتاح: ألا، أمَّا، والواو الَّتِي للاستفتاح، وكلَّا.[١]

واهتم العلماء والنّحويّون بالكلام على "كلَّا" والوقف عليها، بل وأفردوا لها كتبًا خاصة، غير أنَّهم قد اختلفوا في معانيها إذ ذهبوا فيها مذاهب عدة [٢] وفي ذلك يقول الصّبان: ((قوله((في الابتداء)) أي ابتداء جملتها إمَّا حقيقة بأَنْ لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكمًا بأَنْ يسبقها ذلك. ومِن القسم الأوَّل الواقعة بعد "كلَّا"، بناء على قول الجمهور إنَّها حرف ردع وزجر لا غير حتَّى أجازوا أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتَّى قال جماعة منهم حتَّى سمعت "كلَّا" في سورة فأحكم بأَنَّها مكية؛ لأَنَّ أكثرها ما نزل التّهديد والوعيد بمكة؛ لأَنَّ أكثر العتوّ كانَ بها. وقال أبو حَاتِم تكون بمعنى "ألّا" الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزَّجاج وغيره، وعليه تكون من القسم الثاني. وقال النّضر بن شميل: تكون حرف تصديق كـ"أَنَّ". وقال الكسائي: تكون بمعنى حقًا وضعف؛ بأنّه لم يُسمع فتح "أَنَّ" بعدها وهو واجب بعد حقًا وما بمعناه، قال مكي: وهي حينئذ اسم كمرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ﴾[٣]))[٤]. فالصَّبَّان يضعف ما ذهب إليه الكسائي في معنى "كلَّا" من أَنَّها بمعنى "حقًا" معلِّلًا ذلك بوجوب فتح أَنَّ بعد كلَّا إنْ كانت بمعنى حقًا، إذ إنَّ مِن مواضع فتح همزة أَنَّ وقوعها بعد حقًا. ولم يسمع فتح

همزة "أَنَّ" بعد كلَّا. ولكلَّا عدة معانٍ اختلف فيها النّحويّون وذهبوا فيها مذاهب عده منها:

المذهب الأول: ما ذهب إليه البصريّون من أنَّ "كلَّا" حرفٌ يدلُّ على الرّدع والزّجر[٥]، والَّذِي يُمعن النّظر في كتاب العين يجد أنَّ الخليل قد ذهب إلى أنَّ لـ "كلَّا" معنيين حينَ قال: ((تكون "حقًا"، وتكون "نفيًا"، وقوله عزَّ وجلَّ ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٦]، أي حقًا، وقوله سبحانه: ﴿أَيَطۡمَعُ كُلُّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ أَن يُدۡخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٖ ۝ كَلَّا ﴾[٧]، وهو نفيّ))[١].

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٥٣-٣٥٤، والنحو الوافي: ١/٦٤٩.

٢() يُنظر: الكتاب: ٤/٢٣٥، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٧٠، والوقف على كلا وبلى في القرآن: ٥٢، والبرهان: ٤/٣١٥.

٣() سورة مريم : من الآية/٨٢.

٤() حاشية الصبان: ١/٤٢٩.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٤/٢٣٥، ورصف المباني: ٢١٢، ومغني اللبيب: ١/٢٠٠، والبرهان في علوم القرآن: ٤/٣١٥.

(٦) سورة العلق: ١٥.

(٧) سورة المعارج: الآية/٣٨، ومن الآية/٣٩.

وقد نصّ الرّماني على ما ذهب إليه الخليل بقوله : ((وهي على ضربين: أحدهما أَنْ تكون ردعًا ونفيًا...، والثاني: أَنْ تكون بمعنى "حقًا"، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[٢]، إلّا أنّك تكسر بعدها "إنَّ" بخلاف قولك "حقًا"؛ لأَنَّ كلَّا حرف وحقًا مصدر، وما بعد "كلَّا" مستأنف مبتدأ))[٣]. فالخليل ذهب إلى أنَّ لـ"كلَّا" معنيين أحدهما الرّدع والنّفي، والآخر تكون فيه بمعنى، حقًا، وبيّن الرّماني أوجه الخلاف بين "كلَّا وحقًا" وسبب عدم فتح همزة أَنَّ بعدها على الرّغم من كسرها بعد حقًا؛ بأنَّ كلَّا حرف وحقًا مصدر.

ومِن النَّحويّين مَن جعلها للردع والزّجر في موضع قال السّكاكي: (("وكلَّا" للردع والتّنبيه))[٤]، واختار ذلك ابن يعيش في أحد رأييه، وابن هشام[٥]. ومنهم من زادَ عليها معنى الرّدع والزّجر أن تكون كلَّا حرف جواب بمنزلة: "إي"، و"نعم"، وهذا رأي النّضر بن شميل،[٦]

والفراء [٧]، وفصَّل الرّضي ما أوجزه الرّماني بقوله: ((وقد يكون كلَّا بمعنى حقًا، كقولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾[٨]، و﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[٩] فيجوز أَنْ يجاب بجواب القسم، كما في الآية الكريمة، وأَنْ لا يجاب كقولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾...[١٠]، وإذا كانتَ بمعنى "حقًا" لم يجز الوقف عليها؛ لأَنَّها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع؛ لأَنَّها ليست من تمام ما بعدها...واذا كانت بمعنى "حقًا" جازَ أَنْ يُقال: أنَّها اسم بنيت؛ لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها؛ لأَنَّك تردع المخاطب عمَّا يقول تحقيقًا لضدّه، لكنَّ النّحَاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى "حقًا" أيضًا؛ لما فهموا مِن أَنَّ المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ "إنَّ" فلم يخرجها ذلك عن الحرفية))[١١].

---

(١) العين :٤٠٧/٥.

(٢) سورة العلق: ٦.

(٣) معاني الحروف: ١٢٢

(٤) مفتاح العلوم: ١٩٥.

(٥) يُنظر: شرح المفصّل: ٩ / ١٦، ومغني اللبيب: ٢١٣/١.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٧٠/٥ ، والجنى الداني: ٥٧٧ ، والدر المصون: ٧ / ٦٣٧ .

(٧) يُنظر: شرح المفصّل: ٩/ ١٦، والجنى الداني: ٥٧٧.

(٨) سورة المدثر: ٣٢.

(٩) سورة العلق: ٦.

(١٠) سورة القيامة: ٢٠

(١١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥١٥/٤-٥١٦ .

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الكوفيّون مِن أَنّ كلَّا تكون بمعنى "حقًا". وهو منسوب إلى الكسائي[١]، وإليه أشارَ أبو حيَّان بأَنَّ الكسائي قد وافق الخليل وذهبَ إلى أَنَّها تكون بمعنى "حقًا"[٢].

وردَّ هذا المذهب بنحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾[المطففين: ١٨]؛ لأَنَّ كسر "إِنَّ" لا يتأتى بعد حقًا، ولا بعدما كان بمعناها[٣]، إذ اعترض ابن هشام على مذهب الكسائي بأمرين:

الأَوَّل: مجيء همزة إِنَّ مكسورة بعد كلَّا، كقولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، ولا تكسر همزة إِنَّ بعد حقًا، ولا بعد ما كان بمعناها.

والثَّاني: أَنَّ تفسير حرف بحرف أَولى من تفسير حرف باسم، وهذا بعيد. ولو أُجِيبَ على هذا الاعتراض بما ذكره مكي مِن أَنَّ " كلَّا" على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقًا[٤]. لذلك رَدّه ابن هشام بأَنَّ هذا بعيد؛ لأَنَّ اشتراك اللّفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأَصل، ومحوج لتكلف دعوى علَّة لبنائها، وإِلَّا فلم لا تنوّن[٥], وأُجِيبَ عنه بأَنَّه: جازَ أَنْ يُقال: إِنَّها اسم، بُنِيتْ؛ لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها؛ لأَنَّك تردع المخاطب عنها بقوله تحقيقًا لضدّه، لكنَّ النَّحويّين حكموا بحرفيتها إِذَا كانت بمعنى "حقًا" أَيضًا، لما فهموا مِن أَنَّ المقصودَ تحقيق الجملة ، كالمقصود بـ "إِنَّ" ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية[٦]. وتابع الكسائي في رأيه تلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل،[٧] وأبو بكر بن الأنباري[٨].

وقد أجابوا عن الاعتراضات الَّتِي ذكرها ابن هشام واحتجُّوا لمذهبهم، قالَ الرّماني: ((وهي تأتي على ضربين:

أَحدهما: أَنْ تكونَ ردعًا ونفيًا، كقولِهِ تعالى: ﴿ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ۝ كَلَّاۚ﴾[٩]، أي: لا، على طريق الزّجر والرّدع .

---

(١) يُنظر: شفاء العليل: ٩٨٢/٣، وهمع الهوامع: ٥٠٠/٢ .

٢() يُنظر: ارتشاف الضرب : ٢٦٢/٣ ، والجنى الداني: ٥٢٥ .

(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ٢١٣/١، وهمع الهوامع: ٥٠٠/٢ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٢٥٠/١.

(٥)يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥٠/١.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥١٥/٤-٥١٦، والوقف على كلّا وبلى في القرآن: ٥٢.

(٧) يُنظر: البحر المحيط :١٨٦/٦، والجنى الداني: ٥٧٧، والدر المصون: ٧ /٦٣٧.

(٨) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٤٣١.

٩() سورة مريم: من الآيتين/٨١-٨٢.

والثاني: أَنْ تكون بمعنى قَولك: حقًا، ومنه قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ إِلَّا إِنَّك تكسر بعدها إِنَّ، بخلاف قولك: "حقا" ؛ لأَنَّ "كلَّا" حرف و "حقًا" مصدر))[1].

وردَ الدَّماميني على ابن هشام في دعوى أنَّ "أَنَّ" لا تكسر بعد حقًا بقولِهِ: ((إِنَّها يمتنع كسرها بعد حقًا إِذا كانَتْ حقًا واقعة في ابتداء الكلام، فيكون ما بعدها فاعلًا بفعل ناصب لها أَو مبتدأ مخبر عنه بها، وأَمَّا إِذا جعلت حقًا متعلقة بالكلام السّابق عليها لا ما بعدها فلا مانع من كسر إِنَّ حينئذ... بل هو الواجب على هذا التّقدير؛ لأَنَّها واقعة في محلِّ الجملة، كما إِذا قُلْتَ: زيدٌ أَكرمتُهُ حقًا إِنَّه فَاضِلٌ))[2] . ووافق الصّبان ابن هشام وضعف ما ذهب إليه الكسائي في معنى "كلَّا" مِن أنّها بمعنى "حقًا" معلِّلًا ذلك بوجوب فتح أنّ بعد كلَّا إنْ كانت بمعنى حقًا، إذ إِنَّ مِن مواضع فتح همزة أَنَّ وقوعها بعد حقًا. ولم يسمع فتح همزة "أَنّ" بعد كلَّا. [3]

المذهب الثالث: ما نسب إلى أبي حاتم السّجستاني(ت٢٤٨هـ) من القول بأنّها بمعنى "ألَّا" الاستفتاحية[4]. ووافقه في هذا الرّأي الزّجاج[5]، وقواه ابن هشام؛ لأَنَّه يرى ذلك أكثر اضطراد في القرآن، إِلَّا إذا جاءت في موضع للردع، فتحمل الرّدع حينئذ؛ لأَنَّه المعنى الغالب عليها.[6]

ويبدو لي أن ما ذهب إليه ابن هشام والصَّبَّان في تضعيف ما ذهب إليه الكسائي في معنى "كلَّا" مِن أنّها بمعنى "حقًا" هو الصّحيح؛ لأَنَّ "أَنَّ" لابُدَّ من فتح همزتها بعد كلَّا إنْ كان بمعنى حقًا، إذ إِنَّ مِن مواضع فتح همزة أَنَّ وقوعها بعد حقًا. ولم يسمع فتح همزة "أَنّ" بعد كلَّا.

لولا حرف جر شبيه بالزائد.

(١) معاني الحروف المنسوب للرماني: ١٢٢.

(٢) لم أعثر على قوله في كتبه "شرح الدَّماميني على مغني اللبيب، وتعليق الفرائد"، يُنظر: حاشية الدسوقي: ٢٠١/١، وحاشية الأمير: ١٦١/١، حاشية الشُّمني:١٩/٢.

(٣) يُنظر: حاشية الصبان: ٤٢٩/١.

(٤) يُنظر مغني اللبيب : ٢١٣/١، وهمع الهوامع : ٥٠٠/٢ .

(٥) يُنظر: المفصل: ٤٤٧، ارتشاف الضرب: ٢٣٧٠/٥، الجنى الداني: ٥٧٧.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب: ٢١٣/١.

اختلف النّحويّون في لولا وذهبوا فيها مذاهب عدة منها ما ذهب إليه البصريّون وسيبويه إلَّا المبرّد والأَخفش من أَنَّها حرف جرٍّ إذا وليها ضمير متصل، نحو: لَوْلَاي، لَوْلَاكَ، لَوْلَاهُ، فالضّمير في محلِّ جرٍّ. وذهب المبرّد إلى أَنَّ هذا التّركيب فاسد؛ لأَنَّه لم يرد مِن لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقول الشّاعر: [1]

أَتُطْمِعَ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا..... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنُ

وذهبَ الأَخفش إلى أَنَّ الضّمير في موضع رفع بالابتداء، وأَنَّ الضّميرَ بعدها مرفوع؛ لأَنَّه مبتدأ ولا عمل لها فيه، كما أنّها لا تعمل في الظَّاهر.[2]

وقد أورد الصَّبَّان رأيًا للرَّضي يضعف فيه ما ذهب إليه سيبويه إذ يقول: ((قوله: ((أَنَّ لولا حرف جر)) أي لا يتعلق بشيء كـ" رُبَّ، ولعلَّ الجارة" تنزيلًا للثلاثة منزلة الجار الزّائد كذا في المغني، وفيه نظر؛ للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رُبَّ ولعلّ، ولهذا ضعّف الرّضي مذهب سيبويه هذا بأَنَّ حرف الجرّ الأصلي لا بُدَّ له من متعلّق ولا متعلّق لـ"لولا" فافهم. والضّمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلَّان على رأي سيبويه، فقول الشّارح: وزعم الأخفش أَنَّها في موضع رفع أي فقط))[3]. فالرّضي بقولِهِ: ((والضّمير عند سيبويه مجرور، و"لولا" عنده حرف جرّ ههنا خاصة، قالَ: ولا يبعد أنْ يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال، فتكون "لولا" الداخلة على الضّمير المذكور حرف جرّ، مع أَنَّها مع غيره غير عاملة بل هي حرف يبتدأ بعدها نحو: لولا زيدٌ ولولا أنتَ، ومثل ذلك بـ"لَدُن" فإنَّها تجرّ ما بعدها بالإضافة إلَّا إذا وليتها "غدوة" فإنَّها تنصبها))[4]. وعلَّة ضعف رأي سيبويه وبعض البصريّين إلَّا أَنَّهم يجعلون "لولا" حرف جرٍّ مختصّ بجرِّ الضّمائر المتصلة "الهاء، والياء، والكاف"، وهذا الحرف يختص بجرِّها كاختصاص حرفي الجرِّ "الكاف وحتَّى" بجرِّ الاسم. وفضلًا عن ذلك أَنَّهم لا يُعلِّقون الحرف لولا بشيء؛ لأَنَّها في نظرهم حرف جرّ شبيه بالزّائد، وأَنَّ الضّمير المتصل بها في محل رفع بالابتداء، أي أَنَّه مبتدأ وخبره محذوف.[5]

وفي ذلك يقول سيبويه: ((وذلك لَوْلَاكَ ولَوْلَاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿**لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا**

---

(1) البيت لعمرو بن العاص في التذييل والتكميل: ٣٠٩/١١، والمقاصد النحوية: ١٢٠٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٠٦/٢.

(2) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٠٦/٢.

(3) حاشية الصبان: ٣٠٧/٢.

(4) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٥٦/٢.

(5) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٦١/١.

مُؤْمِنِينَ﴾[1]؛ ولكنَّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا، والدليل على ذلك أَنَّ الياء والكاف لا تكونان علامة مُضمر مرفوع، قال الشّاعر يزيد بن الحكم:[2]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايّ طِحْتَ كَمَا هَوَى.....بِأَجْرَامِه مِنْ قُلَّةِ النّيقِ مُنْهَوي

وهذا قول الخليل _ رحمه الله_ ويُونُس))[3].

والَّذِي استدلَّ به النّحويّون في جعل الضّمائر المتصلة بـ "لولا" _الياء، والكاف، والهاء_ في محلِّ جرّ، أي أَنَّها غير صالحةٍ للرفع، وإنَّما هي للنصب والجرَّ، لكن النّصب ممتنع لامتناع لازمه، وهو أنْ يُقال: لَوْلَانِي؛ إذ إنَّ ضمير الياء لا يكون في محلِّ نصب _بغير الاسم_ إلَّا ومعه نون الوقاية وجوبًا أو جوازًا، ولا يخلو من نون الوقاية وجوبًا إلَّا وهو مجرور، ولاشك في أنَّ ياء "لولاي" خالية من نون الوقاية لذلك امتنع كونها منصوبة وتعين جرها.[4] ثُمَّ أَنَّ الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع؛ لعدم ورودهما في كلام العرب في محلِّ رفع ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال. ثُمَّ لا يجوز أَنْ يتوهم أَنَّهما في موضع نصب؛ لأَنَّ "لولا" حرف، أي أَنَّها ليس بفعل لكون له فاعلًا ومفعولًا فيكون الضّمير في موضع نصب، ولما لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أنْ يكون في موضع جرّ.[5] وأَمَّا حكم "لولا" الجارة من حيث التّعلّق فقد كانَ فيه لأصحاب هذا المذهب قولان:

القول الأوَّل: أَنَّها لا تتعلق بشيء كالباء الزّائدة، والقول الثَّاني أَنَّها تتعلق بفعل مضمر وجوبًا، قال السّيرافي: ((قد تكون حروف الجرِّ في موضع مبتدأ ولا تكون في صلة شيء كقولك: بِحَسْبِكَ زيدٌ، ومعناه: حَسْبُكَ زيدٌ، وقولك هل مِن أحدٍ عِنْدَكَ؟ وإنَّما هو هل أحدٌ عِنْدَكَ؟ فموضعها رفع بالابتداء، وإنْ كانت قد عملت الجرّ، وكذلك "لولا" إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في "بحسبك"، ومن في" هل من أَحدٍ" وتكون "لولاك، ولولاي" بأسرها بمنزلة "بحسبك"، ونظير هذا ما روي من خفض "لعلَّ" لما بعدها فإذا خفضَتْ ما بعدها كانت هي وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعدها خبر))[6].

---

[1] () سورة سبأ: من الآية/٣١.

[2] () البيت ليزيد بن الحكم الثقفي: في الكتاب: ٣٧٣/٢، والخصائص: ٢٥٩/٢، وشرح المفصّل: ١١٨/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٦٥٢/٣.

[3] () الكتاب: ٣٧٣/٢.

[4] () يُنظر: شرح التسهيل: ٨٣/٣، والجنى الداني: ٦٠٣.

[5] () يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٥/٢" م/٩٧"، وهمع الهوامع: ٣٧٥/٢.

[6] () شرح الكتاب: ١٥٤/٣، ويُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٥/١، والإنصاف: ٦٨٩/٢ "م/٩٧".

أمَّا القول الثاني فقد نقله المرادي مع رَدِّه؛ بأَنَّه يؤدي إلى اتحاد ضميري الفاعل والمفعول، وذلك من خصائص أفعال القلوب، إذ قالَ: ((فقال بعضهم: لا تتعلق بشيء، كالزّوائد وهو الظَّاهر، وقِيلَ: تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قُلتَ: "لولاي" لكان كذا فالتّقدير: لَوْلَايَ حَضَرْتَ، فالصّقت ما بعدها بالفعل، على معناها من امتناع الشّيء، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب، لأَنَّ ما بعد اللام لا يعمل في ما قبلها. قِيلَ: وما ذهبَ إليه فاسد؛ لأَنَّ في تقديره تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضمير المجرور، وهو كالمنصوب)).[1]

في حين أنَّ أبا البركات الأنباري لم يُسَلم بالقول الأول عند أصحاب هذا المذهب معلِّلًا لذلك؛ بأَنَّها جاءت لمعنى فافترقت عن الباء الزّائدة، إذ يقولُ: ((قُلنَا: الأَصل في حروف الخفض أَنْ لا يجوز الابتداء بها، وأَنْ لا تقع في موضع مبتدأ، وإِنَّما جاز ذلك نادرًا في حرف زائد دخوله كخروجه كقولِهِم: بحسبك زيدٌ، وما جاءَنِي مِن أحدٍ؛ لأَنَّ الحرف في نية الاطِرَّاح، إذ لا فائدة له، ألا ترى أَنَّ قولك:" بحسبك زيدٌ، وحسبك زيدٌ" في معنى واحد وكذلك قولك: ما جاءَني من أحدٍ، وما جاءَني أحدٌ، في المعنى واحد، فأَمَّا الحرف إِذا جاءَ لمعنى ولم يكن زائدًا فلا بُدَّ أَنْ يتعلق بفعل أَو معنى فعل، و"لولا": حرف جاء لمعنى وليس بزائد؛ لأَنَّه ليس دخوله كخروجه، أَلا ترى أَنَّك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الَّذِي دخلت مِن أَجله، بخلاف الباء في "بِحَسْبِكَ زيدٌ"، ومن قولك: ما جاءَني مِن أحدٍ، فبان الفرق بينهما)).[2]

وممّا يلاحظ أنَّ الرّضي قد تبعه حين اعترض على سيبويه بقولِهِ: ((وفي قوله نظر؛ وذلك أنَّ الجارَّ إذا لم يكن كما في "بحسبك" فلا بُدَّ له من متعلّق، ولا متعلّق في نحو: لَوْلَاكَ لَمْ أَفْعَلْ ظَاهِرًا؛ ولا يصح تقدّيره)).[3] وأَكّدَ ذلك بقولهِ: ((وقال أبو سعيد السّيرافي: الجار والمجرور، أي: "لولاك" في موضع الرّفع بالابتداء كما في: بِحَسْبِكَ درهمٌ، وفيه نظر؛ لأَنَّ ذلك إِنَّما يكون بتقدير زيادة الجارّ، وإِذا لم يكن زائدًا فلا بُدَّ له من متعلّق، فيكون مفعولًا لذلك المتعلّق لا مبتدأ))[4].

والحقيقة أَنَّ "لولا" ومجرورها لا يتعلقان بشيء؛ إِذ لا يتحقق فيهما مفهوم التّعلق الَّذِي هو الارتباط المعنوي بين الفعل والاسم بوساطة حرف الجرّ، فهي تشبه حرف الجرّ الزّائد في هذا الجانب، فأخذت حكمه _ بموجب هذا الشّبه _ في عدم الاحتياج إِلى متعلّق، غير أَنَّها فارقته في شبهها حرف الجرّ الأَصلي إذ إِفادتها معنى خاصًا، وهو الامتناع للوجود، وهذا الفرق لا يبيح

(1) الجنى الداني: ٦٠٤.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٩٠" م/٩٧".
(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/١٥٧.
(4) المصدر نفسه: ٢/١٥٨.

إهدار الحكم الَّذِي أَوجبه شبهها حرف الجرِّ الزّائد لذلك استثناها ابن هشام ممَّا يحتاج إلى متعلّق من حروف الجرِّ حين قالَ: ((يستثنى من قولنا: لا بُدَّ لحرف الجرِّ مِن متعلّق ستة أمور... والثالث لولا فيمن قالَ: "لولاي ولولاك ولولاه" على قول سيبويه: إنَّ لولا جارة للضمير فإنَّها أيضًا بمنزلة لعلَّ في أَنَّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء فإنَّ لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التّعليق))[١]، ولما أشبهت حرف الجرّ الأصلي من جانب وحرف الجرّ الزّائد من جانب آخر وضح محمد محيي الدين عبد الحميد معنى الحرف الشّبيه بالزّائدة[٢].

ويبدو أَنَّ سيبويه شعر بذلك، فارتكب في مذهبه هذا الضّعف بدليل قوله بعد إشارته للمذهب الَّذِي قال به الفراء: ((وقد يُوجَّهُ الشّيء على الشّيء البعيد إذا لم يوجَد غيره، ورُبَّما وقع ذلك في كلامهم))[٣]، فالضّعف يؤدي إلى توارد عاملين على معمول واحد ، قال المالقي مشيرًا إلى ذلك: ((إذا جعلنا لولا حرف جرّ فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم))[٤]، فضلًا عن أَنَّ لو كان موضع الضّمير المتصل بها جرًا، لكانت "لولا" حرف جر يتعلق بشيء، ولا متعلّق له، قالَ الرَّماني في ذلك: ((والَّذِي نختاره في هذا مذهب الأخفش؛ لأَنَّه لو كان موضع الكاف جرًا؛ لوجب أَنْ يكون الحرف عاملًا، ولا يجوز الجرّ إلَّا بعامل الجرّ، والحرف الَّذِي يعمل الجرّ لا بُدَّ مِن أَنْ يكون فيه معنى الإضافة، ولا بُدَّ أَنْ يعمل في موضعه الفعل، وليس كذلك في لولا))[٥].

وواضح من هذا النّص أنه أطلق استحقاق حرف الجرِّ للتعلِّق، وهو مردود بعدم احتياج حرف الجرَّ الزّائد والشّبيه بالزّائد إليه، وقد سبق إيضاح عدم احتياج "لولا" الجارة. لذلك ضعّف الرّضي ما ذهب إليه سيبويه وهو الصّحيح.

---

(١) مغني اللبيب: ٢/٥٧٥-٥٧٦.

(٢) يُنظر: هامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٧.

(٣) الكتاب: ٢/٣٦٤.

٤() رصف المباني: ٣٦٤.

(٥) شرح الرماني لكتاب سيبويه: ٣/٤٥.

المبحث الثاني: الرأي النحوي الضعيف في مسائل متفرقة

الحذف والاقتصار

أنَّ اللغة العربية مليئة بالاقتصار والحذف ومن ذلك حذف المبتدأ، أو حذف الخبر، أو كلاهما، أو حذف الفاعل أو المفعول وغيرها من التَّراكيب النَّحوية.

ولا شكَّ في أنَّ حذف المفعول به كثير في اللغة. ولاسِيّما أنَّه قد كثر في الجملة الفعلية المتصدرة بفعل متعدٍ إلى مفعولين. ففي هذه الجمل قد أجاز النّحويّون حذف المفعولين إذ دلَّ عليه دليل، وإنْ لم يدلّ عليه دليل امتنع الحذف؛ لما فيه من تكلف.[١]

ووجود الدليل يُعدُّ من أهم الشروط الَّتِي وضعها النّحويّون للحذف والاقتصار.[٢] وقد قرّر ابنُ جنّي أنَّ الحذف يلحق "الجملة والمفرد والحركة"، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل يدلّ عليه، فضلًا عن أنَّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلَّا أنْ يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه، أي أنَّ كلَّ تخميين في الذهن لقصد بتقدير محذوف يقتضيه المعنى ولا يتعارض مع قوانين النّحو هو أصل قبل الحذف.[٣]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض النَّحويّين لم يشترطوا وجود الدليل لحذف المفعول به؛ لأَنَّ المعوّل عليه عند النّحويّين جواز حذف الفضلة؛ لأنَّها من الممكن الاستغناء عنها إذا تمَّ المعنى؛ ولأَنَّ المفعول به فضلة في الكلام جاز حذفه بلا دليل[٤]، وقد علَلَ الصَّبَّان سبب تسمية الحذف بالاقتصار بقوله: ((قوله: ((يسمَّى اقتصارًا))، أي يسمَّى الحذف بلا دليل اقتصارًا؛ للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين، وعلى أحد المفعولين؛ لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما. فعلم أنَّ الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نصَّ البيانيين على أنَّ المنزل منزلة اللازم لا مفعول له؛ لأنَّ نظرهم إلى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النّحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديًا ولزومًا، ووافق في المعنى البيانيين، ويحتمل أنَّ الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما والمتجه عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التّنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة، وأنَّ الأوَّلى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه))[٥]. فالصّبَّانُ ذهبَ إلى أنَّ الاقتصار هو حذف بلا دليلٍ، ثُمَّ أشارَ إلى أَنَّ النَّحويّين قد أطلقوا على

---

[١]() يُنظر: المقتضب: ١١٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ٥٨٠/٢، وشرح ابن عقيل: ١٥٥/٢.

[٢]() يُنظر: مغني اللبيب: ٢٥٩/٢-٢٦٥.

[٣]() يُنظر: الخصائص: ٢٨٥/١، ٣٦٠/١.

[٤]() يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٠/١.

[٥]() حاشية الصبان: ٤٨/٢.

الحذف اقتصارًا بناءً على اللفظ أي اقتصار الفعل المتعدي من الوصول إلى المفعول به. دون أنْ ينوون حذف المفعول به لذلك نزل الفعل المتعدي عندهم منزلة الفعل اللازم القاصر. أمَّا البيانيون فقد نظروا إلى المعنى. فقالوا أَنَّ الفعل المتعدي إذا شابه الفعل اللازم أو نزلَّ منزلته لا مفعول له ثُمَّ أَنَّه قد ضَعَفَ قول البيانيين في منع تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وضعف حذفهم للمفعولين بغير دليل. وذهب إلى أنَّ الأولى الجمع بين القولين قول النّحويّين والبيانيين.

وعند النّظر في كتب النَّحويّين القدماء نجد أنَّهم لم يستعملوا لفظ الاقتصار، وإنَّما استعملوا ألفاظًا أُخر للدلالة عليه، كالاختصار، والإيجاز، والحذف، والتّخفيف. وقد تبيَّن أَنَّ هناك علاقة بين الاقتصار والاستغناء والحذف والتّخفيف؛ إذ إنَّ الاقتصار يتناول مِن الاستغناء ما كانَ فيه المستغنى أخفَّ وأخصر من المستغنى منه. ويتناول من الحذف ما وردَ قصدًا لتقليل المباني أو دفعًا للثقل اللَّفظيّ، أو دفعًا للإطالة، كما يتناول من التّخفيف التّغيير الذي يرِد دفعًا للثقل اللَّفظيّ، شرط أنْ يكون بنقص الكمية الصّوتية، وهو يتناول الإدغام والحذف.[١]

أمَّا علاقة الاقتصار بالاختصار فهي علاقة احتواء؛ بمعنى: أنَّ الاختصار بمسائلة المتنوعة يندرج تحت الاقتصار؛ ذلك أنَّ الاختصار يمثِّل أحد معاني الاقتصار، وهو القصر، كما تبيّن أنَّ الاقتصار لا يتناوله الاقتصاد؛ لأنَّ الاقتصار حذفٌ مع تعلُّق الغرض بالمحذوف، في حين أنَّ الاقتصار يُعنى بما سقط لفظَه، وبقيَ معناه. [٢]

والاقتصار: هو حذف المفعول به لفظًا ومعنًى، ويسمَّى بالحذف لغير دليل ويمثلونه بقولِهِ تعالى:﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾[البقرة:من الآية/٦٠] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب في ما يتعدى إلى اثنين "مَنْ يَسْمَعُ يَخُلُ" وقد منعه سيبويه والأخفش؛ وعللوا ذلك المنع بذهاب الفائدة بحذفهما وهذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم، وجواب القسم لا يحذف؛ فكذلك ما هو بمنزلته[٣].

والاختصار: هو ما حذف المفعول به لفظًا ولكنه مراد معنًى وتقديرًا. أو هو ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداعٍ يقتضيه، وهو جائز بشرط وجود دليل يدلّ على المحذوف، وألَّا يترتب على الحذف فسادٌ في المعنى وفي الصَّناعة اللَّفظية.[٤]

---

[١]() يُنظر: الكتاب: ٤٦٧/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٨٣/١.

[٢]() يُنظر: الكتاب: ٤٦٧/٤-٤٦٨، والمحتسب: ٢٠٨/٢.

[٣]() يُنظر: التذييل والتكميل: ١٢/٦، ومغني اللبيب: ٧٩٧/٢.

[٤]() يُنظر: أوضح المسالك: ٢٩٧/١، ومغني اللبيب: ٥٦٩/٢.

وقد فرق ابن هشام بين الاختصار والاقتصار بقولِهِ: ((جرت عادة النّحويّين أنْ يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾[1]، أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب في ما يتعدى إلى اثنين "مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ" أي تكن منه خيلة. والتّحقيق أنْ يُقال إنَّه يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيُجاءُ بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام، فيُقال: حَصَلَ حريق أو نَهبَ. وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمَّى محذوفًا؛ لأَنَّ الفعل يُنزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾[2]))[3].

فهو يركز في التَّراكيب الَّتِي يستغنى فيها عن المفعول اقتصارًا . ويبدو أنَّ الزركشي قد شابَه النّحويّين في ما ذهبوا إليه فذهبَ إلى أنَّ ظاهرة حذف المفعول تؤدي إلى العموم _أي اقتصار_ حيثُ تحول دلالة الفعل من المتعدي إلى اللازم على المستوى النَّحوي، ومن حيثُ قابلية التَّركيب لاحتمالات دلالية متعددة على مستوى التَّأويل.[4]

وقد أشارَ أحدُ الباحثين إلى أنَّ حذف المفعول اقتصارًا في التَّراكيب ليس على درجة واحدة، بل يرتبط بالتّراكيب الأساسية في اللُّغة والضَّابط في ذلك أمن اللبس، وتحقيق الغاية البلاغية المرجوة، ولا شكَّ في أَنَّ الاقتصار يرمي إلى العموم وهذه غايته[5]، وفيه يقول الدكتور فاضل السامرائيّ: ((ومثله أنْ تقول: "قد وقَعَ مِنْكَ مَا يُؤذِي" أي يُؤدِي إلى الإيذاء فأخرجته مخرج العموم، ولو قُلتَ: "ما يُؤْذِينِي" لكنتَ قيدت الإيذاء بك، وهناك فرق بين التَّعبيرين كما هو ظاهر، فالأولى الإيذاء فيه عام والثاني مقيد وما يؤذيك رُبَّما لا يؤذي غيرك، فإذَا أردتَ أنَّ ما وقع منه يؤدي إلى الإيذاء عمومًا، أي ممّا يتأذى به الخلق لم تذكر المفعول، وإنْ أردتَ أنَّ ما وقع منه يؤذي واحدًا أو صنفًا بعينه ذكرت ذلك الصّنف الواحد))[6].

وقد أخرج فاضل السامرائيّ الاقتصار من باب الحذف، وذهب إلى أَنَّ اقتصار الحدث من إرادة المفعول فقالَ: ((الَّذِي يسميه النَّحويّون "الحذف اقتصارًا"، والحقيقة أنَّ هذا ليس من باب

---

[1]() سورة البقرة : من الآية/٦٠.

[2]() سورة البقرة: من الآية/ ٢٥٨.

[3]() مغني اللبيب:٢/٧٩٧.

[4]() يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/٢١٩.

[5]() يُنظر: القواعد العربية التحويلية في الجملة العربية، عبد الحليم بن عيسى: ١٩-٢٠

[6]() معاني النحو: ٢/٨٥.

الحذف، بل هو أنْ تقتصر على الحدث وصاحبه من إرادة المفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد، فقد تكون الحاجة إلى أنْ تذكر مفعولين، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر: ١]))[١] .

أمَّا البلاغيون فقد اهتمُوا بالعلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول به، وقد بيَّنُوا الغرض مِن ذكر المفعول به مع الفعل والفاعل؛ هو لإفادة تلبّسه به من مواضع متعددة، وقد أيَّد الدكتور تمَّام حسَّان ما ذهب إليه النَّحويّون، إذ إنَّه رأى على سبيل التّمثيل أنَّ المفعول به هو الَّذِي جعلنا لا نفهم الضّرب في جملة: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا" على إطلاقه بل من جهة وقوعه على المفعول به "عمرًا" فإنْ لم يذكر المفعول به، فهم الضَّرب على إطلاقه.[٢] يقولُ الجرجاني: ((فكما أنَّك إذا قُلتَ: ضَرَبَ زيدٌ، فأسندت الفعل إلى الفاعل، كانَ غرضك من ذلك أنْ تثبت الضّرب فعلًا له، لا أنْ تفيد وجوب الضّرب في نفسه وعلى الإطلاق. كذلك، إذَا عدّيت الفعل إلى المفعول فَقُلت: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، كانَ غرضك أنْ تفيد التّباس الضّرب الواقع من الأوَّل بالثَّاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أَنَّ عمل الفعل فيهما إنَّما كانَ من أجل أنْ يعلم التّباس المعنى الَّذِي اشتقّ منه بهما، فعمل الرَّفع في الفاعل، ليعلم التّباس الضّرب به من جهة وقوعه منه، والنَّصب في المفعول، ليعلم التّباسه به من جهة وقوعه عليه. ولم يَكن ذلك الجملة من غير ليعلم وقوع الضّرب في نفسه، بل إذا أُريد الإخبار بوقوع الضّرب ووجوده في أنْ ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك، فالعبارة فيه أَنْ يُقال: كان ضَرَبَ، أو وقعَ ضَربٍ، أو وُجِدَ ضربٍ، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرَّد في الشيء))[٣].

فالاختصار والاقتصار كلاهما حذفٌ إلَّا أنَّ الاختصار هو الحذف لدليل، والاقتصار الحذف لغير دليل، فضلًا عن أَنَّ الاختصار يدلَّ على شيءٍ خاص كقولك: "ما يُؤْذِينِي" فقد قيدت الإيذاء بك، فما يُؤذِيكَ رُبَّما لا يؤذي غيرك، أمَّا الاقتصار فيدلَّ على العموم. كقولك: " قَدْ وقَعَ مِنْكَ مَا يُؤذِي"، أي: ما يؤدي إلى الإيذاء، فأخرجته مخرج العموم[٤].

ولا ريبَ في أنَّ ما ذهب إليه الصّبان في تضعيفه لما ذهب إليه النَّحويّون والبيانيون لم يسبقه إليه أحدٌ من النّحويّين، إذ لم يُشِر أحدٌ منهم إلى أنَّه ضعيف بل اكتفوا بذكر تعريف

---

[١]() المصدر نفسه: ٢/٩٤.

[٢]() يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥.

(٣) دلائل الإعجاز: ١/١٥٣.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ٢/٤٣_٤٤.

الاختصار والاقتصار وبيان الفرق بينهما، وذكر مواطن الحذف والاختصار والاقتصار، ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الصّبان هو الصّواب؛ إذ من الأولى الجمع بين القولين.

إيهام ابن مالك في جمع عامر ومذنب

عَرَّفَ ابن مالك الجمع بقوله: ((ما له واحد مِن لفظه صالح لعطف مثليه، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى. والمطرّد منه: ما كان واحده لمذكر عاقل، أو شبيه به، كقولِهِ تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[1]، خاليًا من تاء التّأنيث، علمًا، أو صفة لا مِن "أَفْعَل فَعْلَاء"، ولا من" فَعْلَان فَعْلَى" كـ" أَحْوَى" و"سَكْرَان"، ولا ممّا يستوي فيه الذكر والأنثى كـ" صَبُوْر وقَتِيْل")).[2]

فالجمع هو ما دلَّ على أكثر من اثنين، وسُميَّ هذا الجمع سالمًا؛ لسلامة بناء الواحد فيه، نحو جمع عامر أو مذنب. ولا ريب في أنَّ الجمع يرفع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضّمة، وينصب ويجرّ وعلامة نصبه وجرِّه الياء نيابة عن الفتحة والكسرة قالَ الصَّبَّان: ((قوله: ((وجمع مذنب)) دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنِّف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وإنَّما لم يبال المصنِّف بهذا الإيهام؛ لضعفه جدًّا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف إلى متعدد إنَّما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس))[3]. يعني وجمع مذنب؛ لئلا يظن أنَّهما يجمعان جمعًا واحدًا، فيقدر الثَّاني في ما ظهر في الأوَّل، فضلًا عن أنّه عامر اسم علم، ومذنب صفة، وتقدير جمع مذنب دفع إيهام كلام ابن مالك اشتراك عامر ومذنب بعامل واحد، وإنَّما لم يبالِ ابن مالك بهذا التوهم؛ لأنَّه ضعيف جدًّا؛ وأنَّ انتفاء الاشتراك واضح لا لبس فيه ، إذ لا يمكن أنْ يتصور أنْ يجمع "عامر ومذنب" في لفظٍ واحدٍ.[4] قال الحازمي: ((جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ: يعني: وجمع مذنب، لئلا يُظَن أَنَّه يجمعان جمعًا واحدًا، فنقدر في الثَّاني ما أظهره في الأوَّل: سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ: وعامر هذا علم كما سيأتي، وَمُذْنِبٍ: هذا صفة، يعني: وجمع مذنب... وسالم جمع مذنب، دفع بتقدير جمعٍ هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامل ومذنب في عامل واحد، وإنَّما لم

(1) سورة يوسف: من الآية/٤.
(2) شرح الشافية الكافية: ١/١٩١-١٩٢.
(3) حاشية الصبان: ١/١٤٥.
(4) يُنظر: شرح الحازمي: ٩/١٥.

يبالِ النَّاظم بهذا الإيهام لضعفه جدًّا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس، يعني: لا يمكن أنْ يتصور أنْ يجمع عامر ومذنب في لفظٍ واحدٍ))[1].

ولم يُشِر إلى ضعف توهم ابن مالك سوى الصّبان والحازمي، فالنَّحويّون قد اكتفوا في ذكر بيت ابن مالك ذاكرين الشروط الَّتِي وضعها للجمع منها أنْ يكون علمًا ممثلًا له بـ"عامر"، ووصفًا ممثلًا له بـ"مذنب". ويبدو أنَّ وصف الصّبان لتوهم ابن مالك بأنَّه ضعيف جدًا صحيح حتى أنَّه قد أشار إلى أنَّه واضح لا لبس فيه.

إعراب جملة نكرة قابل أل.

قال ابن مالك:[2]

نَكِرةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤثِرًا.....أَوْ وَاقِعٌ مَوقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((وقابل أل خبر)) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ؛ لأَنَّ قابل صفة لمحذوف أي اسم قابل، والاسم يقع على المذكر والمؤنث، ويحتمل أنْ يكون قابل مبتدأ مؤخرًا ونكرة خبرًا مقدّمًا وهو أنسب بقول المصنِّف وغيره معرفة لكن يضعفه أَنَّ المحدث عنه النّكرة فهي الأوّلى بالابتداء))[3]. فالصَّبَّان يرى أنَّ كلمة "نكرة" خبر مقدم، و"قابل" مبتدأ مؤخر، وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنَّ المبتدأ هو المتحدث عنه، وأنَّ كلمة " نكرة" هي المتحدث عنها فتكون هي المبتدأ.

وقد اعترض السيوطي على قول ابن مالك في هذا البيت فقال: ((إنَّه ابتدأ بالنّكرة بلا مسوغ، وذكر قابلًا مع أَنَّه خبر عن مؤنث، وأتى بالحال من المضاف، وأفرد الضّمير في غيره مع عوده على شيئين))[4]. ويمكن الجواب عمّا ذكره السيوطي بالقول: إنَّما صح الابتداء بالنّكرة؛ لأَنَّها في موقع التّقسيم للنكرة، أي قسم يقبل "أل"، وقسم لا يقبلها، وفي عود الضّمير على المؤنث فهو أراد الاسم، والاسم يقع على المذكر والمؤنث، وأمَّا في ما يتعلق بأنه أتى بالحال من المضاف هذا صحيح جاءَ منه؛ وخروج الحال والتّمييز واسم لا ومجرور ربَّ وأفعل من، فإنَّها نكرات مع أَنَّها لا تقبل "أل" [5].

---

(1) المرجع نفسه: ١/ ١٥.

(2) الألفية : ١٢.

(3) حاشية الصبان: ١٨٢/١.

(4) نكت السيوطي: ١٥٧/١.

(5) يُنظر : إرشاد السالك: ١٦٣/١– ١٦٤، وحاشية الخضري: ٩٢/١.

وعلل محمد محيي الدين عبد الحميد سبب إعرابها مبتدأ على الرغم من وقوعها نكرة؛ لأنَّها في معرض التقسيم، أو لأنَّها جارية على موصوف محذوف، أي "اسم نكرة"، ويؤيد ما ذهب إليه أنَّ "قابل" خبر وقد جاء بلفظ مذكر. وعدَّ محمد محيي الدين عبد الحميد هذا الإعراب هو الأولى من إعراب "نكرةُ" خبر و"قابل" مبتدأ، دون أنْ يصرح بأنَّه ضعيف. [١]

ووافقه الحازمي وذكر أنَّ الأولى إعراب "نكرةٌ" مبتدأ دون أنْ يضعف إعرابها خبر. [٢]

ويظهر لي أنَّ ما ذهب إليه الصّبان من تضعيف لرأي ابن مالك في إعراب البيت لم يشِر إليه أحدٌ من النحويين قبله سوى السيوطي ذكر ذلك دون أن يضعف الإعراب.

تشديد نون اللذان واللتان وذان وتان.

يستعمل الاسم الموصول "الَّذِي" للمفرد المذكر عاقلًا كاَن أم غيرَ عاقلٍ، و"الَّتِي" للمفردة المؤنثة عاقلة كانت أم غير عاقلة، ويستعمل للتثنية: "اللذان" وتكون للمذكر، و"اللتان" تستعمل لتثنية المؤنث، ويعرب هذان الاسمان إعراب المثنى، فتكون علامة رفعهما الألف، أي: اللذان، واللتان وعلامة نصبهما وجرهما بالياءِ ، فتقول: اللذين، واللتين.[٣]، وشبيه بهذين الاسمين اسمي الإشارة "ذان، وتان"، في حالة الرفع، فتكون علامة رفعهما الألف و "وذين، تين"، تكون الياء علامة نصبهما وجرّهما، إذ إنَّهما تعربان إعراب المثنى.[٤]

وكانَ القياس اللذيان واللتيان واللذين واللتين بإثبات الياء كما يُقال: الشّجيان والشّجيين في تثنية الشّجي وما أشبهه، إلَّا أنَّ "الَّذِي والَّتِي" لم يَكُنْ ليائهما حظ في التّحريك؛ لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتّقاء السّاكنين[٥]. قالَ الصَّبَّان: ((قوله: فحذفت لالتّقاء السّاكنين، ولقصد الفرق بين تثنية المُعرب وتثنية المبني سم)).[٦]، فالأشموني قد بيَّن أَنَّ القصدَ من حذف ياء "الَّذِي والَّتِي"؛ دفع التّقاء السّاكنين، ثُمَّ زادَ الصّبان قصدًا آخر، هو الفرق بين تثنية المعرب والمبني ، ففرقوا بين تثنية المبني والمعرب فحذفوا الآخر؛ كما فرقوا في التّصغير، إذ قالوا: اللذيا

---

[١] () يُنظر: منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل: ٨٦/١.

[٢] () شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ١٨/٤.

[٣] () يُنظر: شرح الأشموني: ١٢٨/١.

[٤] () يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٤٠٧.

[٥] () يُنظر: شرح الأشموني: ١٢٨/١.

[٦] () حاشية الصبان: ٢١٥/١.

واللتيا، وذيا وتيا: فابقوا الأوَّل على فتحه، وزادوا ألفًا في الآخر عوضًا عن ضمة التّصغير، وتميم وقيس تُشدد النّون فيهما عوضًا من المحذوف، أو تأكيدًا للفرق أي بين المعرب والمبنيّ[١].

ولا يختص ذلك التّشديد "بحالة الرّفع" عند الكوفيّين، بل يكون فيها وفي حالَّتِي الجرّ والنَّصبِ، خلافًا للبصريّين في زعمهم أَنَّ التّشديد مختصّ بحالة الرّفع[٢]. مستدلّين بما وردَ عن ابن كثير في السّبعة أنَّه قرئ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾[فصلت: من الآية/٢٩] "بتشديد النّون" والأَصل: "اللذيين" فحذفت الياء وجعل التّشديد عوضًا من الياء المحذوفة الَّتِي كانت في اللذين[٣]. فالاسم الموصول مفعول به منصوب، و"اللذان" ليس بتثنية صناعية؛ لأنَّه لا يتم إلَّا بالصّلة والتّثنية الصّناعية لا تكون إلَّا بعد تمامِ الاسم وإنَّما هي صيغة للدلالة على التّثنية ونحو: اللذين في التّثنية بلامين للفرق.[٤] وقِيلَ: إنَّما شُددت في هذه المواضع للفرق بين المبهم وغيره؛ ليدلُّوا بالتّشديد على أنَّه على غير منهاج المثنى الَّذِي لَيسَ بمبهم، ولأنَّه لا تصحُ فيهِ الإضافة وغيره من التّثنيةِ تصح إضافتِهِ فتسقط نونُهُ فكانَ ما لا يسْقط بِحَالٍ أقوى مِمّا يَسْقطُ تارةً ويَثبتُ أخرى[٥].

وقد بيّن الصَّبَّان ذلك بقوله: ((قوله: ((وتعويض)) مبتدأ خبره قصد. وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر؛ لأنَّ المعنى ما قصد بذاك إلَّا التّعويض فهو على حد "شيءٌ جاء بك" أي ما جاءَ بك إلَّا شيءٌ، وفائدة هذا الحصر الرّد على القول الضّعيف. قال سم: ينبغي على أنَّ التّشديد للتعويض أنْ لا يجوز التّشديد في المصغر؛ لعدم الحذف منه فلا تعويض. أ.هـ. وإنَّما لم يعوضوا في يدين ودمين؛ لأَنَّ الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف مانحن فيه فحصل الفرق))[٦].

وللنحويين في ذلك آراء وهي:

أولًا: مِن النَّحويّين من جعل تشديد النّون عوضًا عن الحركة والتّنوين، وبين النّون الداخلة عوضًا عن حرف سقط من الكلمة نفسها، وكأنَّهم جعلوا ما هو عوضًا من أصل الكلمة مزية على ما هو

---

[١]() يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٢]() ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٥١/١.

[٣]() يُنظر: حجة القراءات: ٦٣٦ .

(٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٨/١.

[٥]() يُنظر: علل التثنية، ابن جنّي: ٨٥.

(٦) حاشية الصبان: ٢١٥/١.

عوض عن شيء زائد من أصل الكلمة.[1] وفي ذلك يقول سيبويه: ((وتكون الزّيادة الثانية نونًا كأنَّها عوض لما منع من الحركة والتّنوين، وهي النّون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هُمَا الرّجُلَانِ ورأيْتُ الرّجُلِينِ، ومَرَرْتُ بالرّجُلِينِ))[2].

وأعطى السّيرافي دليلًا على أنَّ هذه النّون عوضًا من الحركة والتّنوين بقوله: ((الدليل على ذلك أنّا رأينا الاسم المنفرد فيه حركة، وتنوين بحق التّمكن والاسمية، فلما ضم إليه غيره وثني معه، زِيّدَ عليه حرف لمعنى التّثنية، فامتنع ما قبل حرف التّثنية من الإعراب والتّنوين والزّم حركة واحدة، ولم تزل التّثنية عنه ما كان له من الاسمية والتّمكن، فعوض النّون من الحركة والتّنوين؛ لأنَّ المعنى الَّذِي أوجبها لم تزله التّثنية))[3]. ثُمَّ علل كون النّون عوضًا قائلًا: ((قد كانَ ينبغي في القياس أنْ يكون ذلك العوض أحد حروف المد واللين، ألف أو الياء أو الواو، غير أنَّهم لو جعلوا ذلك ألفًا أو ياء أو واوًا للزمهم قبلها أو تغيير ما قبلها أو حذفه؛ لأنَّ علامة التّثنية في الرّفع ألف فلو وقعت الألف بعدها أو الياء أو الواو، انقلبت همزة... وفي حال النّصب والجرّ لو جعل العوض ألفًا تحركت الياء الَّتِي هي علامة التّثنية وانفتحت؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا. ولو جُعِلَتْ واوًا أَو ياءً في حال النّصبِ والجرِّ، قُلِبَتْ الواو ياء وأُدْغِمَتْ فيها الياء الأولى فتنكبوا هذه الحروف لهذا التّغيير الَّذِي ذكرنا. فلم يَكُنْ بعد هذه الحروف حروف أشبه بها ولا أقرب منها من النّون؛ لأنَّها قد تكون إعرابًا في الرّفع إذا قُلْتَ: " يَضْرِبَانِ " وتُزَاد مع الإعراب علامة للتمكن في قولك: "زيدٌ" و " فَرَسٌ " وغير ذلك من مواضعها. وكسرُوا هذه النّون لالتّقاء السّاكنين))[4].

ثُمَّ ذكر السّيرافي تعليلين آخرين أثبت فيهما أنَّ تشديد النّون عوضًا عن الحركة والتّنوين عندما أجاب على مَن ذكرَ أَنَّ النّون عوض من الحركة والتَّنوين فلم تثبت مع الألف واللام ولا تنوين معهما؟ فإذا جازَ أَنْ يوجد في موضع ليس فيه تنوين فكيف صار عوضًا من التّنوين ولا تنوين؟ فقال: ((فإنَّ في ذلك جوابين كلاهما مقنع، أحدهما: أنَّ النّون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضًا من الحركة والتّنوين ثُمَّ دخلت الألف واللام للتعريف، والدليل على ذلك أَنَّ ما فيه الألف واللام لا تجوز تثنيته؛ لأَنَّه معرفة بالألف واللام معين مقصود إليه، فإذَا ثنيناه زال التّعين وصار من أمة كلّ واحد منهم له مثل اسمه، ألا ترى أَنَّه لو قِيْلَ: ثَنِّ زيدًا وبقي فيه التّعريف

---

(1) يُنظر: شرح المفصّل: ١٠٥/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٦٤/١، والمقاصد الشافية: ٤٣٤/١.

2() الكتاب: ١٨/١.

3() شرح كتاب سيبويه: ١٣٧/١.

4() شرح كتاب سيبويه: ١٣٨/١.

لقُلْتَ: الزّيدان؛ وذلك أنَّك قصدت إلى "زيد" الَّذِي هو معرفة بالتّسمية، فلما ثنيته قُلتَ: "زيدان "فزالتّ التّسمية والتّلقيب الَّذِي كان من أجله معرفة؛ لأَنَّهما لم يسميا معرفة في موضع تلقيبهما وتسميتهما بالزّيدين مثنى، ثُمَّ أدخلت الألف واللام عليهما فتعرفا بها لا بالتّسمية والتّلقيب؛ فصح بما ذكرنا أنَّ النّون حين أدخلوها دخلت عوضًا من الحركة والتّنوين، ثُمَّ لم تزلها الألف واللام، كما أزالتّ التّنوين؛ لأنَّ التّنوين ساكن ساقط في الوقف والنّون متحركة ثابتة في الوقف وسلم قولنا من المناقضة والدخل؛ لأَنَّا نقول: إنَّ النّون تدخل عوضًا من الحركة والتّنوين فلم تدخل إلَّا كذلك. والوجه الثاني من الوجهين أَنَّ النّون لما دخلت عوضًا من الحركة والتّنوين، ثُمَّ رأيناها تسقط في المضاف مع ثبوت أحد بدليها وهي الحركة إذا قُلت: هَذَان غُلَامَا زيدٍ، فكانَ المضاف في سقوط النّون عنه بمنزلة ما ليس فيه حركة؛ إذ قد سقطت عنه النّون الَّتِي هي عوض من الحركة والتّنوين، فجعلوا الحركة الَّتِي في المضاف ولم يعوض منها شيء مع الحركة الَّتِي في الألف واللام بمنزلة حركتين فعوضوا منها النّون، وجعلوا سقوط النّون في المضاف مع ثبوت أحد بدليها، كثبوت النّون في الألف واللام مع سقوط أحد بدليها للاعتدال. فإنْ قال قائل: فهلا أثبتوها مع المضاف وأسقطوها مع الألف واللام؟ فإنَّ في ذلك ثلاثة أجوبة أحدها: أَنَّ المضاف إليه محله محلّ التّنوين وجعلت الألف واللام في أول الكلام فكان حذف النّون وإحلال المضاف إليه محلها أحسن وأجود.

والوجه الثاني: أَنَّ المضاف إليه مع المضاف كالشّيء الواحد، والنّون والتّنوين يفصلان الكلمة عمَّا بعدها، والألف واللام تفصل الكلمة أَيضًا عما بعدها كفصل النّون والتّنوين، فكان زيادة النّون مع الألف واللام تأكيدًا لمعناها، ومع الإضافة نقصًا لفحواها.

والوجه الثالث: أنَّ الألف الَّتِي هي مثل علامة التّثنية قد تلحق الواحد مع الألف واللام في القوافي، وفي أواخر الآي كقول الله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [1] ... فلو أسقط النّون مع الألف واللام لجاز أن يظن في حال أنَّه واحدٌ))[2].

وقد اعترض الشّاطبي على قول السّيرافي بقولِه: ((وقد انتفى أيضًا بهذا التّعليل وإن كان ذلك غير مقصود من النّاظم تعليلان آخران للتشديد ذكرهما السّيرافي:

أحدهما: أنَّه جِيءَ به للتفرقة بين ما كانت النّون فيه عوضًا من الحركة والتّنوين، وبين ما كانت فيه عوضًا من الحرف، فالأول نحو: "الرّجُلِينِ، والغُلَامِينِ" فإنَّ النّون لحقتهما كأنَّها عوض ممَّا

(1) سورة الأحزاب: من الآية/٦٧.

2() شرح كتاب سيبويه: ١/١٣٨-١٣٩.

منعت من الحركة والتّنوين.

والثاني: كـ"اللذين وهذين" وهذا يقتضي أنَّ مُجرَّد النّون في "هذان واللذان" هو العوض، هذا ظاهر عبارته، إلَّا أنْ يريد أنَّ التّشديد لحق للأمرين، للعوض وللفرق وعلى الأَوَّل نقله بعضهم، وأنَّ النّون في "هذين واللذين" هي العوض بنفسها، والثاني أنَّ التّشديد للفرق بين المبهم وغيره مِن حيثُ كانَ المبهم لا تصح إضافته بخلاف غيره وكلا التّعليلين ممكن وما علل به النّاظم أظهر وعليه الأكثر))[١].

ثانيًا: ذهب أغلب النَّحويّين إلى أنَّ تشديد النّون جاء لتعويض ما حذف من الاسم المفرد في التّثنية؛ لأنَّ القياس كان يقتضي أَنْ لا يحذف منه شيء، فكانَ يُقال: اللذيان كما قالوا: الشّجِيانِ، لكنَّهم حذفوا الياء في التّثنية، فناسب أنْ يُعوضُوا من ذلك المحذوف التّشديد في النّون.[٢]

ووافقهم ابن مالك فقد أجازَ تشديد النّون ليكون عوضًا عن المحذوف في التّثنية، أي إنَّه قد جعل التّشديد جائزًا؛ لأنَّ الحذف جائزًا وليس واجبًا. إذ يقول ذلك: ((فلما قصدوا التّثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التّخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزًا. وجُوّز تشديد النّون عوضًا عن المحذوف. ولما كان الحذف مستعملًا في الإفراد بوجه ما لم يَكُنْ التّعويض لازمًا بل جائزًا))[٣]. ووافقهم المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدَّماميني، والمكودي، وخالد الأزهري، والسّيوطي، والأشموني، والفارضي.[٤]

وأجاب الشّاطبي عمَّن قال به إذا كان الحذف يقتضي التّعويض فهلَّا عوضوا في "يد، ودم" ونحو ذلك إذا قالوا: يَدَانِ، ودَمَانِ؟ فقالَ: ((فالجواب: أنَّ التّعويض سماع لا يُقال به إلَّا حيثُ اضطر إليه؛ وذلك إذا نقل ألا تراهم عوضوا في " إهرَاق" و"اسْطَاع" الهاء والسّين من سلامة العين فيهما، ولم يعوضوا في "أَقَام وأَبَان"، وإنْ سلم أنّه قياس، فإنّما يكون التّعويض ممّا كانت التّثنية هي السّبب في الحذف منه كالَّذِي نحن فيه، أو يكون التّعويض عند وجود سببه مطلقًا وهذا هو الأعم كـ"استطاع وإهراق وجحاجحة" وما أشبه ذلك ممّا يحصل التّعويض منه عند

---

(١) المقاصد الشافية: ١/٤٣٤.

(٢) يُنظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٢/٧١-٧٢، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح التسهيل: ١/١٩١، والمقاصد الشافية: ١/٤٣٠.

(٣) شرح التسهيل: ١/١٩١

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/٤٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/١٤٠، وتمهيد القواعد: ٢ /٦٥٨، وتعليق الفوائد: ٢/١٨٧ وشرح المكودي: ٣٤ ، وشرح التصريح على التوضيح: ١/١٥١، وهمع الهوامع: ١/١٨٧، وشرح الأشموني: ١/١٢٧، وشرح الفارضي :١/٢٢٧.

وجود سببه، أمَّا يد ودم فلم تكن التّثنية سببًا في الحذف منه فيعوض فيها، بل قصدت في "يد" ونحوه عدم التّعويض وإلَّا فلو قصدت فيه التّعويض لالزّمته العوض، كما فعلوا في "شِيَة وعِدَة وزِنَة" ونحوها، وكما في اسطاع ونحوه، فثبت أنَّ التّعويض إنَّما يكون عند حضور سببه))[١]. ثُمَّ أَنَّه قد استدلَّ بقول ابن مالك في شرح التّسهيل: ((ولما كان الحذف مستعملًا في الأفراد بوجه ما، لم يكن التّعويض لازمًا بل جائزًا))[٢].

وقد ردَّ أبو حيَّان عليهم في علّة تشديد النّون، حين ذكرَ أنَّ ابن مالك يرى أنّ سبب التّشديد النّون هو لتعويض ما حذف من الاسم المفرد في التّثنية؛ لأنّ القياس كان يقتضي أنْ لا يحذف منه شيء، فكانَ يجب أنْ يُقال: "اللذيان" كما قالوا: الشّجِيانِ، إلَّا أَنَّهم قد حذفوا الياء في التّثنية؛ لذلك لا بُدَّ لهم أَنْ يعوضوا من ذلك المحذوف التّشديد في النّون. وردَ عليه أَبو حيَّان بأَنَّ رأي في ذلك يحتاج إلى دليل.[٣]

ثالثًا: ومن النّحويّين من جعل حذف تشديد النّون دليلًا على البعد.[٤]

وقد أبطلَ ابن مالك ما ذهبُوا إِليه فقالَ: ((ويبطل هذا القول جواز التّشديد في " ذين وتين" بل التّشدد جابر لما فات من بقاء الألف الَّتِي حقها ألّا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور، ويؤد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون "اللذين واللتين" ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء "الَّذِي والَّتِي" كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى)).[٥]، وقد علَّ الشّاطبي مجيء التّشديد عوض عن التّنوين رادًا على من اعترض على ابن مالك بما استدلَّ به ابن مالك عندما جعل التّشديد عوضًا عن المحذوف فقال: ((ويُؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون "اللذين واللتين"؛ ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء "الَّذِي والَّتِي"، كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى))[٦].

رابعًا: يرى ابنُ هشام أنَّ سبب تشديد النّون هو أَنَّهم قد ((فرقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرقوا في التّصغير، إذ قالوا: "اللذيا، واللتيا، وذيا وتيا"، فأَبْقُوا الأوَّل على فتحه، وزادوا ألفًا في الآخر عوضًا عن ضمة التّصغير، وتميم وقيس تشدِّد النّون فيهما تعويضًا من المحذوف

---

(١) المقاصد الشافية: ٤٣٢/١.

(٢) شرح التسهيل: ١٩١/١.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٦/٣-٢٧.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥/٣-٢٦.

(٥) شرح التسهيل: ٢٤١/١.

(٦) المقاصد الشافية: ٤٣٤/١.

أو تأكيدًا للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرّفع خلافًا للبصريين؛ لأنَّه قرئ في السّبع ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾.))[1] وهو في ذلك لا يخرج عمّا قاله ابن مالك وغيره.

واعتراض أبو حيَّان على رأي مَن يرى أنَّ سبب تشديد النّون قد جاءَ للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب لا للتعويض مِن المحذوف؛ كما فرقوا بالحركة بين المعرب والمبنيّ في "قبل وبعد"، فجعلوا الحركة فيهما إذا كان مبنيين ضمة. وبيّن أَنَّ هذا مجرَّد دعوى فقط. وذكرَ أَنَّ في البسيط أقوال في تشديد النّون لم شددت، لا يقوم لشيء منها دليل[2]. وكذلك ما ذهب إليه ((المحققون مِن أَنَّ "اللذان واللتان، والَّذِين واللذون" صيغ تثنية وجمع، وليست بتثنية صحيحة ولا جمع صحيح؛ لأَنَّها لو كانت تثنية صحيحة للزم تنكيرها؛ لأَنَّ الاسم لا يثنى حتَّى يُنَكَر، ولذلك تقول "الزّيدان"، والموصلات لا يتصور تنكيرها؛ لأَنَّ موجب تعريفها لازم لها، وهو الألف واللام على قول، والصّلة على قول آخر، فلما لم يتصور تنكيرها لم يتصور تثنيتها وجمعها. ويبين أنَّها ليست بتثنية صحيحة حذف الياء، إذ لو كانت تثنية صحيحة لقِيْلَ: اللذيان واللتيان، كما تقول في القَاضِي والغَازِي، والقَاضِيَان والغَازِيَان))[3].

أمَّا الصَّبَّان فيوضح أَنَّ التّشديد هو تعويض للمحذوف، وهو بذلك موافق لما ذهبَ إليه ابن مالك وغيره مِن النّحويّين الَّذِين جعلوا تشديد النّون عوضًا عن الحذف، ذاكرًا قول الأشموني بحصر التّعويض، ورادًّا على قولِ ابن قاسم العبادي[4] الَّذِي وسمه بالضّعيف؛ لأَنَّ ابن قاسم قد ذهب إلى انعدام التّعويض لانعدام وجود الحذف؛ إذ لا يوجد تشديد في الاسم المصغر، ورد عليه الصّبان بأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف مانحن فيه فحصل الفرق. وهو الصّواب.

جمع النّعت السببي جمع سلامة:

إِذَا كَانَ مَعنى الصّفة مُطابقًا للموصوفِ رفعَتْ ضميرًا مطابقًا له في الإفراد والتّذكير والتّثنية والجمع، نحو: مرَرْتُ برجلٍ عَاقلٍ، ورجلينِ عاقلينِ وبامرأةٍ عاقلةٍ، وإذا كانَ معنَاها لغيره الموصوف ولكنَّها لم ترفع ضميرًا مطابقًا له فهي أيضًا تطابقه نحو: مرَرْتُ برجلَينِ حَسَنينِ الغِلْمَانِ، وبامرأَةٍ حَسَنَةِ الغُلَامِ، وبنساءٍ حِسَانِ الغِلْمَانِ. وإمَّا إِذَا لم تكن بمعنى الموصوف ورفعَتْ معمولها، فتكون كالفعل، فَلَا تطابق إِلَّا على "لغة أكلوني البراغيث" نحو: مَرَرْت برجلَيْنِ حَسَنٍ غِلَاماهُمَا، وبرجالٍ حَسَنٍ غِلمَانُهُمْ، وبامرأةِ حَسَنٍ غلامُهَا، "وتكسيرها حِينَئِذٍ" أَي حِين رفعتْ

(1) أوضح المسالك: ١/١٣٩-١٤٠.

(2) يُنظر: : التذييل والتكميل: ٣/٢٦-٢٧.

(3) المصدر نفسه: ٣/٢٨-٢٩.

(4) لم أعثر عليه في مصدره حواشي ابن قاسم العبادي على الجامي، ويُنظر: حاشية الصبان: ١/٢١٥.

السببي مُسندَة إلى جمع، "إنْ أَمكن أَولى من الْإِفْرَاد فِي الْأَصَح" سَوَاء كَانَ الْمَوْصُوف جمعًا أم مثنى أم مُفردًا نَحْو: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ حِسَانٍ غِلمانُهُمْ، وَرجلَينِ حِسَانٍ غلمانُهُمَا، وبرجلٍ حِسَان غِلْمَانُهُ.[1]

وقد فصَّل الصّبان القول بذلك إذ يقول: ((قوله: ((يجوز في الوصف إلخ)) أَي: على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الإفراد والتّكثير؛ وذلك لأَنَّ التّصحيح إنَّما يجوز على لغة أَكلوني البراغيث. وسيصرح بهذا _أي الأشموني_ في التّنبيه الثالث, ولم يتنبه البعض لهذا التّحقيق فقال ما قالَ. واختلف في الأفصح من الإفراد والتّكسير فالتّكسير أَفصح عند سيبويه, والمبرّد، قال في المغني: وهو الأَصح، وعكس الشلوبين وطائفة. وفصَّل آخرون فقالوا: إنْ كَانَ النّعت تابعًا لجمع فالتّكسير أَفصح، وإنْ كَانَ لمفرد أو مثنى فالإفراد أَفصح, كذا في التّصريح، قالَ الدماميني: وإنَّما لم يضعف نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كِرامٍ آباؤُهُ مع ضعف كريمينَ آباؤُهُ؛ لأَنَّ اسم الفاعل المشابهة للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته، لأَنَّ الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح أه، ووجه أفصحية التّكسير إذا تبع جمعًا المشاكلة))[2].

فالصّبان يذكر رأي الدماميني حين ضعّف القول بـ" كريمينَ آباؤُه" بجعل النعت جمعَ سلامةٍ ومعموله المسند إليه فاعله جمع تكسير، ثُمَّ ذكر آراء النّحويّين في ذلك، فإذا أسند النّعت السببي إلى مفرد أو مثنى أو مجموع، فإنَّه يبقى مفردًا ولا يثنى، ولا يجمع جمع سلامة، سواء أكان المنعوت مفردًا أم مثنى أم جمعًا، فيقال: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أَبوهُ، وبرجلينِ حَسَنٍ أَبواهما، وبرجالٍ حَسَنٍ آباؤهُم، ولا يُقال: مَرَرْتُ برجلينِ حَسَنِينِ أَبواهُما، أَو حِسَان آباؤُهم، إلَّا على لغة من قال: "أَكلوني البراغيث"، وهي لغة ضَعفها جمهور النَّحويّين، ولا خلاف في شيء من ذلك بين النَّحويّين[3]. وأنّه لا خلاف بينهم أَيضًا في أَنَّه إذا أُسندتْ الصّفة إلى جمع: أَنَّه يجوز إفرادها، ويجوز جمعها جمع تكسير[4]، فيقال: رأَيْتُ رجلًا قاعِدًا غِلْمَانُهُ، وقُعُودًا غِلْمَانُهُ، وإنّما اختلفوا في أَي هذين الوجهين أَرجح.[5]

---

[1]() يُنظر: تمهيد القواعد: ٦/٢٠٠، وهمع الهوامع: ٣/٨٧-٨٨.

[2]() حاشية الصبان: ٣/ ٩٠.

[3]() يُنظر: الكتاب :٢/٤٣، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/٣٠٨- ٣٠٩، وارتشاف الضرب: ٣/٢٤٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٣-١٩٤.

[4]() يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/٣٠٨، وشرح الأشموني: ٢/٦٦، وحاشية الصبان: ٣/٩٠.

[5]() يُنظر: الكتاب :٢/٤٣، وارتشاف الضرب: ٣/٢٤٩، وشرح الأشموني: ٢/٦٦، وحاشية الصبان: ٣/٩٠.

فقد اختلف النّحويّون في النّعت السببي إذا أُسند إلى جمع، فهل يكون الرّاجح إفراد النّعت، أَو جمعه جمع تكسير؟ فكانوا على ثلاثة مذاهب: [١]

المذهب الأول: أَنَّ التّكسيرَ أَفصحُ مِن الإفراد، سواء أَكانَ المنعوت مفردًا، أَم مثنى، أَم جمعًا، فالأَحسن أَنْ يُقال: مَرَرْتُ برجلٍ قُعُودٍ غلمانُهُ، ورجلينِ قُعُودٍ غلمانُهُمَا، ورجالٍ قُعُودٍ غلمانُهُمْ، فهو أَفضل مِن: مَرَرْتُ برجلٍ قَاعِدٍ غلمانُهُ، ورجلينِ قَاعِدٍ غلمانُهُمَا، ورجال قاعدٍ غلمانُهُمْ.[٢]

وذهب إلى هذا القول المبرّد[٣]، وابن مالك إذ يقولُ: ((والأَحسن فيها فاعلها جمع أَنْ تُجمع جمع تكسير؛ كقولك: مَرَرْتُ برجالٍ حِسَانٍ غِلْمَانُهم))[٤]، وذهب مذهبهم أَبو حيَّان، وابنُ هشام، والخضري[٥]

واستدلَّ مَن ذهب إلى أَنَّ تكسيرَ النّعت المسند إلى جمع، أَولى مِن إفراده؛ بأَنَّ الاسم المشابه للفعل إذَا كسر، فإنَّه يخرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأَنَّ الفعل لا يكسّر؛ ثُمَّ أَنَّه لا يترتب على قول القائل: مَرَرْتُ برجلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ ما يترتب على قوله: مَرَرْتُ برجلٍ قاعدينِ غِلْمَانُهُ من شبهة اجتماع الفاعلين، الَّتِي مِن أَجلها ضعف جمع الصّفة جمع مذكر سالمًا، وضعفت لغة من قالوا: "أَكلوني البراغيث"؛ لاجتماع فاعلين في مثل هذه التّراكيب ظاهرًا. وإذا انتفت هذه الشبهة، وكانَ جمع التّكسير غير جارٍ مُجرى الفعل، فإنَّه ينبغي أَنْ يكون التّكسير هو الأَرجح[٦].

وفي هذا يقول سيبويه: ((تقول: مَرَرْتُ برجلٍ حِسَانٍ قومُهُ، وليس يجري هذا مُجرى الفعل، إنَّما يجري مُجرى الفعل ما دخله الأَلفُ والنّون، والواو والنّون في التّثنية والجمع، ولم يغيره، نحو قولك: "حَسَنٌ وحَسَنان"، فالتّثنية لم تغير بناءَه، وتقول: "حَسَنُون"، فالواو والنّون لم تغير الواحدَ، فصارَ هذا بمنزلة "قالا، وقالوا"؛ لأَنَّ الأَلف والواو لم تغير "فعلَ". وأَمَّا "حِسَانٌ"، و "عُورٌ" فإنَّه اسمٌ كُسّر عليه الواحد... فأُجري مُجرى الواحد؛ وممّا يدلّك على أَنَّ هذا الجميع ليس كالفعل: أَنَّه

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٤٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح :١١٠/٢، وحاشية الصبان: ٩٠/٣.

(٢) يُنظر: الكتاب :٤٣/٢، وشرح التسهيل: ٣٠٧/٣ ، وارتشاف الضرب: ٢٤٩/٣، ومغني اللبيب: ١٣٤٢/٢.

(٣) يُنظر: المقتضب: ١٥٥/٤.

(٤) شرح التسهيل: ١٠٠/٣.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٤٩/٣، ومغني اللبيب: ١٣٤٢/٢، وحاشية الخضري: ٨٩/٣.

(٦) يُنظر: الكتاب :٤٣/٢، وارتشاف الضرب: ٢٤٩/٣، وحاشية الصبان: ٩٠/٣.

ليس شيءٌ مِن الفعل إذا كانَ للجميع يجيء مبنيًا على غيرِ بنائِهِ إذَا كَانَ للواحد؛ فمِن ثُمَّ صارَ "حِسَانٌ" وما أَشبهه بمنزلة الاسم الواحد))[١].

المذهب الثاني: إنَّ إفراد النّعت أَفصح من تكسيره، سواء أَكان المنعوت مفردًا، أَمْ مثنى، أَمْ جمعًا، فيكون الأَحسن أَنْ يُقال: مَرَرْتُ برجلٍ قَاعِدٍ غلمانُهُ، ورجلينِ قاعِدٍ غلمانُهُمَا، وَرِجَالٍ قَاعِدٍ غلمانُهُم[٢].

وقد نَسبَ أَبو حيَّان هذا القول إلى النَّحويّين البصريّين، وذكر أَنَّ مَن اختاره الأستاذ أَبو عليٍّ الشلوبين[٣]، وأَبو الحسن الأُبَّذي[٤]، شيخ أَبي حيَّان[٥].

وقد اقتصر ابن عقيل والمكودي على هذا المذهب، ولم يعرجوا على المذهبين الآخرين. [٦]

واحتج من رجَّحُوا إفراد النّعت على تكسيره، وجعلوا قولهم: مَرَرْتُ برجلٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ، ونحوه، أَحسن مِن: قُعُودٍ غِلْمَانُهُ، ونحوه – بأَنَّ النّعت السببي يُنزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يُثنى ولا يُجْمَع؛ فينبغي أَنْ تكون الصّفة مفردة، فيقال: مرَرْتُ برجلٍ قاعِدٍ غِلْمَانُهُ، وبرجلينِ قاعِدٍ غِلْمَانُهُما، وبرجالٍ قاعِدٍ غِلْمَانُهُم؛ كما يُقال: مَرَرْتُ برجلٍ قَعَدَ غِلْمَانُهُ، وبرجلينِ قُعَد غِلْمَانُهُمَا، وبرجالٍ قَعَدٍ على أَنَّهم سواءٌ بسواءٍ[٧]

المذهب الثالث: التّفصيل: فيكون إفراد النّعت السببي المسند إلى جمع، أَفصح مِن تكسيره إذا كانَ المنعوت مفردًا، أَو مثنى، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ، وبرجلينِ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُمَا، فهذا أَحسن مِن: قُعُودٍ غِلْمَانُهُ، وقُعُودٍ غِلْمَانُهُمَا. أَمَّا إذَا كَانَ المنعوت جمعًا، فإنَّ تكسير النَّعت في هذه الحالة يكون أَولى مِن إفراده، فيكون قول القائل: مَرَرْتُ برجالٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُم، أَحسن مِن قوله: مَرَرْتُ برجالٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُم.[٨] وذهبَ إلى هذا القول بعض النّحويّين؛ ذكرهم أَبو حيَّان في كتابه "اِرتشاف الضّرب" دون تحديد.[٩]

---

[١] () الكتاب: ٢/٤٢-٤٣.

[٢] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٤٩، وحاشية الصبان: ٣/٩٠.

[٣] () يُنظر: التوطئة: ٢٦٧.

[٤] () هو علي بن محمد الخشني الأُبَّذي (ت٦٨٠هـ)، قال عنه أبو حيّان: كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية، وكان يقرأ كتاب سيبويه فما دونه. يُنظر: بغية الوعاة: ٢/١٩٩. وقد أُشير إلى رأيه في ارتشاف الضرب: ٣/٢٥٠.

[٥] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٤٩، وشرح التصريح على التوضيح :٢/١١٠، وحاشية الصبان: ٣/٩٠.

[٦] () يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٤، وشرح المكودي: ٥٣٨.

[٧] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٤٩، وشرح التصريح:٢/١١٠، وهمع الهوامع: ٢/١١٠، وحاشية الصبان: ٣/٩٠.

[٨] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٥٠، وهمع الهوامع: ٢/١٠٠.

[٩] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٥٠.

ويستدلُّ أصحاب المذهب الثالث، على ترجيح الإفراد على تكسير الصّفة المسندة إلى الجمع؛ في حال كون المنعوت مفردًا أَو مثنى، وما احتجَّ به أَصحاب المذهب الأَوَّل مِن ترجيح الإفراد مطلقًا. واستدلَّ أَيضًا مَن ذهبَ إلى ترجيح التّكسير على الإفراد في حال كانَ المنعوت جمعًا – ما احتج به أصحاب المذهب الثاني . سير على الإفرادِ مطلقًا. [1]

وأَمَّا ما ذهبُوا إليه مِن التّفريق بين ما كانَ فيه المنعوت مفردًا أَو مثنى، ومَا كانَ فيه المنعوت جمعًا؛ فإِنَّ وجهه هو المشاكلة؛ فإِنَّ إِفراد النّعت في حال كانَ المنعوت مفردًا أَو مثنى أَشبه وأَنسب مِن جمعه، وجمعه حال كون المنعوت جمعًا أَشبه وأَنسب من إِفراده[2].

ويبدو لي أَنَّ ترجيحه هو الأَنسب؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة، فيجري جمع التّكسير مُجرى جمع المذكر السالم في التّضعيف؛ خروجًا من التّفريعات والاستثناءات الَّتِي كثيرًا ما تكون عبئًا على المتعلمين والدارسين؛ وبسببها تتعالى الصّيحات والشكوى من صعوبة النّحو. ولا شكَّ في أَنَّ في العمل على اطراد القواعد تخفيفًا للدارسين، وتسهيلًا للدرس النّحوي.

عطف الخبر على الإنشاء

اختلف النّحويّون في عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، فمنهم من أجاز العطف ومنهم مَن منعه، وقد أوردَ الصّبَّان رأيًا لابنِ هشام استدلَّ فيه على ضعف عطف الخبر على الطّلب، إذ يقول: ((فائدة: توقف ابن هشام[3] في عربية قول النّاس "هَلُمَّ جرّا" قال: والذي ظهر لنا في توجيهه أَنَّ" هَلُمَّ" هي الَّتِي بمعنى ائت إلَّا أَنَّ فيها تجوزين أحدهما: أَنَّه ليس المراد بالإتيان المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته. والثَّاني أَنَّه ليس المراد الطّلب حقيقة بل الخبر كما في قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[4]، و "جرّا" مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجرّ الحسي بل التّعميم، فإِذَا قِيلَ كانَ ذلك عامّ كذا وهَلُمَّ جَرّا فكأَنَّه قِيلَ: واستمر ذلك في بقية الأعوام استمرارًا أو استمر مستمرًا على الحال المؤكدة وبهذا التّأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطّلب وهو ممتنع أو ضعيف، وإشكال التّزام إفراد الضّمير إذ فاعل هَلُمَّ هذه مفرد أبدًا ا. هـ. أي: مع أنَّ بني تميم لا يلتزمونه في غير هَلُمَّ هذه))[5] .

---

[1] () يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢٥٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٠، وهمع الهوامع: ٢/١٠٠.

[2] () يُنظر: حاشية الصبان: ٣/٩٠.

[3] () يُنظر: المسائل السفرية: ٣٥.

[4] () سورة مريم: من الآية/٧٥.

[5] () حاشية الصبان: ٣/٣٠٥

قد تباينت الأقوال في تعاطف الخبر والإنشاء، فقد منع سيبويه وصف موصوفين في جملتين: إحداهما خبرية والأخرى إنشائية؛ لذلك قال: ((وأعلم أنّه لا يجوز: مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرّجلين الصّالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنّك لا تُثني إلّا على من اثبته وعلمتَه، ولا يجوز أَنْ تَخلط مَن تعلم ومَن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنَّما الصّفة علَمٌ فيمن قد علمتَه))[1] .

في حين ذكر المرادي أنَّ سيبويه قد أجاز التّخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز: هذا زيد ومن عمرو.[2]، وقد منعه البيانيون لما بينهما من التّنافي وعدم التّناسب[3]. ووافقهم على ذلك من النَّحويّين ابن مالك إذ يقول ابن مالك معلّلًا ذلك: ((لأَنَّ شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأوّل، والأمر بخلاف ذلك في التّقدير المذكور _أي تقدير الزجاج ما صنَعْتَ وأباك _ ، إذ لا معنى لقول القائل ما لابست أباك، وإنْ لم يقصد التّشريك لم يصح أيضًا؛ إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما))[4]. وقال ابن السّيد: ((إنَّ البيانيين منعوه في الجمل الَّتِي لا محل لها من الإعراب وجوزوه في الجمل الَّتِي لها محل منه))[5] .

وأجاز الصّفار[6] وجماعة التّعاطف بينهما[7] مستدلّين على ذلك بقولِهِ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: من الآية/ ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الصّف: من الآية/ ١٣]، وبقولِ امرئ القيس:[8]

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ .....فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسِ مِنْ مُعَوَّلِ

وقولِ حسان بن ثابت:[9]

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرِ..... وَكَحِلْ أَمَاقِيْكَ الحِسَانَ بِإِثْمَدِ

---

(1) الكتاب: ٢/٦٠.

(2) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/١٣٨.

(3) يُنظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/١٣٨، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ١/ ٥٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١.

(4) شرح التسهيل: ٢/٢٥٠.

(5) حاشية السيد جرجاني على الكشاف: ١/١٠٤، وحاشية الصبان: ٣/١٧٩-١٨٠.

(6) الصفار: هو قاسم بن عليّ بن محمد الصفار(ت٦٣٠هـ) عالم بالنحو له شرح كتاب سيبويه. يُنظر الأعلام: ٥/١٧٨.

(7) يُنظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٢٦ ، والإتقان في علوم القرآن:١/ ٥٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١.

(8) البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٢٢

(9) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ٧٣.

وقولِ الآخر :[1]

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ..... وَأُكْرُومَةُ الحَيَّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

أي: هذه خولان .

والشاهد في ذلك كلّه عطف الإنشاء الذي هو "بشر" في الآية الأولى على الخبر الَّذِي هو ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[البقرة: من الآية/٢٤]، و"بشر" في الآية الثانية على الخبر في قولِهِ تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾[الصّف: من الآية/١٣]، وفي قول الشاعر عطف "فهل عند رسم" على الخبر الذي هو "إن شفائي"، و"كحل" على الخبر "تناغي"، و"فأنكح" على الخبر"وهذه خولان" [2].

أَمَّا ابنُ هشام فقد أوَّلَ هذه الشواهد بأنّ الآيتين قد رُدَّ الاستدلال بها بقول الزمخشري والسكاكي، فقد قال الزمخشري: ((قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتَّى يُطلَبَ له مشاكل من أمر أو نهي، يعطف عليه إنَّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة عقاب الكافرين، كما تقول: زيدٌ يُعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمرًا بالعفو والإطلاق. ولك أنْ تقول: هو معطوف على قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾[3] كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر فلان بني أسد بإحساني إليهم))[4]. وقالَ في آية الصّف: ((فإن قلت علامَ عطف قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟ قلت: على (تؤمنون)؛ لأَنَّه في معنى الأمر، كأنّه قِيلَ: آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك)).[5] وقال ابن هشام أيضًا: ((وقال السكاكي: ((الأمران معطوفان على "قل" مقدرة قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[6]، وحذف القول كثير، وقِيل: معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى "فَأَنْذِرْ" وفي الثانية فـ "أبشر". كما قال الزمخشري في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[7] إنَّ التّقدير: فاحذرْنِي واهجرْنِي؛ لدلالة لأرجمنَّكَ على التّهديد))[8]. وقد قال ابن هشام في الشواهد: ((وأمَّا ....." وهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِن مُعَوَّلِ"، فهل

---

(1) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٣٩، والمقاصد النحوية: ٥٢٩/٢، وهمع الهوامع: ١١٠/١.

2() يُنظر: شرح المفصل: ١٠٠/١، والكشاف: ٢٥٣/١-٢٥٤، ومغني اللبيب: ٦٢٧/٢.

3() سورة البقرة من الآية: ٢٤.

(4) الكشاف: ١٠٤/١، ويُنظر: مغني اللبيب: ٦٢٨/٢

(5) الكشاف: ٥٢٨/٤، ويُنظر: مغني اللبيب: ٦٢٨/٢-٦٢٩.

(6) سورة البقرة: من الآية/ ٢١. يُنظر: حاشية الدسوقي: ١٢٩/٢.

(7) سورة مريم : من الآية/٤٦.

(8) مغني اللبيب: ٦٢٩/٢.

فيه نافية مثلها ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[1]، وأمّا "وهذه خولان"، فمعناه تنبه لخِولانَ، أو الفاء لمُجرَّد السببيَّة مثلها في جواب الشرط. وإذ قد استدلَّا بذلك فهلا استدلَّا بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾[2] ونحوه في التنزيل كثير وأَمَّا "... وكَحِل أَماقِيكَ" فيتوقف على النّظر في ما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفًا على أمر مقدّر يدلّ عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل كما قيل في ﴿وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾[3]))[4].

ويظهر لي أنَّ المذهبين صحيحان؛ لأَنَّ الذي يذهب إلى ظاهر النّصوص يقبل بحجَّة المجيزين ويسلّم بما قضوا، إذ الظاهر أن العطف جائز، وقال ابن السيد:((وكفاكّ حجَّة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[5]، وليس مختصًّا بالجملة لمحكية القول))[6].

وشكَّ ابن هشام في عربية تركيب "هَلُمَّ جَرَا" وعدّه تركيبًا عربيًا محضًا، مستدلًّا على ذلك بعدة أمور: [7]

أحدها: ما أجمع عليه اللغويون والنّحويّون مِنْ أنَّ لـ "هَلُمَّ" معنيين: أحدهما "تعال" فتكون فيه لازمة كقولِهِ تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ والثاني: "أحضر" كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ ولا مساغ لأحد المعنيين هنا.[8]

الثاني: ما أجمع اللغويون والنّحويّون مِن أَنَّ لـ"هَلُمَّ" لغتين حجازية وتميمية، ولا يعرف لها موضعًا أجمعوا فيه على التّزام كونها اسم فعل، فضلًا عن ذلك إلَّا أنّه لم يقل أحدٌ إنَّه سمع هَلُمَّا جرا، ولا هَلُمُّوا جرا، ولا هَلُمِّي جَرَا.[9]

الثالث: أنَّ أئمة اللُّغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التّركيب...وأمَّا ابن الأنباري فقد قال: ((معناه: سيروا على هَيْئَتِكُم. أي تثبَّتوا في سيركم ولا تجهدوا لأنفسكم، ولا تشقوا عليها. أُخِذ من

---

(1) سورة الأَحقاف: من الآية: ٣٥.

(2) سورة الكوثر: الآيتان/ ١-٢.

(3) سورة مريم : من الآية/٤٦.

(4) يُنظر: مفتاح العلوم: ٢٦٠، ومغني اللبيب: ٤٨٤/٢.

(5) سورة آل عمران: من الآية/ ١٧٣.

(6) حاشية الصبان: ١٨٠/٣.

(7) يُنظر: المسائل السفرية: ٣٥.

(8) يُنظر: معاني القرآن الكريم وإعرابه للزجاج: ٢/ ٢٠٣، والكشاف: ٢/ ٦٠، والبحر المحيط: ٨/ ٦٦٥٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٦٤٤، وهمع الهوامع: ٨٦/٣، وحاشية الصبان: ٣/ ٢٠٦.

(9) يُنظر: الكتاب: ٥٢٩/٣، والمقتضب: ٢٥/٣، والمفصّل: ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٢/٤.

الجرِّ في السوق، وهو أنْ تُتركَ الإبل والغنم ترعى في السير))[١]، وقد ردَّ عليه ابن هشام بأَنَّ ليس كتابه موضوعًا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب، بل وضعه أنْ يتكلم على ما يجري في محاورات النّاس، وقد يكون تفسيره له: على تقدير له أن يكون عربيًا، فإنه لم يصرح بأَنَّه عربي، وكذلك لا لم يوجد أحد من النَّحويّين تكلم عليها غيره.[٢]

الرّابع: ذهب ابن هشام إلى أَنَّ تخالف الجملتين المتعاطفين بالطّلب والخبر، ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا إذا قلت: كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جَرَا .[٣] مستدلًا بقول الجوهري: ((وتقول: كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرًّا إلى اليوم))[٤].

وذكر ابن السيد البطليوسي أنَّ الاستعمال قد ورد عند متقدمي العلماء إذ كانُوا يصدرون كتبهم بأَنْ يقولوا: بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلى الله على محمد، فيعطفون الصّلاة على البسملة فالأولى جملة خبرية والثانية جملة معناها الدعاء وذلك موجود في كتب المتقدمين مثل صدر كتاب سيبويه وكتاب الإيضاح لأبي عليَّ الفارسيّ [٥]،وهذا أن دلَّ فإنَّه يدلّ على صحة هذا العطف.[٦] وقد اقتفى ابن هشام أثرهم في مقدِّمة كتابه تخليص الشواهد قال: ((بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وسلم))[٧].

أمّا الذي يقف على تأويلات المانعين لما جاء به المجوّزونَ من استدلالّ سرعان ما يتراجع عمَّا قرَّره المجوّزون وأَفتوا به. وقد علّق ابن هشام على قول الصّفار: ((لمّا منعها سيبويه من جهةِ النّعتِ عُلِمَ أنَّ زوالَ النّعت يصحِّحُها ، قال مُعلقًا: ((ولا حجَّة في ما ذكر الصّفَّارُ؛ إذ قد يكون للشَّيء مانعان ويقتصر على ذكر أَحدهما؛ لأنَّه الّذي اقتضاه المقام))[٨].

ومن هذين الموقفين يتبين له أَنَّ الأمرين سيان حتَّى حدا بالبهاء السبكي إلى أَنْ يقول: ((أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النّحاة جوَّزوه ولا خلاف بين الفريقين؛ لأَنَّه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة)).[٩]

---

[١]() الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٧٢/١.

(٢) يُنظر: المسائل السفرية: ٣٥

(٣) يُنظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٤]() تاج اللغة وصحاح العربية:" فصل الجيم من باب الرّاء"، مادة "جرر" :٦١.

(٥) يُنظر: من أعلام البصرة سيبويه، صاحب أبو جناح: ٦٣،و الإيضاح للعضدي: ٥/١.

(٦) يُنظر: المسائل والأجوبة:٢٧٥/١.

(٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٣٩.

(٨) مغني اللبيب: ٦٣٠/٢.

(٩) لم أعثر على قوله في كتابه عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، يُنظر: حاشية الصبان: ١٨٠/٣.

فالصَّبَّان يذكر ما ضعَّفه ابن هشام من أَنَّ التّخالف بين الجملتين المتعاطفتين بالطّلب والخبر ممتنع أو ضعيف فضلًا عن أنّه زاد ذلك أَنْ يدفع إشكال التّزام إفراد الضّمير إذ فاعل هَلُمَّ هذه مفرد أبدًا. ولم يسبق أحدٌ من النّحويّين أشار إلى أنَّ ذلك ضعيف. ولعلَّ ما ذهب إليه هو الصّواب؛ لما في ذلك من التّخالف وعدم التّناسب بين الجملتين. وقد صرح النّحويّون بمنعه.

منع(جُمَع) من الصّرف للعدل وشبه العلمية على نية الإضافة.

يمنع من الصّرف اجتماع التّعريف والعدول في كل فُعَل في التّوكيد، نحو: جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع؛ لأنّها معارف بنية الإضافة إلى ضمير مؤكد؛ لذلك شابهت العلم في أنّه معرفة من غير قرينة لفظية[1]، وفي ذلك يقول الصَّبَّان: ((قوله: ((بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد)) والأصل في رأيْتُ النّساءَ جُمَع "جمعهُنَّ" فحذف الضّمير للعلم به, واستغنى بنية الإضافة، وضعف هذا القول بأنَّ تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصّرف. وأجيب بأَنَّ عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه؛ لأَنَّ حكم منع الصّرف لا يتبين معه, وأَمَّا مع حذفه فما المانع من اعتباره))[2] فالصّبان بقوله هذا يضعّف أنّ تكون "جُمَع" ممنوعة من الصّرف؛ للعدول والتّعريف على نية الإضافة؛ إذ إنَّ أصلها جمعهُنَّ مضاف إلى الضّمير "هُنَّ" المحذوف؛ لأَنَّ تعريف الإضافة ليس من شروط منع الاسم من الصّرف، فهذه الأسماء معرفة.

وقد اختلف النّحويّون في تعريفها فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: ما وردَ عن سيبويه من أَنَّه مَنعَهَا من الصّرف للعدول وشبه العلمية؛ لأنَّها معرفة على نية الإضافة، فإنَّ الأصل فيها أَنْ تكون مضافة إلى الضّمير، فيكون التّقدير: "جُمَعَهُنَّ ، وجُمَعَهُمْ"، فلما بَقِيَتْ على حالها من التّعريف مع حذف الضّمير، أشبهت الاسم العلم في أَنَّه معرفة من غير قرينة لفظية،[3] وفيها يقول سيبويه: ((وسالتّه_ أي الخليل_ عن جُمَع وكُتَع فقال: هما معرفة بمنزلة "كلُّهم" وهما معدولان عن جَمْعِ جَمْعاء وجَمْعِ كَتْعاء)) [4]. وقال أيضًا ((وأمَّا "أَجْمَعُ وأَكْتَعُ" فإذا سميت رجلً بواحدٍ منها لم تصرف))[5].فتعريفها بنية الإضافة، أي إنَّ الإضافة مقدّرة في المعنى، وقد حذف ضميرها؛ للاستغناء عنه للعلم به، ولإرادة التّعريف في أجمع على

---

(1) ينظر: شرح الأشموني: ٢/٣٣٩.

(2) حاشية الصبان: ٣/٣٨٧.

(3) يُنظر: الكتاب: ٣/٢٢٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٧٤-١٤٧٥، وشرح التصريح على التوضيح: ٢ /٢٢٢.

(4) الكتاب: ٣/٢٢٤.

(5) المصدر نفسه: ٣/٢٠٢.

نية الإضافة إلى الضّمير صار توكيدًا للمعارف دون النّكرات، نحو: جاء القوم أجمع. وذهب مذهب الخليل وسيبويه ابن الشجري، والسُّهيلي، وابن عُصفور، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، والدَّماميني، السيوطي، ابن طولون [١].

يقول ابن مالك في شرح الكافية: ((ومن الممنوع من الصّرف للعدل والتّعريف: جُمَع وتوابعه، فإنَّها لا تنصرف للعدل والتّعريف، فأَمَّا تعريفها فبالإضافة المنوية؛ فإنَّ أَصل: رأيْتُ النّساءَ جُمَع: رأيْتُ النّساءَ جُميعَهُنَّ، كما يُقال: رأيْتُهنَّ كُلَّهُنَّ، فحذف الضّمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة فصارَ "جُمَع"؛ لكونَّه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأَنَّه علم، وليس بعلم؛ لأَنَّ العلم إمَّا شخصيّ وإمَّا جنسيّ، فالشَّخصيّ مخصوص ببعض الأَشخاص فلا يصلح لغيره، والجنسيّ مخصوص ببعض الأَجناس فلا يصلح لغيره، و"جُمَع" بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل، ويفهم من كلامي على تعريف "أجْمَع" فلا حاجة إلى زيادة. وما قررته ظاهر قول سيبويه فإنَّه قال: ((وسالتّه _يعني الخليل_ عن "جُمَع" و"كُتَع" فقال: هما معرفة بمنزلة "كلّهُم" وها معدولتان عن جمع جَمْعَاء ، وجمع كَتْعَاء))[٢]. فهو يرى أنَّ سبب تعريف "جُمع وأخواته" أَنَّها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد وقد استدلَّ على ذلك بأَنَّ الأَصل في قولك: "رأيْتُ النّساءَ جُمَع"، رأيْتُ النّساءَ جُمَعَهُنَّ فحذف الضّمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة، وبه تعرف فعل التّوكيد، مثلها في ذلك مثل كُلَّهنَّ ونحوه، وأمران آخران فعل التّوكيد ليس بعلم؛ لأَنَّ العام إمَّا شخصيّ، وإمَّا جنسيّ، والشخصيّ مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره، والجنسيّ مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، و"جُمَع" بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل[٣]. وبهذا ترجح لديه أنْ يكون تعريف فعل التّوكيد بنية الإضافة إلى مضمر وليس بالعلمية. [٤].

واستدلَّ أصحاب هذا الرّأي بدليلين:

أحدهما: أنَّ "جُمَع وأخواته" ليست أعلامًا؛ لأَنَّ العلم إمَّا أَنْ يكون شخصي نحو: عُمَر أو جنسي نحو: أسامةُ للأسدِ. وكُلّ واحد منهما مختصّ فالشخصيّ مختصّ بالأشخاص، والجنسيّ مختصّ

---

(١) يُنظر: أمالي ابن الشجري: ٣٥٠/٢، ونتائج الفكر: ٢٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: ٢٧٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١٤٧٤/٣، وتوضيح المقاصد: ١٢١٥/٣، وأوضح المسالك: ١١٨/٤، وإرشاد السالك: ٧٥٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٠٧/٢، وتعليق الفرائد: ٧٨٢/٢، والبهجة المرضية: ٤٧١، وشرح ابن طولون: ١٩٤/٢.

٢() شرح الكافية الشافية: ١٤٧٤/٣-١٤٧٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٤٧٥/٣.

٤() يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٧٧.

بالأجناس، وليس فعل التّوكيد من بابهما وإذا كانَ كذلك فهو معرف بالإضافة إلى ضمير المؤكد[١].

ثانيهما: أنَّ الأُوَّلى بها أنْ تكون معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، وهي بمنزلة كلّهم في أنَّها معرفة بالإضافة إلى ضمير المؤكد. وأصل قولك: مرَرْتُ بالنّساءِ جُمَع، مَرَرْتُ بالنّساءِ جَمْعَهُنَّ، ثُمَّ حذف الضّمير للعلم به، وهذا جائز؛ لأَنَّ جُمَع وأخواته لا يأتي إلَّا تابعًا فاستغنى الاسم الظاهر قبله[٢].

المذهب الثاني: ما ذهبَ إليه ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) من أنَّ جُمَع وتوابعه مُعرَّف بالعلمية "علمية الجنس"، واستدلَّ على ذلك؛ بأنَّ جمع وتوابعه ممنوعة من الصّرف، وأَنَّ التّعريف _تعريف العلمية_ هو المعتبر في المنع من الصّرف لا تعريف الإضافة، ولما كان تعريف الإضافة غير معتبر؛ منع التّعريف بها.[٣] وتبعه في ذلك ابن الحاجب، وابن أبي الرّبيع، وابن يعيش، وأبو الفداء المؤيد الأيوبي، والأزهري، والصَّبَّان [٤].

وحجَّة القوم على هذا الرّأي: أَنَّ الممنوع من الصّرف إذا عُرِفَ بالألف واللام أَو أضيف صرف، فكيف يكون تعريف الإضافة مانعًا من الصّرف؟ وهذا يدلّ على أَنَّ تعريف العلمية هو المعتبر في المنع من الصّرف دون غيره، وهو رأي جيّد، إذ الإضافة تصرف الاسم الممنوع من الصّرف، فكيف تكون سببًا في منعه من الصّرف؟ يقول ابن الحاجب: ((أَجْمَع" وأخواه_ أي أَكْتَع وأَبْتَع_، و"جُمَع" وأخواه _ أي كُتَع وبُتَع_، مشكل منع صرفه؛ لأَنَّه إنْ قِيلَ في "جُمَع": العدل والصّفة، فالعدل مسلم، والصّفة غير مستقيم، لأَنَّها من باب التّوكيد، وهما بابان متغايران يتميز كلّ واحد منهما بخاصته، فلا يستقيم أنْ يكون أحدهما فرعًا للآخر. فإذا بطلَ أنْ يكون صفة فالعدل وحده لا يستقيم، وإنْ قِيلَ: العدل والتّعريف. فالتّعريف المُعتبر في منع الصّرف هو العلمية، وهذه ليست بأعلام، فلم يصح كون العلمية علّة فيها. والكلام في "أَجْمَع" فيما ينضم إلى وزن الفعل من صفة أو تعريف كالكلام في "جُمَع" فيما انضم إلى العدل من الصّفة أو التّعريف، ولا شكَّ في إشكال ذلك))[٥].ممَّا سبق يتضح أنَّ المذهبين كليهما اتفقا على أنَّ جُمَع، وتوابعه

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٧٨/١.

(٢) يُنظر: نتائج الفكر: ٢٢٣.

(٣) يُنظر: شرح المقدمة المحتسبة: ٤٠٧/٢-٤٠٨.

٤() يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠٨/٢، والبسيط: ٣٧٦/١، وشرح المفصل: ٤٦/٣، والكناش: ١/ ١٢٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤١/٢، وحاشية الصبان: ٣٧٨/٣.

٥() أمالي ابن الحاجب: ٨٠٨/٢.

معرفة، واختلفا في طريقة تعريفها بين التّعريف بالإضافة، والتّعريف بالعلمية، أَنَّ تعريفها بالإضافة إلى المضمر يضعفه أَنَّ الاسم إذا أضيف فإنَّه يصرف فكيف يكون تعريف الإضافة مانعًا من الصّرف. وما ذهب إليه الصّبان في رَدّه ذلك بأنَّ الإضافة لا توجب الصّرف[1] غير جيّد؛ وذلك لأَنَّه مع التّسليم بأَنَّ الإضافة لا توجب الصّرف، إلَّا أَنَّها في الممنوع من الصّرف تكاد تكون مطردة، إذ إنَّه مِن المستقر لدى النّحويّين أَنَّ الاسم إذا أُضيفَ صُرف قولًا واحدًا، فلهذا يضعّف التّعريف بنية الإضافة. ولذلك ترجح الباحثة ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه أي أَنَّ جُمَع قد مُنِعَت من الصّرف؛ للعدول وشبه العلمية على نية الإضافة.

[1]() يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٣٩- ٣٤٠.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة العلمية للرأي النَّحويّ الضعيف في حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، وما ذكرناه من مسائل نحوية تتعلق بالرأي النَّحويّ الضعيف فيها، توصلّتُ في ختام هذا الجهد إلى مجموعة من النَّتائج يمكن أجمالها بما يأتي:-

١. يُعدّ الضعف من الأحكام المقبولة عند الصَّبَّان وقد أطلقهُ على المسائل التَّي وردَ فيها رأي لا يرقى إلى حدِ الاطراد إذ إنَّهُ ذكر حكم الضعف في ثلاثة وستين موضعًا أكثرها كانَ بلفظٍ صريحٍ. وقد أحصى البحثُ المسائل التَّي وقعَ فيها الرأي الضعيف، ونُسِبَ القَوْلُ فيها إلى النَّحويّين، فنوقشت تلك المسائل بالعودة إلى مصادر النَّحويّين التَّي بين أيدينا، و ثبت لنا- ممّا حصلنا عليه من الأدلة- أنَّ الضعف قد أصابها. وقد ميز البحث حكم الضعف من أحكام مشابهة له وردت في حاشية الصَّبَّان فسلط الضوء على ظاهرتين رأى أنَّهما أكثر لبسًا وخلطا بالحكم الضعف من غيرهما، وهاتان الظاهرتان هما: القبح، والرداءة. فالحكم الضعيف قد يرتبط بغيره من الأحكام كالقبيح والرديء وكذلك القليل.
٢. أنَّ الرأي النَّحويّ الضعيف تجلى في كتب كثير من النَّحويّين ابتداءً من سيبويه الذي يُعدُّ أستاذ النَّحويّين ووصولًا إلى الصَّبَّان ومن جاء بعده، فلا يكاد أي مُصَنَّف نحويّ يخلو من الحكم الضعيف أو غيره من الأحكام النَّحويّة التَّقويمية.
٣. سلط البحث الضوء على الآراء الضعيفة التَّي أوردها الصَّبَّان في حاشيته، ورأى أنّه نحا في ذلك منحيين: أولهما: الحكم على الرأي بالضعف من الصَّبَّان نفسه، والآخر: الحكم على الرأي بالضعف من نحويّ آخر أشار إليه الصَّبَّان في حاشيته. ووضح البحث موقف الصَّبَّان من الرأي النَّحويّ الضعيف في جميع المسائل فبعضها قد وافق الصَّبَّان على تضعيفها؛ لأنَّ ثبت للبحث بأدلة نقلية أو عقلية أو بهما معًا أنَّها ضعيفة نحويًّا، وبعضها أوردها دون أنْ يدلي برأيه، أي أنَّه قد اكتفى بإيرادها ولم يعلّق عليها.
٤. ظهرت شخصية الصَّبَّان النَّحويّة في أحكامهِ إذ كان يطلق الحكم حسب ما وصلت إليه المسألة النَّحويّة، فلم يكن مُقلدًا للأشموني أو ابن مالك، محاولًا الابتعاد عن التَّقليد فقد خالفهُ في بعض الأحكام، فضلًا عن أنَّه أكثر ما يكون متابعًا لهما في الحكم على بعض الآراء بالضعف، فقد تعدى دور الصَّبَّان النَّقل فقط، بل تجده العالم المناقش، والمُمحص النَّاقد فتراه يؤيّد رأيًا أو يضعّف آخر، أو يردّ آخر، وتارة يكون له رأيه الخاص به، ومن ذلك ما أبدى من رأي في تعدي الفعل ولزومه إذ نقد كلام الأشموني عن وصول الفعل اللازم للمفعول به بنفسه بعد حذف حرف الجر، واردٌ في السَّعة مع الضعف، إذ إنَّ الأشموني لم يذكر ذلك. وكذلك في إعراب "وقفًا" مفعولًا به أو حالًا.

٥. اتسمت آراء الصَّبَّان بالصراحة والوضوح ، فكثيرًا ما يذكر العالم الذي يخالفه، ولا يتحرج من ذكر ذلك البتة، وغالبًا ما ينقل النَّص الذي يخالفه ويشير إليه صراحة؛ لذا كثرت الآراء عند الصَّبَّان كثرة واضحة.

٦. لم يصرح الصبان كثيرًا بأسماء النَّحويّين الذين يذكرهم بل يعبر عنهم كـ"سم" لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي. و"شيخنا" للمدابغي، و"شيخنا السَّيد" للبليدي.

٧. يُعد شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي وابن هشام من أكثر النَّحويّين الذين أورد لهم الصَّبَّان رأيًا ضعيفًا، فضلًا عن ذلك أنَّ الصَّبَّان قد وافق ابن هشام في تضعيفه لجميع الآراء.

٨. لما كانت الحاشية تُعدّ من أحد المصنّفات التَّي تألفت لشرح ألفية ابن مالك؛ لذلك كانت أغلب مسائل الصَّبَّان متعلقة بأقوال ابن مالك ومن تبعه من النَّحويّين فلا تكاد مسألة تخلو من رأي ابن مالك، وممَّا ألمحت إليه الدراسة أنَّ الصَّبَّان كانَ موافقًا له في معظم آرائه، وكان نادرًا ما يخالفه. كقوله "مُنْحَصَرًا" على وزن اسم مفعول، وإعراب "التَّرضى" صلة "أل" للاضطرار الشَّعري، وإيهامه في جمع عامر ومذنب، إذ وقف الصَّبَّان ناقدًا لقوله.

٩. لحظ البحث أنَّ ثمة أسبابًا ودوافع جعلَتْ الصَّبَّان أو غيره من النَّحويّين يحكم على بعض الآراء بالضعف، وقد صرَّح الصَّبَّان بها في مواضع متعددة من حاشيته، كالضرورة الشَّعرية، والاقتصار على السَّماع، أو لأنَّه وارد في لغة ضعيفة.

١٠. وقف الصَّبَّان على بعض القراءات أو الشَّواهد النَّحويّة التَّي تدعم حجّتهُ وترجّح حكم الضعيف، كما في توكيد الضمير المتصل بالنَّفس والعين والفصل بينهما بالضمير المنفصل.

١١. تفرّد الصَّبَّان في بعض المسائل من دونَ سائر النَّحويّين في الحكم على الرأي بالضعف. ومن هذه المسائل تقديم الخبر عند الحصر، إذ ضعّف قول ابن مالك " مُنْحَصَرًا" اسم المفعول؛ لاقتصاره على السَّماع. وكذلك انفرد في تضعيف رأي ابن مالك في حذف عامل الخبر شبه الجملة، وكذلك انفرد في تضعيف كلام الأشموني في تعدي الفعل اللازم إلى المفعول به بعد حذف حرف الجر. و انفرد في تضعيفه لإعراب الأشموني " واقفًا" حال أو مفعول به. وغيرها من المسائل التَّي انفرد بها الصَّبَّان كما ورد في متن الرسالة.

١٢. رصدت الدراسة العديد من المسائل المهمة التَّي اختلف النَّحويّون فيها وبيَّنت موطن الضعف وسببه وموقف الصَّبَّان، منه: تحمل الضمير في الخبر شبه الجملة، والعطف على ضمير الرفع المتصل، وعلَّة رفع الفعل المضارع وغيرها من المسائل.

١٣. تناول البحث بعض المسائل التَّي تتعلّق بالقراءات القرآنية كضعف قراءة الرفع في توكيد الضمير المتصل بأنفسكم دون الفصل بالضمير المنفصل، وضعف قراءة الرفع، وكذلك على بعض الأحاديث النَّبوية في إضافة الصفة المجرَّدة من "أل" والإضافة إلى معمولها المعرفة،

والشَّواهد الشَّعرية. كدخول اللام الموصولة على الفعل المضارع وغيره من الشَّواهد. إذ وقف على مواطن الضعف فيها وتوضيحها وبيان أسباب الضعف ونتائجها واتخاذ الشَّواهد دليلًا في إثبات صحة ذلك كما ورد في متن الرسالة.

١٤. وقفَت الدراسةُ على مواضع مهمة في النَّحو العربي، التَّي قلّما يتطرق لها الباحثون وبيَّنت مواطن ضعفها وأسباب الضعف ودواعيه. فقد تناول البحث المصطلحات النَّحويّة كالاختصار والاقتصار، وإيهام ابن مالك جمع امر ومذنب.

١٥. لتضعيف الرأي النَّحويّ صلة وثيقة بالأوجه النَّحويّة التَّي ضعّفها النَّحويّون، تضعيف الوجه النَّحويّ هو تضعيف لرأي من قال به، وقد تبيّن أنَّ المعربين كانوا مُحِقّين في تضعيف كثير منها وفيما ذكروه من أسباب توجب ضعفها، كأوجه إعراب الاسم الواقع بعد "إن" الشَّرطية بعد حذف كان واسمها وخبرها، وتضعيف نصب الاسم بعد" أمَّا" التفصيلية الذي نقله يُونُس عن العرب.

١٦. أوضح البحث أنَّ الصواب كان مع الصَّبَّان في تضعيفه لآراء النَّحويّين في الأعم الأغلب، وإن عددًا قليلًا فيه نظر؛ لأنَّه قد يتعارض مع رأي غيره من النَّحويّين.

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

المخطوطات:

حواشي السّيد الشّريف: عيسى قطب الدّين الصّفوي أَستاذ العلامة، الشّيخ شهاب الدّين أحمد بن قاسم العبادي، على المعرب شرح كافية ابن الحاجب، للسيد الجرجاني.

- **الكتب المطبوعة**

١. إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: أبو بكر الزّبيديّ (ت٨٠٢هـ)، تح: د. طارق الجنابيّ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢. إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق: محمد بن أحمد المكناسيّ (ت٩١٩هـ)،تح: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطي(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٨م.

٤. الأحكام التقويمية في النحو: نزار بنيان شمكلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٥. إرتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ)،تح: رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦. إرشاد السّالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدّين بن قيّم الجوزيّة(ت٧٦٧هـ)، تح: محمد بن عوض بن محمد السّهليّ، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٧. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م(د.ط).

٨. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدّين السّيوطي(ت٩١١هـ)، تح: طه عبد الرّؤوف سعد، القاهرة، ١٩٧٥.

٩. إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل للزجاجي(ت٣٣٧هـ): عبد الله بن السّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: د. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرّياض، ط١، ١٩٧٩ م.

١٠. الأصول في النحو: أبو بكر ابن السّراج (ت٣١٦هـ)،تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١. اعتراض النحويين للدليل العقلي: د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م(د.ط).

١٢. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد إسماعيل النّحاس(ت٣٣٨هـ) تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٩م.
١٣. إعراب القرآن وبيانه: محيي الدّين درويش(ت١٤٠٣هـ)، مطبعة سليمان زاده، إيران، كمال الملك، ط١، ١٤٢٥هـ.
١٤. إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تح: د. عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١/ ١٤١٣هـ _ ١٩٩٣ م.
١٥. الأعلام: خير الدّين الزّركلي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.
١٦. أعيان الشّيعة: السّيد محسن الأمين. مطبعة الاتفاق، دمشق، ط١، ١٩٤٦م.
١٧. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدّين السّيوطي (ت٩١١هـ)، قدَّم له الدّكتور أحمد سليم الحمصيّ، والدّكتور محمد أحمد قاسم، جروس بوس، ١٩٨٨م(د.ط).
١٨. ألفية ابن مالك في النحو والصّرف: جمال الدّين ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٠م(د.ط).
١٩. أمالي ابن الشّجري: هبة الله ابن الشّجري (ت٥٤٢هـ)،تح: د. محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.
٢٠. الأمالي النحوية: ابن الحاجب عثمان بن عمر(ت٦٤٦هـ)،تح: عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدّوحة، قطر، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢١. الانتصار لسيبويه على المبرِّد: أبو العباس أحمد بن ولاد التميمي(ت٣٣٢هـ) تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م .
٢٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
٢٣. الأنموذج في النحو: جار الله الزّمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الآفاق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدّين أبو سعيد البيضاوي(ت٦٥هـ), تح: محمد عبد الرّحمن المرعشليّ , دار إحياء التراث العربي – بيروت , ط ١ , ١٤١٨ هـ .
٢٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين ابن هشام الأنصاريّ(ت٧٦١هـ), تح: يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع(د.ط) .

٢٦. إيضاح شواهد الإيضاح : أبو علي الحسن عبد الله القيسيّ(ت: في القرن السّادس الهجري)، تح: د. محمد بن حمدون الدّعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م .

٢٧. الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)،تح: الدّكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التاليف، القاهرة، ١٩٦٩م(د.ط).

٢٨. الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م(د.ط).

٢٩. إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ(ت٣٢٨هـ)، تح: محيي الدّين رمضان، المطبعة التعاونية بدمشق ١٣٩١هـ -١٩٧١م(د.ط).

٣٠. البحر المحيط: أبو حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، الناشر مكتبة النصر الحديثة، الرّياض، السّعودية(د.ت)(د.ط).

٣١. البرهان في علوم القرآن: أبو الحسن علي بن إبراهيم الحَوفيّ (ت٤٣٠هـ)،تح: إبراهيم عناني عطية عناني، مطبوعات جامعة المدينة العالمية – ماليزيا، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٣٢. البرهان في علوم القرآن: بدر الدّين الزّركشي(ت٧٩٤هـ)،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٣٣. البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)،تح: د. محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، مطبوعات عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السّعودية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٨م.

٣٤. البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ: ابن أبي الرّبيع القريشيّ، (ت٦٨٨هـ)، تح: الدّكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدّين السّيوطي(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت-صيدا (د.ط)(د.ت).

٣٦. البهجة المرضية: شرح السّيوطي على ألفية ابن مالك: جلال الدّين السّيوطي (ت٩١١هـ)، تح: علي سعد الشّينوي، كلية الدّعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٧. البيان في شرح اللُّمَع: أبو الفتح عثمان ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تح: علاء الدّين حمْويَّة، دار عمّار، عمَّان، ط١، ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٢ م.

٣٨. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)،تح: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السّقا، دار الكتاب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م، (د.ط).

٣٩. التبصرة والتذكرة: أبو عبد الله الحسين بن علي الصّميري(ت٤٣٦هـ)، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدّين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ،(د.ط).

٤٠. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ،١٩٧٦م.

٤١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ)، تح: د.عبد الرّحمن العثيمن ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٩٦٨م .

٤٢. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: يوسف بن سليمان بن عيسى الشّنتمري(ت٤٧٦هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشّؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢م

٤٣. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: أبو بكر بن عمر الدّماميني(ت٨٢٧هـ)، تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤١٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٤. تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاريّ(ت٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصّالحي، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ(ت٧٥٤هـ)،تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرّياض، ط١، ١٩٩٧م . ٢٠٠٥م.

٤٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدّين ابن مالك (ت٦٧٢هـ)،تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

٤٧. التعليقة على كتاب سيبويه: أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)،تح: عوض بن حمد القوزي، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٤٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: أبو بكر بن عمر الدّماميني (ت ٨٢٧ هـ)،تح: محمد عبد الرّحمن بن محمد المفدى, ط١, ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٩. تمرين الطّلاب في صناعة الإعراب: خالدّ الأزهري(ت٩٠٥هـ) وبهامشه شرح للشيخ خالدّ المسمى موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب للعلامة ابن هشام الأنصاريّ، شركة مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد بن نبهان وأولاده،(د.ت)(د.ط).

٥٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدّين محمد بن أحمد ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، تح: د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السّلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٥١. توجيه اللّمع: أحمد بن الحسين ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) دراسة وتحقيق، فايز زكي محمد دياب، مطبعة دار السّلام، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٥٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدّين ابن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) تح: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١،١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٨م.
٥٣. التوطئة: أبو علي الشّلوبين(ت٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م،(د.ط).
٥٤. تيسيرالعربية بين القديم والحديث:د.عبد الكريم خليفة، مجمع اللغة الأردني، عمان، ١٩٨٦م.
٥٥. جامع البيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ(ت٣١٠هـ)، بيروت، دار الفكر ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
٥٦. جامع الدّروس العربية: مصطفى الغلاييني، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا– لبنان، ط٩،١٣٨٢ هـ–١٩٦٢م.
٥٧. الجامع الصّغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦٢هـ)، تح: محمد شريف سعيد الزّبيق، ١٩٦٨م.
٥٨. الجمل: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م .
٥٩. الجنى الدّاني في حروف المعاني: ابن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: د. طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٣٩٦هـ–١٩٧٦م.
٦٠. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط١٠، ١٣٥٨هـ – ١٩٤٠م .
٦١. حاشية الخضري: محمد بن مصطفى الخضري(ت١٢٨٧هـ) طبع بمطابع الميمنية مصطفى البابي الحلبي–مصر (د.ت).
٦٢. حاشية الدّسوقي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص: محمد بن أحمد ابن عرفة الدسوقي المالكي(ت١٢٣٠هـ)، القاهرة ، ١٩٣٧م.
٦٣. حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: محمد عرفة الدّسوقي (ت١٢٣٠هـ) ضبطهُ وصححهُ ووضع حواشيه: عبد السّلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط٢، ٢٠٠٧م.

٦٤. حاشية السّجاعي المسماة (الفتح الجليل على شرح ابن عقيل): أحمد بن أحمد السّجاعي (ت١١٩٧هـ) مطبعة بولاق، ط٣ (د.ت)
٦٥. حاشية السّيد الشّريف على الكشاف: علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)،(مطبوع في حاشية الكشاف)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١،١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
٦٦. حاشية الشّمُنِّي: تقي الدّين أحمد بن محمد الشّمنِي، مطبعة البهية، القاهرة، مصر، ط١.
٦٧. حاشية الشّهاب المسماة(عناية القاضي وكفاية الرّاضي) عن تفسير البيضاوي: أحمد بن محمد الخفاجيّ(ت١٠٦٩هـ)، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٦٨. حاشية الشّيخ يس: الشّيخ العليمي(ت١٠٦١هـ)، مطبعة الاستقامة–القاهرة ط١ ١٩٥٤م.
٦٩. حاشية الصّبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان(١٢٠٦هـ) ومعه شرح شواهد العيني دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت) .
٧٠. حاشية مُحمّد الأمير على مغني اللّبيب: محمّد الأمير، المطبعة الأزهريّة، مصر، ط٢، ١٣٤٧هـ، ١٩٢٨م.
٧١. حجة القراءات: أبو زرعة الرّحمن بن محمد بن زنجلة(ت٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٧٢. الحجة في القراءات السّبع: أبو عبد الله الحسين ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، القاهرة، ط٢،١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٧٣. الحجة للقرّاء السّبعة: أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، تح: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٧٤. الحدود في النحو رسالتان في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني(ت٣٨٦هـ)، تح: د. إبراهيم السّامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٤م .
٧٥. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: د. عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧ م.
٧٦. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: عبد الله ابن السّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، ١٩٨٠م.
٧٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)،تح: محمد نبيل طريفي وأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (د، ت).

٧٨. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)،تح: محمد علي النجار، دارالكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.

٧٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مطبعة السّعادة ، ١٩٧٢ م.

٨٠. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٨١. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تح: محمد بن تاويت، المطبعة المهدية بتطوان، المغرب، (د.ت).

٨٢. ديوان الأخطل: تحقيق: أنطوان صالحاني، بيروت، ١٨٩١.

٨٣. ديوان الأعشى: شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

٨٤. ديوان امرئ القيس: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٨٤.

٨٥. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: تح: د.عزة حسن، دمشق، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٨٦. ديوان جران العود النميري: تحقيق وتذييل: د.نوري حمودي القيسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢م.

٨٧. ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب: تح: د. نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م .

٨٨. ديوان جرير بن عبد المسيح (المتلمس) الضبعي: رواية الاثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة،١٣٩٠ هـ-١٩٧٠م.

٨٩. ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق: حسين نصار، مكتبة مصر، الفجالة، ١٩٧٧م.

٩٠. ديوان حسان بن ثابت: تح: عبد الله سنده،دار المعرفة،بيروت،لبنان،ط١٤٢٧،١هـ، ٢٠٠٦م.

٩١. ديوان حميد الأرقط: مها محسن هزاع، مجلة جامعة كركوك، العراق، ٢٠١٨م.

٩٢. ديوان ذي الرّمة: تح: عبد القدوس أبي صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٢م

٩٣. ديوان الرّاعي النميري: تح: راينهرت فايبرت، بيروت، ١٤٠١هـ.

٩٤. ديوان زهير بن أبي سلمى:شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

٩٥. ديوان الشّماخ بن ضرار الذّبياني: تح: صلاح الدّين الهادي، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٩٦. ديوان العباس بن مرداس السّلمي: جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطّباعة، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .

٩٧. ديوان عبد الله بن رواحة: ودراسة في سيرته وشعره، د. وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٩٨. ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيات: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، ودار صادر للطباعة والنشر، ١٣٧٨هـ . ١٩٥٨م.
٩٩. ديوان العجاج: رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: الدّكتور عزة حسن، مكتبة دار الشّروق . بيروت ١٩٧١م.
١٠٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة: تح: إبراهيم الإعرابي، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٢م.
١٠١. ديوان الفرزدق: همام بن غالب، دار صادر، بيروت، (د.ت) .
١٠٢. ديوان قيس بن الملوح : رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٠٣. ديوان النابغة الذبياني: تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
١٠٤. ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م (د.ط).
١٠٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)، تح: محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٠م.
١٠٦. الزّاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تح: حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
١٠٧. السّبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن مجاهد(ت٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، (١٩٧٢ م).
١٠٨. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تح: الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
١٠٩. سيبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة – بغداد– ١٩٧٥م.
١١٠. شذا العرف في فن الصّرف: أحمد الحملاوي، مؤسسة انتشارات أنوار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
١١١. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ابن طولون، تح:عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.

١١٢. شرح ابن عقيل: بهاء الدّين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر ، ط٦، ١٩٧٤م-١٣٩٤هـ.

١١٣. شرح ابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدّين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تح: الدّكتور عبد الحميد السّيد طلب، دار الجيل، بيروت، (د. ت).

١١٤. شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي زاهد ، مطبعة الغري الحديثة، النجف، ط١، ١٩٧٤م.

١١٥. شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي(ت١٠٣٠هـ)، تح: عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق، دمشق، ١٩٧٣م.

١١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك): نور الدين الأشموني(ت٩٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدّين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٩م (الجزء الأول والثاني منه) والجزء الثالث طبعة دار أحياء الكتاب العربي بيروت – لبنان، ط١، ١٩٥٥م.

١١٧. شرح ألفية ابن مالك: أبو عبد الله أحمد بن عمر للحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشّيخ الحازمي.

١١٨. شرح التسهيل: جمال الدّين ابن مالك(ت٦٧٢هـ)،تح: د.عبد الرّحمن السّيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط١٤١٠،١هـ ،١٩٩٠م.

١١٩. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: بدر الدّين المرادي، دراسة وتحقيق: محمد خلف الرّديني ، ١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م .

١٢٠. شرح التصريح على التوضيح: خالدّ بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)،تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٢١. شرح جمل الزّجاجي: أبو الحسن علي بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عرب معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ .

١٢٢. شرح جمل الزّجاجي(الشّرح الكبير): علي بن مؤمن ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تح: صالح أبو جناح، دار الكتب، جامعة الموصل، ط١، ١٩٨٠م – ١٩٨٢م.

١٢٣. شرح الدّماميني على مغني اللبيب: محمد بن أبي بكر الدّماميني (ت٨٢٨هـ)،تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربيّ– بيروت، ط١، ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧م.

١٢٤. شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين الاستراباذيّ(ت٦٨٦هـ)، تح: الدّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب– القاهرة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٢٥. شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية: مجد صالح أحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

١٢٦. شرح الشافية الكافية: جمال الدين ابن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٩٨٢م.

١٢٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدّين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدّقر، لشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٢٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدّين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري, تح: نواف بن جزاء الحارثي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السّعودية, ط١, ١٤٢٣هـ.

١٢٩. شرح الشّواهد الشّعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسين شرّاب، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧ م .

١٣٠. شرح شواهد المغني: جلال الدّين السّيوطي (ت٩١١هـ)، المطبعة البهية، مصر،(د.ت).

١٣١. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدّين محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)،تح: عدنان عبد الرّحمن الدّوري، مطبعة العاني . بغداد ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

١٣٢. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: شمس الدّين محمد الفارضي(ت٩٨١هـ)تح: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

١٣٣. شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدّين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد ، ط١١ ، القاهرة ١٣٨٣هـ.

١٣٤. شرح الكافية الشّافية: جمال الدّين بن مالك الطّائي، تح: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٣٥. شرح اللّمع: ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ) عبد الواحد بن علي،تح: الدّكتور فائز فارس ، مطبعة كويت تايمز ، الكويت،ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٣٦. شرح اللّمع: أبو الحسن نور الدين الباقولي (ت٥٤٣هـ)،تح: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الشّؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢م .

١٣٧. شرح المفصّل: موفق الدّين يعيش بن علي ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له: د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣٨. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: أبو عمر عثمان المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرّياض، ط١ ،١٤١٨هـ.

١٣٩. شرح المقدمة المُحسبة: طاهر بن أحمد ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)،تح: خالدّ عبد الكريم، ط١، ١٩٧٧م.

١٤٠. شرح المكودي على ألفية ابن مالك في علمي الصّرف والنحو: أبو زيد عبد الرّحمن بن صالح المكودي(ت:٨٠٧هـ)تح: عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م .

١٤١. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السّيرافي(ت٣٦٨هـ)،تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٤٢. شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال] حققه كرسالة دكتوراه أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني(ت٣٨٤هـ)، أطروحة دكتوراه لـ سيف بن عبد الرّحمن بن ناصر العريفي، إشراف الدّكتور تركي بن سهو العتيبي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرّياض-السّعودية. ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٤٣. الشّرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية: عبد السّلام المسدّي، ومحمد الهادي الطّرابلسي، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

١٤٤. شفاء العليل في ايضاح التسهيل: أبوعبد الله السّلسيلي(ت٧٧٠هـ)،دراسة وتحقيق: د. الشّريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٤٥. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: جمال الدّين بن مالك(ت٦٧٢هـ) تح: د. طه محسن، مطبعة دار آفاق عربية للصحافة والنشر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٦. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)،تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين بيروت-لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٧. صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،(د.ت).

١٤٨. صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ).

١٤٩. ضرائر الشّعر: ابن عُصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تح: السّيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.

١٥٠. ضرورة الشّعر: أبو سعيد السّيرافي(ت٣٦٨هـ)، تح: الدّكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية– بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م.

١٥١. ضياء السّالك إلى أوضح المسالك: محمد بن عبد العزيز النجار، مطبعة السّعادة، مصر، ط٤ ،١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١٥٢. ظاهرة الشّذوذ في النحو العربي: فتحي عبدالفتاح الدّجني، وكالة المطبوعات – الكويت، ط١، ١٩٧٤م.

١٥٣. علل التثنية: أبو الفتح عثمان ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) تح: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدّينية، مصر.

١٥٤. علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)تح: محمود محمد نصار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ هـ ،٢٠٠٢ م.

١٥٥. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السّامرائي، مطبعة الرّسالة، الكويت، ودار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٥٦. غرائب التفسير وعجائب التأويل: أبو القاسم برهان الدّين الكرماني(ت٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن بيروت. (د.ت).

١٥٧. الغرة في شرح اللمع: سعيد بن المبارك بن الدهان(٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق:د. فريد عبد العزيز، دار التدمرية، ط١، ١٤٣٢هـ –٢٠١١م.

١٥٨. غنية المتملي في شرح منية المصلي: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي(ت٩٥٦هـ)، تح: محمد سعيد أنور المظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥٩. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب(حاشية الطّيبي على الكشاف): شرف الدّين الحسين بن عبد الله الطّيبي (ت٧٤٣هـ)،تح: إياد محمد الفوج، ود. جميل بني عطا، ود. محمد عبد الرّحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدّولية للقرآن الكريم، ط١٤٣٤،١هـ – ٢٠١٣م.

١٦٠. الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السّامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ– ١٩٦٦م.

١٦١. في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الشّؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٥م .

١٦٢. القواعد العربية التحويلية في الجملة العربية: عبد الحليم بن عيسى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

١٦٣. الكافية في علم النحو: جمال الدّين بن عثمان المعروف بابن الحاجب(ت٦٤٦هـ), تح : د. صالح عبد العظيم الشّاعر , مكتبة الآداب – القاهرة , ط ١ , ٢٠١٠ م .
١٦٤. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الجيل للطباعة بمصر، ودار الرّفاعي . الرّياض(د.ت).
١٦٥. كتاب الشّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: أبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م.
١٦٦. كتاب موسوعة الأعمال الكاملة: محمد الخضر حسين(ت١٣٧٧هـ)،تح: علي رضا الحسيني، دار النوادر، سوريا،ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
١٦٧. الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزّمخشري(ت٥٣٨هـ)، مطبعة الاستقامة دار الطّباعة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٢٨١هـ.
١٦٨. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها: مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٨هـ)،تح: محيي الدّين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.
١٦٩. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: علي بن الحسين الباقولي، تح: د. عبد القادر عبد الرّحمن السّعدي، دار عمار، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م .
١٧٠. كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنيّ(ت٥٩٩هـ)،تح: الدّكتور هادي عطية مطر الهلالي، بغداد ١٩٨٤.
١٧١. الكناش في فنّيّ النحو والصّرف: أبو الفداء عماد الدّين بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة, تح: رياض بن حسن الخوام, المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت, ٢٠٠٠م.
١٧٢. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ) تح: خليل ابنيان الحسون . جامعة القاهرة ١٩٨٣م.
١٧٣. لسان العرب: جمال الدّين ابن منظور(ت٧١١هـ)،دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٦٨م.
١٧٤. اللغة العربية معناها ومبناها: تمّام حسّان عمر, عالم الكتب, ط٥, ١٤٢٧هـ .
١٧٥. لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: د. فاضل بن صالح السّامرائي, دار عمار للنشر والتوزيع، عمان, ط٣, ١٤٢٣ هـ .
١٧٦. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)،تح: د.فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

١٧٧. اللهجات العربية في كتاب سيبويه: عبد الله بن عبد الرحمن ابن سعد العياف، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٢م،(د.ط).

١٧٨. اللهجات في العربية نشأة وتطورًا: د. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٧٩. ليس في كلام العرب: أبو عبد الله الحسين ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح، الدّكتور محمد أبو الفتوح شريف ، مكتبة الشّباب ، مصر ، القاهرة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٨٠. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠ هـ)، تعليق: محمد فؤاد سزكين، شركة محمد سامي أمين الخانجي, مصر، ط١، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢م.

١٨١. مجالسّ ثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٩١هـ) شرح وتحقيق: عبد السّلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٢، ١٩٦٠م.

١٨٢. مجالسّ العلماء: أبو القاسم الزّجاجي(ت٣٤٠هـ)، تح: عبدالسّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني المؤسسة، الرّياض، السّعودية، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م

١٨٣. مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الطّبرسي (ت٥٤٨هـ)، صححه وحققه وعلق عليه: الحاج السّيد هاشم الرّسولي المحلاتي، دار احياء التراث العربي . بيروت.

١٨٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)،تح: علي نجدي ناصف، والدّكتور عبد الحليم النجار، والدّكتور عبد الفتاح شبلي، دار التحرير للطبع والنشر . القاهرة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

١٨٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسيّ(ت٥٤٦هـ)،تح: عبدالسّلام عبدالشّافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨٦. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (د.ت).

١٨٧. مختار تذكرة أبي علي الفارسيّ وتهذيبها: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد العزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١ م.

١٨٨. المختار في أبواب النحو(بحوث في الجمل وأشباهها وبعض أبواب النحو وأدواتها): محمد خير الدّين الحلواني، مطبعة الشّروق، ١٣٩٥ هـ.

١٨٩. المختصر في شواذ القرآن(من كتاب البديع): أبو عبد الله الحسين ابن خالويه(ت٣٧٠هـ)، عني بنشره: براجستراسر، دار الهجرة، (د. ت).

١٩٠. مختصر المعاني أو مختصر شرح التلخيص: سعد الدّين التفتازاني، مطبعة عبد الله أفندي القريمي بالرّخصة ، ١٣٠٧هـ .
١٩١. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
١٩٢. مسائل خلافية في النحو العربي: أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ)، تح: محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء، حلب، (د.ت).
١٩٣. المسائل البصريات: أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) ، تح: د. محمد الشّاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
١٩٤. المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيٍّ(ت٣٧٧هـ) تح: د. حسن هنداوي،تح: محمد مصطفى الأعظميٍّ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
١٩٥. المسائل السّفرية في النحو: ابن هشام الأنصاريٍّ(ت٧٦٢هـ)، تح: د. حاتم صالح الضّامن، بغداد، ١٩٨٣م.
١٩٦. المسائل العسكريات في النحو: أبو علي الفارسيٍّ(ت٣٣٧هـ)تح: د.علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
١٩٧. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارسيٍّ(ت٣٧٧هـ) دراسة وتحقيق صلاح الدّين عبدالله السّنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العالي، بغداد ،١٩٨٣م.
١٩٨. المسائل المنثورة: أبو عليّ الفارسيٍّ (ت٣٧٧هـ)، تح: د. علي جابر المنصوريّ، عالم الكتب، بيروت، ط١، (ت١٤٠٦هـ).
١٩٩. المسائل والأجوبة: أبو محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)،تح: د. مصطفى عدنان محمد العيثاوي، نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٤٠هـ.
٢٠٠. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدّين ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ.
٢٠١. مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسيٍّ(ت٣٤٧هـ)،تح: حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٢٠٢. معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السّامرائيّ، نشر جامعة بغداد،، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .

٢٠٣. معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ(ت٣٨٤هـ)، تح: عبد الفتّاح إسماعيل شبلي، دار النهضة، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٠٤. معاني القرآن: أبو زكريا الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، ج١ تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م. والجزء الثاني، تح: الدّكتور عبد الفتاح إسماعيل والأستاذ علي نجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
٢٠٥. معاني القرآن: الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٠٦. معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق الزّجاج (ت٣١١هـ) شرح وتعليق: د. عبد الجليل عبد شبلي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٢٠٧. معاني القراءات: محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ), ط١, ١٤١٢هـ-١٩٩١م .
٢٠٨. معاني النحو: د. فاضل صالح السّامرائي،دار الفكر،عمان،الأردن، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٠٩. معجم الأدباء: ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، دار المستشرق، بيروت، لبنان (د.ت).
٢١٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدّين ابن هشام الأنصاريّ(ت٧٦١هـ)، حققهُ وعلّق عليه: د. مازن مبارك ومحمد علي حمدالله، مؤسسة الصّادق للطباعة، ط٥(د.ت).
٢١١. مفاتيح الغيب: فخر الدّين الرّازي, المطبعة العامرة الشّرقية, ط٢، ١٣٢٤هـ .
٢١٢. مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف علي السّكاكي (ت٦٢٦هـ)، تح: أكرم عثمان يوسف، طبع بمطبعة الرّسالة، بغداد ١٤٠٠هـ. ١٩٨١م .
٢١٣. المفصّل في تأريخ النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٧٩م.
٢١٤. المفصّل في صنعة الإعراب: محمود بن عمر الزّمخشري(ت٥٣٨هـ)، قدم له وبوبه: الدّكتور علي أبو ملحم، بيروت ١٩٩٣.
٢١٥. المقاصد الشّافية في شرح الخُلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم الشّاطبي(ت٧٩٠هـ)،تح: د.عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢١٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:بدر الدّين العيني(ت٨٥٥هـ)، دار السّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢١٧. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م .

٢١٨. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)،تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢١٩. المقرب: علي بن مؤمن بن عُصفور(ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد السّتار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني . بغداد ط١، ١٣٩١هـ –١٩٧١م.

٢٢٠. المكتفي في الوقف والابتداء: أبو عمرو الداني، تح: جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٩٨٣م.

٢٢١. من أعلام البصرة: سيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه: د. صاحب أبو جناح ، من الأبحاث المقدّمة إلى مهرجان المربد الثالث، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م .

٢٢٢. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان ١٩٨٥م.

٢٢٣. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وبهامشه شرح بدر الدين الدماميني(ت٨٢٧هـ) على متن المغني المذكور: تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمني(ت٨٧٢هـ)، مطبعة البهية، مصر، ط١، ١٣٠٥هـ.

٢٢٤. منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك: أبو حيَّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ)،تح: سدني كلازر، نيوهاتن ١٩٤٧م.

٢٢٥. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: د. محمد كاظم البكاء، دار الشّؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

٢٢٦. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السّهيليّ(ت٥٨١هـ)، حققهُ وعلق عليه: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢٢٧. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤، (د.ت).

٢٢٨. نكت السّيوطي على الألفية والكافية والشّافية والشّذور: جلال الدّين السّيوطي(ت٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،(د.ت).

٢٢٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج الأعلم الشّنتمري (ت٤٧٦هـ) تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٣٠. نيل الأوطار: محمد بن علي الشّوكاني(ت١٢٥٠هـ)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦١هـ.

٢٣١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدّين السّيوطي (ت٩١١هـ)،تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر،(د.ت).
٢٣٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: أحمد بن محمد بن خلكان(ت٦٨١هـ)،تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت(١٣٩٧هـ).
٢٣٣. الوقف على كلَّا وبلى في القرآن: مكي بن أبي طالب القيسيّ(ت٤٣٧هـ)، تح: د. حسين نصار، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

الرّسائل والأطاريح:

١. تضعيف الوجه النحوي في القرآن الكريم، "أطروحة دكتوراه": حسن عبيد المعموري، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٢م.
٢. رفض الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم، "أطروحة دكتوراه": مصطفى طالب خليف عبيد، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨.
٣. ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، "رسالة ماجستير": صباح علاوي خلف السّامرائي، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٤٠٣هـ، ٢٠٠٣م.
٤. الوجه الضّعيف في النحو،"رسالة ماجستير": كريم عبد الحسين حمود الجعفري، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٩م.

البحوث:

١. الاحتياج المعنوي في مسألة النيابة عن الفاعل "بحث منشور": عزام محمد الشريدة ذيب الشريدة، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٤.
٢. النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه "بحث منشور": محمد بشير حسن، مجلة ديالى، العدد الثالث والثلاثون، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the best of His creation, Muhammad, and upon his pure and pure family. To proceed: This is an analytical study of the grammatical opinions contained in Hashiyat al-Sabban on Sharh al-Ashmouni, which the grammarians called weak. Marked with weakness, and I explained the reason for weakness, its cause, and its consequences, then I tracked the opinions of grammarians in their weakness of that opinion, their approval of it, or its prevention, and then I indicated the evidence that they relied on to prove their position on that opinion, and the position of the Sabans on that opinion. ?, And did the grammarians agree in their weakening of the opinion he presented, or did he suffice to indicate that it was a weak opinion?, Was he alone in describing the opinion as weak, or was it preceded by other grammarians? Weakness of opinion is not weak.The first chapter was entitled (the weak grammatical opinion on Arabized and built nouns) and it included four topics: The first topic dealt with: (the weak grammatical opinion on Arabicized nouns raised) special issues in the weak grammatical opinion on the subject and the predicate, the abrogates, the subject, the participle, and the nominative of the accusative. The suspicious adjective, raising the name to the declarative, and providing the allowance in the place of the noun. The second topic dealt with (weak grammatical opinion in Arabized masculine nouns), in which I studied issues related to nouns that negate gender, the accusative of the noun of preference to the object with it, the plural except and the inflection of what comes after it, and the accusative precedes the accusative of its possessor with a preposition, and the inflection (standing) is a case or object for it, and the accusative The infinitive after the detailed conditional, the accusative of the accusative adjective, the accusative of the repeating pronouncer as an adjective, the weighting of the accusative when sympathetic to a verbal sentence, the inflection of (good) instead, and the inflection of the worded on the noun of a subject and the accusative of maamoulah,. The third topic dealt with: (weak grammatical opinion in Arabized plural nouns) deleting the second genitive, adding the adjective to its subject, adding what came on the meaning of the participle noun (fael) to its passive, dragging the accusative adjective accusative, adding the number, and increasing the sympathy in the inflection (This is a lizard's hole ruined). The fourth topic came under the title: (The weak grammatical opinion in built-in

nouns), in which I examined the issues related to the weak grammatical opinion in pronouns, relative nouns, the emphasis of the nominative pronoun related to the self and the eye, and the sympathy for the nominative pronoun connected, and there is no doubt that this chapter was the largest of the chapters of the letter ; Due to the many topics that contained a weak grammatical opinion.The second chapter, which was titled: (Weak grammatical opinion on verbs), focused on monitoring the special weak grammatical opinions on issues related to built and Arabized verbs such as the feminization of the past verb with the subject, the appendix, and the preferably compound verb, the arrival of the verb to the object by itself, and the inflection of the imperative verb; For his assertion of blaming the command of the ability, and the raising of the present verb with the moral factor (stripping it from the accusative and the assertive), and the raising of the present verb after even the precedent with a negation, and the occurrence of the present nominative verb in answer to the condition if the verb of the condition is also present, and the accusative verb of the conditional answer, and the accusative of the verb associated with the fa' and the lam The reality between the verb of the condition and its answer, and the interpretation of the verb in action.The third chapter, which was titled: (Weak grammatical opinion on letters, and separate issues) discussed two topics. Entitled: (The weak grammatical opinion, separate issues) such as the term abbreviation and abbreviation, the language of following the f to the meme of a mouth, and the illusion of Ibn Malik in the plural of Amer and Muthannab, and giving preference to knowledge over the indefinite, stressing the noun of the two and the two, and the plural of the causative participle of the plural of Salama, and the affiliation of the predicate to the construction, and the prohibition (plural) from the exchange to amend and the intention to add. It should be noted that in presenting the studied material I relied on the analytical approach, as I stood in it on the issues in which he mentioned a weak opinion of himself or of other grammarians, so I presented these issues and indicated the position of the Sabbans on them, then the position of the grammarians towards them, and their reasons for weakening or favoring the opinion. Then I chose the appropriate face or opinion.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon/postgraduate studies

College of Education for Human sciences

the department of Arabic language

The weak grammatical opinion in hashiyat al-sabban (d.١٢٠٦ah)on sharh al- ashmouni(d.٩٢٩ah).

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences/University of Babylon As a partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Education in the Arabic language. .

By:

Muna abdul- kareem khlaif ubead

Supervised By

Prof . Dr: Aseel abdul Hussein humaidi Al- khafaji

A . H . ١٤٤٤ A . D. ٢٠٢٣